

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري، تيزي - وزو

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها



الشعبة: اللغة والأدب العربي.

التخصص: علوم اللغة.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.

إعداد الطالبة: كاهنة محيوت.

الموضوع:

تعريف الألفاظ في المعجم التاريخي للغة العربية

—دراسة وصفية تحليلية—

أعضاء لجنة المناقشة:

- د (ة): حياة خليفاتي، أستاذة محاضرة صنف أ، جامعة مولود معمري، تيزي - وزو..... رئيساً.
- أ.د: صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري، تيزي - وزو مشرفاً ومقرراً.
- د: عمر بورنان، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة البويرة عضواً ممتحنين.
- د (ة): جميلة راجح، أستاذة محاضرة صنف أ، جامعة مولود معمري، تيزي - وزو عضواً ممتحنين.
- د: عبد الرحمن عيساوي، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة البويرة عضواً ممتحنين.
- د: بوعلام طهراوي، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة البويرة عضواً ممتحنين.

تاريخ المناقشة: 2021/03/04

إهداء

إلى التي كانت سنداً لي، عائلتي الكريمة؛
إلى أساتذتي الذين علّموني سرّ التفوّق والنّجاح؛
إلى كلّ من فتح لي طريق البحث العلميّ
وبخاصّة الدكتور (عليّ القاسميّ) وله أدين بنصف
نجاحي؛

إلى العلماء تحت ثراهم، وبخاصّة الدكتور (محمّد
يحياتن)

إلى كلّ من كسّر القيود وبذلّ النفس والنّفس
في سبيل المعرفة، أهدي هذه الأطروحة.

كاهنة.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم عليّ بنور العلم، والصّلاة والسّلام على
رسوله الأمين، وبعده أزجي خالص شكري للدكتور صالح بلعيد، الذي
كان لي نعم المشرف والمرشد، فهو صاحب المعالي، فيه تجمّعت
زين الخصال، قد علا قدرا، وقدره بين الناس عالٍ، والله أسأل أن يزيده
علما على علم، وفضلا على فضل؛
وأشكر للأستاذ الدكتور (عليّ القاسميّ) من المغرب، الذي ألهمني
العزيمة والقوة لإتمام هذه الأطروحة، فما بخل عليّ بعطائه العلميّ
الجزيل، جزاه الله عنّي خير الجزاء.

مقدمة

مقدمة: يتمحور موضوع هذه الأطروحة حول: تعريف الألفاظ في المعجم التاريخي للغة العربية -دراسة وصفية تحليلية؛ حيث إنّ المعجم كتابٌ يضمّ أكبر عدد ممكن من مفردات لغة ما، واستعمالاتها في التراكيب المختلفة، وهو الذي يحفظ للأمة تراثها اللغوي، ورصيد المعجمي حتّى تبقى حياة بين الأمم؛ لأنّه ما بقيت أمة إن لم يسع أهلها للحفاظ على مقوماتها الأساس، التي تمثّل اللغة إحداها، وهو وسيلة لاستيعاب وتيسير استعمال اللغة وتمييزها على الدوام، والمعجم التاريخي يرصد المفردات وتطوّراتها عبر العصور وما تسجّله من تغيير، وله بداية تبدأ من عصر النقاش إلى وقتنا الحالي (عصر الكتابة) ولكن المعلم البارز في العربية يتمثّل في عربيّة العصر الجاهلي. وقد قال (عليّ القاسمي) إنّ المعجم التاريخي يشتمل جميع الألفاظ، وهو نوعان: عام وخاص؛ فإذا كان يعنى بكلّ ألفاظ اللغة، ويبين تطوّرها في شكلها ومضمونها واستعمالها؛ فإنّه معجم تاريخي عام، وإذا كان يختصّ بألفاظ علم مختصّ من العلوم فإنّه معجم تاريخي مختصّ في الطبّ أو الفلك على سبيل المثال، ولكن نقطة التلاقي بينهما، هي أنّ كليهما مبني على مدونة لغوية.

ويحتلّ المعجم مكانته المناسبة لدى أيّة دولة؛ بحيث تسعى حديثا لأن يكون مصنوعا ومقبولا شكلا ومضمونا، وقد عملت الأمة العربية على ذلك منذ القدم، ابتداءً من (الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت 175 هـ) وصولاً إلى المعاجم المتأخّرة والحديثة، كالمعاجم الأحاديّة اللغة والثنائيّة ومتعدّدة اللغات، والتي تتنوّع وتختلف في شكلها ومضمونها، غير أنّ التطوّرات الراهنة تفرض علينا -نحن العرب- أن نصنع (متع) على غرار الأمم الأجنبية التي كان لها فضل السبق في هذا النوع من المعاجم، ولما أقول الصّناعة المعجميّة، فأعني بذلك الإتقان والتّفنّن.

ويرمي (متع) إلى تزويد القارئ بتاريخ الألفاظ ومعانيها، من خلال تتبّع تطوّرها منذ أقدم ظهور لها، حتّى يومنا هذا، وقد شرح ذلك (عليّ القاسمي) من خلال أمرين: أولهما هو أن يحتوي هذا المعجم كلّ الألفاظ المستخدمة في اللغة قديماً وحديثاً، ولو انقطع استخدامها، وثانيهما هو أن يحدّد المعجم هذه الألفاظ من حيث أماكن تواجدها، وزمانها، وموضوعها، ومن ذكرها، وفي أيّ

مرجع أو مصدرٍ واستعمالها - شائعة أو نادرة- ومعناها، وشكلها، وشواهدا وتاريخ تطورها في دلائلها العامة والخاصة، من نشوئها أو اقتراضها، إلى انقراضها أو سباتها.

- سبب اختيار الموضوع: ومن الدوافع التي جعلتني أبحث في هذا الموضوع: المشروع الحضاريّ العتيد الذي يجب أن تنجزه الأمة العربية، ويحتلّ هذا الموضوع أهمية بالغة في الدراسات الحديثة؛ لأنّ المعجم التاريخيّ يمثل أحد رموز الأمة العربية، وهو الذي يحفظ لها تاريخ لغتها، ولذلك لا أشكّ في نفع البحث ضمن هذا الإطار، ولا ريب أنّه سينفعني وينفع كلّ طالب في اللّغة وعلم المعجم.

- الإشكالية: يحتاج العرب معجماً تاريخياً، يكون لهم بمثابة الذّخيرة اللّغويّة التي يعودون إليها وقت الحاجة؛ بحيث يعدّونه ديوانهم الشّامل لكلّ لفظ، أو أسلوب، أو معنى ويحفظ لهم تراثهم العريق الذي يعكس حياتهم وعلومهم، ومن أجل ذلك سأعمد إلى طرح الإشكالية التّالية: ما تعريف الألفاظ في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة، وكيف يمكن رصد تطوّراتها عبر العصور المختلفة؟ وتتجرّ عن الإشكالية جملة فرضيّات، هي:

- 1- ما ماهية الألفاظ في (متع)، وهل يستدعي التّطور الدّلالي صناعة معجم تاريخيّ مستعجل.
 - 2- ألا يكون هذا المعجم التاريخيّ مكنزاً لغويّاً، ورصيذاً معرفياً يضاف إلى ذخيرة العرب اللّغويّة والمعجميّة.
 - 3- أو لم تكن المعاجم القديمة والحديثة إضافة نوعيّة للدراسات المعجميّة واللّغويّة العربيّة.
 - 4- هل هناك طريقة لصناعة وحوسبة (متع)، في الوقت الذي تُعرّف فيه اللّغة بأنّها عنوان الهويّة وخزانة الماضي وإرهاب المستقبل.
 - 5- أليس تأليف (متع) حاجة ملحة وسدّ ثغرة قائمة في المكتبة العربيّة.
 - 6- ألا من سبيل لتأليف معجم تاريخيّ عربيّ يؤرّخ لحياتها من أقدم عصورها إلى الآن.
 - 7- كيف يمكن التّوصّل إلى بناء مدوّنة (متع).
 - 8- ما هي السّبل الكفيلة أو الطّرائق العلميّة التي يتمّ بها جمع الألفاظ وتعريفها.
- المنهج: تقتضي هذه الأطروحة المنهج الوصفيّ التحليليّ القائم على:

1- **وصف الظاهرة:** وذلك بوصف هذا المعجم التاريخي العربي بصفة عامة، كما هو في الواقع والوقوف على جميع المعطيات التاريخية والعلمية التي يحيا بها اليوم، ووصف موادّه ومداخله شكله ومضمونه العامّين؛

2- **تحليل الظاهرة:** وذلك بإعطاء مختلف النّحاليل التي تتّصل بهذا المعجم، من وجهة نظر العلم الحديثة والقديمة؛

3- **نقد الظاهرة:** باستخراج كلّ الانتقادات الممكنة التي تخدم هذه المعطيات، ونقدّها النّقد العلميّ البناء لما هو معمول في هذا المعجم؛

4- **تقعيد الظاهرة:** وذلك بمحاولة الوصول إلى قاعدة أوليّة، وإيجاد بعض الحلول العلمية إن أمكن، ومحاولة التقعيد لألفاظ هذا المعجم المرتجى، مع إعطاء أفكار جديدة في هذا المضمار.

- **بنية البحث:** يسير كلّ بحث وفق بنية، ولهذا سوف تتضمّن أطروحتي هذه مقدّمة سأتناول فيها الحدود العامّة لـ(متع) المرتجى في شكله العامّ، وما واجهه من تغيّرات ابتداءً من أوّل ظهور له، إلى آخر مرحلة وصل إليها؛ بحيث سأحاول الإحاطة بموضوع هذه الأطروحة بشكل عامّ وسبب اختياره وحدوده، مع إشكالية أساس، سأحاول معالجتها بالإجابة عنها من خلال المحتوى وذلك انطلاقاً من الفرضيات المطروحة لهذا النوع من البحوث الأكاديمية. هذا بالإضافة إلى تمهيد وجيز، سأتناول فيه تعريف هذا النوع من المعاجم، وأهمّيته، وأسباب صناعته ومصادره ومحاولات إعداده، ودوره في النّقلة العلمية للغة العربيّة. وبعد ذلك سأقسّم أطروحتي إلى ستّة (06) فصول كما يلي:

الفصل الأوّل عنوانه: ماهية الألفاظ في المعجم التاريخي للغة العربيّة: يتضمّن مدخلا وتعريف اللفظ، وأنواعه، وحياة الألفاظ، بالإضافة إلى ذكر مصادرها، وتوليدها، وخلاصة.

الفصل الثّاني عنوانه: بناء مدوّنة المعجم التاريخي للغة العربيّة: يتضمّن مدخلا، وتعريف المدوّنة لغةً واصطلاحاً، وتاريخ استخدام المدوّنات في البحث اللّغويّ، والحديث عن لسانيات

المدونة، وكذا كميّة النّصوص، واختيارها، بالإضافة إلى ذكر توازن المدونة: تاريخيًا، وجغرافيًا وموضوعيًا، مع تأشير النّصوص، وخلاصة.

الفصل الثالث عنوانه: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدّمها المعجم التاريخي للغة العربيّة للقارئ: يحتوي على مدخل، وتعريف المعلومات الإحصائية للألفاظ، وأنواعها، وفوائدها وخلاصة.

الفصل الرابع عنوانه: طرائق تعريف الألفاظ باستخدام المدونة: يحتوي مدخلا كذلك، ومجالات استخدام المدونة، وطرائق تعريف الألفاظ باستخدام المدونة، وكذا خطوات تصنيف المعجم التاريخي، ومداخله، ثم دراسة تطبيقية في معجم أكسفورد الحديث للغة الإنكليزية، وخلاصة.

الفصل الخامس عنوانه: استخدام الصّور والرّسوم في المعجم التاريخي للغة العربيّة: يتضمّن مدخلا، وتعريف الصّور والرّسوم، وشروطها، وأنواعها، وفوائدها، وطريقة استخدامها في المعجم وأخيرا خلاصة الفصل.

الفصل السادس بعنوان: التّحليل الدّلالي للنّصوص ومدارسه: يحتوي مدخلا، وبعده تعريف التّعريف، وأنواعه، وصعوباته، ثمّ دراسة مقارنة للتّعريف في المعاجم التاريخيّة الإنكليزيّة والفرنسيّة، ثمّ مناقشة علاقة المعلومات الإحصائية بالتّعريف، وخلاصة.

الدّراسات السابقة: ومن بين الدّراسات السابقة في هذا المضمار ما يلي:

- ندوة فاس عام 2010، بعنوان: (المعجم التاريخي للغة العربيّة: قضاياها النّظرية والمنهجية والتّطبيقية).

- أعمال اتّحاد المجامع اللّغويّة بالقاهرة؛

- دراسات فردية مثل: (رشاد الحمزاوي، إبراهيم بن مرّاد، صالح بلعيد، عليّ القاسمي)، عمل فرقة بحث تابعة لمخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر؛

- كتب أخرى في الصّناعة المعجميّة لـ (عليّ القاسمي) مثل: علم اللّغة وصناعة المعجم؛

- بحوث أخرى لجمعية المعجمية التّونسيّة وبحوث جمعية المعجميّة اللّسانية بالمغرب؛

- أعمال فرقة بحث حول: المعجم التاريخي في اللغة العربية بين التّصوّر والإنجاز: تتكون من الدكتور (صالح بلعيد) مشرفاً، ومن الأعضاء الأساتذة: (جميلة راجا، حياة خليفاتي، الجواهر مودر، دلولة قادري) من جامعة جامعة تيزي وزو؛
 - صناعة المعجم التاريخي للغة العربية لصاحبه الدكتور (عليّ القاسمي) من المغرب؛
 - منجز قطر حول المعجم التاريخي للغة العربية.
- وتتماز أطروحتي هذه عن باقي الأطاريح السابقة باقتراح أفكار جديدة تفتح الباب على مصراعيه أمام البحتة؛ بغية التأريخ للعربية، بل إنّها بداية عهد جديد يسمح بصناعة المعاجم التاريخية المتخصصة للغة العربية، وليس فقط المعجم التاريخي العامّ، فالدراسات السابقة كثيرة حوله، ولكنها تفتقر التحليل والمنهج، وأجدني بصدد البحث في الألفاظ الخاصّة بـ (متع) من خلال كلّ هذه الوثائق والمراجع، وأستخدم اجتهدات المجامع اللّغويّة وجهود الأفراد والمؤسّسات والمقالات اللّغويّة حول مجموعة من الإجراءات المنهجية والموضوعية، المتعلقة بطرائق تعريف الألفاظ؛ لأنّ هذا المعجم في طريقه إلى التّأليف في السّنوات القليلة القادمة.
- النتائج المتوقّعة: أتوقّع الوصول في ختام هذه الأطروحة إلى جملة من النّتائج، منها:
 - حلّ القضايا اللّغويّة العالقة؛
 - تكوين مكنز لغويّ ورصيد معرفيّ ضخم، وجديد، وأصيل، يسرد تاريخ حياة أهل اللغة العربية من جميع جوانبها عبر الأزمان والأماكن؛
 - الوصول إلى أية كلمة في اللغة العربية بسهولة وفي أيّ وقت، وبخاصّة إذا تمّت حوسبة وتطوير (متع) إلكترونياً؛
 - التأريخ الفعليّ لمسيرة اللغة العربية، بتناول مفرداتها معنى ومبنى، واستعمالاتها المختلفة في اللغة الأصليّة أو المقترضة.
 - تعريف الألفاظ في (متع)، والطرائق التي يجب أن تُجمع بها؛
 - كيفية بناء مدوّنة هذا المعجم التي بقيت أوراقاً ومشاريع إلى وقت قريب؛
 - كيفية ترتيب هذه الألفاظ ضمن كتاب أو معجم موثوق.

- الصّعوبات: لا يخلو أيّ بحث أكاديميّ محكم من صعوبات، ومن بينها، صعوبة البحث في مشروع حضاريّ عتيّد وقيّم، لمّا يُنجز بعد كاملاً، والمتمنّئ في (متع) بالإضافة إلى تخمة في المراجع والمصادر في الصّناعة المعجميّة العامّة، وصعوبة السّيطرة عليها والإحاطة بها. وأشكر للدّكتور المشرف على هذه الأطروحة، البروفيسور (صالح بلعيد)؛ فما بخل عليّ بنصائحه القيّمة، وأشكر كذلك اللّجنة القائمة على قراءتها.

كاهنة محيوت

تيزي - وزّو، بتاريخ: 2020/01/08.

الفصل التمهيدي: إطار مفاهيمي حول المعجم التاريخي للغة العربية.

- مقدمة الفصل.

- 1- تعريف المعجم التاريخي للغة العربية.
 - 2- أسباب صناعة المعجم التاريخي للغة العربية.
 - 3- مصادر المعجم التاريخي للغة العربية.
 - 4- محاولات إعداد المعجم التاريخي للغة العربية.
 - 5- أهميته ودوره في النقلة العلمية للغة العربية.
- خلاصة الفصل.

- **مدخل:** لقد أسهم القرآن الكريم الذي أنزل على خير البشر محمد ﷺ بشكل مباشر وإيجابي في جعل اللغة العربية لغة علم وحضارة، وتاريخ حافل بالتراث العلمي والأدبي الذي يفخر به العرب دائماً، وبذلك ارتقت العربية إلى مصافّ العالمية، "فلقد ضمن القرآن الكريم للعربية الثبات والصيرورة بشقيها المنطوق المسموع، والمكتوب المقروء، تمثل هذا الثبات في أصوات العربية التي حافظت على مخارجها وصفاتها الصوتية، وتمثل أيضاً في أبنية الكلمات الصرفية وقواعد اللغة التي جمعها (سبويه، ت 188 هـ) في أول كتاب شامل للعربية في القرن الثاني (02) الهجري، المعادل للتأمن (08) الميلادي، كما تمثل هذا الثبات وهذه الصيرورة في ألفاظ العربية، التي لا نزال نستعملها ونفهمها منذ قرون عديدة، وتمكّننا من فهم القرآن الكريم والحديث الشريف، والشعر العربي في عصوره المختلفة، فهل كان يخطر على بال أيّ شاعر جاهلي أو إسلامي أنّ شعره سيبقى أكثر من ألف عام؟ يقرؤه جيل بعد جيل من أبناء العربية فيفهم ألفاظه ويتدبر معانيه، وهو أمر لا يتوقّر في اللغات الأخرى" (انجو غوتياو ، 2014، ص. 107)؛ وذلك إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على عظمة القرآن الكريم، ودوره الفعّال في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية، بالحفاظ على اللغة العربية وبقائها حيّة بين اللغات، وأعظم به من شأن لغة الضاد التي تسعى الأمة العربية اليوم إلى الارتقاء بها -بالرغم من أنّها راقية أصلاً- أكثر فأكثر بالسعي لإنجاز (متع)، وهو المنشود في عصرنا الحالي والمنتظر حدوثه والذي تعمل على بعثه ثلّة من العلماء الأكارم، في وقتٍ تملك فيه الأمم الأجنبية معاجمها التاريخية.

وأضيف الحديث حول هذا الموضوع، بالقول إنّ "المعجم كائن يُبنى ويُصنع، ويلزم لذلك توفّر استراتيجية ونظرة مسبقة وتخطيط دقيق، وإنّ الخطاب المنهجيّ المعجميّ العربيّ تطوّر تاريخياً وابستيمياً وعقلياً انطلاقاً من السؤال الأول الذي أثاره (الخليل)، وهو سؤال ظلّ مرتبطاً عنده بحصر الكلام العربيّ" (أديوان 2014، ص. 37). وذلك في نظري -إذ أنا بصدد الحديث عن (متع) وصياغة ماهية ألفاظه وموادّه وطرائق تعريفها، وكذا مداخله وكلّ المعلومات المتعلقة به- إلّا أنّ ذلك يتوقّف على التخطيط المحكم والدراسة المسبقة للمعجميين والمصطلحيين واللغويين العرب، وكذا المثقّفين والتّقنيّين في المجالات المختلفة، ممّن لهم دور فعّال في إثراء هذا

المعجم، من خلال تقديم آرائهم ومعارفهم فيه، من أجل أن يخرج مشروع إعداده من حيز التّظهير إلى حيز التّطبيق، وألا يبقى فقط مجرد حبر على ورق.

يعدّ التطوّر من مميّزات المعجم التاريخى، وهذا الأخير يحصل للألفاظ عبر الأزمنة المتعاقبة لا في فترة واحدة؛ إذ "إنّ التطوّر اللّغويّ هو ذلك التّفاعل الذي يحدث بين بنى لغويّة قائمة، وواقع اجتماعيّ متبدّل، يفرض إلى تلاؤم بين تلك البنى التي تعدّ تقليديّة، والحاجات التّعبيريّة الجديدة وإنّ هذا المفهوم من شأنه أن يساعد على تقبّل مظاهر التّغيّر في ألفاظ اللّغة، تبعاً لقوانين وقواعد تؤهلّها لأن تكون عناصر بناءٍ في (متع). وطرح مسألة التطوّر اللّغويّ بهذا المفهوم أمر ضروريّ لأنّ مظاهر الاستحداث تقتضي تقييماً في إطار مقارنة لسانية، تأخذ بعين الاعتبار مسألة التطوّر اللّغويّ، وتقبّل من المظاهر المحدثّة ما يستجيب منها لقوانين تستوعبها، وقواعد تتحكّم فيها" (شندول، 2019، ص. 21)؛ أي إنّ المجتمع يؤثّر مباشرة في تحوّل الألفاظ؛ حيث إنّ تبدّل الأحوال الاجتماعيّة، وتحوّل الأوضاع الاقتصاديّة للبلاد العربيّة بصفة عامّة، وكذا الظروف السياسيّة يؤدّي كلّ بالضرورة إلى تطوّر بعض الألفاظ، أو ظهور أخرى وزوال بعض منها، أو عدم قابليّته للاستعمال، وعدم تداولها بسبب عدم حاجة المتكلّمين لها.

وتتجسّد عوامل التطوّر اللّغويّ في عاملين اثنين، هما:

1- **عوامل داخلية:** يعدّ التطوّر اللّغويّ سنّة قائمة في اللّغة العربيّة، وتسبّبه عوامل كثيرة، منها الدّاخلية؛ "التي تتعلّق بطبيعة اللّغة في حدّ ذاتها، من حيث إنّ اللّغة مؤسّسة اجتماعيّة قابلة للتّطوّر، يتمّ فيها وضع الأدلّة بالاتّفاق، وبحسب ما تدعو إليه حاجات الأفراد المتبدّلة.

2- **عوامل خارجية:** تنقسم إلى نوعين: النوع الأوّل هو **العوامل الاجتماعيّة ذات التأثير المباشر** في التطوّر اللّغويّ، مثل تبدّل الحاجات التّواصلية لدى الجماعة اللّغويّة، وظهور مسمّيات جديدة للمستحدثات الحضاريّة، وتسربّ الألفاظ والأساليب الأعجميّة بفعل التأثير المتبادل بين ثقافات الأمم؛ حيث يُعدّ التّداخل اللّغويّ من أبرز مظاهره. والنّوع الثّاني هو **العوامل النفسيّة**، ومن أهمّ مظاهره طريقة استعمال المتكلّم -المستمع النّمودجيّ Locuteur- auditeur idéal للغته في مختلف أوضاعه النفسيّة، وأثر محصوله من القواعد المرجعيّة في ذلك" (شندول، 2019، ص. 26)

وذلك يوحي إلى معنى؛ مفاده أنّ العوامل الدّاخلية تتعلّق بكون اللّغة من وضع مستعملها واصطلاحهم عليها، وهذه العوامل أيضا تؤثر فيها العوامل الخارجيّة، مثل ظهور ألفاظ الحضارة الجديدة، ودخول المعرّب والدّخيل والمولّد إلى العربيّة، ومن ثمّ قابليّة المتكلم لاستساغها أو استعمالها يوميّا في خطابات مختلفة.

1- تعريف المعجم التاريخى: قبل التّطرّق إلى تعريف (متع) وجبت الإشارة ولو سريعة إلى مفهوم المعجم بصفة وجيزة وعامّة؛ حيث "إنّه كلّما يشكّل الأمر على التّلميذ/ الطّالب/ الباحث المتخصّص، يلجأ إلى المعجم ليحلّ المشكلة" (بلعيد، 2014 ص. 24)؛ ويُقصد من ذلك أن المعجم مهما كان -عامّا أم متخصّصا- هو المنجد الوحيد لأيّ باحث عن مقابلات لفظيّة في لغة معيّنة، وإليه يعود لما يصعب عليه الأمر في الحصول على ألفاظ دقيقة، يبحث عنها في ذهنه، ولكن أرى أنّه نادرا ما لا تفي بعض المعاجم المؤلّفة بالغرض، بعدم احتوائها على بعض الألفاظ، وفي المقابل يمكن إيجادها في قواميس أو موسوعات أخرى.

وأعمد إلى ما قاله العالم اللّغويّ (فرديناند دي سوسير Ferdinand De Saussure، 1913) لما شرح في كتابه الشّهير (محاضرات في اللّسانيّات العامّة) كلّاً من اللّسان *langue* اللّغة *langage* والكلام *parole*، وقال إنّ اللّسان مستودع في الأذهان، لا يوجد بالتّمام عند فرد واحد، إنّما يوجد بالتّمام عند الجماعة اللّغويّة كلّها، وهنا ألجأ إلى إعطاء مثال بسيط حول اللّسان العربيّ: ففرد واحد يتقن 20 بالمئة من مفردات اللّسان العربيّ، وآخر يتقن 30 بالمئة منه، وآخر يعرف 40 بالمئة منه، وآخر يدرك منه 10 بالمئة، وبعمليّة بسيطة، نجمع: 20 + 30 + 40 + 10 = 100 بالمئة وهو اللّسان العربيّ كلّّه. "ويمكن التّمييز في مستوى المفردات ذاتها بين نمطين من المفردات لدى الجماعة اللّغويّة الواحدة، ولدى المتكلم الواحد، هما: رصيد المفردات الأساسيّة *le vocabulaire fondamentale* بالنّسبة إلى كلّ متكلم، ورصيد المفردات العامّة *le vocabulaire générale*؛ حيث لا يمتلك متكلّمو اللّغة الرصيد المعجميّ نفسه، لكن بالإمكان القول إنّهم يتقاسمون رصيد المفردات العامّة" (حمامي، 2014، ص. 256)؛ لأنّ الألفاظ أيضا من تواضع واصطلاح البشر عليها، ويمكنهم ابتكار واستعمال ما أمكنهم منها يوميّا، وبخاصّة في العصر

الحديث؛ حيث التكنولوجيا الرقمية، في الوقت الذي تتوافد عليها من الغرب آلاف المصطلحات الأجنبية التي تحتاج إلى مقابلات عربية. وفي خضمّ هذا الرّخم الهائل من الألفاظ سيكون تأليف المعجم التاريخي البديل النوعي لهذه المعضلة. "وقد عمل علماء اللسان على استنباط الطرائق التي يتمّ بموجبها نشوء المفردات وتصنيف المعاجم، ووجدوا بعض القواعد الأساسية العامة، لكنّ بعض الفصائل اللغوية ما تزال تظهر فرادة، تستوجب اختصاصاً بقواعد مناسبة لها" (أنطون، 1991 ص. 48). ومهما يكن من أمر، فإنّ الأوان قد حان لصناعة (متع) ولم يعد الوقت يسمح بتضييع الفرصة في إنجازها بالفعل؛ لأنّ العرب متأخرون جدّاً في هذا المجال وسال الحبر كثيراً عن هذا الموضوع لكنّ تفعيل القرارات والآراء من هنا وهناك لمّا يحصل بعد، ما عدا منجز قطر سنة 2018 ومحاولة اللجنة الجزائرية الحالية التي يمكن القول عنها إنّها في طريقها إلى إنهاء هذا الإنجاز الحضاري في الوقت الذي بدأت فيه الأمم الأجنبية في التخصّص في صناعة معاجمها التاريخية، وتحسينها.

يصعب وضع المصطلحات والألفاظ في المعاجم؛ فذلك من أهمّ المهام اللغوية؛ إذ يعتمد على وضع معجم يقرؤه العام والخاص، ويعتمد على أفكار لغويين وفيزيائيين وتقنيين وعلماء آخرين من مختلف المجالات، من أجل أن يخرج المعجم في صورته النهائية المضبوطة، "ولكن ممّا ينبغي التنبيه عليه وتأكيد، أنّه لا ندعي بأننا نستخرج ونقدّم من المعاجم اللغوية مصطلحات جاهزة دائماً للاستخدام المباشر في النقل والترجمة، وذلك لأسباب، منها أنّه لا تعدّ الكلمة مصطلحاً حتّى يتفق عليها أصحاب الاختصاص العلميّ الواحد، فهي لا تستحقّ هذا الاسم، ولا تدخل في الاصطلاح إلّا إذا تواضع عليها المختصّون في دلالتها؛ فما نضعه بين أيدي المختصّين العلميّين لا يعدو كونه مشاريع مصطلحات" (خسارة، د. ت، ص. 714). واللغة استعمال كما قال (ابن خلدون، ت 808 هـ) وهي تواضع بين المتكلمين، فما اتفق عليه المجتمع من الألفاظ استعمل، وما رُفِض أهمل أو نُسي، أو وُضع جانباً إلى حين.

يؤرّخ المعجم التاريخي لظهور كلّ كلمة في اللغة، ويتتبع ما طرأ على دلالاتها من تطوّر وعلى تلفّظها من تغير، كما يبيّن أصل الكلمة، وإذا ما كانت قد اقتُرِضت من لغة أخرى مباشرة أو عبر لغات وسيطة، ويستند المعجم في تقديم تلك المعلومات إلى النصوص المتوفرة.

ويوجد تعريف آخر للمعجم التاريخى، مفاده أنه "معجم يبين المعنى الأصلي للكلمة وما يطرأ عليه من تغيير، ويسجل معاني الكلمة، ويرتبها ترتيباً رقمياً متسلسلاً وفق تواريخ حدوثها" (عبد العزيز، 2008، ص. 48)؛ ومعنى ذلك أن المعجم التاريخى لأية لغة كانت، يجب أن يرصد تاريخ الألفاظ، ومختلف تطوراتها الحاصلة عبر الأزمنة اللغوية الخاصة بتلك اللغة، وتسجيل هذه التغيرات من خلال هذا المعجم. وإنّ هذا الأخير "يورد المعنى الأقدم أولاً، ويضع بعده سنة ظهوره مع شاهد أو اقتباس من النصوص المدونة، ثم يأتي بالمعنى الثانى الذى استعملت فيه الكلمة وسنة ظهوره في جملة مقتبسة وردت فيها تلك الكلمة بذلك المعنى، وهكذا". (القاسمى، 2005)؛ وذلك إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ المعجم التاريخى يستلزم وصفه بصفة التاريخية، وأن يشير إلى تاريخ ظهور الألفاظ كلّها من أولها إلى آخرها، دون إغفال معانيها ومفاهيمها المختلفة في الأماكن الجغرافية المتباينة، ومن خلال الفئات الاجتماعية المستعملة لها. ويشير له أحد المؤلفين بأنّه "المعجم الذى يتناول حياة كلّ كلمة من كلمات اللغة، ويسجل لنا أول نص وردت به الكلمة وربما يجوز لنا أن نفترض مثلاً أنّ كلمة: نمط، قد وردت لأول مرة في معلقة (زهير بن أبي سلمى، ت 609 م)، إلّا إذا اتضح لنا أنّها وردت في نقش عربى أقدم، ويدلّ هذا أنّه على المعجم التاريخى أن يعكس حياة الكلمة منذ أقدم نص وردت فيه، ويمضي معها محدداً دلالتها المتغيرة ومستويات استخدامها". (فهيمى، د. ت، ص. 61). ومصطلح المعجم التاريخى في حالته الراهنة، يطلق على "المعجم الذى يعرض حياة اللفظ في عصور تاريخية متعاقبة، بينما يقتصر المعجم القديم على ما يطلق عليه بالوصفى في فترة معينة، دون أن يخلط بين مفرداتها ومفردات فترة أخرى. بالإضافة إلى هذا، فقد نُعت المعجم التاريخى بعدة نعوت، مثل: الفرضى prescriptive المعيارى formative التعليمى Didactique" (عبيد، 2015، ص. 276)؛ ومهما يكن المصطلح الذى يطلق على هذا النوع من المعاجم إلّا أنّه يبقى مهماً تأليفه للعربية.

ويُقصد بالمعجم التاريخى عادة "ما قصده مؤلفو معجم (أكسفورد Oxford) التاريخى للغة الإنكليزية والمعجم التاريخى للغة الفرنسية) وكلاهما من نتاج التفكير اللغوى التاريخى للقرن التاسع عشر (19) والذي قبله، حيث كانت حركة البحث عن الأسر اللغوية التى أنهيت بالتقسيم المعروف، ودراسة تطوّر أو اختلاف اللغات الأوروبية من عصر إلى عصر وظهور نظرية التطوّر

اللغوي، الموازية لنظرية التطور البيولوجي في القرن التاسع عشر (19م) دافعا العرب بعد الإنكليز والفرنسيين إلى البحث في المعجم التاريخي للغتهم؛ حيث كان كتاب الأب (انسطاس ماري الكرملّي، ت 1947م، المعروف باسم بطرس جبرائيل يوسف عواد) عن اللغة العربية ونشوتها وارتقائها، أبرز كتاب في موضوع تاريخ اللغة العربية" (العلوي، 2016 ص. 49) ويتمثل هذا الكتاب في معجمه (المساعد) الذي أغنى المكتبة العربية، كونه يتألف من خمسة (05) مجلدات، واستدرك ما لم تذكره بعض المعاجم العربية السابقة، وناقش فيه بعض آراء اللغويين، وقد جمع مادته في ثلثي قرن؛ أي من سنة 1883 إلى سنة 1946م، ويعدّ مصدرا لدراسة أسرار اللغة العربية، وقد اتخذ من المعجم (المحيط) سندا له، وأضاف إليه كلمات مستحدثة من زمانه، وتحري ذكر أصول الكلمات وبخاصة التي لم تذكر في (لسان العرب)؛ لذلك أسماه بالمعجم (المساعد) بعد أن أطلق عليه تسمية (ذيل لسان العرب). وبعبارة أخرى يمكن القول إنّ ماهية (متع) تنحصر في البحث عن أصل وفصل جميع الألفاظ في اللغة العربية: من مولدها إلى موتها، أو سباتها ومعرفة كلّ المعلومات النحوية، والصرفية، والدلالية والمعجمية عنها، وصياغتها وترتيبها في متن هذا المعجم الأصيل.

ومُنح للمعجم التاريخي أيضا تعريف آخر مشابه، يصبّ والتعاريف الأخرى في قالب واحد، هو أنّه "نوع من المعاجم، عادة ما يكون أحادي اللغة، يرمي إلى تزويد القارئ بتاريخ الألفاظ معنًى ومبني، من خلال تتبع تطورها أو تغييرها منذ أقدم ظهور مسجل لها إلى يومنا هذا، فهو لا يقتصر على تناول اللغة في عصر من عصور تاريخها، بل في جميع العصور، وذلك يعني أمرين:

الأمر الأول: أن يضمّ كلّ لفظ استعمل في اللغة، سواء في الوقت الحاضر أم غيره، وذلك يعني أيضا أنّ المعجم التاريخي يصف اللغة في جميع الأماكن التي استعملت فيها، داخل بلاد الناطقين بها أو خارجها.

الأمر الثاني: أن يوثق المعجم تاريخ كلّ لفظ في شكله ومعناه واستعماله، ممثلا لهذا اللفظ بعدد من الشواهد، ابتداءً من أقدم ظهور مسجل معروف لذلك اللفظ حتّى آخر استعمال له؛ فالمعجم التاريخي يؤرّخ لتغيّر الألفاظ في شكلها: هجائها ونطقها، وفي دلالتها: تعميماً وتخصيصاً، رقيّاً

وانحطاطا، وفي استعمالها: شيوعا وندرة، مكانا، وزمانا، وموضوعا، ومستوى، منذ ولادتها في اللغة أو منذ اقتراضها من لغة أخرى حتى سباتها أو مماتها، باعتماد المنهج التاريخى العلمى" (القاسمى 2014، ص. 45)؛ وبالتالي لا يكون المعجم تاريخيا إن لم يتمكن من رصد كل ألفاظ اللغة دون استثناء، بمستعملها ومهملها، ولا يكون تاريخيا أيضا إن لم يذكر فيه أصل الألفاظ وتاريخها، وإن لم يرفق بالشواهد المختلفة التي توضع بجانب المداخل، ويستلزم ذلك أن تُحاط الألفاظ بالشرح الوافي وبجميع المعاني والدلالات المطلقة عليها، عبر الأزمنة المتعاقبة والعصور التي مرت بها اللغة العربية، ويستلزم ذلك استعمال المنهج التاريخى؛ حيث "ظهر نحو سنة 1876م، والذي اهتم ببناء تاريخ علمى مفصل لكل لغة، وبيان أثر الزمان في تطور اللغات، وتغير أنظمتها الصوتية والدلالية، والنحوية، دون تفضيل للغة على لغة أيّا كانت" (قدور، د. ت ص. 1). أي إن المنهج التاريخى هو الأصلح عادة لدراسة الألفاظ، ومعرفة أصولها، ونشأتها وسريانها عبر التاريخ اللغوي المتعلق بحياتها، وهو الأجدر بالاستعمال في هكذا صناعات.

يقوم المعجم التاريخى بسرد تاريخ الكلمات أو الوحدات اللغوية في إطار حياة اللغة، كما يوضح ميلاد المفردات والمعاني الجديدة، واختفاء بعض المفردات من الاستعمال، وزمان كل منها كما يقارن بين المفردات من حيث أصلها داخل عائلة لغوية واحدة، مثل مقارنة اللغة العربية بلغات العائلة السامية، كالآرامية، والسريانية، والعبرية، وغيرها من لغات هذه العائلة، أو مقارنة اللغات الأوروبية الحديثة بلغات العائلة الهندية الأوروبية، وذلك من خلال حياة اللغة، أو فترة زمنية معينة من مراحل حياتها. إن (متع) يفرض على صنّاعه أن يتبعوا المنهج التاريخى في علم اللغة من أجل جمع وشرح ألفاظ العربية، على غرار باقي المعاجم التاريخية الأوروبية؛ لأن اللغة كالكائنات الحية التي تولد وتنمو، ويعدّ معجم (أكسفورد) التاريخى للغة الإنكليزية، من أوائل المعاجم التاريخية في الظهور، فقد استغرق تأليفه سبعين (70) عاما قبل أن يتم في سنة 1928م وهو يسجل الكلمات كلّها، منذ القرن السابع عشر (17) حتى القرن العشرين (20)، ولا يزال الإنكليز إلى يومنا هذا يرصدون تطورات الألفاظ الإنكليزية، مع أشكال خطوطها وتطورها، وتاريخ إيتومولوجيتها. كما ظهرت معاجم تاريخية أخرى في لغات أخرى، كالفرنسية والهولندية، والدانماركية والسويدية والألمانية. إن (متع) في طريقه إلى النور، إلا أنه ثمة محاولة أولى للغوي (ديترش فيشر Fisher

ت 1949م) في وضع أول معجم تاريخى عربى، إلا أن المنية وافته قبل أن يكمل مشروعه، كما أن قيام الحرب العالمية الثانية أضاعت جهوده، ولم تبق منها إلا جذاذات غير مستوفاة، فنقلت المواد إلى مجمع (فؤاد الأول) للغة العربية في مصر، كي يستعين بها في تصنيف المعجم التاريخى الذي يتهىأ لوضعه. وقد حاول مجمع اللغة العربية في القاهرة تبني مشروع (فيشر) ووضعه في معجم شامل يستوعب اللغة في مختلف العصور، إلا أن هذا المعجم لم ير النور - سيتم ذكر بعض التفاصيل في عنصر لاحق - وقد اكتفى المجمع بإصدار (المعجم الكبير)، وهذا نظرا لكون المعجم التاريخى يحتاج أعمالا تمهيدية لم يؤخذ بها بعد.

2- أسباب إنجاز المعجم التاريخى للغة العربية: إن من دواعي تأليف هذا المعجم ما يأتي بيانه:

- عدم امتلاك المكتبة العربية هذا المعجم التاريخى، ونتيجة ذلك ورود بعض النقص العلمية والأدبية، مما يؤثر سلبا على جوانب لغوية وأدبية جمّة، لا يمكن عدّها.
- عدم مضاهاة العربية اللغات الأجنبية الحية في هذا المضمار، التي صنعت معاجمها التاريخية.
- غياب تأريخ معظم ألفاظ اللغة العربية، وفقدان أثرها التاريخى لعدم تأليف هذا المعجم.
- وجوب الاهتمام بالجانب التاريخى للغة من خلال صناعة هذا المعجم.
- ضرورة مساهمة التطورات العصرية الزاهنة في كلّ مجالات الحياة، من خلال وضع مقابلاتها اللغوية والاصطلاحية العربية. ومن هنا، فإنّ المعجم التاريخى:
- "سيؤكد هويتنا من خلال دراسة اللغة العربية، والعمل على التأريخ لها، باعتبار رصيد الأمة العربية الفكرى، وذاكرتها اللغوية والثقافية يتمثل في اللغة العربية.
- سوف يسدّ المعجم التاريخى فراغا في قلة المصادر والمراجع، وسوف يجيب حقيقة عن كلّ خصوصيات اللغة العربية بعمق وبدقة متناهية، مركزا على النواحي التطورية، دون أن تخرج عن نظامها اللغوى العام.
- ستوضع العربية بفضلها موضع اللغات العالمية الحية التي أنتجت معاجمها التاريخية.

• سيؤكد المعجم التاريخي الروابط اللغوية الجامعة بين مستعملي اللغة العربية، وسيعرفنا على العربية القدمى، وسيجيب على كل سائل عن أي لفظ، وشاهد، ومثال قيل في العربية، وسيمكن من تدقيق قواعدها، وتدقيق معاجمنا المدرسية، وستدخل بصناعاته العربية ميدان الصناعة المعجمية العالمية، مع الوصول إلى المادة الأصل في اللغة العربية، وسيلبي كل رغبات الباحثين في هذه اللغة" (بلعيد، 2009، ص 496). وهذا يعني أنّ فوائد صناعة هذا المعجم المنتظر كثيرة، وتخدم اللغة العربية في كثير من الجوانب العلمية، وسيسدّ ثغرة فيها كانت قائمة، ولا شك أنّه سيفتح لها الباب على مصراعيه للمضي قدما نحو التطور أكثر، بحكم أنّها لغة عالمية معترف بها في منظمة الأمم المتحدة.

3- مصادر المعجم التاريخي للغة العربية: إنّ لصناعة (متع) منطلقات سابقة، منها جذافات المستشرق (فيشر) التي لم يستطع أن يكملها بسبب ظروف قاهرة معلومة، وقبله، كانت جهود المعجميين العرب الأوائل، التي تمثل باكورة وبذرة العمل المعجمي العربي، المضيفة قيمة لا يستهان بها لصناعة (متع)، سأتي على ذكر بعض منها في لاحق من هذه الأوراق. وإنّ من مصادر (متع) التي يُعتمد عليها في تأليفه ما يلي:

✓ المصدر الأول: النقوش القديمة: وهي عبارة عن كتابات عربية قديمة بدائية تسمى أيضا نقش النّمار، وهي لغة الإنسان الأول، الذي لم يكن يعرف اللغة العربية الحالية المتطورة، التي يعبر بها الفرد عن حاجياته بأقصر طريق وأيسر جهد، وبأقلّ وقت ممكن؛ حيث إنّ ذاك الزّمان يختلف تماما عن الذي نحن فيه اليوم؛ إذ إنّ الأول، كان الإنسان يعيش فيه حياة صعبة، ويعبر عن أفكاره، ويتواصل مع غيره بواسطة الإشارات، وعن طريق تلك النقوش التي نجدها على الجدران في ذلك العصر، وكانت تلك وسيلته الوحيدة لنقل أفكاره وعباراته اللغوية إلى بني جلدته، وتعدّ تلك النقوش بديل الكتابة الحالية، فهي عبارة عن رموز وأشكال لحيوانات ونباتات وإنسان، وأشياء أخرى يرسمها متى أراد إيصال مدلول معيّن إلى غيره. وإنّ المطلّع على تاريخ الحضارة العربية من ذاك الوقت إلى يومنا الحالي، يدرك الفترات والتطورات التي مرّت بها، إلى أن وصلت كما هي في شكلها المعاصر.

✓ **المصدر الثاني: الشواهد الشعرية:** إنّ القوائد الشعرية للشعراء العرب من مصادر (متع)؛ حيث يعدّ الشعر العربيّ من مصادره، الذي يعتمد عليه في بناء مدونة هذا المعجم المنتظر إذ يحتوي الشعر العربيّ من العصر الجاهليّ إلى الأمويّ، فالعبّاسيّ إلى الإسلاميّ، إلى العصر الوسيط، وصولاً إلى العصر الحديث والمعاصر؛ ألفاظ (متع) تُستمدّ من خلال تلك الأبيات الشعرية التي أنشدت في كلّ عصر؛ حيث تطوّرت الألفاظ عبر هذه المراحل، وقيلت واستعملت في شعر هؤلاء الشعراء العرب باختلاف مراتبهم، وجودة شعرهم، وبخاصّة في عصر الاحتجاج اللّغويّ "ويستحيل الاعتماد فقط على الدّواوين الشعرية الورقية، ليس لكثرتها فحسب، بل أيضاً لصعوبة حصرها جميعاً" (مودر، 2015، ص. 17)؛ ومعنى ذلك أنّ الحاسوب بديل كلّ عملية حصر وإحصاء لهذه الشّواهد الشعرية، التي يعتمد عليها في بناء وشرح ألفاظ (متع)، ولطالما حلّ هذا الجهاز المتطوّر أغلب مشاكل اللّغة العالقة، بحكم أنّه سريع ومتطوّر. بيد أنّ العصر الحاليّ يقتضي جمع ألفاظ هذا المعجم من كلّ المصادر، وإن كانت حديثة ومعاصرة؛ فهناك مصادر أساس وأخرى ثانوية.

✓ **المصدر الثالث: المعاجم:** ومنها المعاجم القديمة من بداية العمل المعجميّ العربيّ (للخليل) في معجمه (العين)، إلى ما يليه من المعاجم العربية كثيرة العدد، المختلفة في منهجية الترتيب والتصنيف، إلى معاجم العصر الحديث، وكذا المنبثقة عن المؤسّسات اللّغوية والمجمعية.

✓ **المصدر الرابع: المصادر والمراجع:** وهي تلك المصادر العربية المختلفة، سواء كانت كتباً أساس أم فرعية.

✓ **المصدر الخامس: المدونات الإلكترونية:** تعدّ المدونات الإلكترونية "من الموادّ اللّغوية الأساس التي تعيننا على رصد الألفاظ العربية القديمة، وتحديد دلالاتها في مراحلها الأولى والوقوف على تطوّراتها، ومعرفة ما استمرّ منها وما انقرض" (القاسمي، 2006). ومن المدونات الإلكترونية نجد:

- "مدونة الشركة العالمية صخر؛

- مدونة مركز جمعة الماجد؛

- مدوّنة موقع الورّاق؛
- مدوّنة موسوعة الشّعَر العربيّ؛
- مدوّنة شركة آي تي آي ATA؛
- مدوّنة الذّخيرة العربيّة، ومدوّنات أخرى كثيرة" (راجا، 2015، ص. 83). ومن المدوّنات الأخرى تلك التي ذكرها (صالح بلعيد) كما يلي:
- "دوائر المعارف والموسوعات المتخصّصة والعامة؛
- كتب الأعلام والطّبقات والتّراجم، ككتب السّيرة النّبويّة والرحلات؛
- الأعمال الببليوغرافيّة؛
- فهارس المخطوطات ومصوّراتها؛
- الدّراسات العربيّة والأجنبيّة في تاريخ العلوم والمعرفة؛
- أمّات كتب التّراث العربيّ في طبعتها الأولى المحقّقة، منها المعاجم العربيّة مثل: (العين ولسان العرب والوسيط) إلى جانب معاجم المستشرقين التي أرّخت للغة العربيّة منذ ظهورها إلى القرن الثّالث (03) للهجرة؛
- الموسوعات المكتوبة بمختلف لغات العالم الإسلاميّ؛
- الكتب والمراجع التي تتناول موضوعات ذات صلة بالفكر العربيّ؛
- الرّسائل والأطاريح الجامعيّة؛
- المجلّات والدّوريات العربيّة، وحتّى المجلّات العلميّة والصّحف؛
- البرامج الإذاعيّة والتلفزيّة" (بلعيد، د. ت، ص. 17). هذا بالإضافة إلى البرديّات والمخطوطات والمطبوعات والدّوريات.

تتمثّل بعض شروط صناعة المعجم التاريخي الشّامل في ما يلي: "الاستناد إلى مدوّنة لغويّة شاملة لا يحتاج إلى برهان؛ فمن شأن تصنيف مدوّنة من هذا النوع، أن تكون أصدق تمثيليّة لألفاظ اللّغة وتراكيبها، ومختلف تقليباتها في مجاري الكلام المستعمل، وإذا كان (الخليل) قد جمع مادّة معجمه الكبير من بوادي الحجاز ونجد، وتهامة، فإنّ بناء (متع) ملزمون بجمع مدوّنة هذا التّصنيف من عربيّة نجد والحجاز قديما وحديثا، ومن عربيّة العراق والشّام، وبلاد الكنانة، وبلاد المغرب

والأندلس، دون إغفال عريّة المهجر، مع عدم الاقتصار على المصادر الشفهيّة كنهج (الخليل) وإنّما تجاوزها إلى مصادر مكتوبة تنتمي إلى عصور مختلفة، مستمدة من مجالات متعدّدة، تنهل من الوثائق والمستندات، ومن المنشور من الأعمال الإبداعية: من قصّة ورواية ومسرح، وأبحاث علميّة ومعاجم" (أمين، اليعبودي، 2015، ص. 11). بيد أنّ الفترة الطويلة المستغرقة قديماً لإنجاز تلك المعاجم الضخمة: والتي تتمثّل في أربعين (40) سنة وحدها، قضاها (الخليل) في مشافهة العرب لجمع مدوّنته، المتكوّنة من ألفاظ عربيّة فصيحة جدّاً، أو الأربعة (04) عقود التي قضاها (النّضر بن شميل، ت 204 هـ) في مشافهة الأعراب أيضاً، هذه المدة الطويلة جدّاً يستلزم ألاّ تتكرّر في عصرنا المتوقّف على كافّة الوسائل التكنولوجيّة المتطوّرة، بما فيها الحاسوب، الذي به يمكننا أن نخزّن، ونسترجع، ونحصى ألفاظ اللّغة العربيّة كلّها، ونصنّفها، فبفضل انتشار المعلوماتيّة، يمكننا قراءة النّصوص آلياً، بتضافر جهود الأفراد والمؤسّسات اللّغويّة والمجامع العربيّة، والطّبقات المثقّفة في المجتمعات العربيّة، مثملاً فعل الغرب في هذا المجال.

4- محاولات إعداد المعجم التاريخي للغة العربيّة: من بينها نجد:

❖ **محاولة (فيشر):** بعد ظهور المعاجم التاريخيّة في أوروبا في القرن التّاسع عشر (19) وبخاصّة معجم (كريم Grim التاريخي الألماني) وكذا (معجم أكسفورد Oxford الإنكليزي) ظهرت الحاجة إلى تأليف (متع)، على غرار الأمم الأجنبيّة السّابقة في مثل هكذا اجتهاد. وقد سبق القول إنّ أوّل من فكّر في صناعته هو المستشرق الألمانيّ (فيشر)، الذي كان عضواً سابقاً في مجمع اللّغة العربيّة المصريّ، وله جذاذات وأوراق تمهيدية تثبت ذلك في المكتبة العربيّة، غير أنّ الحرب العالميّة الثّانية (02) منعتّه من العودة إلى مصر، ابتغاء إكمال تنفيذ هذا المشروع العتيّد؛ فقد كان من إرهابات العمل المعجميّ ما قام به هذا الفدّ؛ إذ حاول أن يتّبع منهجاً معيّناً في ذلك، فهذا المعجم يتناول قدر الإمكان، بحث تاريخ كلّ الكلمات التي جاءت في الآداب العربيّة، مبتدئاً بالكتابة المنقوشة، المعروفة بكتابة النّمارة من القرن الرابع (04) الميلاديّ، مُنهيّاً بالعهد السّابق الذي ذكره، والمتمثّل في نهاية القرن الثّالث (03) الهجريّ؛ أي حتّى منتهى ما وصلت إليه اللّغة العربيّة الفصيحة من كمال. وقد حدّد هذا المستشرق المادّة العلميّة التي يستقي منها بحثه، قائلاً إنّ معجمه، يتناول الكلمات الموجودة في القرآن الكريم، والحديث الشّريف، والشّعْر والأمثال، والمؤلّفات

التاريخية والجغرافية، وكتب الأدب، والكتابات المنقوشة، والمخطوطات على أوراق البردى والنقود إذ يمكن جدًا أن يعدّ إنجاز هذا اللغويّ مصدرا من مصادر (متع) الذي تتطلع الأمة العربية بإنجازه فعلا وقريبا.

❖ **محاولة مجمع اللغة العربية في إنجاز (المعجم الكبير):** حيث انصرف مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى إعداد المعجم الكبير، "وهو ليس من المعاجم التاريخية، على الرغم من أن هذا الأخير يولي تأثيل اللفظ عناية خاصة، فيذكر النظائر العروبية (السريانية، الأكادية، العبرية الحبشية... إلخ) دون أن يحدّد ما إذا كان اللفظ العربيّ قد اقترض من إحدى تلك النظائر؛ لأنّ اللفظ ربّما وجد في إحدى هذه اللغات في آن واحد، وهذا المعجم يرتّب معاني اللفظ من الأصليّ إلى الفرعيّ، ومن الحسيّ إلى المعنويّ، ومن الحقيقيّ إلى المجازيّ، وهو الترتيب الذي يجري عليه التطوّر التاريخيّ للدلالة عادة" (القاسميّ، 2014، ص. 95). ولكنّ هذا المعجم لم يرق إلى صفة معجم تاريخيّ؛ كونه لا يحمل مقومات هذا النوع من المعاجم، ولم يستوف الشروط الضرورية واللازمة ولا المعايير المعمول بها في هذا المجال، والتي تمّ وضعها من قبل معجميين عالميين كبار كالشواهد التي ترتب حسب الأقدم في المعاجم التاريخية، لكن هذا المعجم أورد بعضها، غير أنّه رتبها حسب تعدّدها أو اجتماعها، بدءاً بالقديم والحديث، والنص الأدبي المنشور، ومنه المثل والشعر أيضا.

❖ **محاولة (عبد الله العلايليّ، ت 1996م) إنجاز معجم (المرجع):** وهو من التجارب الفردية، صدر جزؤه الأول سنة 1963 م، حيث "قسّم (العلايليّ) تاريخ اللغة العربية إلى عصور وزّعها على ستّ (06) فترات هي: فترة النفوذ الفارسيّ، فترة النفوذ التركيّ، فترة النفوذ البويهيّ، فترة النفوذ السلجوقيّ، فترة النفوذ المغوليّ، فترة النفوذ المملوكيّ، وعالج دلالة كلّ لفظ في ضوء الفترة التي ظهر فيها، وحاول أن يفرّق بين المولّد القديم وهو ما يرجع إلى ما قبل القرن السابع (17) عشر الميلاديّ، وبين المولّد الحديث، وتاريخه الزمنيّ يبدأ من النهضة الأوروبية الحديثة، ورتّب معاني اللفظ من الأقدم إلى الأحدث" (القاسميّ، 2014، ص. 97). وهذا المعجم أيضا ليس تاريخيا لأنّ المصادر التي اعتمدها ثانوية، تتمثّل في المعاجم العربية السابقة، وليس مدوّنة نصوص متنوعة من حيث الزمان والمكان، ولا يتوفّر على الشروط العلميّة المتعلقة بصناعة معجم تاريخيّ.

❖ **محاولة تونس:** انطلق المشروع التونسي لـ (متع) "بمبادرة من كلية الآداب بتونس وجمعية المعجمية التونسية، ومركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وتم عقد ندوة دولية ثانية من قبل الجمعية سنة ألف وتسعمئة وتسعة وثمانين (1989)، وأوصت بضرورة تأليف هذا المعجم، وبدأ بالفعل عام ألف وتسعمئة وتسعين (1990)؛ حيث قام العاملون فيه على جمع شواهد من تسعين (90) شاعرا جاهليًا في الفترة من سنة 200 م إلى 609 م، لكن انقطاعا في تمويل المشروع سبب توقفه نهائيا، وكذا بحجة بدء مشاريع عربية أخرى في تأليف هذا المعجم.

❖ **محاولة معجم الشارقة في الإمارات العربية المتحدة:** لقد بدأ إنجاز (متع) في الشارقة بدعم من الدكتور (سلطان بن محمد القاسمي) عضو المجلس الأعلى، وبشارك فيه أكثر من ثلاثمئة (300) باحث ومختص من كبار علماء اللغة العربية، ويضم لجانا في تسع (09) دول بنخبة من المدققين اللغويين والمختصين، وتتولى الشارقة تنفيذه. ويستفيد هذا المعجم من المنهج الألماني والفرنسي في صناعة معاجمها التاريخية، بالإضافة إلى إنشاء مدونة حاسوبية رقمية تساعد على إيجاد الألفاظ بيسر.

❖ **معجم الدوحة:** أطلق هذا المعجم في المنصة الرقمية في ديسمبر 2018 ويحتوي مئة ألف (100000) مدخل معجمي لألفاظ اللغة العربية، المستعملة في النقوش والنصوص الموثقة حتى عام مئتين (200) للهجرة.

وتشتمل مقدمة هذا المعجم على ذكر الجهود السابقة في التأريخ اللغوي، وعلى عدة مباحث عن خصائص هذا المعجم هي: التعريف به، إعداد ببليوغرافيا المرحلة الأولى، معضلة النص العربية ومسالك التحقيق، بناء المدونة اللغوية ومصادرها، منهجية التأريخ للألفاظ، ترتيب المداخل والإعداد للمعالجة المعجمية وبناء المداخل، منهجية المعالجة المعجمية وضوابطها، مسوغات القرارات العلمية والمنهجية للمجلس العلمي للمعجم، غير أن هذه المقدمة غير مكتملة.

❖ **محاولة إنجاز اللجنة الجزائرية للمعجم التاريخي للغة العربية (بلعيد، 2019):** انطلق هذا المشروع سنة ألفين وستة عشر (2016) برئاسة المجلس الأعلى للغة العربية، والذي يترأسه حاليا الباحث (صالح بلعيد). ولقد تم تشكيل اللجنة الجزائرية التي تتولى القيام بهذا المشروع، في

13 أوت 2019 المتكوّنة من ثلاثين (30) باحثا جزائريًا وأكثر، من النّخبة الوطنيّة والمختصّين والمعجميّين واللّغويّين والأدباء؛ حيث سيؤرّخ هذا المعجم للغة، والحضارة العربيّة على امتداد سبعة عشر (17) قرنًا، ويشمل خمسة (05) أعصر، هي: العصر الجاهليّ، العصر الإسلاميّ، العصر الأمويّ، العصر العبّاسيّ، عصر الدّويلات والمماليك، العصر الحديث. ويتوزّع المشروع على ثلاث مراحل بحث هي:

المرحلة الأولى: النّقوش القديمة.

المرحلة الثّانية: اللّغات السّاميّة التي تنتمي إليها العربيّة.

المرحلة الثّالثة: اللّغة واستخدامها.

وإنّ من مهامها ما يلي:

المهمّة الأولى: أرضيّة الجاحظ: تمّ إنشاء أرضيّة الجاحظ، بالتّعاون مع مركز سيريست CERIST، وتُخزّن في هذه الأرضيّة الموادّ الطّبيعيّة والصّناعيّة، بغية التّعرف على الجانب اللّغويّ، ثمّ الصّوتيّ، ثمّ الدّلالى، ثمّ المعجميّ، ثمّ النّحويّ للألفاظ، وهي تستجيب لمعطيات اللّغة العربيّة وخصائصها التّركيبية. وتمّ تخزين ثلاثة آلاف (3000) عنوان لحد الآن، وهو بمثابة إنترنت عربيّ؛ لأنّه ناطق مثاليّ للألفاظ، ويمثّل المنطلق الصّوتيّ والصّرفيّ، ثمّ يتمّ من خلاله إعطاء جميع المعلومات المتعلّقة بالألفاظ. كما تمّ تطوير هذه الأرضيّة من قبل مختصّين، وبسبب الذّكاء الصّناعيّ، سيتمّ استحضار جميع الألفاظ بأسهل طريقة، وأقرب وقت ممكن.

المهمّة الثّانية: مكنز المجلس: تُخزّن فيه كلّ الأعمال الأكاديميّة الجزائريّة، من مذكّرات وأطاريح وأبحاث ذات الصّلة باللّغة العربيّة، من سنة ألف وتسعمئة وثلاثة وستّين (1963) إلى يومنا هذا، وبلغ عددها حاليًا تسعة آلاف (9000) عنوان؛ فإذا أردنا البحث عن عنوان يتولّى مسرد هذا المكنز بإعطائه، بمجرد النّقر على زرّه الخاصّ بذلك البحث، كما يمكن تحميله عبر الشّابكة.

ولقد تمّ عقد شراكة عمل بين كلّ من المجلس الأعلى للغة العربيّة، والمجلس الإسلاميّ الأعلى بالجزائر، بتاريخ 04 ديسمبر 2019، كون هذا الأخير يرفع الجانب الفقهيّ لوضع

قاموس موحد لمصطلحات القانون مع جامعة الجزائر 1، بغية الحدّ من فوضى المصطلح وبالتالي ستكون هذه مراجع أخرى تضاف إلى مدونة (متع)، الذي تتولّى اللجنة الجزائرية إعداده والذي يُتوقّع إنهاؤه آفاق 2027. وبالتالي يمكن القول إنّ الجزائر تملك نصيباً علمياً في إطلاق منصّة هذا المعجم، وهي فاعلة في اتحاد المجامع اللغوية والعلمية ضمن هذا المشروع، الذي يضمّ حالياً أكثر من مليار كلمة. وإنّ هذه اللجنة المختصة بإعداد هذا المعجم، تسهر على إعداده برعاية علمية من مصر، وتمويل من الإمارات العربية المتحدة، وتتوقّع تقديم النسخة التجريبية في ظرف خمس (05) سنوات؛ أي في عام 2023 تقريباً.

5- أهمية المعجم التاريخي للغة العربية، ودوره في النقلة العلمية للغة العربية: يحتلّ المعجم التاريخي مكانة بارزة في أية لغة تملكه، ويلعب دوراً رئيساً في حفظ اللغة من الاندثار وصونها، وتتجلى أهميته في ما يلي:

• **الأهمية الأولى:** "تمكين القارئ من استيعاب معاني الألفاظ بصورة عميقة، وذلك لا يكون إلاّ بتأثيل الكلمات ومعرفة تاريخ تطورها الدلاليّ.

• **الأهمية الثانية:** إلقاء الضوء على ارتباطات الألفاظ وعلاقاتها اللغوية بغيرها من الألفاظ وذلك لا يكون إلاّ بالتأريخ لمسيرتها.

• **الأهمية الثالثة:** إعطاء معاني الألفاظ الموجودة في العصر الذي تمّ فيه تأليف المخطوط أو الوثيقة التي توجد فيها تلك الألفاظ.

• **الأهمية الرابعة:** احتلاله مكانة مرموقة وتعداده مرجعاً أساساً في الشّابكة، ويستفيد منه البحتة.

• **الأهمية الخامسة:** تبيان وحدة الاستعمالات اللغوية في مختلف الأقطار العربية، وبذلك يؤكّد الروابط اللغوية بين هذه الأمصار، ويعزّز انتماءها إلى الأمة العربية، كون اللغة وسيلة التعبير عن ثقافتها، وحمل تراثها وصيانتها.

- **الأهمية السادسة:** مساعدته على دراسة اللغة العربية دراسة علمية، ووصفها وصفا لسانيا دقيقا؛ لأنه سيؤرخ للتغيرات التي لحقت بأصوات اللغة، وأبنيتها الصرفية، وتراكيبها النحوية بالإضافة إلى التطور الدلالي الذي أصابها.
- **الأهمية السابعة:** إحداث هذا المعجم ثورة معرفية في الدراسات التاريخية واللغوية في البلاد العربية؛ إذ سيكون سجلا علميا لتاريخ العرب والمسلمين في كل جوانبه.
- **الأهمية الثامنة:** كونه مصدرا لتصنيف الأنواع الأخرى من المعاجم، وإمدادها بالشواهد اللازمة، وسندا لمراجعة المعاجم الحالية.
- **الأهمية التاسعة:** تنشيط حركة البحث العلمي في الوطن العربي، من خلال إنجاز البحوث اللغوية والتاريخية المطلوبة.
- **الأهمية العاشرة:** تزويد طلبة الدراسات العليا بمراجع وموضوعات هامة لإعداد مذكراتهم وأطاريحهم.
- **الأهمية الحادية عشر:** إمداد التربويين والمعلمين بمعلومات إحصائية عن شيوع المفردات والتراكيب والاستعمالات، لمساعدتهم في إعداد المواد اللازمة لتعليم العربية لغير الناطقين بها.
- **الأهمية الثانية عشر:** كونه أداة ضرورية لاكتساب المعارف وتطويرها، وإيجاد مجتمع المعرفة اللازم، لتحقيق التنمية البشرية، وترقية حياة الإنسان العربي.
- **الأهمية الثالثة عشر:** إعدادة تحتّم دواعٍ لغوية، وقومية، وعالمية، وحضارية واقتصادية وتربوية، وعلمية". (القاسمي، 2014، ص. 92-93). وتجدر الإشارة إلى أنّ أقوى أهمية، هي المتمثلة في نقل اللغة العربية إلى مصافّ اللغات العالمية، والعلمية، والحية والمتطورة؛ لأنّ المعجم التاريخي العربي هو الوحيد الذي يستطيع تغطية حاجيات كافة شرائح المجتمع العلمية واللغوية، من مثقّفين ومعلمين، ومرّبين، وصحفيين، وباحثين ومحامين، وغيرهم ممّن يستعين بهذا المعجم بحثا عن ضالّته اللغوية، كما أنّ تأليف هذا المعجم يلعب دورا في إبقاء العربية لغة حضارة، وجعلها لغة علم قبل أن تكون لغة تواصل وتخطاب.

وتحتل صناعة (متع) مكانة علمية في البلاد العربية، وإنّ المعجم التاريخى أيضا سوف يعمل على:

- ✓ تأكيد هويتنا من خلال دراسة اللغة العربية والتأريخ لها، باعتبار رصيد الأمة العربية الفكرى، وذاكرتها اللغوية والثقافية هي اللغة العربية؛
- ✓ سدّ المعجم التاريخى فراغا في قلّة المصادر والمراجع، وسوف يجيب حقيقة عن كلّ خصوصيات اللغة العربية، مركزا على النواحي التطورية، دون أن تخرج عن نظامها اللغوى العام.
- ✓ احتلال العربية بفضلها موضعا بين اللغات العالمية الحية التي أنتجت معاجمها التاريخية.
- ✓ تأكيد هذا المعجم الروابط اللغوية الجامعة بين مستعملي اللغة العربية، وتوضيح مدى ارتباط هذه اللغة بأهلها وحضارتهم، وبالأجناس التي خدموها، عربا كانوا أم غير عرب.
- ✓ تأكيده أصالة اللغة العربية والمساعدة في دراستها علميا، وإجابته عن قدمها بين اللغات العروبية.

✓ تعريفه لنا العربية القدمى، وعلاقتها باللغات العروبية، كالسريانية، والنمودية والصفوية والحبشية، والنبطية، والعبرية، والكنعانية.

✓ دحضه المقولة الخاطئة: السامية أم اللغات.

✓ كونه مرجعا لكلّ المطالب، وتلبية رغبات كلّ باحث في اللغة العربية.

✓ إجابة كلّ سائل عن كلّ لفظ، وشاهد، ومسكوك، ومثال، ووصف، وحيوان، وجماد قيل في

اللغة العربية.

✓ تدقيق المعاجم المدرسية، وتصحيح شواهد العربية.

✓ الوصول إلى المادة الأصل في اللغة العربية، وسيكون مادة لوضع المعاجم المتخصصة.

✓ دخول العربية ميدان الصناعة المعجمية عبره، وسوف يكبر فيها الاهتمام بما تملكه من زاد

معرفي قديم وحديث، يكشف عن أصلاتها وعلميتها". (بلعيد، 2009، ص. 494-495). ومن وجهة

نظري، فإنّ (متع) الذي تعكف بعض الدول العربية على صناعته اليوم - من بينها الجزائر - يمثل

عنوان الأمة العربية قاطبة، وهو بعد رمز من رموزها اللغوية، يتضمّن كلّ ألفاظ العربية بكافة

مستوياتها اللّغويّة، وسيؤرّخ لكلّ هذه الألفاظ من أوّل إلى آخر ظهور لها، عبر الأزمان المتعاقبة على هذه اللّغة. "وإنّ التّاريخ للغة العربيّة يعمل على:

- تعميق فهمنا لطبيعة اللّغة العربيّة العريقة؛
- التّعرف على كلّ ظروفها وأصولها، وما عرفته من تفاعل مع غيرها، والتّعرف على مستوياتها؛

- إبراز جوانب تميّزها؛

- التّمكن الجيّد من تقديم حلول لما يواجهها من صعوبات؛

- جعلها لغة علميّة تعيش رهنها في مختلف العلوم". (بلعيد، 2009، ص. 497). وأرى أنّ صناعة هذا المعجم التاريخيّ من أروع الصّناعات المعجميّة وأضخمها في الوطن العربيّ على الإطلاق، وبذلك، ستحتلّ العربيّة دائماً مكانة مرموقة بين اللّغات العالميّة المتطوّرة، وستحظى بالتّقدير والاحترام والتّبجيل، ولن يتجرّأ أحد على التّقليل من شأنها أو أهمّيّتها؛ لأنّ صناعة هذا المعجم سيكون بأيّادٍ من ذهب لأساتذة ومعجميّين، ومختصّين وتقنيّين كبار، من ذوي الكفاءة والعلم، والتّفنّن والقدرة على الغوص في أغوار العربيّة.

6- أهداف المعجم التاريخيّ للغة العربيّة: لقد لخصّ الباحث (صالح بلعيد) أهداف المعجم

التاريخيّ للغة العربيّة في عديد النّقاط، منها:

- النّقطة الأولى: "الاطّلاع على كلام العرب وحضارتهم.
- النّقطة الثّانية: معرفة ما حصل من تطوّر في الدّلالات العامّة والخاصّة لكلّ لفظ.
- النّقطة الثّالثة: اكتشاف ما هجر من ألفاظ وما استحدث.
- النّقطة الرّابعة: معرفة المصطلحات ودلالاتها عبر الأزمان.
- النّقطة الخامسة: التّعرف على المباني والمعاني، والصّيغ والتّراكيب، والجوانب البلاغيّة

لألفاظ اللّغة.

- النّقطة السّادسة: تبيان الحقول الدّلاليّة لألفاظ اللّغة.
- النّقطة السّابعة: معرفة اللفظ الأصيل والمولّد والأجنبيّ.

- النّقطة الثامنة: معرفة زمن استعمال اللفظ، ومن استخدمه، وأين، وفي أيّ عمل، وعدد مرّات تكراره.
- النّقطة التاسعة: التّرسّيح العلميّ للغة العربيّة، ووجود مدوّنتها الكبرى، التي تغني عن كلّ المدوّنات العربيّة.
- النّقطة العاشرة: إنجاز المعجم التاريخي، سيكون أرضيّة لاستخراج المعاجم الآليّة المتخصّصة.
- النّقطة الحادية عشرة: الإفادة بمعلومات تخصّ الكلمة العربيّة عاديّة كانت أم مصطلحا.
- النّقطة الثانية عشرة: كشف هذا المعجم عن تاريخ ظهور الكلمة، وبأيّ معنى، وما المصدر الذي وردت فيه، وما هي السّيّاقات التي أرفقت بها، وما المجال المفهوميّ الذي تنتمي إليه، وكيف تطوّرت دلالتها.
- النّقطة الثالثة عشرة: الإفادة بمعلومات تخصّ الجذور، وأجناس الكلام، وعن الحروف والصّيغ وما له علاقة بالعروض.
- النّقطة الرابعة عشرة: إضافة معلومات تخصّ الجانب الحضاريّ والعلميّ، بالإضافة إلى كلّ ما له علاقة بالجانب اللّغويّ". (بلعيد، 2009، ص. 505-506)؛ إذ يحمل هذا المعجم المنتظر والآتي قريبا إلى المكتبات العربيّة، في مضمونه وشكله كثيرا من الفوائد والإيجابيّات؛ لأنّه سيحتوي ألفاظ العربيّة التي طالما سعينا للبحث عنها، وسيمكّن هذا المنجز القريب -على غرار منجز قطر- من الوصول إلى كلمات حُلِمَ بدراستها؛ إذ أُضنيّ البحث عنها في الكتب والمؤلّفات المتفرّقات هنا وهناك؛ حيث سيختصر الطّريق ويقتصد الوقت، وسيكون بمثابة الحلّ الأمثل لكلّ المشكلات والعوائق اللّغويّة العالقة، التي يصادفها الدّارسون العرب وغير العرب على حدّ سواء.
- إنّ اللّغة العربيّة جديرة بأن يكون لها معجمها التاريخي، كونها من أثرى اللّغات في العالم لفظا وصوتا، فإذا كانت بداية اللّغة الإنكليزيّة هي القرن الثّاني عشر (12) الميلاديّ، وبداية اللّغة الفرنسيّة هي القرن الثّاسع (09) الميلاديّ، فإنّ بداية اللّغة العربيّة هي القرن الثّاسع (09) قبل الميلاد بحسب النقوش اليمنيّة القديمة، ويكفيها فخرا أنّها لغة القرآن الكريم، فلم لا يكون لها معجم يسرد تاريخ ألفاظها عبر العصور اللّغويّة المتعاقبة عليها، مع العلم أنّ ذلك يستدعيه التّطوّر

التّكنولوجيا والتّقنيّ في العالم، ولا يمكن تغطية كلّ ذلك في ظلّ غياب هذا المعجم التاريخيّ المنشود.

- **خلاصة:** وخير ما أختتم به حديثي عن اللّغة العربيّة في هذا الفصل التّمهيدِيّ، شهادة المستشرق الألمانيّ (كارل بروكلمان، ت 1956) على عظمتها في قوله: «تمتاز لغة الشّعَر العربيّ بثروة واسعة في الصّور النّحويّة -الإعراب- وتعدّ أرقى اللّغات السّاميّة تطوّرًا من حيث تركيبات الجمل ودقّة التّعبير، أمّا المفردات فهي فيها غنيّة غنى يسترعي الانتباه، ولا بدّع، فهي نهر تصبّ فيه الجداول من شتّى القبائل» (دراقي، 1994، ص. 25)؛ لأنّ الألفاظ موجودة وأنواع التّرتيب والتّصنيف موضوعة، والنّظريّات المعجميّة متعدّدة، ولم يبق سوى العمل الجادّ والقرار الحاسم.

الفصل الأول: مفهوم الألفاظ في المعجم التاريخي للغة العربية:

- مدخل.

1- تعريف اللفظ.

2- أنواعه: الحرف، والكلمة، والمتلازمات اللفظية،

المدخل.

3- حياة الألفاظ.

4- مصادر الألفاظ.

5- توليد الألفاظ.

- خلاصة.

- **مدخل:** تعدّ قضية التعريف من بين القضايا العالقة لصناعة (متع)؛ لأنّه يرتبط بكيفية تعريف الألفاظ فيه، وإنّ هذا النوع من المعاجم لم يُصنّع بعد للعربية على أكمل وجه؛ لذلك سأتناول في هذا الفصل ما أمكن من الأطر اللغوية العلمية الخاصة بتعريف الألفاظ، وبعدها سأذكر مصادرها المختلفة المتمثلة أساساً في القرآن الكريم، والسنة النبوية، والشعر والنثر، والصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة، والنّدوات والمقابلات، وألفاظ الحضارة، وغيرها كثير. وسأشير بالقول إنّ الأفكار تبقى حبيسة العقول لا تتطوّر إن لم يعبر عنها أصحابها، ومن عيوب حبس الأفكار في العقول، عدم إنجاز هذا المعجم إلى يومنا هذا كما يليق به، وبالتالي عدم إمكانية إفراح المجال لظهور الألفاظ واحتلالها مكاناً في المعجم، إن لم يكن في الاستعمال. وإنّ للعرب فضل الريادة في الصناعة المعجمية، ولهم تاريخ عريق في هذا المجال، وإنّ قضية هذا المعجم المنشود قضية جميع علماء اللغة العرب، والمتّقين والمعجميين والتّقنيين، فهو الوحيد الذي يحفظ تاريخ وحضارة الأمة العربية عبر العصور.

ويحتوي الاستعمال على حظّ وافر في شيوع الألفاظ من عدمه؛ أي إنّ ما هو متعارف عليه من الألفاظ فهو مستعمل، وما عدا ذلك فهو مهمل، يبقى على الهامش إلى حين. ومن أجل ذلك أطرح إشكالية هذا الفصل كما يلي: فيم يتجلى مفهوم الألفاظ في المعجم عموماً، وفي المعجم التاريخي للغة العربية خصوصاً؟

- الفصل الأول: مفهوم الألفاظ في المعجم التاريخي للغة العربية:

1- تعريف اللفظ: يمكن تعريف اللفظ لغة واصطلاحاً كما يلي:

أ/ لغة: ورد في معجم (العين) لمؤلفه (الخليل بن أحمد الفراهيدي) تعريف لغوي عن اللفظ كما يلي: "اللفظ: الكلام، ما يُلفظُ بشيءٍ إلا حُفِظَ عليه، اللفظ: أن ترميَ بشيءٍ كانَ في فيك، والفعل لَفَظَ يَلْفِظُ لَفْظًا. والأرضُ تَلْفِظُ الميِّتَ أي ترمي به، والبحرُ يَلْفِظُ الشَّيءَ يرمي به إلى السَّاحِلِ والدُّنيا لافِظَةٌ: ترمي بمن فيها إلى الآخرة" (الخليل، د. ت، ص. 61)؛ فاللفظ حسب هذا التعريف اللغوي هو كل كلام يخرج من فم المتحدث.

ب/ اصطلاحاً: يبدو أن هناك فروقاً لغويةً بين كل من الكلمة واللفظ والقول، وإنَّ النحاة واللغويين واللسانيين وحتى الأدباء - وبخاصة المعاصرين منهم- يفضل استعمال المصطلح الذي يراه ملائماً لتخصّصه، مناسباً لمجاله العلمي، وأحياناً لا يوجد معيار يؤخذ بعين الاعتبار من أجل الأخذ بمصطلح دون آخر؛ "فالكلمة عندهم قول مفرد يطلق على الجمل المفيدة" (حابس، 2018) وتوجد آية في القرآن الكريم تشمل مصطلح: كلمة، وهي مفردة ولكنها تدلّ على جملة ذات معنى نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (99) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِي مَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾. (المؤمنون، 100).

ونتداول هذا المصطلح مراراً وتكراراً في حياتنا اليومية، مثلاً: ألقى المدير كلمة الافتتاح بمناسبة الدخول المدرسي، أو: قال الرئيس كلمة بمناسبة رأس السنة. "أما القول فهو اللفظ الدال على معنى كقولك: رجل وفسر، أو بيت وأرض. وأما اللفظ فهو الصوت المشتمل على حروف المباني سواء دلّ على معنى أم لم يدلّ، نحو قولك: زيد، وديز مقلوب زيد، والمراد بالمفرد ما لم يدلّ جزؤه على جزء معناه، والكلمة تدلّ عندهم دائماً على المعنى المفيد، أما اللفظ فمناه المستعمل، وهو الذي يفيد معنى، ومهملاً ما لا يفيد معنى، ولذلك فهو عندهم جنس بعيد، وهو غير القول؛ لأنّ القول جنس قريب مختصّ بالمستعمل دون المهمل. ومن هنا يتّضح جلياً أنّ الكلمة قد تكون مفردة واحدة كما هي الحال في الاسم المفرد والحرف المفرد، كما تكون أكثر من ذلك عند دلالتها على الاسم المركّب والحرف المركّب، نحو: لولا، ألا، ربّما...، وقد تكون جملة

عندما تطلق على الفعل" (حابس، 2018)؛ وعلى كل، فإنه واضح عند علماء اللغة أنهم يفرقون بين كل من اللفظ والكلمة والقول، على أن القول يمكن أن يدل دائما على معنى عكس اللفظ، كما أن الكلمة عند النحاة هي التي تشتمل على الاسم والفعل والحرف.

ويوجد أيضا فرق بين الكلمة واللفظ؛ حيث "إن الكلمة هي ما يوضع فعلا فينتمي إلى نظام اللسان، وبهذا يتضح أن اللفظ أشمل من الكلمة؛ لأنها تطلق على المهمل والمستعمل، أما الكلمة فلا تطلق إلا على المستعمل من الكلام، فالكلمة هي اللفظ المفرد عند كل النحاة، ولا فرق بينهما عند أكثر الأصوليين؛ حيث يتناول كل منها الكلام المفرد والكلام المركب" (حابس، 2018)؛ ومعنى ذلك أن اللفظ أوسع في الاستعمال وأشمل في الدلالة من الكلمة، وقد أطلق معجميون عرب أوائل على معاجمهم اسم اللفظ، وأعتقد أنه قديم الاستعمال، في حين أن مصطلح: كلمة حديثة الاستعمال لم ترد كثيرا عند اللغويين الأوائل.

- مفهوم التعريف في المنطق الصوري: تشكل قضية التعريف أهمية بالغة في الدراسات اللغوية قديما وحديثا، ولطالما اعتمد الفلاسفة وأهل المنطق التعريف في الوصول إلى ما يصبون إليه من علوم ومنطق عبر العصور؛ مما يدع مجالا للقول إن معظم فلاسفة ومناطقة القرون الفائتة قد بذلوا جهودا جبارة في سبيل تطوير العلوم؛ وذلك إن دل على شيء إنما يدل على أن عالم المنطق لا يختص بمجال علمي واحد دائما عندما يعرف الأشياء، وإنما يسعى لأن يكون اللفظ أو المصطلح جاهزا فقط، حتى يتولى دراسته والبحث عن أسرار الكامنة فيه من مختلف النواحي: منها اللغوية، وما جاورها من الجوانب الأخرى. كما أن التعريف يطابق إلى حد معقول حد الشيء المعرف، وهو التصور نفسه عند أفلاطون؛ أي إن المفهوم الحقيقي للتعريف ليس إيجاد المرادف المطابق له، وإنما محاولة دراسة الشيء من خلال تحديد طبيعته وخصائصه، وما يحيط به من دلالة حتى يتسنى تعريفه أو إيجاد حده.

يعدّ التعريف الجيد للألفاظ في (متع) الذي يفترض به أن يكون تعريفا موضوعيا وعلميا ودقيقا مستندا على دلائل وبراهين لغوية قوية، مستمدة من واقع المجتمع لا غيره، وهو بعد التعريف الذي يتسم بسمات الجدة؛ بحيث لا يدع مجالا للتشكيك فيه، ولا يكون نابعا من فوضى المصطلحات الشائعة التي يتم إيرادها في الكتب المختلفة.

- مفهوم التعريف عند المصطلحيين: لقضية تعريف الألفاظ ركائز وبدايات أولى؛ إذ إنّ "أول لبنة في تأسيس التعريف المصطلحيّ تبدأ من (الخوارزمي، ت 850 م) الكاتب في القرن الرابع (04) الهجريّ في موسوعة (مفاتيح العلوم)، حين طرح قضية تباين التعاريف لتباين مجالات اختصاص الكلمة" (الجيلالي، 1996، ص. 185)؛ وبالتالي، يمكن القول إنّ التعريف الأنموذجي هو الذي يكون شاملاً، وموضوعياً، دقيقاً وعلمياً، ويرد أصيلاً في مجاله المحدد، وبالرغم من تشابه التعريفات لانتشار فوضى المصطلحات، إلّا أنّ قضية التعريف شائكة في جميع العلوم، ولكونها تتوقّر على بعض القواعد والحدود التي تجعل البحث عن التعريفات ممكناً بالرغم من صعوبته ممّا يدع المجال للقول إنّ التعريف المنطقيّ هو الذي يرمي إلى تحديد جوهر الشيء الذي ينصبّ عليه، في حين أنّ التعريف المصطلحيّ بصفة عامّة هو الآخر يرمي إلى تحديد مفهوم الشيء المعرّف في الخانة العلميّة التي ينتمي إليها. ولا شك أنّ المعجميّ يواجه صعوبة مضاعفة عند محاولة تعريف اللفظ من الناحية الاصطلاحية؛ وهنا تجدر الإشارة إلى القول بضرورة أن يلمّ بكثير من المعارف والمصادر والمراجع، المتعلقة خصوصاً بأمات الكتب اللغوية والأدبيّة المختلفة، التي تجعل من تعريفه دقيقاً ملمّاً. ومن جملة الشروط التي ينبغي مراعاتها في التعريف المصطلحيّ ليكون دقيقاً، ما يلي:

1/ "تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتصلة به.

2/ ضبط المجال المعين.

3/ تقديم تعريف مفهوميّ لا دلاليّ: والفرق بينهما أنّ الأول يحاول تحديد المفهوم الذي فرضه أهل فنّ أو علم معيّن على اللفظ وتواضعوا عليه في ما بينهم، بينما يهدف الثاني لتحديد الدلالة العامّة للفظ، والمتعارف عليها بين أهل اللغة عموماً.

4/ الانطلاق من التّصوّر إلى المفهوم؛ أي من المعنى الاصطلاحيّ إلى الكلمة" (الجيلالي، 1996 ص. 189)؛ وذلك يدع المجال للقول إنّ التعريف القريب من الحقيقة يجب أن يكون محدّداً من كلّ الجهات، بربطه بالحقل العلميّ الذي ينتمي إليه، وبما يشبه اللفظ المراد تعريفه، بالإضافة إلى إعطائه المفهوم المتواضع عليه من طرف واضعيه.

- مفهوم التعريف في الصناعة المعجمية: تهم قضية التعريف كثيرا صانعي المعاجم، ولما أقول صناعة، فإنّ هذا اللفظ يحمل دلالات قيمة، فالصناعة تعني الإتقان والتفنن في عمل معين والصناعة المعجمية تشترط الدقة وحبّ العمل المعجمي، "ولقد ثبت أنّ التعريف المنطقي هدفه تحديد جوهر الشيء القابل لذلك النوع من التحديد طبعاً، وهو بذلك تعريف شيئي، وإنّ التعريف المصطلحاتي يسعى لتحديد مفهوم اللفظ في المجال المعين، وهو ما يسمّى بالتعريف الاشتراطي من نوعي التعريف الاسمي أو اللفظي، ويقصد بالتعريف الاشتراطي: ما يشترط فيه صاحبه على القارئ أو السامع أن يفهم لفظة معينة بمعنى معين يريده هو" (زكي نجيب، د. ت ص. 128). وذلك يوحي إلى أنّ التعريف المعجمي للفظ هو تقريبا التعريف اللفظي نفسه، أو ما يسمّى الاشتراطي الذي يدلّ على المفهوم بصورة مباشرة، على أنّ التعريف المعجمي هو النوع الثاني من التعريف: الاسمي أو اللفظي، المقابل للتعريف الشئئي.

يجب أن يكون تعريف الألفاظ الواردة في المعاجم المختلفة مستوفيا لشروطه؛ لكي تلبي بالضرورة حاجات مستعمليها من طلاب العلم والمعرفة، وإنّ الألفاظ الواردة في متن أيّ معجم يجب أن تكون ذات قيمة علمية، أو لغوية، أو أدبية، تلبي رغبات طلاب العلم والبحوث الأكاديمية بخاصة، وأن تكون مفهومة من قبل قارئها أو الباحث عنها في أي معجم.

ويخضع التعريف المعجمي لمجموعة من الشروط البيئية؛ حيث إنّ "الباب الذي تعالج بداخله القضايا المتعلقة بكيفية تعريف المدخل، وتفسير معناه، واللغة الخاصة المستعملة في الشرح والمعلومات التي ينبغي أن يشتمل عليها كلّ تعريف، والجوانب الضرورية التي تراعى للإحاطة بالمعرف، والوسائل المستعان بها للتوضيح والتّمثيل والإفهام، وكيف يعالج تعدّد المعنى للفظ الواحد، وما ينبغي تقديمه أو تأخيره من المعاني المتعدّدة" (الودغيري، 1989، ص. 121-122)؛ ذلك يدلّ على أنّه يستلزم اتباع مبادئ علمية وموضوعية اعتاد عليها علماء اللغة، باستخدام أساليب وطرائق للوصول إلى التعريف الدقيق قدر المستطاع، من خلال تحديد حدّ اللفظ وكذا المعلومات المتعلقة به، مثل المعلومات النحوية، والصرفية، والتّركيبية والدلالية، وغيرها، بالإضافة إلى استخدام الشواهد والأمثلة التوضيحية. كما أنّه يجب الأخذ بعين الاعتبار الفئة المستهدفة لقراءة المعجم المصنوع من طرف علماء المعاجم، وبخاصة إذا تعلّق الأمر بالأطفال، وبالتالي المعاجم

المدرسية، وهذه الأخيرة يجب أن تكون دقيقة وواضحة، من أجل تكوين نشء صالح آخذ لمعلومات صحيحة لا خاطئة.

تتمثل أبرز أوجه الاختلاف بين التعريف المعجمي، والتعريف المنطقي: أنّ التعريف المعجمي يعدّ لفظيًا أو اسميًا؛ لأنّه يعرف بمدلول اللفظ وكيفية استعماله لدى أبناء اللغة، وتعود تسمية التعريف المنطقي بالشيئيّ إلى ما سبق، من أنّ المنطقيّ يسعى في تعريفه إلى تحديد ماهية الشيء المعرّف؛ بمعنى أنّ التعريف المعجميّ ينصبّ على الألفاظ فقط، أمّا التعريف المنطقيّ فينصبّ بدوره على الأشياء فقط، وبمفهوم المخالفة، فإنّ الأوّل يتمحور حول ما يستعمله المتكلّمون من تسميات مختلفة، والثاني يتمحور حول جوهر الأشياء، وإنّ ما يسعى إليه المعجميّ في تعريفه الألفاظ المختلفة، هو إزالة الغموض والإبهام بالإعراب عنها مهما كانت مستعصية، بينما يركّز المنطقيّ على تعريف اللامعرف من جوهر الأشياء.

- **الاختلاف بين التعريف المعجمي والتعريف المصطلحيّ:** ويتجسّد هذا الاختلاف في: أنّ التعريف المعجمي يختصّ باللفظ الواحد والمشاركات اللفظية، في حين يتجاوز التعريف المصطلحيّ إلى المستويات المعرفيّة التي ترد فيها الألفاظ، والحقول العلميّة التي قد تُستعمل فيها وبالتالي إعطاء تعريف في شكل جملة أو أكثر، لا لفظ واحد مقابل للفظ. كما أنّ التعريف المعجمي مأخوذ من واقع اللغة في المجتمع، كما تعارف عليه أفراد جماعة لغويّة ما، وجمع في المعجم، أمّا التعريف الاصطلاحيّ فهو من صنع المصطلحيين وذوي الاختصاص في حقل علميّ معيّن

- **التعريف المعجمي بين الدال والمدلول:** إنّ الدال والمدلول وجهان لعملة واحدة لا ينفصل أحدهما عن الآخر، والمعلومات الإملائية والصرفية والنحوية، والتأثيلية ضروريّة التّبيان من أجل إثراء التعريف المعجمي من جوانبه المختلفة، وبيان مدى أصالة اللفظ في اللغة هل هو معرّب، أم دخيل، أم مولّد، أم محدث، أو هل اللفظ منحوت -والنحت هو أن ننحت من كلمتين كلمة واحدة وهو من جنس الاختصار، مثل: رجل عبشمي- وبيان الوضع اللّهيّ للفظ: فقد يكون تعدّد الصيغ، أو تكاثر المشتقات في المادّة اللّغويّة الواحدة مظهرًا من مظاهر اختلاف اللّهجات العربية

وكذا بيان مستوى استعمال اللفظ هل عامي أم مجازي، وبيان أحوال الإعلال والإبدال... إلخ، كلّ هذه الاعتبارات تسهم بشكل فعال في التعريف المعجمي الواضح والشامل على الأقلّ.

- **قضايا تعريف المدلول:** هناك عدّة أنواع من التعريف الخاصة بالمدلول أو المقابل في أية لغة من لغات الهدف التي نودّها، ومنها ما يلي بيانها:

➤ **التعريف بالمرادف:** إنّ التعريف بالمرادف هو الذي ينصبّ على إعطاء تعريف معيّن من خلال استعمال لفظ يحمل المعنى ذاته.

➤ **التعريف بالسلب:** أو التعريف بالضدّ أو المقابل أو بالمخالفة، وهناك مشاكل ستواجه المعجمي هنا من صعوبة التحديد.

➤ **التعريف بالعبارة الشارحة:** ويقصد به أن "يلجأ المعجمي أحيانا إلى تعريف المدخل بالعبارة الشارحة، ويتمّ ذلك بجملة أو أكثر، ومن ثمّ قد يتشكّل هذا النوع من التعريف في صورة التحليل الدلالي" (زكي نجيب، د. ت، ص. 76)؛ وغالبا ما يتمّ اللجوء إلى هذا التعريف عندما يغيب التعريف بالمرادف وبالسلب، وبالتالي يكون هو الحلّ الأخير في المعجم.

➤ **التعريف الجوهري:** إنّ التعريف الجوهريّ هو الذي يستند على الجنس والفصل في تعريف الشّيء وتحديد دلالاته؛ فالجنس هو الفصيلة أو الفئة التي ينتمي إليها الشّيء المعروف، والفصل هو مجموعة الخصائص والمميّزات التي تفرّقه عن الآخر، وأضرب مثلا بذلك: الكلب: حيوان ينبج وعند التعريف أكثر أقول إنّّه من فصيلة الكلبيات.

➤ **التعريف بالمعلومات الموسوعيّة:** ومنه:

- **التعريف التصريفيّ:** يجب على مؤلّف المعاجم أن يكونوا على دراية بكلّ علوم اللّغة، بما فيها علم الصّرف؛ حيث "يقوم هذا النوع على تعريف الألفاظ بالإحالة إلى أصولها الاشتقاقية حيث يكتفي المعجمي بشرح معنى الصّيغة الاشتقاقية دون شرح الجذر المشتقّ منه، ويكون على القارئ الرجوع إلى هذا الجذر في موضعه من المعجم، ومن أمثلة ذلك شرح الكلمة المؤنّثة بربطها بالذكر (بيضاء: مؤنّث أبيض)، أو شرح الاسم المصغّر برده إلى مكبره، أو تفسير معنى الصّيغة الصّرفيّة، أو النصّ على أنّ الكلمة مصدر أو اسم أو مكان أو آلة أو صيغة مبالغة" (زكي نجيب، د.

ت، ص. 81)؛ وبالتالي من المهم جدًا أن يلمّ المعجمي بكلّ المعلومات التي تسهم في إيجاد التعريف المعجمي المناسب، الذي يستتجد به طالب العلم في دراساته أو كتاباته.

- **التعريف بالإحالة الصريحة:** إنّ هذا النوع من التعريف هو الذي يحيل إلى نفسه ولكن لا نجده في موضعه، بل في موضع آخر؛ بحيث يرد مفصلاً، "ويقصد بهذا النوع من التعريف، أن يتمّ تعريف اللفظ باستخدام كلمة (انظر) أو ما شابهها، للإحالة على موضع آخر ورد التعريف فيه" (زكي نجيب، د. ت، ص. 82). وغالباً أيضاً ما يلجأ المعجمي إلى هذه الحالة لما يستدعي التعريف التفصيل أكثر، فيعرّفه في أكثر من موضع بصورة مقاربة، أو لما يريد من القارئ الاطلاع على معلومات كثيرة لا يسع المجال لذكرها كلّها.

- **التعريف بالأمثلة والشواهد:** وهنا يلجأ المعجمي إلى إعطاء الشواهد المختلفة التي تستنبط من النحو والشعر على سبيل المثال، وكذا الأمثلة التوضيحية المختلفة، والصّور والرّسومات التي تعمل على تقريب التعريف المعجمي أكثر، ولعلّ معاجم كثيرة كانت قد ظهرت سابقاً، أهمّها: معجم (الاستشهادات الموسّع والوجيز لعلّي القاسمي) اللّذين يحملان عدداً كبيراً جداً من الشواهد المختلفة والأصيلة، التي يمكن أن يعود إليها البحث ومختلف فئات المجتمع. ومن أدلة أهميّة توضيح التعريف بإيراد المثال، أنّ كلاً من الشاهد والمثال مهما كان نوعهما، يعدّ دليلاً مقنعاً على ورود اللفظ المعرّف في المصادر اللّغويّة العربيّة المختلفة، وإنّه نابع من الاستعمال الحيّ للغة. هذا وإنّ إرفاق التعريف بالشواهد دليل رسوخ اللفظ المعرّف في العربيّة عبر العصور المختلفة، وإدراك أهميّته في الاستعمال اللّغويّ، وبالتالي تداوله أكثر لدى اللّغويين أو متكلّمي اللغة المعينة. وتجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن يكون التمثيل بالصّورة أو المثال أو الشاهد غير صعب للإدراك، وأن يكون مفهوماً واضحاً غير معقّد، والتعريف يحتاج إلى فنّيات معجميّة كثيرة، وإلى سلامة الدّوق ومراعاة القواعد على كافة المستويات، بالإضافة إلى المنهجية السليمة.

يتمّ شرح الألفاظ المعجميّة مع إيراد الشواهد على اختلافها، وتُرفق بها في كلّ مرّة حيث تبيّن الشواهد معاني وتطوّرات هذه الألفاظ، وكذا طرائق استعمالها في الأماكن الجغرافيّة المختلفة، ومن قوم إلى قوم آخرين؛ وبالتالي، أُستنتج أنّ الشواهد هي مركز ثقل المعجم التاريخي لأنّها تدعّم

الشّرح المعطى للألفاظ، فهي دليلها وحجتها في الاستعمال لدى الجماعات والأفراد. كما أنّ المعجم التاريخي للغة العربية يستلزم أن يحتوي في تعريف الألفاظ فيه دعائم أخرى، إلى جانب الشّواهد والمتلازمات اللفظية، والاصطلاحية، والمسكوكات اللغوية والمتمثلة كذلك في الأمثال والحكم المتنوعة التي قيلت في أزمنة مختلفة؛ فالمثل هو الذي يضمّ في معناه مورداً ومضرباً؛ إذ إنّ المورد هو القصة التي رُويت أوّل مرّة، والمضرب هو القصة التي تكرّرت في زمن لاحق وكانت مشابهة بالفعل للقصة الأولى التي حدثت أوّل مرّة. أمّا الحكمة فإنّها تحتوي المضرب فقط، أو المغزى منها. هذا وإنّ المعجم التاريخي، إذا ما احتوى خلال شرح الألفاظ بعض الأمثال والحكم فإنّه لا محالة سيكون قيماً يفيد القارئ في كثير من الجوانب العلمية التي يبحث عنها.

- أبرز مشاكل التعريف بالشّواهد والأمثلة ما يلي: إنّ عملية تعريف الألفاظ والإتيان بأمثلة وشواهد مختلفة وصائبة، عملية صعبة تستدعي الحيطة من أجل الوصول إلى المعلومة الصحيحة، وتصادف المعجمي جملة من العوائق إثر إنجاز هذه العملية، وتتمثل في كونها لا تلبي جميع حاجيات المتكلم اللغوية، أو الإحاطة بمعاني اللفظ كلّها؛ أيّ إنّ التعريف بالشّاهد بخاصّة لا يلبي كلّ معاني اللفظ المحيطة به، واستعمالاته المختلفة.

إنّ تعريف الألفاظ يستلزم خبرة معجمية لائقة، وسلامة الذّوق ومراعاة القواعد على كافّة المستويات، كما أنّ المنهجية السليمة أيضاً مهمة في هذه العملية، ويجب على المعجمي أن يكون ذا إحاطة ملّمة من حيث مراجعة جميع الكتب والمصادر التي يستمدّ منها الأمثلة والشّواهد، سواء كانت المادّة شعراً أم نثراً؛ حتّى يتسنى له المسح الشّامل للتعريف المراد تدوينه.

2- أنواع اللفظ: الحرف، والكلمة، والمتلازمات اللفظية:

■ الحرف:

أ/ تعريف الحرف لغة: يعرفه (الجوهرى، ت 393 هـ) كما يلي: "حرف شيء: طرفه، وشفيره وحده ومنه حرف الجبل، وأعلاه المحدّد، والحرف: واحد حروف التّهجي، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ، فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾. [الحجّ - 11]. قالوا: على وجه واحد، وهو أن يعبد في السّراء دون الضّرّاء والحرف: الناقّة

الضّامة الصّلبة، شبّهت بحرف الجبل، والحرف: النّاقة المهزولة، وقد أحرقت ناقتي إذا هزلتها والحرف بالضمّ حبّ الرّشاد، والحرف: الاسم من قولك: رجل مُحارَف أي منقوص الحظّ لا ينمو له مال" (الجهري، د. ت)؛ ومعنى ذلك أنّ للحرف معان متعدّدة، فهو أحد أحرف أيّة لغة من اللّغات الموجودة في العالم. وإنّ عدد حروف اللّغة العربيّة ثمانية وعشرون (28) حرفاً، ولقد تحدّث عنها المعجميّون العرب الأوائل والمتأخّرين منهم مطوّلاً في كتاباتهم عن الحروف، وعلاقتها بالمعجم العربيّ، قائلين إنّها تنقسم إلى عدّة أقسام أو أصناف، فمنها الألفبائيّة وهي: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر، وهلمّ جرّاً، ومنها أيضاً الأبجديّة ومثالها: أ ب ج د، ه و ز، ح ط ي، ... وهلمّ جرّاً بالإضافة إلى الصّوتيّة الخليّة، مثلاً: حروف الحلق: ع ح ه خ غ، وحرفان لهويّان لأنّ إنتاجهما من اللّهاة وهما: ق، ك، ثلاثة أحرف شجرية لأنّ إنتاجها من شجر الفمّ؛ أي مخرجه وهي: ج ش، ض، وثلاثة أحرف أسلية لأنّ إنتاجها من أسلة اللّسان، وهي: ص، س، ز، وثلاثة أحرف نطعية القفّ العلوي الصّلب للهم: ط، د، ت. بالإضافة إلى ثلاثة أحرف لثويّة لأنّ إنتاجها في اللّثة: ظ، ث، ذ، وكذا ثلاثة أحرف ذلقية لأنّ إنتاجها من ذلق اللّسان: ر، ل، ن وثلاثة أحرف شفويّة لأنّ إنتاجها من الشّفّة: ف، ب، م. وأمّا الياء والواو والألف والهمزة هوائيّ في حيّز واحد؛ لأنّه لا يتعلّق بها شيء.

ب/ تعريف الكلمة لغة واصطلاحاً: لقد حظيت الكلمة بتعريفات كثيرة، "وإذا انتقلنا إلى علماء العربيّة القدامى لكي نحاول التّعرف على تصوّره لتعريف الكلمة، وجدنا أنّ لم يحاول وضع تعريف للكلمة، وإنّما بدأ كتابه بتقسيم أجزاء الكلام مباشرة: فالكلم عنده اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وهو ينظر إلى الكلمة من الجانب النّحويّ أو الوظيفيّ، على أساس أنّ كتابه في النّحو، وليس في علوم اللّغة كما كان معروفاً في عصره، و(الزّمخشري، ت 538 هـ) أيضاً يعرف الكلمة على أنّها اللفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع، كما أنّ (السّيوطيّ ت 911 هـ) يعرفها بأنّها تطلق على الجمل المفيدة" (حلمي، 1996، ص. 21)؛ ذلك إنّ دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ علماء اللّغة الأوائل، وحتّى المعجميّين لم يهتمّوا بوضع التّصوّرات ومفاهيم المصطلحات النّظريّة لأنّهم اهتمّوا بالممارسة والتّجريب دون التّظهير.

وقد قال (ابن مالك، ت 672 هـ) ألفيته المشهورة التي تحدّث من خلال مطلعها على الكلام وما يتألف منه (ابن مالك، دت، ص. 3) قائلاً:

كَلَامًا: لَفْظٌ مُفِيدٌ كَ (اسْتَقِم)	وَاسْمٌ وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ، الْكَلِم
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ	وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ يُؤَمُّ

وقد لخص لنا موقف النحاة من مفهوم الكلمة في ألفيته هذه، وبخاصة حين قال البيهقي الأولين؛ "فهو هنا يفرق بين مصطلحات أربعة شغلت النحاة، وهي الكلمة والكلم والكلام والقول وبهمنا هنا تصوّره للكلمة، فهو يرى أنّ الكلام هو اللفظ المفيد، ولا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً وليس معنى هذا أنّه ينفي وجود الكلمة، وإنّما يرى كما رأى غيره من النحاة، أنّ الكلمة تحمل وجوداً مستقلاً، ولكنّها ذات معنى جزئي؛ إذ هي وحدة الكلام، وتصوره للعلاقة بين الكلمة والكلام ينبع أساساً من رؤيته النحويّة للكلمة، دون خصائصها اللغويّة، ومن هنا يمكن القول بأنّ الكلمة كما تصوّرها النحاة، عبارة عن صوتين: صائت وصامت؛ أي متحرّك وساكن أو أكثر، وتدلّ على معنى مستقلّ مفرد؛ بحيث إنّ تصوّره للكلمة يقوم على أصول ثلاثة هي:

- الصّوت.

- الاستقلال.

- الدلالة المفردة أو الجزئية" (حلمي، 1996، ص. 22)؛ بمعنى أنّ الكلمة حسب رأيه ذات صوت خاص بها يميّزها عن الكلمات الأخرى، وقد تتشابه في بعض الأحيان، وهي مستقلة الوجود، ولكن معناها لا يتحقّق إلاّ من خلال إيرادها داخل السياق، مع ذلك المركّب اللغويّ الذي تربطه كلّ المستويات اللغويّة المعروفة، من نحو وصرف ودلالة، وغيرها من مكوّنات الجملة الضّروريّة، تلك المتعلّقة بالفعل والفاعل والمفعول، وامتّمات الجملة الأخرى.

وهناك تصوّر مفاده تلك الجوانب المهمّة التي أغفلها علماء اللّغة القدماء، عند تصوّره للكلمة وتتمثّل في ما يلي:

- الجانب الأوّل: يتمثّل في كونهم "لم يفرّقوا بين الصّوت والحرف، واعتبروهما شيئاً واحداً، بعبارة أخرى: لم يفرّقوا بين الجانب الصّوتيّ phonétique، والجانب الوظيفيّ للصّوت phonologie.

- الجانب الثاني: أنهم لم يفرّقوا بين الدلالة الوظيفية للكلمة، ودلالاتها الاجتماعية، بالرغم من إدراكهم التام لكل منهما.

- الجانب الثالث: أنهم لم يفرّقوا بين وجود الكلمة من حيث هي كلمة، وبين وجودها من حيث هي كلمة تقتضيها معاني النحو" (حلمي، 1996، ص. 23). وأشرح بالقول إن المعاجم القديمة لم تتعرّض إلى تعريف الكلمة، وإنما قسّموها إلى معاجم الموضوعات والمعاني، وأنهم اهتموا بالممارسة والتطبيق والتجريب دون الاهتمام بوضع التّصوّرات ومفاهيم المصطلحات؛ لأنّ طبيعة إنجاز المعاجم تمرّ عبر التّطبيق والممارسة والتّجريب. وأقرأ في (المعجم الوسيط) أيضاً، "أنّ الكلمة تعني اللفظ الواحد، وأنّها تعني عند النّحاة اللفظ الدالّ على معنى مفرد بالوضع، سواء أكانت حرفاً واحداً أم أكثر، كما ورد في قواميس أخرى أن الكلمة تعني صوتاً معيّناً، أو سلسلة من أصوات معيّنة ترمز إلى شيء ما وتنتقل للآخرين معنى، ولا يمكن تقسيمها إلى وحدات أصغر قائمة بذاتها من حيث إمكانية الاستخدام" (طعيمة، 1982، ص. 38)؛ ومعنى ذلك أنّ الكلمة واحدة مفردة لا مركّبة وإلاّ كنّا أمام جملة مركّبة من كلمات عدّة، كما يمكن أن يكون الحرف كلمة ولكّنها ذات معنى. وإنّ المعنى الخاصّ بالكلمة، "ما يعطيه كلّ بلد عربيّ لها من دلالات خاصّة بها، ومعانٍ يتّفق عليها في هذا البلد، وكما هو معروف، فقد يوجد للكلمة الواحدة أكثر من معنى، وقد يوجد للمعنى الواحد أكثر من لفظ" (طعيمة، 1982، ص. 40)؛ ومعنى ذلك أنّ الكلمة في أيّة لغة ذات مشترك لفظي، كما يمكن أن يكون لها أكثر من معنى في لغات أخرى مختلفة.

وتتجسّد التّفارقة بين كلّ من معنى اللفظ والكلمة؛ في أنّ "أداة الدلالة هي اللفظ أو الكلمة وتكاد تُجمع المعاجم العربيّة على أنّ الألفاظ ترادف الكلمات في الاستعمال الشائع المألوف، فلا فرق بين أن يقال أحصينا ألفاظ اللّغة، أو كلمات اللّغة" (أنيس، 1984، ص. 38)؛ ومن خلال هذا القول يمكن استشعار رأي النّحاة الأوائل حول العلاقة الموجودة بين كلّ من اللفظ والكلمة، بالقول إنّهم إلى حدّ ما، يفرّقون بين الكلمة واللفظ، وقد سبق لي أن تطرّقت إلى تفرقة (ابن مالك) لهما، وفي مجمل الحديث عن ذلك، يمكن الخروج بنتيجة، مفادها أنّ اللفظ في رأيهم يحتوي الكلمة وليس العكس؛ إذ إنّ اللفظ يبيّن كيفية صدور الصّوت منه، ويكوّن بذلك الكلمة، فكلّ لفظ كلمة وليست كلّ كلمة لفظاً. "والكلمة وإن كانت ذات مفهوم واضح في أذهان كلّ النّاس، نراها تظفر بجدل إلى حدّ كبير

بين المحدثين من اللغويين حين حاولوا تعريفها، وبيان حدودها، فعلماء الأصوات لا يرون في الكلام المتصل حدوداً تميز بين كلمة وأخرى، فلا يستطيع السامع تحليل الجملة أو العبارة إلى مجاميع صوتية، كل مجموعة منها تنطبق على ما يسمى بالكلمة، إلا حين يستعين بالدلالات التي تتضمنها الجملة أو العبارة" (أنيس، 1984، ص. 39)؛ ومعنى ذلك أن الإنسان لا يستعمل كلمة واحدة للتعبير عما يختلج في ذاته، وإنما يستعمل سلسلة كلامية متصلة الأجزاء، ملؤها الألفاظ والحروف وكل متممات الجملة لإيصال رسالته إلى المتلقي؛ إذ إن مكونات الجملة ترتبط في ما بينها ارتباطاً وثيقاً، ولا يمكن فصل أجزائها عن بعض، لتصبح كلمات متناثرة فاقدة المعنى والأثر عند السامع وإن كل اللغات تتصف بهذه الميزة، ما عدا اللغة الصينية ذات الرموز المتقطعة التي يصعب فهمها أو حفظها، نحو: مدرسة تمثل كمصطلح برمز معين، وتلميذ يمثل برمز آخر وهكذا. "على أن بعض اللغويين من المحدثين حاول جاهداً أن يبين لنا حدود الكلمات على أساس صوتي بحث وذلك بالاستعانة بالنبر وقواعده في اللغة المراد بحث كلماتها، فمن اللغات ما تلتزم النبر في نهاية الكلمات، ومنها ما تلتزمه في بدئها، وهنا يمكن أن يقال إن حدود الكلمات قد تميزت بوسيلة صوتية" (أنيس، 1984، ص. 40)؛ والدليل على ذلك أن هذا التحديد سيكون ناقصاً مشوباً بالخطأ المحتمل؛ لأن النبر وحده لا يكفي لتحديد الكلمة، وبمناسبة الحديث عن النبر الذي حده الضغط على مقطع معين في الكلمة، وهو جهد يبذله الجهاز الصوتي عند الإنسان، فإنه على الأرجح غير موجود في العربية؛ لأن هذه الأخيرة لغة فطرية تستجيب لشروط النطق الإنساني لا هي وليدة ثورة صناعية ولا زراعية ولا شعبية، على أن النبر موجود بالفعل في اللغات الأخرى كالفرنسية مثلاً ولكنه في العربية غائب، ما عدا حروف المد الثلاثة التي هي الألف، والواو والياء، وعوضه بالتثنية الموجود في القراءات القرآنية المشهورة بخاصة، والشعر. "ويبدو أن القدماء من علماء العربية لم يصادفوا صعوبة في تحديد معالم الكلمة، فقد اقتنع أكثرهم بوصفها على أنها اللفظ المفرد أو القول المفرد، ولم يخطر في أذهانهم أن الأفراد في الكلام المتصل لا يمكن تصوّره إلا بالسكتات أو الوقفات على مجموعات صوتية من هذا الكلام، تختلف طولاً أو قصراً، منها ما ينطبق على كلمة واحدة أو أكثر، فلو أن اللغات تحتم الوقوف عند آخر كل كلمة أثناء الكلام لأمكن تحديد الكلمات على أساس صوتي محض، ولأمكن أن يكون للأفراد في اصطلاح هؤلاء

العلماء دلالة صوتية واضحة" (أنيس، 1984، ص. 41)؛ ومعنى ذلك أنّ هناك نقصاً في كلّ هذه التعريفات المقدّمة، وكذا المحدثون ليسوا في غنى عن ذلك، فقد ذهبوا في تعريف الكلمة مذاهب شتى، خلصوا كلّهم إلى صعوبة تحديد الكلمة، "غير أنّهم يجمعون كلّهم على أنّ الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات، وأنّه لا بدّ من أن يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية ليتمكن تحديدها" (أنيس، 1984، ص. 38)؛ وبذلك تكون عوامل لغوية كثيرة مساهمة في تحديد معاني الكلمات في سياقاتها المختلفة والمتنوعة، فاللغة كائن حيّ متطور. "ومهما يكن من اختلاف وجهات النظر بين المحدثين في تعريف الكلمات أو تحديدها، فإنّهم يشيرون في كتبهم إلى اختيار دقيق، يمكن أن نتبين منه معالم الكلمة أو حدودها، وذلك بأن يمكن إفرادها بالنطق، وحذفها من الكلام، أو إقامها فيه، مثلاً: قطعت الشجرة ليلة أمس بالفأس: فضمير المتكلم هنا لا يمكن إفراده، وإن أمكن حذفه والاستعانة بآخر، أمّا شجرة فيمكن إفرادها أو إقامها في كلام آخر مثل: نبتت الشجرة في حديقتنا، ويمكن استبدال كلمة شجرة بكلمة أخرى" (أنيس، 1984، ص. 41)؛ ومما هو معروف في اللغة أنّ هناك ما يمكن حذفه دون أن يؤثر في معنى الجملة، في حين أنّ حذف عنصر في جملة أخرى، يمكنه أن يمسّ بأصل الجملة ومعناها جذرياً.

ولا يجب أن نترك الأمور تتراكم دون ضوابط وحدود، في ما يتعلّق بعناصر المعجم المعاصر، التي تكون الكلمة إحداها، وبخاصّة في ما يتعلّق بكيفية اختيارها، وضروريّ إجراء الدراسات الإحصائية ووجوب الاستقراء الميدانيّ والبحث الفعّال، واستعمال الحاسوب ومختلف التقنيّات الحديثة المتطورة في صناعة معجم معاصر، يحمل جميع الموصفات العلميّة والعالميّة ويكون بذلك ناجحاً إذا كان جماعياً في إطار مراكز البحوث والمخابر، ويتمّ ذلك وفق النقاط التالية:

❖ **اختيار الكلمات:** تعدّ الكلمات في المعجم لبنته الأساس، وعليها تبنى ركائزه الكبرى، ومنها يستفيد القارئ، ولذا، فهي تحظى بعناية فائقة من قبل صانعي المعاجم قديماً وحديثاً، "وكان ممّا أخذ على المعاجم القديمة والحديثة أنّها حوت كلّ شيء وأحياناً ينقصها عديد الأمور، ولذا لا بدّ من وجودها في بناء المعجم المعاصر، باعتبار مكانة أنماط كثيرة من الكلمات وتحديد موقعها في المعجم أو عدمه، ومن هذه الأنماط والفئات: الكلمات العاديّة الدارجة، الكلمات العلميّة، الكلمات

الإقليمية، الكلمات الأجنبية وهي المعرب والدخيل والمولد، الكلمات الشعبية والملحونة، الكلمات النابية، الحوشي والغريب" (عبد الرحمن، 1987، ص.397)؛ وأعتقد أن (متع) أجدر بضمها جميعا، وأن يؤرخ لظهورها من بدايتها إلى عصرنا الحالي، أو على الأقل وقت زوالها من الاستعمال، وبالتالي فإن كل لفظ في اللغة مهم مهما كان لصناعة المعجم المنشود، ونحن العرب متأخرون أيما تأخر في صناعة هذا المعجم التاريخي، في حين بدأت الأمم الأجنبية في التخصص في صناعة معاجمها التاريخية.

❖ **التعريف وترتيب المعاني:** ويعدّ تعريف الألفاظ أيضا من ركائز المعجم التي يجب أن يحتويها، "ويتصل ذلك باتّباع نسق معيّن في إيراد المادّة، وبأيّ شيء نبدأ بالأفعال أم بالأسماء، ثم هل نأتي على ذكر المشتقات كلّها، أم نكتفي بما هو مستخدم وله شواهد لغويّة، ويتّصل ذلك أيضا، بما عيب على المعاجم من قصور في إيراد المعاني، أو تفسير المواد بما يجعل فهم مدلولها مستغلقا على القارئ، أو تعريفها بشيء عام لا طائل منه، وكذا ينبغي التّجديد في المادّة بإضافة الاستعمالات المجازيّة والاصطلاحية للكلمة؛ بحيث يجد الباحث ضالّته فيه" (عبد الرحمن، 1987، ص.398)؛ هذا، وإنّ تعريف الألفاظ واجب في المعجم، تاريخا كان أم عاديّا، وكذا التّرتيب وفق منهج معيّن، ألفبائيّا أم أبجديّا، أم هجائيّا، أو بحسب الحقول الدّلاليّة.

❖ **الاستشهاد:** لا يكون المعجم تاريخيا جيّدا إلّا إذا تضمّن بعض الشّواهد، ونسبة الشّواهد هذه يقدرها صانعه، بحسب هدفه الذي من أجله وُضع، والمعجم التاريخي في حاجة لذلك؛ إذ إنّ تعريف الألفاظ فيه، وشرحها لا يتكئ إلّا بالشّواهد المختلفة، ويتجسّد التّطوّر الدّلالي لها من خلال هذه الشّواهد. وهنا يجدر القول إنّ المعجم الوافي هو الذي يكون واضحا بنسبة كبيرة باحتوائه على عناصر المعجم الجيّد، وبخاصّة التعريف والشّواهد المختلفة.

❖ **أصول الكلمات وتاريخها:** تبنى لبنة (متع) على تبيان الأصول الأولى للألفاظ التي تُجمع فيه، وإظهار التّغيّرات المختلفة التي تحدث فيها عبر العصور المتعاقبة، وإظهار ما اشتقّ منها وما تولّد، متى وكيف حدث كل ذلك، ومنه نستفيد جميع المعلومات الحضاريّة والنّحويّة، والصّرفيّة والدّلاليّة المتعلّقة بها.

❖ رسم الكلمات وإملاؤها: تعدّ المعلومات الإملائية والصرفية واجبة الحضور في أيّ معجم وبخاصّة في (متع)، "وهذا ما قصّرت عنه معاجمنا القديمة والحديثة حتّى الآن، ويحتاج هذا العنصر إلى معرفة واسعة باللّسانيّات المعاصرة، وإلى دراسة اختلاف اللّهجات العربيّة" (عبد الرّحمن 1987، ص.399)؛ ذلك بالإضافة إلى الإحاطة بعلوم اللّغة الحديثة، وكذا اللّسانيّات التّطبيقية وتوجّهاتها في تعليم اللّغات وكيفية ذلك.

❖ الملاحظات النحويّة: لقد عمل النّحاة العرب الأوائل على التّقييد للنحو العربيّ، ومنه عمل الصّحابة الأوائل وأهل العلم بعد موت النّبّي الكريم ﷺ على جمع الحديث النّبويّ الشّريف وتدوينه إلى جانب القرآن الكريم خوفا من ضياعه بموت من يحفظه في الصّدور، أو تغيير مدلوله ولطالما وقع العرب في اللّحن، والدليل على هذه الظّاهرة المتفشّية آنذاك، نقرأه في الكتب الأمّات والمصادر العربيّة المختلفة، "ويخطئ من يتوهّم أنّ المعجم يعالج مفردات منبّة عن الاستعمال اللّغويّ، بل إنّ المفردات لا تتبيّن دلالاتها المختلفة واستعمالاتها إلّا من خلال الاستخدام اللّغويّ ويرتبط الاستخدام بكثير من القضايا النحويّة والصرفيّة أيضا، ولم تخلُ المعاجم القديمة من هذا الجانب أيضا" (عبد الرّحمن، 1987، ص. 400)؛ ذلك أنّ النحو العربيّ هو الجانب الأكثر تطبيقا في إنجاز (متع)، فعن طريق تشكيل الكلمات المتشابهة نطقا مثلا تتبيّن الألفاظ، وعن طريق تبيان الفاعل من المفعول به، والمتعدّي واللازم، تظهر المداخل المعجميّة أكثر وضوحا في متن المعجم وهكذا دواليك.

■ المتلازمات اللفظيّة:

أ/ تعريف المتلازمات اللفظيّة لغة: هي مستمدّة من: "لزم: اللزوم: معروف، والفعل لزم يلزم والفاعل لازم، والمفعول لازم والمفعول به ملزوم، لزم الشيء يلزمه لزما، ولزوما ولازمه ملازمة ولزما والتزمه، وألزمه إياه: فالتزمه، ورجل لزمة: يلزم الشيء فلا يفارقه، واللزام: الفيصل جدّا" (ابن منظور، 1414هـ، فصل اللام ص. 541)؛ ومعنى ذلك أنّ التلازم هو عدم مفارقة الشيء في صفة معيّنة.

ب/ اصطلاحا: هناك من يعرفها على أنّها "آلية مهمّة في توليد المعاني وإثراء اللّغة بطاقة تعبيرية هائلة، إذ وفّرت المتلازمات اللفظيّة مادّة لغويّة مبسّطة للتعبير عن المعاني بدقّة ووضوح، وبما أنّ

هذه الظاهرة تعكس حالة من التطور في استخدام اللغة على المستوى اللفظي والمعنوي، فقد كانت البيئة المعجمية هي المكان الأنسب لدراساتها" (شحادات، 2018، ص. 2)؛ وإن المتلازمات اللفظية موجودة بكثرة في اللغات وبخاصة في اللغة العربية، وتستعمل كثيرا في أوساط المجتمع، ويتناولها الأفراد في مناسبات عدة، ويتناولها بالدراسة والتحليل والتقيب علماء اللغة والمعاجم، وهي مادة صالحة للمعجمي لاستغلالها بأنسب طريقة لإثراء المعاجم. "وتمثل المتلازمات الاصطلاحية مصدرا مهما من مصادر إثراء اللغة في التعبير عن المعاني وتوضيحها" (سيبويه، 1991، ص. 403)؛ إذ إن المتلازمات اللفظية أو الاصطلاحية تمثل دعما للغة، وهي تتقف المطلع عليها وتحتل مركزا مهما في تزويد المعاجم بالمادة اللغوية، وإليها يعود الأديب واللغوي لدعم أقوالهما وكتابتهما المختلفة الهادفة إلى الإقناع، وهي بمثابة الأمثال والحكم، بحكم أنها تستهدف جلب انتباه السامع وتحسيسه بجمال اللغة وأهمية معنى الخطاب الملقى بصفة عامة.

وتعد المتلازمات اللفظية مسكوكات لغوية اصطلحت على تداولها الجماعة اللغوية، "وإن المتلازمات الاصطلاحية هي ذلك الدمج الذي قدمه مستخدمو اللغة لعدد من الكلمات، وأضحت هذه المركبات مصطلحات جاهزة، يتعارف أهل اللغة على معناها الجديد بمجرد استخدامها بهذه الصورة، وقد أصبحنا نستخدم المتلازمات الاصطلاحية عن طريق مفهومها في السياق لا مفهومها المعجمي، فهي تمثل حالة إبداع لغوي تقوم على الترميز من خلال معناها الجديد، أي إنها لا تُدرس كوحدات معجمية، بل عن طريق التحليل السياقي الذي تظهر فيه، وعليه فهي مسكوكات لغوية ذات خصوصية أسلوبية في استخدامها" (شحادات، 2018، ص. 4)؛ ومعنى ذلك أن هذه المتلازمات اللفظية أو الاصطلاحية بمثابة المسكوكات اللغوية، التي تتسم بالبلاغة والرونق في التعبير والجمال في الأسلوب، والوصول إلى الهدف الرامي إلى إقناع القارئ مباشرة.

وتخضع لغة الضاد لنوعين من الأنظمة اللغوية، سواء على المستوى الاستبدالي، أم التركيبي فعلى المستوى الأول، يمكننا أن نستبدل الألفاظ التي نشاء، والتي تحمل معنى في السياق، وأما على المستوى الثاني، فإننا نضع الألفاظ المختلفة المكونة للجملة المفيدة، من فعل وفاعل ومفعول به، وباقي متممات الجملة، وهكذا نكون التراكيب المختلفة التي تؤدي إلى التواصل اللغوي، وإنشاء دورة التخاطب بين كل من المخاطب والمخاطب، ويمكن للمتكلم بالعربية الثرية بالتعبير

الاصطلاحية والمجازية، استعمال عديد العبارات المختلفة والجميلة، المتكوّنة من معانٍ حقيقية ومجازية. "وهناك قسم من المفردات يتعارض مع مبادئ الاشتقاق، ولا يمكن ردّ فرعه إلى أصل معيّن؛ لأنّه يرد في شكل صورة أشكال صمّاء لا أبعاد لها، وهذا النوع من المفردات هو ما نعني بالمسكوكات، فقد ترد في شكل بسيط؛ أي تتألّف من مفردة واحدة (شكرا، طيّب، بلى وداعا...). وقد ترد مركّبة من مفردتين مثل: (دودة القزّ، بين بين، صباح مساء...)، أو أكثر مثل: السّلام عليكم، باليمن والبركات...، وهي كلّها صمّاء لا يتغيّر شكلها بالاستبدال والتّحويل والإعراب فتأويل المسكوكات لا يعتمد على مفرداتها، بل تحفظ كما هي، ونظرا لاستعمالها، فهي مادّة للاستعمال في المعجم" (الصّوري، 2002، ص. 115). وبالتالي، تكون المسكوكات اللّغوية من قبيل هذه العبارات المتداولة في الألسنة حسب السّياق الذي تقال فيه، وحسب المقام أيضا، وهي جاهزة في الاستعمال، تُحفظ عن ظهر قلب.

❖ **درجات التّلازم:** هناك تلازم واضح في المتلازمات اللّفظية، غير أنّها متفاوتة، حيث "تنقسم علاقة التّلازم بين المصطلحات المتلازمة إلى ثلاثة أقسام:

- **القسم الأوّل:** تلازم قويّ، وهو التّلازم القائم على علاقة وطيدة بين طرفي المصطلح، إذ تجمعهما حالة من القوّة والتّميّز، تُعين السّامع بداهةً عند سماع الطّرف الأوّل من المصطلح على توقّع الطّرف الثّاني منه، نحو: تنفّس الصّعداء، موطئ القدم، غمد السيّف، شراع السّفينة حصّص الحقّ؛

- **القسم الثّاني:** تلازم متوسّط؛ حيث تكون العلاقة بين المفردتين على درجة من الخصوصية، ولكنّها ليست بالقوّة نفسها في القسم الأوّل، نحو: رحب الصّدّر بمعنى طويل الأناة ورحب الفهم بمعنى واسع العقل، ورحب الباع بمعنى كريم، سامه العذاب بمعنى أذاقه، سامه الأمر بمعنى كلّفه إيّاه؛

- **القسم الثّالث:** تلازم بسيط؛ إذ تكون العلاقة فيه بين المفردتين المتواردتين عادية، ليست ذات درجة قويّة من الخصوصية، ولا تجعل المستخدم للمفردة الرّئيسة في المصطلح يحرص جدّا على الالتزام بالطّرف الثّاني له، وذلك لقلّة تكرار هذا النموذج، ووجود بدائل أخرى تؤدّي معناه نحو: قام بمهمّة، أو قام بخدمة، أو قام بدور". (شحادات، 2018، ص. 6)؛ ومعنى ذلك أنّ التّلازم

القويّ دالٌّ على وجود علاقة ترابط قويّة بين طرفي المتلازمة اللفظيّة، وذلك متوقّر في المتلازمات المعروفة سلفاً لدى السّامع، وإنّه تعودّ سماعها. وأمّا التّلازم المتوسّط فهو حالة وسطيّة بين القوّة والضعف؛ بحيث إنّ تلك المتلازمة تحمل عدّة معانٍ أو مصطلحات في طرفها الثّاني، فبمجرّد أن ننطق بالمصطلح الأوّل حتّى تتبادر إلى ذهن السّامع عدّة مصطلحات مختلفة المعنى، ومعروفة تلك التي تختلف من فرد إلى آخر بحسب اختلاف الثّقافة. أمّا التّلازم البسيط فهو قريب إلى التّلازم المتوسّط بدرجة صغيرة ويكادان يتشابهان. وعلى كلّ، فإنّ (متع) يجب أن يحمل جزءاً من المتلازمات كاستشهادات على متنه وموادّه وشروحاته، ذلك أنّها تدعّمه ليصبح في المستوى المقبول.

تعدّ المتلازمات اللفظيّة "تجمّعات معجميّة لكلمتين أو أكثر، تردّ عادة مع بعضها لكنّها بالرّغم من ذلك تُستعمل بمعانيها غير الاصطلاحية" (هليل، 1997، ص. 228)؛ ومعنى ذلك أنّ هذه المتلازمات تخضع لكلّ المستويات اللّغويّة المعروفة، كالنحو، والدّلالة، والصّرف، ولكلّ قيود الكتابة المعروفة، وهي موجودة بكثرة في اللّغة الفصيحة وحتّى الدّارجة على حدّ سواء، ولكنّ تصعب ترجمتها إلى اللّغات الأجنبيّة، وكثيراً ما يجد المترجم عقبات كثيرة في إيجاد مقابلاتها باللّغات الأخرى، ذلك أنّها وليدة لغتها الأصليّة النّابعة منها، والترجمة خائنة كما هو معروف، لا تقي بالغرض المطلوب، ولا تعبّر بدقّة عن المصطلحات الأصليّة في اللّغة المُترجم منها.

ومهما بلغ المترجم العربيّ من حنكة وفطنة في تقنيّات الترجمة، إلّا أنّه سيعجز عديد المرّات عن إيجاد مقابلات كثيرة لعدد غير متناهٍ من المتلازمات اللفظيّة؛ حيث إنّ طبيعة اللّغات تختلف وتتفاوت في نحوها وصرفها وإملائها، وخصائصها التّركيبية وسياقاتها المختلفة؛ فبالرّغم من وجود صعوبة في ترجمة الألفاظ العاديّة، إلّا أنّها لا تضاهيها صعوبة في ترجمة مسكوكات لغويّة ترقى إلى درجة الأمثال السّائرة، أو العبارات المشهورة، وإنّ تمّ ذلك، فإنّها لن تكون أبداً مطابقة أو معبّرة عن المفهوم الأصل بدقّة، "وإنّ المعاجم التّلازميّة هي أدوات لا غنى عنها للمترجم والكاتب والدارس، سواء كان من المتحدّثين باللّغة أو من غير المتحدّثين بها. وقد أصبحت المتلازمات اللفظيّة الآن محور الاهتمام في حقل المعجميّة، وهو بعد حجر الزّاوية في المؤتمرات التي تدور حول العبّاريّة phrasologie" (هليل، 1997، ص. 228)؛ لأنّ المعاجم العربيّة أيضاً غنيّة

بالمتلازمات اللفظية، منها الأحادية والتثنائية اللغة أيضا، مثل (المعجم العربي الأساسي) الصادر عن الأليكسو ALECSO عام 1989، وكذا المعجم (الوسيط) الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1988، بالإضافة إلى معاجم أخرى كثيرة.

✓ **أصناف المتلازمات العربية:** توجد عدة أصناف تخص المتلازمات اللفظية العربية؛ إذ ثمة تصنيفات مختلفة لأنماط المتلازمات العربية، مثل تصنيف (إميري Emery) عام 1991، الذي قسمها إلى أربعة أنواع:

❖ **النوع الأول: المتلازمات المفتوحة:** وهي تجمعات من كلمتين أو أكثر، وكلّ منها يُستعمل بمعناه الحرفي، مثال: بدأت الحرب.

❖ **النوع الثاني: المتلازمات المقيدة:** وهي تجمعات من كلمتين أو أكثر تُستعمل في معناها العادي غير الاصطلاحي، وتتبع أنماطا تركيبية معينة، وهي مقيدة من حيث إبدال عنصر من عناصرها المكوّنة، مثال: جريمة نكراء.

❖ **النوع الثالث: المتلازمات الموثقة:** وهي فئة وسط بين المتلازمات والتعبيرات الاصطلاحية، مثال: أطرق الرأس.

❖ **النوع الرابع: التعبيرات الاصطلاحية:** وهي التي تكون عناصرها المكوّنة غير شفافة؛ أي إنها تُستعمل استعمالا خاصا، وتكون وحدة دلالية قائمة بذاتها" (هيل، 1997، ص. 233). ومهما تكن أنواع المتلازمات لفظية أم اصطلاحية، تبقى من مهمة جدًا في إيجاد تعريفات الألفاظ المبحوث عنها.

- **نقد:** لقد وُجّه لهذا التصنيف نقد مفاده أن (إميري) قد شمل التعبيرات الاصطلاحية، وميّز تمييزا لا ضرورة له بين المتلازمات المقيدة والمتلازمات الموثقة. "ومن المحاولات القليلة في العمل التصنيفي لأنماط التركيبية للمتلازمات، نجد محاولة (هوجلاند Hoogland) سنة 1993، وقد قسم الأنماط إلى أحد عشر (11) نمطا، وهي:

1/ اسم + فعل: والاسم هنا فاعل، مثال: اشتدّت الأزمة.

2/ اسم + فعل، والاسم هنا مفعول به...، مثال: أحرز تقدّما.

3/ حرف جرّ + اسم + فعل: والاسم هنا مفعول به غير مباشر، يأتي بعد حرف الجرّ....
مثال: اختيار بين بدائل.

4/ اسم + صفة...، مثال: اكتفاء ذاتي.

5/ اسم + اسم: تركيب إضافة ...، مثال: صندوق اقتراع.

6/ فعل + حال ...، مثال: اعتقد واهماً.

7/ صفة + حال ...، مثال: محدود للغاية.

8/ اسم + حرف جرّ + اسم، مثال: صراع على السلطة.

9/ صفة + اسم ...، مثال: حسن التّجهيز.

10/ اسم + مرادف ...، مثال: أحداثٌ وتيّارات.

11/ اسم + ضدّ ...، مثال: شحن وتفرّغ.

ويلاحظ (محمّد طمّي هليل) أنّ الأنماط 1، 2، 3، 4، 5، 6 أنماط أساسيّة، أما النمط 8 فهو صورة مختلفة أو مغايرة من 3، أما 7 فنمط محدود للغاية في استعماله ولا يستحقّ أن يشغل مكان نمط مستقلّ بذاته، أما 9 فهو الآخر صورة مغايرة للنمط 4، وأما 10 و 11 فهما في حسابنا لا يعدّان من المتلازمات، بل هما من التراكيب ذات الأسماء المعطوفة. أمّا التّصنيف الذي نقترحه لأنماط المتلازمات العربيّة، فيعتمد نوعين من المداخل هما: مدخل الاسم ومدخل الفعل:

أ/ مدخل الاسم:

- اسم + أداة تعريف + اسم ← عنصران، مثال: تقرير المصير؛

- اسم + اسم + أداة تعريف + اسم ← 3 عناصر، مثال: حقّ تقرير المصير؛

- اسم + أداة تعريف + اسم + أداة تعريف + صفة ← 3 عناصر، مثال: هيئة

الصّحة العالميّة؛

- أداة تعريف + اسم + أداة تعريف + صفة + أداة تعريف + صفة ← 3 عناصر، مثال

النّظام العشريّ الدّوليّ.

ب/ مدخل الفعل:

- فعل + حال: عنصران، مثال: ارتعد فزعا؛

- فعل + حرف جرّ + اسم: 3 عناصر، مثال: استقبله بفتور" (هليل، 1997، ص. 235-236) ومعنى ذلك أنّ كلاً من الاسم والفعل يكون اللفظ، وكذلك الحرف من متممات الجملة العربية وبالألفاظ يبني متن (متع) وتُصنع المداخل والموادّ كلّها، وتعريف الألفاظ يتمّ تأليف هذا المعجم المنشود. "وإنّ أهمّ المظاهر التي ينبغي أن يوليها المعجميّ اهتمامه في معجم المتلازمات، هو الطّريقة التي يسهل بها إيجاد المتلازم اللفظي؛ فمستعمل المعجم هو إمّا ابن اللّغة الذي يقوم بالترجمة، أو الدّارس الأجنبيّ الذي يبحث عن العنصر الذي يصعب التنبؤ به، كالصفة التي تلازم اسماً من الأسماء مثلاً، أو الحال التي تصاحب فعلاً من الأفعال، ولهذا تمّ الاهتمام إلى فكرة النّواة في المتلازم التي تكون في العربية إمّا اسماً أو فعلاً، يتمثّلان في نوعيّ المداخل، وهما:

1- تحت مدخل الاسم، تُذكر الأسماء والصفات والأفعال التي تلازمه:

- أ/ الفعل في النّمط (فعل + اسم): أحرز في: أحرز نصراً؛
 - ب/ الاسم في النّمط (اسم + اسم): معقد في: معقد الآمال؛
 - ج/ الصّفة في النّمط (اسم + صفة): نكراء في: جريمة نكراء.
- 2- تحت مدخل الفعل يذكر الحال الذي يتلازم معه:

أ/ (حرف جرّ) + (اسم) في النّمط، (فعل + حرف جرّ + اسم): بشدّة في: خفق بشدّة.

ب/ الحال في النّمط (فعل + حال): فزعا في: ارتعد فزعا. وفي كلّ الحالات يكون المتلازم أو العنصر الذي يتعدّر التنبؤ به هو الذي يبحث عنه الدّارس الأجنبيّ للغة العربية، أو المترجم إليها فيجده تحت الكلمة الرّئيسة للمدخل التي تكون إمّا فعلاً أو اسماً". (هليل، 1997، ص. 238)؛ وهنا أقترح أنّه بعد صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، يجب التّفنّن في هذه الصّناعة بترجمته أو بالأحرى تأليف المعجم المتعدّد اللّغات أو الثنائيّ اللّغة، ولمّ لا يتمّ تأليف المعاجم التاريخيّة المتخصّصة للغة العربيّة.

- المداخل: تمثّل المداخل المعجميّة رؤوس موادّ المعجم، أو بشكل عامّ، الألفاظ التي تطبع عادة بلون مختلف، أو توضع بين أقواس، ثم تشرح وتعطى مختلف المعلومات عنها؛ فالألفاظ هنا هي المداخل، أمّا الشّروح المرفقة بها هي الموادّ؛ "ويعدّ المدخل البنية الكبرى للمعجم، والطّريق الأساس للولوج إلى المادّة الشارحة" (القاسمي، 1981)؛ وليبيان هذه القضية، سوف أعمد إلى شرحها

بالقول إنّ المداخل المعجميّة هي التي يتمّ اختيارها في (متع)، من خلال تلك المدوّنة التي سيتمّ بناؤها من مصادر لغويّة مختلفة، أساس وفرعيّة أو ثانويّة، وهي التي توضّح بالتفصيل تطوّرات الألفاظ عبر العصور المختلفة. وتتكوّن مداخل المعجم التاريخي من عشرة (10) أقسام (القاسمي، د. ت، ص. 713-714)، هي:

القسم الأول: ألفاظ المداخل الرئيسيّة: ويُخصّص مدخل مستقلّ لكلّ لفظ من ألفاظ المشترك اللفظي ذات الأصل المختلف.

القسم الثاني: التهجئات المختلفة للفظ عبر عصور اللّغة.

القسم الثالث: المعلومات الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة.

القسم الرابع: معلومات عن الاستعمال: وعلامات الاستعمال الشائعة تتناول:

أ- مستويات الاستعمال: مثل: مهجور، نادر، عامّي.. إلخ.

ب- الاستعمال الجغرافي: البلاد التي يُستعمل فيها ذلك اللفظ بذلك المعنى.

ت- الاستعمال التاريخي: سنة ظهور اللفظ أو المعنى، أو العصر الذي ينتمي إليه.

ث- الاستعمال الموضوعي: الفرع العلميّ أو المهنيّ للفظ، مثل: قانوني، هندسي، أدبي... إلخ.

ج- الاستعمال الأسلوبي: التفسير الذي يُعطى للفظ، مثل: مجازي، تهكمي.

ح- الاستعمال الإحصائي: شيوع أو تكرار الألفاظ في المدوّنة اللّغويّة.

القسم الخامس: المعاني المختلفة للفظ المدخل: وترتّب هذه المعاني ترتيباً زمنياً تاريخياً.

القسم السادس: التعريف: وهناك استراتيجيّات مختلفة للتعريف، ولعلّ الذي يقوم على

الجنس والنوع، يساعد في توضيح العلاقات بين المعاني المختلفة للفظ المدخل.

القسم السابع: الشواهد: وتوضّح الشواهد المعاني المختلفة المسندة للفظ المعرّف، وترتّب

ترتيباً زمنياً.

القسم الثامن: المصادر الأوليّة: وهي الوثائق المخطوطة أو المطبوعة التي استقيت منها

نصوص المدوّنة المحوسبة، والتي وردت فيها الشواهد.

القسم التاسع: المصادر الثانوية: وهي المعاجم الأخرى، الأحاديّة اللّغة، والثّانويّة اللّغة وكذلك الدّراسات الثّائليّة والتّاريخيّة المعتمدة من قبل محرّري المعجم التّاريخي.

القسم العاشر: ملاحظات وتعليقات محرّر المعجم.

وتحتلّ المداخل في (متع) أهميّة كبيرة؛ لأنّها لبّه، ومن خلالها يتمّ إطلاق تعريفات الألفاظ من مستويات لغويّة متعدّدة، وبخاصّة إذا كانت موافقة للتّطور التّاريخي للألفاظ، ومحيّنة، ومواكبة للتّقانات المعاصرة، وبالتالي يمكن القول إنّها تثري هذا المعجم التّاريخي من خلال الرّقمنة، وبعبارة أخرى، يُفترض التّخصّص في صناعة هذا المعجم بصناعة معاجم تاريخيّة عربيّة متخصصة في مجالات عدّة، كالفلّاحة، والأدب، والطّب، وغيرها من الميادين، وفي الفصل الرّابع من هذه الأطروحة، سيتمّ إبراد عنصر حول المداخل في المعجم التّاريخي للغة العربيّة.

3- حياة الألفاظ: إنّ اللّغة ملكة بشريّة خلّق عليها البشر من أوّل وجود للإنسان على وجه الأرض، وهي في تطوّر مستمرّ ولا تزال إلى يومنا هذا؛ حيث تولد ألفاظ جديدة، وتموت أخرى، أو تتقرض أو تدخل في سبات لتعيش مرّة أخرى بالاستعمال، غير أنّ اللّغة لم تكن بالمستوى الرّاقى من التّطور اللّفظي في كافّة مستوياته، بل وُجدت بدائيّة بسيطة، وطوّرها الإنسان بفضل راحة عقله وحنكته "وبالإمكان القول إنّ الرّجل قد وهبت له الطّبيعة عضوا مرنا، وأذنا دقيقة، وعقلا قادرا على التّجريد والتّعميم، فاستطاع أن يخترع اللّغة، وبدأ قبل كلّ شيء باللّغة الطّبيعيّة ثمّ استعمل حكاية الأصوات وأدوات التّعجب والتّأوّه، ثمّ تمكّن بفضل التّجريد والتّعميم من استعمال الإشارات" (جبري، 1944، ص. 261)؛ لأنّ اللّغة الحديثة غير اللّغة القديمة مهما كانت فصيلتها، فقد ظهرت في شكل نقائش، وهناك الكتابة المسماريّة التي كانت في مصر، وميّت أشكال الكتابة في عصور متعاقبة بتطوّرات مختلفة، إلى وقتنا الحالي، حيث أصبحت متطوّرة تستخدم فيها الوسائل التّكنولوجيّة الحديثة.

تعدّ اللّغة العربيّة لغة متطوّرة ومن بين اللّغات الحيّة في العالم، وفي الوقت نفسه، عاجزة إلى حدّ ما عن مسايرة العصر ومضاهاة التّطور الحاصل في مختلف الميادين العلميّة، والاقتصاديّة، والتّكنولوجيّة ذلك أنّ العيب ليس فيها، وإنّما في أهلها، بحكم أنّ العرب لا ينتجون التّكنولوجيا،

عكس الغرب فهم أهلها، "فحياة اللغة متوقفة على تتبّع روح العصر بقدر ما يكون من التمهّل على أن يكون للغة صلة متينة بماضيها، وما يشتمل عليه هذا الماضي من حضارة وتقاليد وآثار فنيّة وأدبيّة: لا غلوّ في المحافظة ولا غلوّ في التّجديد، هذه هي حياة اللغة" (جبري، 1944، ص. 268)؛ إذ تتوافد إلينا في اليوم الواحد حوالي خمسين (50) مصطلحا علميا وتقنيا، ولكنّا نعجز عن ترجمتها، فنكتفي بالتّعريب ولما نفعل. ولقد كان العرب الأوائل سباقين في تطوير العربية، أمّا عرب اليوم فإنّ عقبة التكنولوجيا والاقتصاد الهائل يحولان دون إيجاد المقابلات العربية، ومهما يكن من أمر، فإنّ اللغة لا تتوقّف عن النّموّ، ولذلك آن الأوان لصناعة معجم تاريخي عربي يؤرّخ لتطوّر الألفاظ في العربية، في الوقت الذي بدأت فيه الأمم الأجنبية منذ وقت غير يسير، في التّخصّص في صناعة معاجمها التاريخيّة، وتتفنّن فيها. ولا جرم أنّ الألفاظ في اللغة مهما كانت تولد وتموت أو تدخل سباتها، ثمّ تعيش مرّة أخرى بالاستعمال والتداول، ولا شك أنّ بعضها يتحوّل من مفهوم لآخر وينتقل من مكان جغرافي إلى رقعة أخرى، عن طريق هجرة حاملها أو المتكلّمين بها، وتلك سنّتها "والألفاظ التي نقلت عن مواضع إلى مواضع في الإسلام، كانت حيناً تنمو مادّة معانيها، وتتسع دائرة مدلولاتها فلم تمت معانيها القديمة دفعة واحدة؛ فالإيمان مثلا كان معناه في الجاهليّة التّصديق، ثمّ أطلق في الإسلام على معنى شرعيّ معروف، فلم يمت معنى الإيمان الجاهليّ، وإنّما اتّسعت هذه المادّة ودلّت على معنى حديث، وحيثا كانت هذه الألفاظ تموت معانيها القديمة دفعة فلا تحفظ لها اللغة إلّا المعنى الحديث الذي أطلق عليها يوم نقلها عن موضع إلى موضع، ومن هذا القبيل الصّلاة وأصلها في الجاهليّة الدّعاء، ولكنّ الإسلام أطلق هذا اللفظ على معنى شرعيّ معروف، وهو فريضة الصّلاة التي يؤدّيها المصلّي كلّما حان موعدها، وليس مجرد الدّعاء" (جبري 1944 ص. 205)؛ لأنّ المعاني مطروحة في الحياة اليوميّة يعرفها العربيّ وغير العربيّ، ولكن يختلف التعبير عنها بالألفاظ إذا كان للمتحدّثين دخل فيها؛ فلكلّ طريقته في التعبير عمّا يجول بخاطره في كثير من الأحيان، كما تتحوّل أو تتطوّر وتتسع مفاهيمها بتطوّر ظروف العصر.

تعدّ الألفاظ وليدة العصر الذي تسود فيه، والبيئة الاجتماعيّة التي تتولّد فيها، والإنسان الذي يستعملها للتعبير عن احتياجاته اليوميّة، فقد قال اللّامع في اللغة (ابن جنّي، ت 392 هـ) إنّ اللغة

أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، "ومن الألفاظ ما خلقت خلقا جديدا، لم تكن موجودة في الجاهلية مثل كلمة مخضرم -من خضرت الشيء إذا قطعته- كما أن الألفاظ تموت أيضا وتزول؛ لأن المعاني التي تدل عليها لا يبقى لها إلا قيمتها التاريخية، مثلا: كلمة قوهي التي تدل على الثياب البيض، زالت في عصرنا لزوال الشيء الذي يمثلها، وبقي محفوظا في كتب اللغة أو الأدب والتاريخ" (جبري، 1944، ص. 207). ولكن من الألفاظ ما يموت وتنوبها ألفاظ أخرى، وقد يطلقون ألفاظا جديدة لأنهم يجهلون المسميات القديمة، وهكذا تستعمل الألفاظ، فاللغة استعمال كما يقول العلامة (ابن خلدون)، وكلما استعملت الألفاظ وتم تداولها بين الألسنة، كلما كان حضورها حيا قويا، حتى في المقالات اللغوية والأدبية، والكتب والخطابات اليومية المختلفة.

يكون تطور اللغة من خلال تطور الألفاظ؛ حيث إن "التطور يحدث على مستوى متن اللغة أي في الألفاظ ودلالاتها على المعاني، فهو الميدان الكبير الذي عالجه مثلا اللغوي الفرنسي (ألبير دوزا Albert Dauzat، ت 1955) في كتابه (حياة اللغة la vie du langage) وبدأ القسم الثالث منه، وهو الخاص بالعامل الاجتماعي في التطور اللغوي، بفصل عن الصراع بين اللغات وموتها" (ظاظا، 1990، ص. 115)؛ ومعنى ذلك أن الألفاظ في أية لغة كانت تولد وتموت أو تندثر أو تدخل في سبات بسبب عدم استعمالها من قبل أفراد الجماعة اللغوية. كما يرى أيضا "أن اللغة كأى كائن حي، تتطور خلال حياة تطول أو تقصر ثم تموت في النهاية: إما بموت الأمة التي كانت تتكلم بها، واندثارها، وإما لأن تلك الأمة قد غيرت لسانها" (ظاظا، 1990، ص. 115). ومعنى ذلك أن حياة الألفاظ تبقى بالاستعمال لا بتركها في الهامش، كما أن الأمم لا يسهل عليها تغيير لسانها من وقت لآخر، اللهم إلا بعض الألفاظ فقط.

ويصعب التأريخ لحياة اللغة العربية؛ لأن ذلك يستلزم تسخير الموارد البشرية من الأدباء وعلماء اللغة اللّمع، والتابعين في الدراسات العلمية المختلفة، والمتقنين في كل المجالات والملمين باللغات الأجنبية، وكذا يستوجب هذا التأريخ سنوات طوال، وأموالا باهضة لتمويل هذه التلة من العلماء؛ بغية إنجاز شيء مقبول للغة الضاد، وذلك ما تعثرت فيه هذه الأمة، التي تأخرت في هكذا إنجازات، بحكم أنها تفتقد معجما تاريخيا يؤرخ لحياة الألفاظ فيها. "وإن حياة اللغة العربية نوع

من التاريخ الخاص الذي يبيّن أحوالها واستعمالاتها، وأطوارها المختلفة من بدء نشأتها إلى الآن ويدخل في ذلك وصف الكلام من شعر ونثر، في كلّ عصر من عصور التاريخ، وذكر نوابغ الشعراء والخطباء، والكتّاب والمؤلفين، وبيان تأثير كلامهم في من بعدهم، وتأثيرهم بمن قبلهم وما حولهم، والموازنة بينهم، والإلمام بمؤلفاتهم، وفائدة هذا الضرب من التاريخ، الوقوف على كيفية نموّ اللغة العربيّة، وسيرها التدريجيّ، وبيان أسباب ارتفاعها وانحطاطها، ومعرفة أحوالها في كلّ عصر على حدة، وتمييز ضروب المنظوم والمنثور، ونسبة كلّ قول مأثور إلى عصر من العصور واحتذاء الطّالب لما يروقه منها، وتكتبه عمّا يستنكره من أساليبها" (ناصف، 2002، ص 6-7)؛ حيث إنّ دراسة اللغة وحدها لا تكفي لصناعة معجم تاريخي، وإنّما يدخل فيها الأدب بكلّ فنونه وفروعه وتعدّ اللغة العربيّة عموماً تلك التي نزل بها القرآن الكريم، وحُفظ بها، ودوّنت بها السنّة النبويّة الشريفة، وتكلّم بها العرب قديماً ولا يزالون، بالرغم من اختلاف لهجاتهم، التي نُظّمت بها القصائد والمعلّقات، وكتب بها النثر بكلّ ضروبه، ولغتتا اليوم "إذا حلّلت جميع ما ورد عن العرب من الشعر والنثر إلى كلمات مفردة، وحلّلت هذه المفردات إلى حروف هجائيّة ذات حركات تجد أنّ الحروف التي بني منها هيكل اللغة العربيّة خمسة وأربعون (45) حرفاً، وإنّ الحركات التي صوّرت بها الحروف سبع (07) حركات، وهذه الحروف والحركات بعضها أصليّ وبعضها متفرّع أمّا الحروف الأصليّة فهي ثمانية وعشرون (28) حرفاً وتسمّى حروف المعجم، وحروف الهجاء وألف باء، وهي: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي. والحركات الأصليّة التي تصوّر بها الحروف أربع: وهي الفتحة والضّمة والكسرة، والسّكون وهي المصطلح على رسمها في الكتابة الآن" (ناصف 2002 ص. 15)؛ غير أنّنا اليوم، نتعارف على تسع وعشرين (29) حرفاً ولا نعرف غيرها، ولا نقرأها ونحدّث بها. "وسُمّيت الحروف والحركات المذكورة أصليّة لوجودها في السنة جميع قبائل العرب، وإمكان الاستغناء عنها عمّا عداها بخلاف المتفرّعة، فإنّها لا توجد إلّا في لسان بعض القبائل، وموضع استعمالهم لها قليلة؛ بحيث إذا تجاوزت هذه المواضع، تعدّ لاحناً، ولذلك لم يضعوها لها في الكتابة حروفاً مخصوصة كما وضعوا للحروف الأصليّة" (ناصف، 2002، ص. 16). ومهما يكن من أمر، فإنّ الحروف تشكّل الألفاظ وتتكوّن بها، والألفاظ تكوّن اللغة المستعملة للتعبير عمّا يختلج في شعور الأفراد وما يدور في

أذهانهم. "إنّ عدد الحروف الفرعية أربعة عشر (14) حرفاً بعضها مستحسن لوقوعه في مستحسن الكلام، وبعضها مستهجن لقلة وروده في لغة من ترتضى عربيته، ولا يستعمل في الفصح كالقرآن والشعر، فالأحرف المستحسنة ستة (06)" (ناصر، 2002 ص. 17)؛ غير أننا نتعامل كثيراً بالحروف العادية المكوّنة للكلمات بشكل عادي، ولكننا في الآونة الأخيرة، ومع التطور التكنولوجي المذهل، نصادف آلاف الكلمات الأجنبية التي نحتاج ترجمتها أو تعريبها، وبالتالي نضطر إلى استعمال بعض الحروف، مثل الزاي المفخّمة التي تُنطق بين الراء والزاي، والجيم أو الباء والكاف المفخّمة، وأضرب بذلك مثالا: لفظ الإنجليزية يمكن أن يكتب كما يلي: الإنجليزية، والتّغيير حدث في مستوى الجيم، وهناك أحرف محدودة موجودة ومبرمجة في الحاسوب، يمكن لأيّ باحث الاطلاع عليها.

4- مصادر الألفاظ: تتمثل مصادر الألفاظ في اللغة العربية في تلك الموارد الحية الأساس التي تُستقى منها، وهي تتجسّد في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر والنثر العربيين وكلام العرب الفصيح، وأقوال الرواة المنتمية كلّها إلى عصر الاحتجاج اللغويّ بخاصّة، الذي حدّده علماء اللغة بالفترة الممتدّة من مئة وخمسين (150) سنة قبل الإسلام، إلى مئة وخمسين (150) سنة بعده؛ أي في حدود نهاية القرن الرابع (02) هجري، فنحن إذاً نستمدّ الألفاظ من أمّات الكتب والمصادر الكبرى اللغوية والأدبية المعترف بها في هذا المجال، المؤلّفة من قبل أصحابها الأفاضل منذ سنوات خلت.

ولقد قام العرب بتقسيم الألفاظ في اللغة العربية من حيث معايير متعدّدة، أهمّها تقسيم المعجميين لها من حيث أصل اللفظ إلى أربعة أقسام، هي:

القسم الأول: الألفاظ العربية الأصلية: ويتمثل في كلّ ما للعرب من أدب في الحقبة ما قبل الإسلام وما بعده؛ أي إلى غاية القرن الثالث (03) للهجرة، ويدخل في هذا القسم من الألفاظ التي عرفتُها العربية من غيرها، فاستعملت فيها على تراخي الزمن حتّى عدّت منها، هذا عند جماع اللغة العرب، أمّا عند النحاة والصّرفيين، فهي الألفاظ التي تخضع لمقاييس اللغة العربية الصّرفيّة منها والصّوتيّة، لذلك يميّزون بين نوعين منها: المقيس والشاذ.

القسم الثاني: الألفاظ الإسلامية: تعرّف الألفاظ الإسلامية "تلك التي كانت مستعملة في عصور ما قبل الإسلام بمعنى، ثم أخذت تستعمل بمعان جديدة بعد الإسلام" (السيوطي، 1998) ويطلق عليها مصطلح: الأسماء الشرعية، ويقابلها الأسماء العرفية التي تكفل بها علم الدلالة.

القسم الثالث: الألفاظ المولدة: يعرّف اللفظ المولّد على أنّه "الذي اخترعه العرب بعد الإسلام وصبّ في موروّثهم الفكريّ، ومنه كلام المناطق، وأهل الفلسفة، والشعراء والكتّاب؛ فمثلاً: ترجم الكلام يعني بيّنه وأوضحه، ولكن ترجم لفلان يعني ذكر سيرته وهذه مولدة" (غنيم، 1990، ص. 59-60). كما يعرّف المولّد أنّه اللفظ الذي دخل العربية عن طريق هؤلاء المولّدين الذي دخلوا شبه جزيرة العرب، لما طردوا من قبائل بسبب جرائم اقترفوها، فاختلطوا بالعرب مدّة من الزمن.

القسم الرابع: الألفاظ المعربة: إلى جانب ذلك، "فقد أخذ بعض العلماء على عاتقهم منذ القديم مهمّة تعريب وترجمة الألفاظ الدخيلة، قصد إيجاد ألفاظ تعبّر عن المفاهيم الجديدة، وخصوصاً تلك التي تعبّر عن مفاهيم علميّة، بعد احتكاك الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم، ونشاط حركة الترجمة، ويختلط في الاستعمال مع مصطلح الدّخيل" (السيوطي، 1990 ص. 243). وعلى العموم فإنّ الألفاظ المعربة، فهي تلك الألفاظ التي ربّما لم يتمّ إيجاد ترجماتها المناسبة، فأخضعها العلماء للميزان الصّرفي العربيّ، فأصبحت معربة مثلاً: تلفزيون بالعربية لفظ عرب من اللغة الفرنسيّة وهو اللفظ télévision، أمّا الألفاظ المترجمة فالعكس ممّا سبق ذكره؛ إذ هي الألفاظ الأجنبية التي أوجد لها المترجمون مقابلاتها باللغة العربيّة، مثلاً: معلّم بالعربية يقابله teacher بالإنكليزية.

وتتمثّل مصادر ألفاظ (متع) أيضاً في كلّ الألفاظ القديمة والحديثة، وكذا ألفاظ الحضارة الدخيلة والمولدة والمعربة، الفصيحة والدّارجة، وتدخل حتّى ألفاظ اللهجات العربيّة المختلفة، وألفاظ لغة الصّحافة المكتوبة والمرئية والمنطوقة، من بداية أوّل إلى آخر ظهور لها في عصرنا هذا وتُستخرج المادّة اللّغويّة التي تتكوّن منها مداخل القاموس، من النّصوص المكتوبة على الورق مطبوعة أو مخطوطة، أو النّقوش أو الحوامل الرّقميّة، من اللغة المشتركة القديمة والحديثة، بما فيها اللغة الحيّة المستعملة في وسائل الإعلام المنطوقة والمسموعة والمكتوبة، وفي المسرح

والأفلام والروايات والمحاضرات، والمؤتمرات والمنتديات، والخطب السياسية والدينية والاجتماعية والمدرسة والجامعة.

ويمكن في المرحلة الأولى الاقتصار على قائمة محدّدة ومختارة بعناية فائقة من المصادر بشرط أن تكون ممثلة لمختلف عصور العربية، وحقولها، ومجالات استعمالها، وعلومها وفنونها وآدابها وبيئاتها، وفي مقدّماتها القواميس اللغوية العامّة والخاصّة، والدواوين الشعريّة، والمجموعات الأدبيّة، والتاريخيّة والجغرافيّة، وعلوم القرآن، والفقه والحديث، ومختلف العلوم والفنون. وفي الوقت ذاته، تستمرّ عمليّة الجرد والمسح والتّخزين لكلّ ما أمكن الوصول إليه، من كتب ومجلّات وجرائد في كلّ العصور، وهناك قائمة طويلة من المصادر العربيّة الأساس، منها: ألفاظ القرآن الكريم وألفاظ الحديث النبويّ الشريف، القواميس لغويّة قديمة وحديثة، عشرات المصادر الدينيّة والأدبيّة واللغويّة، والتاريخيّة والدواوين الشعريّة، والموسوعات المختلفة، التي تمّت حوسبتها أو مسحها ضوئيّاً ومن الضروريّ اعتمادها" (مجموعة مؤلّفين، د. ت، ص. 14)؛ هذا وإنّ مصادر المعجم التاريخي للغة العربيّة عديدة، لا تقتصر فقط على القديمة، وإنّما المعاصرة أيضاً، ومن المفروض أن يبدأ التّاريخ الفعليّ لهذه الألفاظ من بداية عصر النقاش إلى يومنا هذا، لكن من الصّعب بمكان تنفيذ ذلك؛ لأنّه يتطلّب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً لإنجازه؛ غير أنّ اعتماد المصادر الحديثة يستلزم بعض الحذر، لما فيها من أخطاء وتحريفات متعدّدة التّواحي، ولو جُمِعت كلّ الألفاظ الواردة في هذه المصادر المتنوّعة، لأمكننا كذلك استكمال مشروع الذّخيرة اللغويّة العربيّة التي تعدّ أضخم موسوعة، وأكبر بنك آليّ للألفاظ، وهي مرجع أساس لا غنى عنه، وإليه يرجع الباحثون المتخصّصون في شتّى المجالات.

وبالرجوع إلى ظاهرة التّعريب، "فلقد رصد لنا قدماء اللّغويين العرب ظاهرة التّعريب اللفظيّ الناتجة، عن ظاهرة التّأثير والتّأثر بين اللغة العربيّة وغيرها من اللّغات القديمة، كالفارسيّة، والهنديّة والسريانيّة، والحبشيّة..... إلخ، فدرسوا هذا النوع من الألفاظ، وأطلقوا عليه مصطلح: المعرب" (صديق، 2011، ص. 134). ويعدّ التّعريب كما أسلفنا الذّكر، من بين الوسائل العلميّة الحديثة

المساعدة في توليد الألفاظ المعبرة عن المفاهيم الجديدة، أو التي لم يُطلق عليها في العربية مصطلح خاص بها.

وتحتوي الألفاظ -عربية كانت أم دخيلة أم مولدة- على منابع استُشِفَّت واستُنبِطت منها وتمثَّل في الكتب التي دَوَّن فيها الشعر العربي قديماً وحديثاً، وكذلك النثر العربي بالإضافة إلى أهم مصدر يتمثَّل في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والمعاجم العربية، وقد "عمل علماء اللسان على استنباط الطرائق التي يتم بموجبها نشوء المفردات وتصنيف المعاجم ووجدوا بعض القواعد العامة، لكن بعض الفصائل اللغوية ما تزال تظهر فرادى تستوجب اختصاصاً بقواعد مناسبة لها ولا بدّ من دراسة نشوء البنى وتكوينها في العربية على ضوء نواميس العربية المميزة الخاصة، مع الاستعانة بهذه القواعد الألسنية العامة، واللغة العربية كالمساميات تعتمد على الجذر والاشتقاق والموازن، فلا بدّ من معالجة شأنها المعجمي على ضوء هذه المفاهيم والخصائص الفونولوجية المرتبطة بها" (عبدو، 1991، ص. 48)؛ وذلك يعني أنّ الألفاظ العربية تنشأ من خلال الاشتقاق بأنواعه المختلفة والقياس وغيرها. وإنّ عملية تحديد مصادر الألفاظ تحيلنا مباشرة إلى معرفة أصلها؛ بحيث يتمكن المعجمي من معرفة منبعها؛ أي هل هي من أصل عربي أم غير عربي.

5- توليد الألفاظ: وسأطرق فيه إلى العناصر التالية:

- تعريف التوليد: يمكن تعريف التوليد لغة واصطلاحاً كما يلي:

أ/ لغة: قال (ابن منظور، ت 711 هـ) في معجمه (لسان العرب): "وُلِدَ الرَّجُلُ غَمَةً توليداً كما يقال: نَتَجَ إِبْلُهُ. فَأَنْتَجَ هَذَا وَوُلِدَ هَذَا، وَتَوَلَّدَ الشَّيْءُ مِنَ الشَّيْءِ. والوليدة والمولدة: الجارية المولودة بين العرب؛ غيره: عربية مولدة، ورجل مولد إذا كان عربياً غير محض، وجارية مولدة: تولد بين العرب وتنشأ مع أولادهم. وإن سُمِّيَ المولود من الكلام مولداً إذا استحدثوه، ولم يكن من كلامهم في ما مضى. المولدة: التي ولدت بين العرب ونشأت مع أولادهم، وتأدبت بأدابهم" (ابن منظور 1414هـ فصل الواو، ص. 469)؛ ومعنى ذلك أنّ التوليد هو الذي يدلّ في اللغة على كلّ محدث غير أصيل من الألفاظ.

ب/ اصطلاحاً: ونقصد بالتوليد: "خلق وحدات معجمية جديدة تضاف إلى المعجم العام: الكلمات أو المعجم الخاص: المصطلحات، أما التوليد المصطلحي، فهو وضع أو صياغة مصطلح جديد يعبر عن مفهوم محدد اعتماداً على آليات لغوية تتحكم في هذا الوضع؛ وهي عبارة عن وسائل لسانية مولدة في اللغة (التعريب، والتركيب، والترجمة، والاشتقاق، والنحت، والمجاز...) وذلك على حدّ تعبير (ابن تيمية، ت 728 هـ) في كتابه (الرد على المنطقيين): «إذا اتسعت العقول وتصوّراتها اتسعت عباراتها، وإذا ضاقت العقول والتصوّرات، بقي صاحبها كأنه محبوس العقل واللسان» (المطاد، 2006، ص. 109). وبتعبير آخر، يمكن القول إنّ توليد الألفاظ في المعجم التاريخي للغة العربية، يعتمد بدرجة أولى على خلق وحدات معجمية جديدة تضاف إلى القديمة، أو الموجودة سابقاً، وفي رأيي؛ فإنّ التوليد في هذا المجال يحصل من تلقاء نفسه، بسبب تطوّرات العصر المذهلة؛ ذلك أنّ آلاف المصطلحات الجديدة الوافدة إلينا من الغرب، بدأت تغزو ميادين عدّة من حياتنا دون إرادتنا.

ولقد استخدم (الخليل بن أحمد الفراهيدي) قديماً نظام التقليلات الصوتية لإيجاد جذور اللغة العربية، وقد سبق لي في بداية هذا الفصل أن تحدّثت عنه بإيجاز، "وإنّ الطريقة الأساس في تكوين معظم مفردات المعجم العربي هي: الاشتقاق، وبشكل خاص، من الجذور الثلاثية؛ فمعرفة الاشتقاق أساس تحديد الطريقة التي نشأت بها المفردات والبنى وارتقائها، وهذا التحديد واجب في كلّ لغة، ولكلّ عمل ألسني ومعجمي" (العوتبي، 1999، ص. 206)؛ ويكون التوليد عن طريق النحت والاشتقاق والتعريب، وسوف آتي على شرحها بالتفصيل كما يلي بيانه:

الطريقة الأولى: الاشتقاق: يمكن تعريف الاشتقاق كما يلي:

أ/ لغة: يعرف الاشتقاق لغة على أنّه "يُشتقّ للشّيء اسم من صفته أو لونه أو فعله، كما سُمّي الإنسان إنساناً لنسيانه" (العوتبي، 1999، ص. 206)؛ بمعنى أنّ الاشتقاق هو بمثابة الاقتباس من صفات المشتقّ منه.

ب/ اصطلاحاً: من المفروض أن يشترك كلّ من المشتقّ والمشتقّ منه في كثير من المواصفات والخصائص، لما يتمّ تحويل الثاني إلى صيغ مختلفة، وهذا التّغيير يمرّ على كلّ من المستويات: النحوية والصرفية والدلالية والتركييبية، مثلاً: مادة (د ر س) يُشتقّ منها ما يلي: درس، يدرس

مُدْرَس، دَارِس، مَدْرُوس، مدرسة... إلخ، وقد وُجد الاشتقاق منذ القدم في العربية، وهو من بين خصائصها. وإنَّ "الاشتقاق عملية هامة ودقيقة في ابتكار الصيغ، وهو وثيقة الصلة بالقياس اللغوي؛ لأنه شكل من أشكال القياس، وهذا ما أوجب أن تتم عملية الاشتقاق ضمن أطر معينة وفق شروط محددة لا بدّ من توافرها في المشتق، وهو ما أشار إليه (التَّهَاوني، ت: 1158 هـ) في قوله: «اعلم أنّه لا بدّ في المشتقّ اسماً كان أو فعلاً من أمور: أولهما: أن يكون له أصل؛ فإنّ المشتقّ فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره، لم يكن مشتقاً. وثانيهما: أن يناسب المشتقّ الأصل في الحروف؛ إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا يتحقّقان دون تناسب بينهما، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية، فإنّ الإسباق من السبق. وثالثها: المناسبة في المعنى، سواء لم يتّفقا فيه أو اتّفقا فيه، وذلك الاتفاق بأن يكون في المشتقّ معنى الأصل، إمّا مع زيادة كالضرب، فإنّه للحدث المخصوص، والضارب فإنّه لذات ماله ذلك الحدث، وإمّا دون زيادة سواء كان هناك نقصان، كما في اشتقاق الضرب من ضرب على مذهب الكوفيين، أو لا، بل يتّحدان في المعنى، كالمقتل مصدر من القتل، والبعض يمنع نقصان أصل المعنى من المشتقّ وهذا هو المذهب الصحيح». وقال البعض لا بدّ في التّناسب من التّغاير من وجه؛ فلا يجعل المقتل مصدراً مشتقاً لعدم التّغاير بين المعنيين، وتعريف الاشتقاق يمكن حمله على جميع هذه المذاهب" (ابن عبد السلام، 2018، ص. 42)؛ وذلك إن دلّ على شيء، إمّا يدلّ على أنّ القياس يقوم بتحديد الإطار الذي يجب أن يمرّ به الاشتقاق حتّى يتناسب، ولا يكون الاشتقاق صائبا في العربية موافقا لقواعدها وخصائصها بصفة شاملة، إلّا إذا احترم هذا الإطار المحدّد من قبل القياس اللغوي. وعلى كلّ، يجب أن تحدث عملية الاشتقاق ضمن الأطر اللغوية المعروفة من نحو وصرف وتركيب، وأن لا يخالف العربية في مبادئها وأسسها.

وهناك من عرّف الاشتقاق على أنّه "أخذ مفردة من مفردة أخرى -ومن الجذور المثلثة المعروفة بشكل أخصّ - فتشترك معها في حروفها الأصلية، وترتيبها مع تناسب بينها في المعنى لكنّ أحرف الزيادة وتشكيل هيئات وصيغ جديدة بأوزان جديدة، تمنح اللفظة الجديدة دلالات خاصة تجري بها من الجذور في طرائق التعميم أو التخصيص، وقد تبتعد بها عنها إلى معانٍ ودلالات أخرى. وترسم عملية الاشتقاق إحداثيتين Abscisse et ordonnée، واحدة للأفعال وأخرى

للأسماء والصفات، وكلّما أضفت زيادة على الفعل الثلاثي، ولدت فعلا جديداً بوقوعك على موضع في الخطّ الأفقيّ والعموديّ" (المسدي، 1993، ص. 56)؛ وهنا يجدر القول بأنّه لدينا في العربية من أتقن عملية الاشتقاق جيّداً، وهو العالم اللّغويّ (الخليل بن أحمد الفراهيديّ) الذي استطاع بمنطقه الرّياضيّ أن يصنع أوّل معجم عربيّ، وقد استعمل نظام التّقليبات المعروف عنه، وكان ذلك بتغيير أماكن حروف اللّفظ؛ بحيث أخرج من الثلاثيّ سنّة (06) أوجه ومن الرّباعيّ اثني عشر (12) وجهاً، ومن الخماسيّ ثمانية عشر (18) وجهاً، ومن السّداسيّ أربعة وعشرين (24) وجهاً وأضرب مثالا عن الثلاثيّ، فلفظ ذهب ينتج عنه ما يلي: ذهب، ذبه هذب هذب، بذه، بهذ. ومن هنا خرج (الخليل) بنوعين من الألفاظ، هما المستعمل والمهمّل؛ إذ إنّ المستعمل هو كلّ لفظ له معنى في اللّغة، ومتعارف عليه عند جماعة المتكلّمين، أمّا المهمّل، فرأى أنّه كلّ لفظ ليس له معنى ولكن ربّما سيصبح له معنى في المستقبل ومع مرور الزّمن، وبذلك يكون (الخليل) بمنطقه هذا قد أعمل فكره قدر المستطاع، من أجل الإحاطة بكلّ ألفاظ العربية، وله فضل السّبق في جمعها وترتيبها ترتيباً صوتيّاً، قلّ ما نجد مثيله في هذا الزّمان. ويجب أن يتوافر في القاعدة التي يتمّ بواسطتها اشتقاق المفردات شرطان أساسان، وهما:

الشّرط الأوّل: "أن تكون قاعدة تزامنيّة.

الشّرط الثّاني: "أن تكون منتجة" (المتوكّل، 1988، ص. 12-13). ومعنى ذلك أنّ الشّرط الأوّل الذي يتضمّن التّزامنيّة، أن تكون تلك القاعدة مطبّقة على فترة من فترات تطوّر لفظ معيّن من ألفاظ اللّغة، وأمّا الشّرط الثّاني، المتضمّن الإنتاجيّة، فإنّه يستلزم أن يكون الاشتقاق المطبّق على لفظ معيّن منتجا بالضرورة، فهناك قواعد غير منتجة للاشتقاق، كما أنّ هذا الأخير يمكن أن يكون في فترتين زمنيّتين مختلفتين.

ويكون شرط الإنتاجيّة في اشتقاق الألفاظ غالباً متوفّراً في اللّغة العربيّة؛ لأنّها لغة ثريّة جدّاً من حيث قدرتها على تكوين المفردات وقابليّتها للاستعمال، "ونقول عن ظاهرة معجميّة إنّها منتجة عندما تسمح بتوليد كلمات جديدة، أوصافاً وأسماء، حتّى إن لم تُوظّف فعليّاً في الاستعمال اللّغويّ" (مونان، 1974، ص. 270)؛ بمعنى أنّ إنتاجيّة الصّيغ الصّرفيّة مهمّة في التّوليد المعجميّ، عن طريق إضافة اللّواحق، مثل إضافة الياء والتّاء المربوطة في أواخر الكلمات، وهكذا يتمّ تكوين ألفاظ

جديدة، وبالتالي، زيادة دلالات جديدة، وبهذه المنهجية في توليد واشتقاق الألفاظ يحصل التطور اللغوي. بالإضافة إلى ذلك، فإن عوامل التطور اللغوي، خارجية وداخلية: فالعوامل الخارجية تتمثل في تلك الأسباب التاريخية التي تحدث في المجتمعات، وتتسبب في ظهور ألفاظ واختفاء أخرى بحسب حاجات الناس إليها، مثلاً: لما تظهر حرفة جديدة في المجتمع تحتاج لفظاً معيناً يطلق عليها، للتعبير به عن تلك الحاجات المتعلقة بهذه الحرفة على سبيل المثال. وأمّا العوامل الداخلية فإنها تتلخص في:

1/ "المعالجة الشكلية: وتعني البحث في ظهور ألفاظ جديدة بأبنيتها الصرفية المستقلة، ودلالاتها الخاصة بها، ويكون ذلك في العربية عن طريق الاشتقاق، النحت، التركيب، المعجمة.

2/ المعالجة الدلالية: وتعني البحث في ظهور دلالات جديدة في اللغة، تحملها دوال قديمة موجودة فيها، ويكون ذلك بالمجاز المرسل، والاستعارة، والكناية، فتنتقل بموجب ذلك دلالات كلمات من مجال دلالي إلى آخر، أو تضيف دلالات أو تعمم، أو تنتقل من المحسوس إلى المجرد أو العكس.

3/ الترادف.

4/ الحقول الدلالية.

5/ الاشتراك الدلالي: وهي مسألة معروفة في العربية، تتمثل في إطلاق اسم قديم على مسمى آخر أو أكثر على سبيل التجوز، وقد تظلل هذه الأسماء قائمة في الاستعمال، وقد يشيع بعضها أكثر أو يندثر تماماً، لكن ذلك لا يعني تساوي هذه الأسماء في الدلالة؛ لأنّ المجاز من عوامل ذلك" (النصراوي، 2009، ص. 21-24-29-44). وبتعبير آخر، يمكن القول إنّ المعالجة الشكلية هي التي تحدث على مستوى الألفاظ من ناحية رسم الحروف، وتتم معالجة هذه المرحلة بمرحلة أخرى هي المرحلة الدلالية؛ فالمعاني مطروحة يعرفها الجميع، كما تختلف من منطقة إلى أخرى ويختلف التعبير عنها من فرد إلى فرد. وأمّا الترادف، فهو أيضاً من عوامل تطور اللغة يدلّ على أنّ لفظين متساويين معنًى، مختلفان شكلاً، وأمّا الحقول الدلالية للألفاظ، فهي ظاهرة موجودة في كلّ اللغات الإنسانية، تلعب دوراً مهماً في تطورها، كثيرة هي في العربية.

وبالرجوع إلى قضية توليد الألفاظ في (متع)، فإنّ تسرّب الألفاظ الدخيلة بكثرة إلى العربية، قد جعل كثيرا من المتكلمين يعيشون تعددية أو ازدواجية لغوية لا نهاية لها، بيد أنّ الحلّ المبدئيّ قد يكون في توليد الألفاظ بكافة طرائقه المعروفة، التي سيأتي لها ذكر في لاحق من هذه الأوراق بحيث يكون التوليد بالعربية من أصل عربيّ بحث؛ أي بحروف عربية لا بألفاظ مترجمة، وهذا يتطلب تظافر الجهود؛ إذ لا يكفي اشتغال الفرد وحده لبلوغ الغاية، بل يتحقّق النجاح في إطار مؤسسات أو جامعات أو مجامع لغوية؛ حيث يكون العمل ضمن فرق البحث، وذلك من شأنه رفع اللبس عن كثير من المسائل الشائكة، التي تعيق لغة الضاد عن مسايرة التطوّر التكنولوجي والاقتصادي. وفي هذا الإطار دائما، يقول (عبد السلام المسدي): "من أهمّ الآليات التي تفرزها اللغة لسدّ حاجات مستعملها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة، آلية التوليد التي يصنّفها علماء اللسان إلى توليد لفظي وتوليد معنوي، وفي كلتا الحالتين، تنبثق دلالة تشقّ طريقها بين الحقول المترسّخة في مصفوفات الخانات المخزونة لدى أهل تلك اللغة، حتّى مستقرّها بين زوايا المنظومة القاموسية". (المسدي، 1993، ص. 56)؛ ومعنى ذلك أنّ التوليد اللفظي ذو فائدة لغوية كبيرة؛ إذ إنّهُ مكمل للتوليد المعنوي وكلاهما يسهم في إثراء المعجم العربي، وهكذا يمكننا القول إنّ التوليد هو تولّد ألفاظ اللغة بعضها عن بعض، وهو يتعلّق بإعطاء قيمة دلالية جديدة لبعض الوحدات المعجمية، تسمح لها بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقّق فيها من قبل" (غاليم، 1987، ص. 35) فليس يفعل التوليد إلّا إضافة جديد للعربية، يمكن أن يكون له نصيب من الاستعمال اللغوي.

ويكون التوليد عن طريق الاشتقاق أو التعريب، وهناك من يعرف الاشتقاق أيضا بأنّه: "يضيف زيادة على المعنى الأصلي، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق، وذلك كأخذ كلمتي عالم ومعلوم من العلم، ويتفق المشتق والمشتقّ منه في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها، وأفراد الاشتقاق عشرة وهي: الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة" (الأفغاني، 1987، ص. 130)؛ وفي هذا الصدد يمكن القول بأنّ الاشتقاق لا يتحقّق بمخالفة قواعد اللغة العربية، كما أنّ كلّ عناصر الاشتقاق المذكورة آنفا معروفة لدينا، ولم يبق سوى تطبيق القاعدة للوصول إلى النتيجة. كما أنّ علماء اللغة قد قسموا علم الاشتقاق إلى قسمين، وهما:

1- **الاشتقاق الصّغير**: يعرف الاشتقاق الصّغير بأنه "الصّيع المشتقة؛ ويقوم هذا النوع على انتزاع كلمة من أخرى مع تغيير في الصّيغة واتّفاق في الأحرف الأصليّة، وترتيبها، وتشابه في المعنى، فقد أطلق عليه **الاشتقاق العام**، وهو الوحيد الذي يمكّننا من تصريف الألفاظ، والاشتقاق منها بانتزاع ما نحتاجه من صيغ صرفيّة، وأطلق عليه أيضا اسم: **الاشتقاق الصّرفيّ**" (المسديّ 1993، ص. 56)؛ ومعنى ذلك أنّ الاشتقاق الصّغير من أهمّ وأبرز أنواع الاشتقاق، وأكثر ورودا واستعمالا، نظرا لسهولة.

2- **الاشتقاق الكبير**: يقصد "بالاشتقاق الكبير ما اشتركت حروف جذره مع حروف جذر كلمة أخرى، ما خلا حرفا واحدا، ومثال ذلك: قسم وقسم، قد وقط، السدّ والصدّ، دقّ وشقّ" (استيتيّة 2005، ص. 105-132)؛ وهو نادر الاستعمال نظرا لصعوبته، غير أنّ (الخليل) قد بيّن لنا من خلال معجمه (العين) كيفيّة إجراء التّقليبات، ويكون ذلك بتغيير أماكن الحروف لينتج عنه المستعمل والمهمّل في اللّغة، كما أسلفت الذّكر حول الفرق بين الاشتقاق والتّوليد قائلة: إنّ الاشتقاق هو الإتيان بلفظ جديد من لفظ موجود سلفا ليبدّل على معنى جديد، مضاف إلى سابقه كذلك التّوليد وسيلة من وسائل إضافة ألفاظ ذات دلالات جديدة، ويمكن القول إنّ كلا من الاشتقاق والتّوليد مكملّ لبعضه بعضا، ومن خلالهما يمكن جمع ألفاظ المعجم التاريخي وتوليدها أو اشتقاقها، بتطبيق القواعد نفسها؛ لأنّ صناعة المعاجم تمرّ بالمراحل نفسها.

- **التّعريب**: ويكون التّوليد أيضا عن طريق التّعريب، ونتيجة لتداخل اللّغات في ما بينها واختلاط الشّعوب في كلّ الأماكن والبلدان، نتج نوع من الاحتكاك اللّغويّ في العالم، وبالتالي يصعب أحيانا إيجاد المقابلات اللّغويّة للألفاظ في اللّغات الأخرى، فيتمّ اللّجوء إلى التّعريب، وهو عبارة عن إخضاع الألفاظ الأجنبيّة للميزان الصّرفيّ العربيّ لسدّ ثغرة ما في اللّغة، ومن خلال ما سبق، يمكننا القول بأنّ للمصطلحات آليات تمكّننا من صنعها، وإنتاج كثير منها عن طريق التّوليد والاشتقاق.

ويتجلى التّوليد عن طريق التّعريب من خلال إخضاع الألفاظ الأجنبيّة إلى الميزان الصّرفيّ العربيّ، والإبقاء على اللفظ الأجنبيّ، مثلا: لفظ: **تلفون** من اللفظ الأجنبيّ **téléphone**، ويكون

التوليد أيضا عن طريق الترجمة، ويُشترط في اتباع كل طريقة مراعاة القواعد اللغوية المعمول بها في العربية، وتحديد المفاهيم جيّداً؛ ذلك أنّ المشكل الحقيقيّ حالياً يكمن في انتشار فوضى المصطلحات، وتعدّد المفاهيم للمصطلح الواحد لعدم التّوحيد بين المجامع والمؤسّسات اللّغويّة وهذه مسألة شائكة ما زال علماء العربيّة في الوطن العربيّ يبحثون عن حلول مستعجلة لها. "ولقد امتازت اللّغة العربيّة عن غيرها من اللّغات بأنّها لغة تصريفية، تعتمد على مزايا وخصائص ذاتيّة في سدّ عوزها من ألفاظ المستجدّات الحضاريّة، وظاهرة الاشتقاق من أهمّ خصائص اللّغة العربيّة ومن أهمّ الظواهر اللّغويّة التي اعتمدت عليها في توليد الألفاظ وإنتاجها، ولا تزال هذه الظاهرة صالحة لهذا الغرض في عصرنا الحاضر" (تاكيدا، 2001، ص. 40)؛ إذ لا تزال الدّول العربيّة ممّن تملك مجامع لغويّة ومؤسّسات رسميّة مختصّة في هذا المجال، بما في ذلك مكتب تنسيق التّعريب بالرباط، تتادي بضرورة توليد المصطلحات الجديدة، واستعمال الاشتقاق من أجل تطوير اللّغة العربيّة، لتساير العصر ومستجدّاته، حتّى تبقى حيّة بين اللّغات العالميّة باعتبار أنّ العربيّة لغة ولود، وتخضع للتّطور مثل أيّ كائن حيّ.

- الترجمة: يمكن القول بأنّ المفاهيم الجديدة الدّاخلية على اللّغة العربيّة قد بدأت في الظّهور ابتداءً من ازدهار حركة الترجمة والطّباعة في الوطن العربيّ، في نهاية القرن التّاسع عشر (19) إلى غاية القرن العشرين (20)؛ حيث بدأ المثقّفون العرب يبحثون عن الطّرائق الممكنة لإيجاد المقابلات العربيّة للمفاهيم الأجنبيّة، ابتغاء الارتقاء بلغة القرآن الكريم، بالرّغم من أنّها راقية في الأصل، وبخاصّة في نهاية فترة الاستعمار وخروجه من البلاد العربيّة، وهذه الأخيرة قد نصّت في دساتيرها على أنّ العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسميّة فيها، وبخاصّة في مجال التّعليم. "ومع التّوجّل في نشر اللّغة العربيّة في التّعليم، بدأ المفكّرون يشعرون بافتقارها للمصطلحات التي تحتاج إليها تلك العلوم" (تاكيدا، 2001، ص. 14)؛ لأنّ بعض المختصّين اللّغويّين بخاصّة، قد نادى بالتّوليد والاشتقاق بكافة الطّرائق الممكنة، وهناك من دعا إلى ضرورة استعمال النّحت وسيلة لبلوغ الغاية كي لا نقع في هاوية التّراكيب اللّغويّة الطّويلة، المستهجنة من قبل الطّلبة والباحثين ولصعوبتها فهماً وكتابة.

- **النّحت:** إنّ النّحت في العربيّة لا ينطبق على جميع الألفاظ، فهو محدود الاستعمال، وغالبا ما يستعمل حديثا في الجانب العلميّ، مثل كلمة برمائيّ، وغيرها كثير من التّراكيب المزجيّة، كما أنّ العربيّة غنيّة عن كلّ تعريف في هذا الجانب؛ إذ هي خاضعة في بناء ألفاظها لمنطق رياضيّ محكم، وقد سحرت الأبواب عبر الأزمنة، ممّن خاض في اكتشاف أسرارها أثناء دراستها، وخير دليل على ذلك: المعجزات التي تُكتشف في القرآن الكريم من خلال إعجاز لفظه فقط. وإنّ العربيّة من فصيلة اللّغات السّاميّة، ولها عرق طويل متجذّر في هذه الفصيلة، وتاريخ طويل حافل بالتّطوّرات المختلفة التي عملت على تطوّرها عبر الأزمنة. ولما كانت العربيّة محتوية على بضع خطوات أخرى، المتمثّلة على سبيل المثال في أحرف الزّيادة الملخّصة في كلمة (سألتمونيها) والتّشديد أو التّضعيف على مستوى الحروف، أو إضافة السّوابق واللّواحق المختلفة، فقد كانت رائدة في هذا المضمار، وهي مبنية أولا في تشكيل ألفاظها من الثلاثي ثمّ الرباعيّ، ثمّ الخماسيّ فالسداسيّ وهذا ما ذهب إليه (الخليل بن أحمد الفراهيديّ) السّباق في هذا المجال، وبالتالي يمكن القول إنّ العربيّة تخضع في تطوّرها لمجموعة القواعد العلميّة والموضوعيّة، التي تواضع عليها العلماء العرب قديما وحديثا. "وكان أيضا من أكثر المتحمّسين لنظرية النّحت (عبد الله أمين) الذي ألّف كتاب (الاشتقاق) عام 1956م، وقد أطلق على النّحت اسم: الاشتقاق الكُبار؛ لأنّ الكُبار بالتّثقيّل أكبر من الكُبار بالتّخفيف، والنّحت أكبر أقسام الاشتقاق كما يقول" (تاكيدا، 2001 ص. 14) ولكن ينبغي لنا استخدام النّحت بطريقة عقلانيّة، لا إفراط ولا تفريط في ذلك حتّى لا نُثَمِّم بالمبالغة فيه. "وفي الدّورة رقم واحد وثلاثين (31) من اجتماعات مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة عام 1965 تمّت إجازة قياسيّة النّحت، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصليّ من الحروف دون الزّوائد فإن كان المنحوت اسما، اشترط أن يكون على وزن عربيّ، وبتحقيق هذه الشّروط، يكون النّحت - ككلّ أنواع الاشتقاق - وسيلة فعّالة رائعة لتنمية اللّغة العربيّة، وتجديد أساليبها في التّعبير دون أيّ عدوان على نسيجها المحكم المبين" (تاكيدا، 2001، ص. 14). وهكذا تكون العربيّة لغة راقية جدّا وتملك من الأساليب العلميّة واللّغويّة ما لا تملكه لغة أخرى، وهي من اللّغات الحيّة في العالم التي تمتاز بالتّطوّر: لانسجام تراكيبها، وصحّة قواعدها، وتعبيرها عن حاجات العصر المختلفة، وفي المقابل تأخّر العرب عن صناعة معجم تاريخيّ يحمل جميع هذه المواصفات، بالرّغم من توفّر

العربية على هذه الطرائق المتنوعة لتوليد الألفاظ، لكنّ المشكل الأكبر يكمن في من يتولّى جمع هذه الألفاظ المتناثرة هنا وهناك، ومن يموّل العاملين عليها، غير أنّ الأمور بدأت تتغيّر حالياً حيث إنّ منجز قطر خير دليل على سيرورة العمل المعجمي التاريخي العربي، بالإضافة إلى ما تقوم به حالياً اللجنة الجزائرية للمعجم نفسه.

- **المجاز:** المجاز هو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد لوجود مشابهة بين المعنيين، ويؤدي عادة إلى الاشتراك اللفظي الذي يقابله الترادف أيضاً، فالمجاز هو كلّ لفظ أطلق في العربية قديماً، وحول معناه بطريقة غير مباشرة وبصفة مشابهة إلى معنى آخر، مثلاً: الشك هو الوخز بالرمح قديماً، وحالياً يطلق أيضاً على عدم التأكد من خبر ما أو كلام معين، والاشتراك اللفظي يعني لفظين مختلفين في المعنى، متساويين في الرسم أو كتابة الحروف، والترادف هو العكس؛ إذ هو الألفاظ المختلفة رسماً، المتعادلة معنى. وعليه يمكن الاستنتاج أنّ كلاً من الترادف والاشتراك الناتجين عن المجاز يرد في (متع).

- **خلاصة:** وأخلص في هذا الفصل إلى القول إنّ المعجم العربي لم يحلّ قضية تعريف الألفاظ بشكل كامل وشامل؛ لأنّ علماء المعجم اليوم في حيرة من أمرهم، أمام هذه المسألة الشائكة التي لمّا تحلّ بعد، وهي بعد من القضايا التي حاول معالجتها العلماء العرب ولا يزالون، وبالعودة إلى صناعة (متع)، فإنّنا لا ننكر أنّه يواجه المعضلة نفسها، بحكم أنّه سيمرّ في تأليفه بالمراحل نفسها التي مرّت بها صناعة المعجم العربي بصفة كلّية. وهناك مسائل أخرى عالقة سيتمّ التطرّق إليها في باقي فصول هذه الأطروحة، تلك التي سأتناولها بالشرح قدر المستطاع، مع محاولة التشخيص واقتراح الحلّ الأنسب؛ لأنّ (متع) المنشود يحتاج في صناعته أموراً كثيرة، وليس فقط مجرد تعريف الألفاظ باستعمال الطرائق المذكورة سالفاً، وإنّما يتطلّب أيضاً توظيف الصّور والبيانات والجداول والشواهد المختلفة، مع تواريخها ومصادرها وأماكنها الجغرافية وغير ذلك من الأسس المعجمية ولكنّ ذلك من الصّعب بمكان، فهل سيبزغ فجر جديد نجد فيه هذه المسائل محلولة؟

ومن جملة النتائج التي توصّلت إليها من خلال هذا الفصل، ما يلي:

- احتلال الألفاظ في (متع) مكانة هامة، كونها أساسه الذي لا يمكن الاستغناء عنه؛
- تعداد قضية تعريف الألفاظ للمعجم التاريخي في اللغة العربية، من أهم القضايا الأساس التي يجب مراعاتها بحذر من قبل صانعي هذا المعجم؛
- ضرورة احترام معايير التعريف التي وضعها صنّاع المعاجم قديما وحديثا، وبخاصة (الخليل) واتباعها في صناعة المعجم التاريخي العربي؛
- اتخاذ التعريف المعجمي للألفاظ عدّة أساليب وأنواع، غير أنها تصبّ جميعا في قالب واحد هو إعطاء دلالات متنوّعة؛
- وجوب وضع التعريف الجيد الذي يرشد القارئ إلى ضالّته المنشودة.

الفصل الثّاني: بناء مدوّنة المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة:

- مدخل.

1- تعريف المدوّنة لغةً واصطلاحًا.

2- تاريخ استخدام المدوّنات في البحث اللّغويّ.

3- لسانيّات المدوّنة: تعريفها، وطريقة استخدامها، ومجالاتها، وأهدافها.

4- كميّة النّصوص.

5- اختيار النّصوص.

6- توازن المدوّنة: تاريخيًا، وجغرافيًا، وموضوعيًا.

7- تأشير النّصوص.

- خلاصة.

- **مدخل:** لقد قطعت اللغة العربية أشواطاً عديدة في سبيل الارتقاء بها، وعرف تاريخها الطويل الحافل بالإنجازات تعاقب عصور مختلفة عليها، كلٌ منها بمميزاته وخصائصه الإيجابية والسلبية التي انعكست على اللغة نفسها، وكان التأثير واضحاً جداً في التأليف المعجمي، وكذا ظهور الدراسات اللغوية واللسانية المتنوعة قديماً وحديثاً. ومما لا شك فيه أنّ الصناعة المعجمية العربية قد عرفت رواجاً كبيراً وتطوراً ملحوظاً، ونحن اليوم بحاجة ماسة لصناعة (متع) لنضاهي باقي الأمم الرائدة في هكذا صناعات، هذا المعجم الذي ما فتئ قضية العصر الزاهنة التي تشغل فكر كلّ الباحثين العرب على حدّ سواء.

وتملك اللغة العربية من الثروة اللفظية ومن المدونات ما لا يمكن عدّه على أصابع اليد سواء أكانت نصوصاً أم ألفاظاً، غير أنّ الصّعب هو كيفية تصنيف هذه المدونات وحوسبتها، من أجل بناء مدونة هذا المعجم القادم، وهناك جذاذات متناثرة هنا وهناك، وآراء متفرقة غير منسجمة بين المجمعين العرب في المشرق والمغرب العربيين. وعليه سوف أتطرق بشيء من التفصيل من خلال هذا الفصل، إلى إعطاء مفهوم المدونة، وتاريخ استخدامها في البحث اللغوي، وعلاقتها باللسانيات، من خلال طرح إشكالية هذا الفصل المتمثلة في ما يلي: **كيف يمكن بناء مدونة المعجم التاريخي للغة العربية؟**

لقد كان العرب قديما من معجميين ولغويين ولسانيين، سباقين إلى الصناعة المعجمية، وإلى تأليف المعاجم اللغوية الأحادية اللغة؛ إذ إن (الخليل بن أحمد الفراهيدي) قد مهد الطريق وفتح الباب على مصراعيه ليلج إليه الذين يأتون من بعده، ويكملوا ما بدأه في هذا المجال، فكان التنوع والكم متوفرين بالفعل؛

وإذا أردنا التحدث عن تاريخ المعاجم بصفة عامة ومختصرة، قلنا إن "النواة الأولى لتأليف المعاجم كانت في التأليف في غريب القرآن، ويُنسب للصحابي الجليل (عبد الله بن عباس، ت 687 هـ) كتاب في غريب القرآن - لكن لم تثبت نسبته، وقد عرف عنه اهتمامه بتفسير الألفاظ الغريبة في القرآن، وتوضيح معناها، مع ذكره لبعض الشواهد الشعرية عليها، ثم ألف الإمام (أبو سعيد أبان بن تغلب الجريدي البكري، ت 141 هـ) كتابا في غريب القرآن، ثم تبعه عدد من العلماء في التأليف في هذا المجال، حيث الاقتصار على تفسير الألفاظ الغريبة في القرآن الكريم، وذكر بعض الأشعار المؤيدة لمعناها، ثم تطور التأليف إلى تدوين الألفاظ الغريبة والشاذة في مؤلفات خاصة تسمى: النوادر، دون ترتيب أو ترابط بين المفردات في موضوعها أو حروفها، ومن أقدم المؤلفات في ذلك كتاب: (النوادر لأبي عمرو بن العلاء البصري، ت 154 هـ)، و(يونس بن حبيب الضبي، ت 182 هـ)، و(قطرب محمد بن المستنير البصري، ت 206 هـ). ثم عني اللغويون بجمع الألفاظ التي تتحد موضوعاتها في كتب مستقلة، كالخيل والإبل والطير، والمطر، والنخل والسلاح وخلق الإنسان والنبات والزرع، والأنواء والأزمنة... إلخ. ثم ألف (الخليل بن أحمد الفراهيدي) معجم (العين)، فكان أول معجم لغوي مرتب وموسع عرفته العرب، والتزم فيه بترتيب موادّه حسب الحروف الحلقية، وذكر تقليباتها. وأخيرا ألقت المعاجم اللغوية المرتبة موادها بحسب حروفها الأولى أو الأخير، واستمر التأليف فيها حتى عصرنا الحاضر" (الباتلي، 1992 ص. 15)؛ وبغض النظر عن هذا وذاك، فإن اللغة العربية تزخر بالمصادر الكثيرة والمتنوعة لغة وأدبا، التي فيها يجد العربي وكل باحث في اللغة ضالته المنشودة، ولولا الكتابة لما عرفنا المعاجم، هذه التي تشكل ذخيرة العربية التي نفتخر بها، وسيكتمل نموها إذا تم تأليف المعجم التاريخي المرتجى، وهو في الطريق. وتجدر الإشارة ههنا، أن الصناعة المعجمية في الوطن العربي بصفة عامة كانت قد ظهرت بعد الإسلام، وبخاصة بعد موت الرسول محمد ﷺ؛ حيث ظهرت الحاجة إلى تشكيل ألفاظ القرآن

الكريم والحديث النبوي الشريف، وكذا حمايتهما من التحريف، فقام أصحاب النبي ﷺ بتأليف كتب غريب القرآن وغريب الحديث كمرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية، ظهر التأليف المعجمي، لكن لم يكن ذا منهج، فكانوا يجمعون الألفاظ فقط، ويصنفونها في حقول دلالية، أما المرحلة الثالثة التي ظهر فيها معجم (العين) فهي التي عرفت اتباع مناهج معينة، وطرائق ترتيب مختلفة، وتنظيماً محكماً في الصناعة المعجمية. وبذلك فالتأليف المعجمي عند العرب ليس بجديد، بل تقننوا فيه منذ زمن (الخليل) إلى يومنا هذا، ولكن لا يكتمل هذا التقنن إلا بصناعة (متع) المنتظر، ذلك لما لهذه المعاجم كلها من أهمية تتجلى في وظائفها اللغوية المتعددة، نجملها في ما يلي:

➤ "إيجاد المعنى أو المعاني المختلفة لكلمة من الكلمات.

➤ التحقق من تهجي الكلمة.

➤ متابعة تاريخ الكلمة وأصولها واشتقاقاتها.

➤ التمييز بين النادر والمهجور من الكلمات، وبيان الفصيح والدخيل منها.

➤ معرفة مرادفات الكلمة وأضدادها.

➤ وجود الاستعمالات الأدبية للكلمات ومعانيها البلاغية، والتّمثيل لكل استعمال منها.

➤ إيراد معلومات موسوعية أخرى. " (قنبي، الحراوي، 2005، ص. 18)؛ ومعنى ذلك أن هذه

الوظائف كلها يجب أن يتضمنها (متع) وأكثر من ذلك؛ بحيث يفترض أن يكون ذا مواصفات معجمية لغوية متوفرة على كافة المستويات، ولا يجب أن تشوبه شائبة، وإن حدث ذلك، فلا يجب أن يكون الخطأ فادحاً؛ لأنّ التنقيح والإصدار الثاني سيأتي في ما بعد الطبعة الأولى، وهكذا.

ويعدّ (متع) ذلك الذي يوثّق للغة الضاد، وتاريخ ظهور ألفاظها، من أول إلى آخر استعمال لها، كما يؤرّخ لحقيقتها في كلّ مستوياتها، وكافة استعمالاتها يقول (أحمد برماد) بصدد حديثه عن المدونات: "وهذا الأمر يتوقّف على النصوص التي يتشكّل على أساسها المعجم، أو ما يسمّى بالمدونة اللغوية، وفي ظلّ التطوّر التكنولوجي الحاصل والاعتماد على الحاسوب في تيسير البحث اللغوي، فإنّه لا مهرب لنا اليوم من اعتماد المدونات اللغوية الحاسوبية" (برماد، 2017، ص. 104) بمعنى أنّ استخدام المدونات اللغوية أيضاً قد تطوّر، فلم تعد تلك التي تُدرّس أو تُجمّع يدوياً، وإنّما

تطوّرت أيضا بتطوّر الحاسوب، واستخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة وإقامتها في الدراسات اللغوية والمعمّية على حدّ سواء.

1- تعريف المدونة لغة واصطلاحاً: هناك عدّة تعريف لغويّة وأخرى اصطلاحية للمدونة

أوجزها كما يلي:

أ/ لغة: لقد ورد في معجم (لسان العرب) (لابن منظور) تعريف لغويّ لكلمة دَوْن في قوله: "الدَّيَّوان مجتمع الصّحف، وإنّما صحّت الواو في ديوان، وإن كانت بعد الياء، ولم تعتلّ كما اعتلّت في سيّد؛ لأنّ الياء في ديوان غير لازمة، وإنّما هو فعّالٌ من دَوْنْتُ، والدليل على ذلك قولهم: دُويّونٌ، فدلّ ذلك على أنّه فعّالٌ، وجمعه دواوين، ويدلّ على الدّفتر الصّغير الذي تُكتَب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء" (ابن منظور، د ت، ص. 1461-1462، ج 15، فصل الدال)؛ ومعنى ذلك أنّ الدَّيَّوان هو ذلك السّجلّ الذي تُدَوّن فيه جميع المعلومات الخاصّة بمجال معيّن من مجالات الحياة المختلفة؛ فقديمًا، هناك ديوان خاصّ بكتابة أسماء أفراد الجيش كلّ برتبته، وديوان خاصّ بتدوين أسماء حاشية الملك، وآخر خاصّ بحفظ أسماء الخدم، ناهيك عن ذاك الذي تُدَوّن فيه عدد الأموال والأسلحة التي تدخل، وقد يكون الدَّيَّوان الواحد جامعاً لكلّ شيء من هذه المذكورة سابقاً، وقديماً كانوا يعيّنون شخصاً يتولّى كتابة الدَّيَّوان يدعى كاتب الدَّيَّوان. ومن ذلك جاء اسم المدونة التي تحمل المعنى ذاته، الذي يدلّ أيضاً على مجموعات من النصوص اللغوية التي يقوم بجمعها أهل اللغة قديماً وحديثاً، من أجل دراسة اللغة عبر العصور المختلفة، وما يطرأ عليها من تغييرات كثيرة.

ب/ اصطلاحاً: تعرّف المدونات الإلكترونية اصطلاحاً بأنّها: "سجلّ مرتّب زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، يصاحبها نظام أرشفة المدخلات القديمة، مع عنوان إلكترونيّة دائمة ووحيدة لكلّ مدخل منها، وتختلف التعاريف، إلّا أنّ هناك إجماع على أنّ المدونة هي أقرب ما تكون إلى الصّحيفة الإلكترونية، مع الفارق بأنّ المواد المنشورة في المدونات ترتّب ترتيباً زمنياً تصاعديّاً؛ حيث تظهر المعلومات الحديثة أولاً" (الوردّي، 2007، ص. 1-2)؛ ومعنى ذلك أنّ المدونات تنقسم قسمين اثنين بحسب القدم والحداثة؛ فهناك مدونات يدويّة، وأخرى إلكترونيّة؛ حيث تعدّ المدونات اليدويّة تلك التي بدأ بالعمل بها علماء اللغة القدماء، لمّا كانت وسائل العمل بسيطة، فكانوا يجمعون النصوص

في الجذازات والكتب والمجلدات والأرشفة، ذلك ما أتاحته لهم الحياة من وسائل، وما صادفته أيديهم من إمكانات قليلة، ولم يكن ذلك مانعا ليتألقوا.

وأما في العصر الحديث، ونظرا للتطور الملحوظ في الميادين المختلفة، بما فيها الحياة العلمية والتكنولوجية، فقد نالت المدونات نصيبها أيضا في هذا المجال، فظهرت ما يسمى بالمدونات الإلكترونية، التي تعدّ الأكثر تقدما؛ إذ تُخزّن إلكترونيا جميع النصوص التي يرغب في جمعها وتدوينها العلماء، بما فيهم اللغويون، وذلك بواسطة أنظمة الحواسيب الحديثة، وما تحتويه هذه الأجهزة من تقنيات متطورة، وذلك لاسترجاعها وقت الحاجة.

إنّ جمع المدونات اللغوية هو السبيل المؤدي إلى صناعة (متع)، فهذه طريقة انتهجتها الدول الأجنبية التي تملك منذ زمن بعيد معاجمها التاريخية، كالإنكليز والفرنسيين. "إنّ في لسانيات المدونة عينات كبيرة ولا تحصى من ألفاظ اللغة المشروحة، التي تزود القارئ بأدوات البحث والإجابة على التساؤلات العديدة، كما يرتبط وضع المعجم بحال المفردات ومجال استعمال الألفاظ بحكم أنّ المعجمية تشتغل على الألفاظ في كيفية استعمالها، ومسارها اللغوي، وكيفية اشتغالها بصفة عامة" (Eluerd, 200, p. 34). وبالتالي، يمكن القول إنّ علوما لغوية كثيرة تتداخل مع بعضها بعضا، وتسهم بشكل فعال في خدمة علوم أخرى، مثل دور لسانيات المدونة في تطوير علم المعجم.

وهناك تعريف اصطلاحي آخر إلى جانب التعريفات الجمّة المطلقة على المدونة بشكل عام مفاده أنّها تعني اصطلاحا أيضا "سجلات الشبكة، وتعرف أيضا على أنّها دفتر يوميات إلكتروني وقد تمّ الاتفاق عربيا على لفظ **مدونة** كتعريب لـ: **Corpus**، علما بأنّ هذا المصطلح استعمل أول مرة من طرف (جون بارغ John Bargh)، ويعود الفضل في إنشاء أول مدونة لمخترع الويب (تيمز برنزلزلي Tim's Berners-Lee) حيث كانت تعدّ مدونة روابط؛ وذلك إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ المدونة في مفهومها العام تلك التي تختصّ بحفظ وتخزين، وضّم كل ما يرغب في الحفاظ عليه علماء اللغة من معلومات ونصوص وموارد، خوفا من ضياعها أولا، ورغبة في سهولة العودة إليها ثانيا؛ لأنّ العودة إلى جهاز متقدّم كالحاسوب للبحث عن معلومة أو لفظ في ثانية

واحدة، أحسن بكثير من تضييع الوقت في البحث في الكتب والمجلدات، وبخاصة إذا كان الوقت ضيقاً والحاجة ملحة.

وتكتسي المدونة طابع الأهمية والقيمة العلمية، إن كانت مبنية بناءً محكماً من قبل المختصين فيها؛ حيث إنَّ "المتعين من المدونة اللغوية متعدّد بتعدّد الرؤيا والمحتكمات التي تصدر عنها في التعريف والنظر، ذلك أنّ المدونة تتباين هيئتها بتباين الغرض والمضمار والفئة المستهدفة، فثمّ مدونة معيارية يبقى القائمون عليها في عصور الاحتجاج وأصول السماع المحصور في الزمان والمكان، وثمّ مدونة وصفية عريضة تنسخ حدود الزمان والمكان المتمثلة في عصور الاحتجاج، ثمّ مدونة قائمة على استقرار ناقص محدود لأغراض محدودة، ثمّ مدونة موسوعية، وأخرى خاصة، ومدونة لمعجم مختصّ، وأخرى لمعجم عام، وثالثة لمعجم موسوعي وهكذا" (عرار، 2015)؛ ومعنى ذلك أنّ المدونة هي مجموعة من النصوص اللغوية أو الأدبية التي تُجمع وتُحفظ، لتكون مرجعاً يعود إليها أي باحث مختصّ فيها، يستند عليها في بحوثه وكتاباته. والواضح من هذا التعريف أنّ المدونات أصناف كثيرة، وكلّ نوع يستهدف فئة معينة من القراء وكذا تُنشأ لغرض معين؛ فبالنظر إلى المدونات المعيارية على سبيل المثال، فنجدتها تلك التي تهتمّ بجمع النصوص التي حصرها علماء اللغة في عصر الاحتجاج اللغوي، والتي وردت ضمن القبائل العربية السّت المتمثلة في: أسد، وتميم وقيس، وهذيل، وطيء، وبعض من كنانة، وبذلك يكون هذا النوع من المدونات محصورة في الزمان والمكان المعيّنين من قبل علماء اللغة. وأمّا المدونات الوصفية فهي تخترق هذا الشرط، وهناك المدونات المهمة فقط بجمع نصوص معينة وقليلة ومدونات أخرى موسوعية عكس هذه تماماً؛ لأنها تتجاوز حدود الزمان والمكان المذكورين أعلاه ذلك بالإضافة إلى وجود مدونات مصنوعة خصيصاً للقراء المستهدفين؛ بحسب نوع المعجم الذي يستعملون في بحوثهم أو دراساتهم.

وتملك المدونات مفهوماً آخر؛ حيث إنّها "عبارة عن منهجية تطبيقية وصفية تركز على مجموعة من النصوص المكتوبة أو المقولة، أو مجموعة من المراجع المختارة المصدقة، تؤخذ سندا منه، مادة لغة أو معجم أو مؤلف أو موضوع من المواضيع" (محجاري، د ت، ص. 230)؛ وبذلك

يكون مفهوم المدونة بحسب هذا التعريف مقتصرًا أيضًا على كل مكتوب ومنقول، وتتخذ المعاجم مصدرًا لتشكيل مداخلها وموادها المتنوعة، وإليها يرجع كل باحث في اللغة، مهما كان نوع بحثه ليجد ضالته العلمية المنشودة. كما أنها تدلّ في مفهوم اللسانيات الوصفية الحديثة على "مجموعة معينة من النصوص المكتوبة أو المقولة، أو مجموعة من المراجع المختارة، تؤخذ سندا لوضع أسس لغة ما أو معجم، أو مؤلف في موضوع من المواضيع، وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زمانا ومكانا وميدانا" (الحمزاوي، 1986، ص. 139)؛ ومعنى ذلك أن المدونة بشكل عام ومبسّط، تلك التي تشتمل كل النصوص المكتوبة والشفوية المتناقلة عبر الألسنة، المأخوذة من المصادر المختلفة التي جمعها أهل اللغة، وعليها تستند الصناعة المعجمية، ومنها تُثري المواضيع الأدبية والنقدية المتنوعة، وبذلك تكون المدونة مصدرًا من مصادر الاقتباس، والدعم اللغوي والعلمي في مجال اللغة، وغيرها من مجالات العلم والأدب، لتشكيل نصّ معين، أو تأليف رواية ما، أو صناعة معجم عام أو مختصّ.

ولقد تميّز (ابن منظور) في قضية الجمع بمبادرات ثلاث (03) لم يسبقه إليها أحد: "أولها مبدأ اعتماد ما يسمّى بالمرجع اللغوي المكتوب، الذي صحّت روايته وثبتت، فهو أول من أنشأ معنى المدونة المكتوبة، وبرّر موقفه منها بأن استمدّ مادّة معجمه من خمسة (05) كتب من الأمّات التي جمعت كمّا وكيفا كلّ مادّة اللغة حسب رأيه، فهو لم يستعملها بغية الجمع والحفاظ على اللغة فحسب، كما يزعم الكثير من الدارسين الذين اعتبروه جماعًا ماهرا وناقلاً أمينًا، بل إنّ غايته تبدو طريفة لاختياره تلك الأمّات دون سواها، وهو اختيار غير اعتباطي؛ لأنّ معنى المدونة يفترض عنده استقرار المعلومات اللغوية من مواطن مختلفة محدّدة ومختارة عن قصد، حتّى تتوافر لمستقرّائها جميع عناصر اكتمال مادّته، وحتّى يتجنّب كلّ ما من شأنه أن يحكم عليها بالقصور أو النقصير في الإحاطة بالموضوع المطروق" (الحمزاوي، 1986، ص. 141-142)؛ بمعنى أنّ الإشارة إلى المدونة اللغوية والمعجمية الموثوق فيها، يجب أن تستند على مصادر علمية مركزية وقوية لتكون ذات فائدة، وتتّصف بالعلمية والدقّة، مثل (لسان العرب) الذي اعتمد معاجم هامة في تأليفه وهي: (المحكم لابن سيّدة، ت 1066م، والصّاح للجوهريّ والتّهذيب للأزهريّ، ت 981م) بالإضافة إلى (نهاية ابن الأثير الجزريّ، ت 1233م، وحواشيّ ابن بريّ، ت 1187م)، وهذه الأسس الكبرى

كان عليها الاعتماد في صناعة معجم مثل (لسان العرب)، ويضيف في ذات المعنى إنه يجب مضاهاة هذا الإنجاز العلمي في بناء أي مدونة نريدها، مهما كان غرضها أو نوع قرائنها المستهدف؛ بحيث يجب أن تكون مستندة إلى مصادر هامة لتعم فائدتها، وذلك يجنبها الوقوع في الشوائب والعيوب التي قد توجّه إليها من قبل الناقدين. ويضيف قائلاً: "أما المبادرة الثانية فهي مولدة من المبادرة الأولى وتعدّ فرعاً منها، ونحن ننسبها اليوم إلى ما يسمّى بعلم اللغة الجغرافي الذي يقرّ مفهوم المساحة اللغوية التي يجب أن يشملها الجمع، ويقابل هذا المفهوم مفهوم آخر متمم له، وهو مفهوم المساحة الزمنية التاريخية، أما المبادرة الثالثة فجريئة للغاية في نطاق وضع المدونة المعجمية، التي سعى (ابن منظور) إلى أن يتصورها، ليستمدّ منها المستويات اللغوية التي لم تدخل متن المعجم، فهو أول معجمي أقرّ اعتماد الحديث الشريف لغة من اللغات التي يجب أن يركز عليها المعجم، لا سيما أنّ التقاليد اللغوية والمعجمية العربية كانت لا تثبت في جلّها؛ لأنّه يرى بمعناه لا بلفظه" (الحمزاوي، 1986، ص. 142)؛ وبمفهوم آخر، يمكن القول إنّ علم اللغة الجغرافي - الذي يتشارك فيه علم اللغة وعلم الجغرافيا، والذي يصطلح على تسميته العلماء باللسانيات الجغرافية أو اللغويات الجغرافية- يُطلق على دراسة اللهجات الإنسانية التي يتحدث بها سكان كلّ منطقة جغرافية، ويتولّى مقارنتها بلهجة أخرى مختلفة لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف، وكيفية حدوث التأثير في ما يتعلق بالنحو، وكيفية النطق واستعمال المفردات المختلفة فعلم اللغة الجغرافي فرع من فروع علم اللغة، يبحث في تصنيف اللهجات المتنوعة، وكيفية توزيعها عبر البلدان والأماكن الجغرافية المختلفة، والفرق بينها. وبذلك يكون هذا العلم مساعداً جيّداً ليكون جمع المدونة شاملاً لكلّ منطقة، غير محصورة في واحدة أو اثنتين، فهي من الواجب أن تكون ممتدة في المكان لا الزمان فقط، ونحذو حذو أسلافنا المعجميين الذين احتكموا إلى معاجم أخرى عربية، ليصنعوا معاجم عربية تربط بين لغة المشاركة والمغاربة على حدّ سواء. "والمدونات اللغوية جمعٌ من النصوص اللغوية المهيأة للمعالجة الحاسوبية؛ والمقصود بذلك أنّ هذه المدونة قد بُنيت لتحقيق أهداف محدّدة، ورُوّدت بأدوات تحليل حاسوبية تضمن تحقيق تلك الأهداف، والمدونات مرنة مرونة كبيرة من حيث حجمها، وأغراضها وأدوات المعالجة الحاسوبية" (العنّاتي، د.ت، ص. 66) لأنّ المدونات اللغوية تخضع للبرمجيات الحاسوبية المتطورة، وتُخزّن فيها للرجوع إليها وقت

الحاجة، فالتقدم في هذا المجال التقني يضمن توفر مدونات حاسوبية مرنة وافية للغرض المطلوب. وتستمدّ المدونات اللغوية قوتها وصحة مضمونها من تنوع المفردات والتراكيب، وكذا اختلاف المناطق الجغرافية المأخوذة منها، وبذلك تنتوع النصوص المبنية بها وتتوجه لفئات متنوعة من القراء، فهناك ما يسمى مثلا بلسانيات المدونات، التي أحدثت هي الأخرى قفزة نوعية في مجال الدراسات اللسانية؛ حيث إنّ النص الأدبي يختلف في بناء مفرداته عن بناء النص العلمي أو النص النقدي، أو القضائي، ذلك أنها:

- "نقطة نوعية في النظر اللغوي من حيث انطلاقه من دراسة اللغة في واقع الاستعمال.
- ناقلة للدرس اللساني من النظر في عدد محدود من النصوص، إلى معالجة عدد ضخم قد يصل إلى ملايين النصوص.

وهكذا، هيأت لسانيات المدونات للباحثين في كثير من العلوم المعاصرة، أداة منهجية أقرب إلى تمثيل واقع اللغة وأصالة استعمالها، وهو ما يمكن لكثير من المؤسسات والهيئات استثماره والانطلاق منه لغايات استقصائية متعددة، تنتهي إلى اتخاذ قرارات مصيرية في الإدارة والاقتصاد والسياسة والتربية" (العناتي، د ت)؛ فلسانيات المدونة تهتم بتحليل المفردات والنصوص المخزنة في الحواسيب وفق البرمجيات الحديثة التي تسير وفقها، وبالتالي تتم دراسة اللغة كلية من خلال الدراسة التطبيقية لعدد النصوص المختلفة، فمن خلال هذه التكنولوجيا المتطورة الخادمة للغة، تتم الإحاطة بجميع أطراف اللسان البشري مهما كان نوعه، وذلك بمجرد تخزينه في الكمبيوتر، وإنّ الاسترجاع السريع وقت الطلب، يمكن أيضا من تطوير الإدارات المختلفة في الميادين المتعددة من سياسة واقتصاد وتربية، وغيرها من المجالات.

ويؤدي بناء مدونة (متع) ابتداءً من مدونة محكمة إلى تعريف الألفاظ تعريفا موضوعيا؛ إذ إنّ "اعتماد الشواهد مع نسبتها لأصحابها الحقيقيين يمكن من تأسيس نظرية معجمية أو لغوية، وبالتالي التأسيس لنظرية معجمية تحيط بكل ألفاظ اللغة وأساليبها وتراكيبها المختلفة، مما يؤدي إلى تقديم المفردات في سياقاتها التعبيرية المتداولة كما هو في الاستعمال، ويقرب معناها للمتلقي" (أبو العزم، د ت، ص. 106). إنّ العربية اليوم محتاجة أيما حاجة لأبنائها من ذوي النخبة العالمية

المتعلّمة، حتّى تصنع مجدها، وذلك لا يتأتّى إلّا بصناعة (متع) الذي هو في الطّريق، ولقد استنتج دارسو الفكر المعجميّ العربيّ عدّة أمور هامة متعلّقة بالصّناعة المعجميّة الفعّالة، منها:

أ- اعتماد اللّغة لبناء نظريّة عربيّة قويمة، للإحاطة بالفكر العربيّ على مفهوم النّظام العلميّ الذي يفترض عناصر مترابطة ومبرّرة في نطاق من العلوم المثبتة، فقد ربط (الخليل) مصادره الأولى بالرياضيات، والثّانية بعلم اللّغة المقارن، والثّالثة بعلمين هما: علم الفيزيولوجيا وعلم الأصوات، ممّا وفّر لنظريّته الشّروط الكافية لوضعها.

ب- الإحاطة برصيد اللّغة العربيّة المطبّق والنّظريّ، وبالتالي بمجالات الفكر الموجودة والمنتظرة، كما يعبر عنه لفظاً: مستعملاً ومهملاً.

ت- وضع النّقافة العربيّة الإسلاميّة في مكانها من النّقافات الأخرى، وذلك بفرز ألفاظ النّقافة العربيّة ومفاهيمها، لضبط معايير ومقاييس يقاس بها تداخل النّقافات، والحوار بين الحضارات" (محجّازي، د ت، ص. 623)؛ لأنّ التّأسيس لأيّة نظريّة علميّة يتطلّب الإلمام بذلك العلم المرتبط بها وبذلك اللّغة التي تصاغ بها. ومن أجل أن تحيا اللّغة، يجب على المتكلّمين بها من اللّسانيّين والمعجميّين بخاصّة، أن يجمعوا ألفاظها ويؤسّسوا لمدونة لغويّة مبنية على مبدأ الغرض بالدرجة الأولى؛ بحيث تستهدف المثقّف الدّارس الذي يستخدمها لأغراض لغويّة علميّة.

❖ **خصائص المدونات:** توجد أنواع كثيرة من المدونات، منها النّصيّة، وهي غالباً ما تحتوي نصوصاً ضخمة تُستعمل في تحليل اللّغة، وهناك مدونات محوسبة تتضمّن مجموعة هائلة من النّصوص المخزّنة آلياً في الكمبيوتر، وبإمكان كلّ باحث العودة إليها، والبحث فيها، وقراءتها إلكترونياً دون العودة إلى بعض الكتب التّراثيّة، بالإضافة إلى وجود مدونات أحاديّة اللّغة، وثنائيّة ومتعدّدة اللّغات، كما أنّ هناك مدونات للّغة المكتوبة ومدونات للّغة المنطوقة، بحكم أنّ هناك معاجم للّغة المكتوبة والمنطوقة، وكذا مدونات للّغة الفصيحة وللّهجات حسب التّصنيف الغربيّ للمعاجم. ومن المعروف في التّوجّهات الحديثة في العمل المعجميّ أن يستند العمل على المدونات اللّغويّة المحوسبة التي تمثّل اللّغة المطلوب إعداد المعجم لها تمثيلاً حقيقيّاً، لا افتراضياً، وتكمن أهميّة المدونة في ما يلي:

1- "الواقعيّة والتّمثيل الحقيقي للّغة.

2- الشّمول من حيث المصادر والتّنوّعات والاستعمالات اللّغويّة، والأساليب والأجناس الأدبيّة والتّخصّصات العلميّة والتّقنيّة، وذلك بشرط مراعاة ذلك عند إعداد المدوّنة.

3- إمكانيّة إخضاعها للتّحليل الإحصائيّ من جوانب مختلفة، ولأغراض مختلفة، مثل التّعريف على شيوع الكلمات، ومصاحباتها اللّفظيّة، وسياقات استعمالها - من خلال الكشّافات السيّاقية concordance- وغير ذلك من أنواع التّحليل الصّرفيّ للّغات الاشتقاقية كالعربية.

4- التّعريف على شيوع الكلمة وشيوع معانيها المختلفة، ونسبة شيوع الكلمة مقارنة بمجموع الكلمات في المدوّنة، إضافة إلى شيوعها من عدمه في أنواع النّصوص المختلفة، وهو ما يفيد في استخلاص المصطلحات الشّائعة في كلّ تخصّص من التّخصّصات العلميّة التقنيّة.

5- إمكانيّة التّعريف على شيوع الأوزان والصّيغ الصّرفيّة المختلفة.

6- إمكانيّة إجراء أنواع من التّحليل النّحويّ والتّركيبيّ، مع توافر بعض المتطلّبات اللّازمة" (إسماعيل صالح، 2008، ص. 2)؛ ومعنى ذلك أنّ المدوّنة أيّا كان نوعها أو غرضها، أو الفئة القارئة الموجهة إليها، يجب أن تكون ذات جوانب إيجابيّة؛ إذ تُصنّع للإفادة؛ ويُفترض أن تعكس الواقع اللّغويّ أولاً وتحيط به من جميع المستويات ونطاق الاستعمال ثانياً، وتكون مستقاة من مصادر متنوّعة وبالتالي تكون شاملة ونوعيّة، ومستوفية جميع الشّروط العلميّة المرافقة للدراسات اللّغويّة وبخاصّة تلك المتعلّقة بدراسة الألفاظ.

7- "إمكانيّة إجراء التّحليل الصّوتيّ - بوصف الحروف تمثيلاً للأصوات في العربية بصورة عامّة- للوصول إلى معلومات مختلفة عن الأصوات العربيّة، من حيث شيوعها ومواقعها في الألفاظ" (إسماعيل صالح، 2008، ص. 3)؛ وتجدر الإشارة إلى أنّه يوجد عدد معتبر من المدوّنات في العالم على وجه العموم، منها مدوّنة صخر، مدوّنة المعهد العاليّ في سوريا، مدوّنة المعجم المدرسيّ للعلوم والتّقنيّة في المملكة العربيّة السّعوديّة بمدينة الملك عبد العزيز، ومدوّنة ATA في لندن وهذه الأخيرة أكثرها شمولاً، من حيث النّوعيّة وحجم ألفاظها ونوعيّة مصادرها.

ونجد أيضاً من بين خصائص المدوّنات الحاسوبيّة على وجه الخصوص، أنّها تتميّز بأكبر الميزات اهتماماً من قبل الدّارسين والمختصّين، وتتلّ بسببها إقبالاً من قبلهم لصناعة المعاجم العامّة والمتخصّصة، وتستهوي القارئ إليها، ومن بين هذه الخصائص نجد: السّهولة والسّرعة،

والدقة والموضوعية؛ فبالنسبة للسهولة، فإنَّ اللغويين الذين يُكَلِّفون بصناعة (متع)، سيتمكنون من خلال إعداد المدونة اللغوية المحوسبة للغة العربية، من استعمالها في تعريف الألفاظ، والبحث فيها عن جلّ الكلمات التي يريدون جعلها مداخل في هذا المعجم الضخم بسهولة ويسر؛ لأنَّ استخراج الألفاظ من الآلة أسهل من البحث عنها في متفرقات من صفحات الكتب. وأمّا السرعة، فإنَّ الحاسوب يوفر من الإمكانات العجب العجائب، ويخدم مستخدميه في الجانب المعجمي بسرعة فائقة، فما ينجز في سنوات، يمكن فعله في ساعات قلائل. وأمّا الدقة والموضوعية، فهما من سمات المدونة المحوسبة، وهي بعد منجد هؤلاء الذي ينشدون صناعة هذا المعجم؛ لأنَّ الآلة اليوم تقدّم المعلومات الوافية والدقيقة التي قام بتخزينها علماء اللغة والأدب، والمختصين فيها، ليستعملها من يحتاجها في هكذا صناعات علمية عظيمة.

أمّا كيفية الاستفادة من هذه المدونات فألخصها في ما يلي:

1- الكيفية الأولى: "عمل كشافات أو مسارد سياقية من هذه المدونات؛ حيث ترد كل كلمة رئيسة مسبقة ومتبوعة بعدد من الكلمات؛ أي الكلمة الأساس في سياق - ممّا يوفر سياقاً أدنى لكل كلمة، مع بيان مصدر الكلمة؛ أي الإحالة إلى النص الكامل الذي وردت فيه.

2- الكيفية الثانية: الرجوع إلى كامل النص أو النصوص التي وردت فيها الكلمة المذكورة للتعرف على السياق الأكبر، ممّا يعين في تحديد المعنى المقصود من الكلمة.

3- الكيفية الثالثة: استخراج الكلمات المصاحبة للكلمات موضع البحث" (إسماعيل صالح، 2008 ص. 4)؛ ويدل ذلك على أنَّ المدونات ما صنعت بغير فائدة، فطريقة العمل بها تتجلى في كون أنَّ كل لفظ في اللغة له سياق أو عدّة سياقات يرد فيها، ونعثر عليها جميعاً من خلال البحث في كل نصوص المدونة وذلك من خلال الكشافات المصاحبة لها، والتي نجد فيها سياقات دنيا، أو واحدة يرد فيها اللفظ ومن ثم ترد السياقات الكبرى الأخرى في كل المدونة.

4- الكيفية الرابعة: "استخراج الأمثلة والاستشهادات الخاصة بالألفاظ.

5- الكيفية الخامسة: مراعاة مفهوم الكلمة، لتمثّل الاسم أو الفعل أو الحرف في صورته المجردة من السوابق واللواحق - وهو ما يسمّى أحياناً بالجذع مقابل الجذر - سواء أكانت الكلمة جامدة أم مشتقة، مثل ولد، والد مولود... إلخ.

6- الكيفية السادسة: القيام بدراسة إحصائية لشيوع الكلمات بالمفهوم المذكور أعلاه، ثم شيوع معانيها وفقا للسياقات التي ترد فيها" (إسماعيل صالح، 2008، ص. 4)؛ كما أن هناك مدونات إلكترونية تعدّ مساحة للترويج عن النفس والتعبير عن الذات، والهروب من الواقع أحيانا، وعن طريقها يتم تسجيل آراء وخبرات الأفراد كلّ على شاكلته، من خلال المنتديات وفضاءات الدردشة والإنترنت وهي ذات ترتيب زمني تصاعديّ من الأقدم إلى الأحدث، وذلك بالتوقيت والتاريخ الدقيقين ويصاحب ذلك أرشيف، ولكن تبقى هذه المدونات افتراضية حيناً وواقعية أحيانا أخرى، وهي مجرد تعبير عن آراء شخصية وهي تروحية بصفة نسبية، ووسيلة إعلامية منتشرة بكثرة في عصر العولمة هذا.

2/ تاريخ استخدام المدونات في البحث اللغوي: عرفنا من خلال مسار الدراسات اللغوية واللسانية، والاطلاع على تاريخ العرب قديماً وحديثاً، أنّ العرب كانوا جهابذة في جمع اللغة؛ بحيث كانوا يتنقلون بين البوادي العربية لفترات زمنية طويلة، يحملون حبرهم ودفاترهم وجذاذاتهم ويشافهون العرب، وبأخذون عنهم العربية فصيحة كانت أم هجينة، ويغربلونها، ويشهد لهم تاريخ البحث اللغوي أنّهم بحق كانوا رائدين في تدوين ما سمعوه عنهم؛ ونتيجة ذلك أن ألفوا الكتب الضخمة، والمعاجم الطوال التي وصلتنا اليوم، وإنّ من بين الأوائل في هذا المجال: (الخليل بن أحمد الفراهيدي) الذي يرجع له الفضل في تأليف معجم (العين)، وهو الذي عُرف بمشافهته العرب في شبه الجزيرة العربية أربعين (40) سنة كاملة، ورجع منها بالمستعمل والمهمّل في اللغة، وأفرز منهما الفصح والهجين في الاستعمال. ومن اللغويين الذين استخدموا النصوص التي جمعوها من البادية في درسهم النحوي، نجد أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة (عليّ بن حمزة المعروف بالكسائي، ت 180 هـ) الذي خرج ذات مرّة إلى البادية ورجع، وقد أنفذ خمس عشرة (15) قنينة حبر في الكتابة عن العرب.

ومنهم أيضاً (النضر بن شميل، ت 204 هـ) الذي أخذ عن (الخليل) الذي عاد من البادية إلى البصرة محمّلاً بما دونه عن كلام العرب. واشتهر اللغوي البصريّ (عبد الملك بن قريب الأصمعيّ ت 216 هـ) برحلاته العديدة إلى كلّ من بادية المريد، القصيم، بني أسد، بني عامر؛ ليصنّف عدداً

من المعجمات الموضوعية القيمة، تتناول أهل البادية، ونباتاتها، ومياهها وحيواناتها مثل كتاب (الصفات، خلق الإنسان، والإبل، والوحوش، السلاح، الأمثال، اللجام، جزيرة العرب أسماء الخمر)" (القاسمي، 2014، ص. 307-308)؛ هذا ولقد كان تاريخ البحث اللغوي عند العرب حافلا بالإنجازات العلمية؛ إذ نجد من العلماء الأفاضل ما لا يعدّ على الأصابع، شافهوا العرب الأقحاح في البوادي العربية، غير أنّ (الخليل بن أحمد الفراهيدي) كان سندهم الأول، فحذوا حذوه من بعده، ويشهد لهم التاريخ، أنّهم كانوا بحق خير خلف لخير سلف في مجال الصناعة المعجمية واللغوية، على حدّ سواء. وقد واصل علماء العربية على هذه الوتيرة بعد (الخليل) حتّى القرن الخامس (05) الهجري فهذا (أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت 370 هـ) الذي انتقل بدوره إلى بوادي العرب العميقة، من أجل الطواف في رحابها وجمع اللغة من أهلها الفصح، حتّى أتاها بمعجمه (تهذيب اللغة)؛ حيث يتألف من مدونة ثرية، دون فيها أسماء القبائل العربية وكلامها، ونوادر أهلها وأخبارهم وأشهر نكتهم. وكذلك فعل (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري) الذي صنّف (تاج اللغة وصحاح العربية). وذاك (محمود بن عمر الرّمخسري) في (أساس البلاغة)، الذي يعدّ منهل البلغاء ومنبع الفصحاء، ممّن يروم استعمال التعابير المجازية للألفاظ؛ حيث ألفه من خلال جمعه مدونة كبيرة من النصوص اللغوية، المنطوقة والمكتوبة.

وهكذا سارت جميع الدراسات اللغوية في هذا المسار الطويل الزاخر والطويل، غير أنّها عرفت ازدهارا وتطورا في البداية، ثمّ سرعان ما تراجعت بعض الشيء في عصور الانحطاط، وذلك مزامن لانحطاط البلاد العربية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية في ذلك الوقت. وفي المقابل، عرف الأوروبيون الصناعة المعجمية في القرون الوسطى، حين بدؤوا بوضع قوائم المفردات بجمعها من النصوص المختلفة، والتي ترد ضمن سياقاتها المتنوعة وبأساليبها المختلفة وبمعانيها واستعمالاتها المتباينة في التراكيب المختلفة. "وهذا ما نسميه اليوم بالمطابقة Concordancing، أو الفهرسة Indexing كما استعمل اللغويون الأوروبيون النصوص في تعليم اللغة، والنحو، وعلم الدلالة، وعلم اللغة المقارن، وغيرها من المجالات اللسانية. وفي نهاية القرن الميلادي التاسع عشر (19)، جمع (كادينغ Kading) مدونة من نصوص لغوية ألمانية تتألف من

مليون كلمة، ليقارن توزيع الحروف الألمانية وشيوعها. وفي أوائل القرن الميلادي العشرين (20) درس الأنثروبولوجي اللغوي الأمريكي (بواس F.Boas) بعض لغات الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق الرحيل إلى محمياتهم وتجمعاتهم ومشافهتهم، وتدوين كلامهم، ثم تحليله وتقعيده ومعجمته؛ أي تماما كما فعل (الأصمعي) قبله بأكثر من ألف عام، ونشر أبحاثه في كتاب (الجنس، اللغة والثقافة).

وفي عام ألف وتسعمئة وواحد وعشرين (1921) جمع المرّي وعالم النفس الأمريكي (إدوارد ثورندايك E. Thorndike) مدونة مؤلفة من أربعة فاصلة خمسة (4,5) مليون كلمة في نصوص مقتبسة من واحد وأربعين (41) مصدرا مختلفا من أجل تكوين قائمة بالكلمات الشائعة. وفي العشرينيات من القرن العشرين (20) أجرى (بالمر وهورنبي. Palmer et Hornby) دراسات على تركيب syntaxe اللغة الإنكليزية المنطوقة، من خلال نصوص كثيرة جمعها، وذلك للاستفادة منها في تعليم اللغة الإنكليزية لغير الناطقين بها.

واستخدم اللغويون البنيويون الأمريكيون في النصف الأول من القرن العشرين، وعلى رأسهم (بلومفيلد Bloomfield) طريقة (بواس) في استخلاص القواعد اللغوية، وبخاصة الصوتية، من نصوص منطوقة ومكتوبة، بجمعها وتحليلها، وكذلك استخدم اللغوي الأمريكي (تشارلز فريز Tcharlz frize) مدونة نصوص مجموعة يدويا، للوقوف على شيوع مفردات اللغة الإنكليزية للاستفادة منها في تدريسها للناطقين باللغات الأخرى. واستخدم عالم النفس السويسري (جان بياجيه Jean Piaget) مدونات من كلام الأطفال لتحليلها ومعرفة تطور لغة الطفل، كما كان عدد من الآباء الأمريكيين يحتفظون بمدونات ومذكرات، تشتمل على الكلمات والعبارات التي يتقوّه بها أطفالهم؛ لمعرفة تطور لغة الطفل. ويطلق اللغويون الأمريكيون اسم لسانيات المدونة المبكرة Early Corpus Linguistics وبالفرنسية Corpus primitive على البحوث اللسانية الأولى التي استخدمت المدونات اليدوية، أما مصطلح لسانيات المدونة، فيحتفظون به لنت دراسة المدونات الحاسوبية الإلكترونية" (القاسمي 2014، ص. 307-308-309-310)؛ وهكذا تكون جميع المدونات التي اعتمدها المعجميون العرب والغربيون، قد استمدت من المنبع الحقيقي للغات التي

راموا جمعها ودراستها على اختلاف فصائلها، وهي مدونات مأخوذة من نصوص مختلفة أضنوا البحث فيها بالانتقال إلى البوادي والقبائل والمحميات، والأماكن البعيدة عن التمدن. وما قاموا به كذلك هو تحليل هذه المدونات والتععيد لها، وصناعة المعاجم القيمة وإثراء اللغات آخر المطاف. ولا جرم أن المحدثين من اللغويين واللسانيين والمعجميين العرب والغرب، قد هموا باستغلال هذه المدونات في النحو والبلاغة، واللغة واللسانيات، فألفوا كتباً ومجلدات ضخمة، نستعين بها اليوم في البحث وإنجاز الدراسات المختلفة على جميع الأصعدة.

وتتمثل الطريق إلى صناعة (متع) هي بناء مدونات هذه اللغة، بالاعتماد على المصادر والأصول الأساس من الكتب الأمّات، والمؤلفات الكبرى القديمة والحديثة، حتى تكون مدونات شاملة وافية وكافية وواقعية، وبالتالي يتم من خلال هذه المدونات التي تُبنى بناءً صحيحاً، رصد مصطلحات وألفاظ هذا المعجم المنشود. إن تأليف (متع) ضرورة معاصرة؛ إذ يبدو من المفيد في عملية انتقاء المصطلحات التي ستشكل مداخله التفريق بدايةً بين المصطلحات؛ باعتبارها وحدات منتمية إلى مجال معرفي تمثل مفاهيم خاصة، وكلمات اللغة العامّة؛ باعتبارها وحدات معجمية متداولة بهذه اللغة. وبإمكان بعض التعبيرات الواصفة بالمدونة، أن تساعد في مهمة جرد المصطلحات واستخلاص تعريفاتها، من ذلك: (نسمي ذلك كذا)، (يعين كذا....)، (يُنعت بكذا) (وهو كذا) إلخ. ومن ذلك أيضاً بعض العلامات الخطية التي يرد في إطارها المصطلح بـ: (خط غامق، أو خط مائل، أو بين مزدوجتين أو قوسين)، أو ورود مصطلحات في رسوم بيانية، أو أشكال مؤطرة بمرّعات، أو في صيغ تعبيرية من قبيل: (بعبارة أوضح كذا، هو....) لكي نقدّم صورة تقريبية عن كذا، نقول هو:....، بصيغة أكثر تبسيطاً، نصف المصطلح بأنّه:...." (اليبودي 2016). هذا ومن الواضح أن المدونة تلعب دوراً بارزاً في انتقاء ألفاظ (متع)؛ فليس أيّ لفظ سيتمّ جمعه وتدوينه كمدخل في هذا المعجم الضخم، بل تُراعى في عملية التدوين هذه معايير كثيرة، منها معيار العموم والتخصّص؛ حيث هناك معاجم تاريخية عامّة، وأخرى متخصصة؛ فالعامّة منها تضمّ جميع الألفاظ من مختلف المجالات: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتعليمية وغيرها كثير، وأمّا المتخصصة، فتحتوي جميع ألفاظ ميدان علمي معيّن، كالطبّ، والاقتصاد

واللغة على سبيل المثال لا الحصر. وإنّ عملية التمييز هذه تمكّن من إيجاد تعريفات مناسبة لكلّ لفظ يرد داخل هذا المعجم. ويمكن التمييز في عملية الجرد بين مقولتين أساسيتين:

- * **المقولة الأولى:** تتمثل في "المصطلحات المفاتيح التي تتناول المحور الأساس للنصّ.
- * **المقولة الثانية:** تتمثل في المصطلحات المساعدة -كي لا ننعثها بالتأنيّة لأنها تقوم بدور أساس في إمطة اللّثام عن النوع الأوّل من المصطلحات- التي تقوم بوظيفة تفسير دلالات مصطلحات المقولة الأولى.

ونعدّ وفق هذا التقسيم أنّ المصطلحات التّالية: اشتقاق، اشتقاق تاريخي، اشتقاق قياسيّ إيتيمولوجيا... مصطلحات مفاتيح، بينما تمثّل زمرة أخرى من المصطلحات وحدات معجميّة أقلّ محوريّة من سابقتها مثل: توليد، أصل، فرع... وهي مصطلحات مساعدة؛ لأنها تسهم في تعريف النوع الثّاني من المصطلحات" (اليبودي، 2016)؛ ومعنى ذلك أنّ المصطلحات من خلال هذا التقسيم تنفّرع إلى مصطلحات أساس وأخرى مضافة إليها، تساعد في التفسير والشرح فالمصطلحات المفاتيح تشكّل عمود النصّ، أمّا المصطلحات المساعدة فتتمثّل سقفه وأسواره. وحول إمكانية ورود نسب محدّدة لعدد المصطلحات القابلة للتدوين بمتن المعجم التاريخي يجوز القول إنّّه "بالرغم من تزايد ارتحال المصطلحات إلى متن اللغة العامّة، فمن المستحسن أن لا يحرص بناء المعجم التاريخي المنشود على إدراج الكثير من المصطلحات بمتنه، وذلك لعلّتين أساسيتين:

❖ **العلّة الأولى:** أن لا يسهم إدراج مجموعة كبيرة من مصطلحات المجموعتين السّالفة الذّكر في تأخّر إنجاز مشروع الأمانة الهامّ، الذي سيعود بالنفع على النّقاة العربيّة الإسلاميّة بجميع مكوناتها؛

❖ **العلّة الثّانية:** أن لا يزاحم المعجم التاريخي في حالة إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات العلميّة والفنيّة والنّقنيّة في السّقوط في آفة التكرار" (اليبودي، 2016)؛ ومعنى ذلك أنّ صناعة (متع) تتطلّب بعض التّمعّن في جمع وتدوين ألفاظه بين العامّة والمتخصّصة؛ إذ لا يجب أن يحتوي العام منه ألفاظا كثيرة متراكمة تزدحم المتخصّص، ويقع هذا الأخير في آفة تكرار الألفاظ الواردة

في المعجم العام. ليس تأليف (متع) بالأمر الهين، فهو المعجم المنشود المختلف قيمةً وحجماً عن باقي المعاجم العادية الأخرى، ولو كانت هذه الأخيرة ذات قيمة أيضاً، فهذه الصناعة تتطلب من المهارة والتفنن والإتقان، ما يستدعي تضافر جميع جهود العلماء العرب على اختلاف تخصصاتهم وتنوع خبراتهم في جميع الميادين العلمية، ليتّم تأليف هذا المعجم الذي طالما كان حبراً على ورق. إنّ الألفاظ موجودة في العربية والتي تزخر بها دائماً وأبداً، لكن الصّعب هو فرزها وانتقاء الصّحيح والمفيد منها، وكذا معرفة مصدرها ومكان ظهورها واستعمالها أوّل مرّة على الأقلّ، فليس معنى (متع) ذلك الذي يرصد تاريخ ظهور كلّ الألفاظ فيها، أن يتم إدراج كلّ ما هبّ ودبّ منها بين دفتيه، فيضحي عامّاً هزيل الصّنع، لا، بل إنّ عمليّة وضع الألفاظ في متن هذا المعجم يستدعي الاستعانة بخبرات المختصّين من العلماء، في جميع مجالات الحياة الموجودة، سواء كانوا من اللّغويين، أم من المعجميين، أم من اللّسانيين والأدباء، أم من المترجمين والتّقنيين، أم من الاقتصاديين والاجتماعيين وعلماء النّفس، والتّطبيقيين، وغيرهم كثير. "والواقع أن تحديد تواريخ ظهور المصطلحات والإشارة إلى أوّل استعمال لها، هو تحديد تقريبيّ، في حين تعذر التّحديد الدّقيق لبدايات هذا الاستعمال، نظراً لعراقة اللّغة العربيّة وقدمها، ويتمّ الاكتفاء في هذه الحالة بالإشارة إلى القرن الذي ظهر فيه المصطلح، والمصدر الذي مكّن من هذا التّحديد. وتجدر الإشارة إلى أهميّة هذا التّحديد الزّمنيّ، فقد اعتمد هذا العنصر في بناء كثير من المعاجم العامّة باللّغات الغربيّة، ومن ضمنها تلك التي لم تحرص على إبراز البعد التاريخيّ في عناوينها، منها:

➤ قاموس أكسفورد للغة الإنكليزيّة Oxford English Dictionary

➤ القاموس الألمانيّ للأخوين غريم Deutsches wörterbuch

➤ ذخيرة اللّغة الفرنسيّة Trésors de la langue française

➤ القاموس العام للّغة الفرنسيّة "Dictionnaire général de la langue française"

(اليعبوديّ، 2016)؛ حيث إنّ عمليّة انتقاء الألفاظ المناسبة وإدراجها في متن (متع)، تؤدّي إلى إيجاد تعريفات مناسبة وملائمة لها في ما بعد، تتماشى والغاية المرجوّة منها ومنه على حدّ سواء، أمّا إن حدثت فوضى في وضعها، وتناثرت هنا وهناك دون معيار ولا صواب، فإنّه لا محالة ستحدث ذبذبة في التّعريفات، ويختلّ التّوازن وتفقد الفائدة منه، وتضيع. "ونشير بهذا الصّدّد، إلى أنّ تأثيل

المصطلح يعتبر ركنا أساسا من أركان تحديده، وذلك بالإشارة إلى أصله ومصدره، لاسيما في حالة استيراده من لغة أو لغات أجنبية، وطريقة تعريبه أو إدخاله إلى متن العربية" (اليعبودي، 2016) ومعنى ذلك أنّ (متع) المنشود، يُفترض أن يكون انتقائيا في احتوائه أو رصده الألفاظ العلمية والتقنية، فمهما بلغت فطنة وحنكة العلماء المكلفين بتأليفه، وجمع وإدراج المصطلحات فيه، فلن يتمكنوا من الإحاطة بها وبأزميتها المختلفة، والأماكن الجغرافية التي تواجدت فيها أول أو آخر مرة على الأقل، هذا ويتم الاكتفاء فقط بإدراج تعريفات مختزلة قصيرة؛ لأنّ العربية بترائها اللغوي وتنوع ألفاظها، فإنّه تصعب الإحاطة بها كلّها في وقت غير ممتد.

وتملك مدونة (متع) من الأهمية ما يمكن من تعريف الألفاظ فيه، فتصبح المشكلة القائمة حيال ذلك محلولة من الأساس، ذلك أنّ استخلاص مداخله يكمن في وجود مدونة واقعية موضوعية كائنة لا افتراضية. "ولا يقتصر بناء المدونة على الجمع فقط، وإنما تعقب مرحلة الجمع عمليات التصنيف والتحليل؛ فالمدونة من وجهة نظر (هارتمان وستورك Hartmann & Stork) بيانات لغوية غير منظّمة جمعت من خلال بحث ميداني، أو من خلال نصوص مكتوبة، ويقوم اللغوي بتحليل هذه البيانات بغرض استخلاص معطيات تخصّ السمات الوظيفية والخطية - الكتابية والنحوية والمعجمية للغة من اللغات" (Hartmann, Stork, 1972, P. 55)؛ ومعنى ذلك أنّ عملية الجمع غير كافية لنقول بصنع المعجم، بل يتبع جمع المدونة ووضع الألفاظ عملية الفرز والانتقاء والتّقييد والتحليل، والتصنيف، ثمّ التعريف في كلّ المستويات المندرجة ضمنها: النحوية والصرفية، والدلالية، والمعجمية، مع ضرورة إدراج أغلب السياقات التي يرد فيها اللفظ الواحد. وأشار في هذا الصدد إلى أنّ اللغة العربية بترائها اللغوي، تملك من القدرة ما يمكنها من ترجمة المصطلحات الأجنبية عند الحاجة إلى الترجمة، وإلى إيجاد المقابلات العربية لألفاظ العاميات أو الدارجة عند الضرورة، للتعبير بها عن الأغراض المختلفة في الحياة، دون الخوض في غمار اللغة الهجينة الممزوجة بالعربية والأجنبية وغيرها من اللهجات، مثال: "طاكسي هو اللفظ المتداول باللغة العامّة ومصطلح براغماتيك السائر على ألسنة أنصار التّهويل من أهل الاختصاص في المجالين اللساني والاقتصادي؛ حيث إنّ موادّ المعجم التاريخي تلزم أن تعكس أصالة العربية وقدرتها على توليد المفردات العامّة والمصطلحات، للتعبير عن مجريات الحياة العامّة وعن المفاهيم المستحدثة

فللفظ: طاكسي مركب متداول باللغة العربية هو: سيارة أجرة، كما يتوقّر مصطلح: براكماتيك على بديل متداول في مجال اللسانيات هو: تداولية، وفي مجال الاقتصاد: نفعية أو ذرائعية" (القاسمي، 2014، ص. 266)؛ وهناك من الألفاظ من هذا القبيل ما لا يعدّ ولا يحصى، التي تندرج ضمن هذا الإطار، والتي عمّ رواجها في الاستعمال بشكل ملفت للانتباه. "أمّا إذا كان المصطلح الدّخيل متداولاً باللغة العربية غير القطاعية، فلا مانع من استخلاصه من متن أو متون المدونة، ليشكّل مدخلا من مداخل (متع)، مثال: لفظ: درهم مأخوذ عن الفارسية قديما، ومصطلح: هيدروجين المتداول حديثا والمأخوذ عن اللغات الغربية، لاسيما إذا خضع لقوانين اللغة العربية الصوتية والصرفية، فانقل بهذا التصرف من وضع الدّخيل إلى وضع المعرب. ومن الدلائل التي تكشف عن ضرورة استبعاد مضامين المعاجم العامة والخاصة، من مدونة (متع) أنّ وجود المدخل -كلمة كانت أو اصطلاحاً- بمعجم من المعاجم، أو قاموس من القواميس، المصنّفة قديما وحديثا دون غيره من المعاجم والقواميس، ليس دليلا كافيا على تاريخ استعمال ذلك اللفظ أو ذلك المصطلح لأنّ مصنّفي هذه المتون لم يهتموا برصد المولدات زمن تولّدها واستعمالها، وإنّما الغالب في هذه المتون تميّزها بالمعيارية، لا تدرج اللفظ بمعناه العام ثمّ الخاص، إلّا بعد زمن غير يسير من التّداول، ولا يشكّل نهج مصنّفي (المعجم الوسيط) استثناء في هذا الموضوع. ومن البدهي الإشارة إلى أنّ لا مكان للمدونة التقليدية المنجزة يدويا، في بلورة مشروع (متع)، بل لا مناص من الاعتماد على مدونات محوسبة رقمية" (القاسمي، 2014، ص. 267)؛ وذلك يدلّ على أنّ أهميّة الحاسوب تتجلّى أيضا - بالإضافة إلى فوائده الجمّة والمذهلة - في عملية تخزين المدونات اللامحدودة كما وكيفا؛ حيث إنّ كلّ مدونة يمكن أن تضمّ أكثر من مليار ونصف مليار كلمة، فلم يعد هذا الزّمان زمن الأشغال اليدوية، ولا هذه اللغة لغة الأدب والشعر فقط، بل لغة العلم والحضارة، لغة النّظور والتّعبير عن مستجدّات العصر الرّاهنة، فلا جرم أنّ ظهور المدونات المحوسبة والرّقمية أضى من مستلزمات الحياة الحاليّة؛ من أجل مسايرة الغرب في كافّة المجالات.

ومن المؤكّد أنّ الآلة غير العقل البشريّ، غير أنّه يمكنها القيام بأعمال مذهلة في وقت قصير وكذا بإمكانها أن تصنّف وتترجم الألفاظ في حدود المعقول، كما يتدخّل المختصّ ليضفي لمسته الأخيرة على النّصوص المحوسبة، وعلى باقي العمليّات اللّغوية والمعجميّة التي قامت بها الأجهزة

الإلكترونية بفضل أنظمتها المبرمجة فيها، ليعدّل، ويضيف فيها ما يراه مناسباً. بيد أن (متع) بحاجة ماسة إلى مدونتين اثنتين:

✓ **مدونة محدّدة زمنياً:** وهي "تسجّل النصوص العربيّة ابتداءً من تاريخ محدّد -قبل القرن الرابع الهجريّ على سبيل المثال- وانتهاءً بعصر محدّد كنهاية القرن العشرين مثلاً، إنّها المدونة الأساس التي يستند إليها بناء هذا المشروع الكبير.

✓ **مدونة مفتوحة:** ترصد من حين لآخر المستجدات الطارئة برصيد اللغة العربيّة وأساليبها وتمثّل مخزوناً معرفياً قابلاً للاستثمار، في مراحل لاحقة من استكمال هذا المعجم، ونشير إلى أنّ كلا من المدونتين يخضع للتّحيين لعدم وجود بحث منته.

وتوضّحت أيضاً مكانة الاصطلاحات المستحدثة المتّصلة بقطاعات الحياة العامّة، أو ما يسمّى بالألفاظ الحضارة، وأهميّة إدراجها في متن (متع)، غير أنّه لا يجب الاقتصار على مقدّمات المعاجم - مقدّمة المعجم التاريخي- للحسم في مبادئ الوضع بها، ومواقف المصنّفين من استحضارها؛ إنّما يلزم القيام بدراسات لسانية تقوم على الجرد والإحصاء؛ للتأكّد من مدى تطبيق هذه المبادئ، الذي سيقدم خدمات كبرى للغة القرآن الكريم في مستوياتها العامّة والخاصّة، المتّصلة بالعلوم والفنون والتّقنيّات" (اليعبودي، 2014، ص. 268)؛ حيث إنّ (متع) بهذا الوصف يجب أن يرصد تاريخ الألفاظ من عصر النقّاش - على الأقلّ- إلى العصر الحاليّ، وبعد تدوين هذه الألفاظ وتأليفه ضمن هذه الفترة، يمكن في ما بعد التّعديل فيه والتّقيح قدر الإمكان، أو حتّى تحيينه من فترة إلى أخرى، بتشكيل فرق عمل تتولّى هذه المهمّة، مثلما فعل الإنكليز في هذا المجال. كما أنّ دراسة المصطلحات وإدراجها في متن هذا المعجم مهمّة جدّاً لبناء مدوّنته، لأنّها جزء لا يتجزأ من وحدات اللغة العربيّة، غير أنّنا اليوم نبحث بالدرجة الأولى عن أبسط ما يمكن أن يحتويه أيّ معجم تاريخيّ للغة من اللّغات الحيّة في العالم، ونحن بعيّدون تمام البعد عن التّخصّص في صناعة هذا النوع من المعاجم، ما دام المعجم التاريخيّ العام لم يُؤلّف بعد كاملاً.

ويمكن أن ننهض في مسألة المعجم التاريخيّ بجملة من الإشكالات، أبرزها:

➤ **الإشكال الأول:** "هل يجب ونحن نبحث في تاريخ الكلمات من خلال المدونة، أن نضبط تاريخاً دقيقاً ومحدّداً لبداية ظهور الكلمات، أو ما اعترأها من تغيّرات شكلاً ودلالة، أم إنّ الأمر

يحتمل شيئاً من التوسع؟" (اليبودي، 2014، ص. 290)؛ إذ إنّ التاريخ الدقيق لألفاظ (متع) ليس بالأمر الهين، بل أضحي أحد المعوقات التي حالت دون تأليفه إلى يومنا هذا؛ لأنّ ذلك يستدعي جهوداً جبّارة ووسائل متطورة، وموارد بشرية ومادية كبيرة، ووقتاً طويلاً لإنجاز هذا الفعل الحضاري المنتظر، غير أنّه يمكن الوقوف على التاريخ التقريبي للألفاظ إن تعدّر التحديد الدقيق والتّام لها وإنّ الكمال في هذه المسألة غير وارد عند العلماء، ولو بلغوا من العلم الدرجات العلى، بل إنّ الوارد هو إمكانية بل ضرورة فعل ذلك في لاحق من الزّمان، بعد تحديد المضامين والملاحم الكبرى لهذا المعجم، وإخراجه إلى الوجود.

➤ **الإشكال الثاني:** يتعلّق بالمدونة "نفسها وحجمها: هل ينبغي أن يكون استقصاء النصوص وإحصاؤها حاصراً، فلا مجال لاحتمال مصادر جديدة قد تطعن في صحّة نشأة المفردات أو استعمالها أو تغييرها في ناحيتها؟ أم يكفي بما وقع تحت اليد من المصادر، على أن تتوفّر على كلّ خواصّ اللغة المدروسة بأن تكون تمثيلية؟" (اليبودي، 2014، ص. 291). بالتأكيد، إذ يجب ألاّ تكون كلّ المصادر شاملة لكلّ الفنون والعلوم، وأن تكون المدونة مستقاة من جميع الكتب الضخمة والبسيطة، القديمة والحديثة، ومن النصوص المكتوبة والمنقولة والمروية أو المنطوقة، ومن لغة الإعلام والصحافة بأنواعها المختلفة، ومن الجرائد والمجلات اليومية، ومن ألفاظ الحضارة واللهجات المختلفة، وغيرها من المصادر التي تشكّل هذه المدونة. وتتجلى جملة الشّروط التي يجب توفّرها في المدونة المنشودة، في:

1- أصالة المدونة: يُقصد بها "أن تكون نصوص المدونة موجودة قبل المدونة، ويدعو الباحث إلى عدم إدراج النصوص المترجمة بالمدونة، وبأن لا يؤخذ من النصّ المترجم إلّا ما كتبت له الحياة من ألفاظه، كما يدعو إلى إهمال متون المعاجم المنجزة وعدم إدراجها بالمدونة؛ لأنّ واضعي المعاجم لا يسجلون عموماً ما هو موجود قائم بالفعل دائماً، غير أنّ الباحث يعلم جيّداً أنّ المعاجم ليست في مرتبة واحدة، ويرى إمكانية تضمّن بعضها مداخل وشواهد يمكن استثمارها في بناء المدونة المنشودة، ومثال ذلك وجود لفظة الجبر بمعناها العلمي في الرياضيات في معجم (تاج العروس للزبيدي)" (حمزة، 2014، ص. 552)؛ حيث إنّ المدونات تختلف عن بعضها بعضاً فالمدونة الأصيلة مثلاً، هي تلك التي تؤخذ من نصوص موثوقة، سواء من المعاجم القديمة أو

الحديثة، والمصنوعة من قبل المعجميين الكبار، أو من الكتب الأمّات المؤلفة من قبل أشهر المؤلفين، وأن تكون كلّ النصوص شعرا أم نثرا منسوبة لأصحابها الحقيقيين.

2- الشمول والحوسبة: يشير الباحث إلى مجهود المستشرق (دوزي، Dozy، ت 1883م) الذي استطاع تضمين مدوّنته اليدويّة أزيد من أربعمئة (400) مصدر، في زمن لم تتواجد فيه التّقنيّات الحاسوبية، ويرى ضرورة بناء مدونة موسوعيّة محوسبة مدقّقة من لدن لغويين.

3- الوسم: لا فائدة من مدونة لا تسجّل طبيعة النصوص التي تشملها، أهي مستخلصة من كتاب، أو صحيفة أو مجلّة، أو إعلان، أو رسالة، أو منشور أو وصيّة، مع ذكر تاريخ إنتاجها ومؤلفها أو مؤلّفها، ومكان نشرها، ونوعها، ومجالها، مع أنّ العديد من الألفاظ والمصطلحات متداخلة المجالات.

4- صحّة التمثيل: لا يمكن لمدونة أن تشمل كلّ النصوص المكتوبة والشفوية، غير أنّ نصوصها ملزمة بأن تعكس تمثيلا حقيقيا للواقع المراد وصفه، كتمثيل المستويات اللغوية المتعددة أو تمثيل الفوارق الجغرافية بين منطقة وأخرى" (حمزة، 2014، ص. 552)؛ ونحن اليوم في زمن التّقنيّات والتكنولوجيات الرقمية المتطورة والسريعة، يمكننا إنشاء مدونات رقمية محوسبة تُجمع فيها كلّ النصوص ونوثق بها، وننسبها لأصحابها شعرا كانت أم نثرا، ونرافقها بأزمّة ظهورها، وأماكن تواجدها بالفعل، وبذلك نتمكّن من بناء مدونة (متع) بكلّ موضوعيّة وواقعيّة، ونجسد اللغة كما هي في واقع الاستعمال.

3/ لسانيات المدونة: تعريفها، طريقة استخدامها، مجالاتها، وأهدافها: إنّ اللسانيّات على حدّ تعبير عالم اللغة السويسريّ (فرديناند دي سوسير Ferdinand De Saussure) هي الدّراسة العلميّة للغة البشريّة الطّبيعيّة واللفظيّة من خلال الألسنة الخاصّة؛ فالدراسة العلميّة هي كلّ دراسة موضوعيّة بعيدة عن الدّاتيّة والأحكام المسبقة، وهذه الدّراسة تنصبّ على لغة البشر لا لغة الحيوان، ولا لغة الإشارات ولا لغة الزّهر والنّحل، ولا لغة الصّمّ والبكم. ويبدو أنّ مصطلح اللّسانيّات مرتبط أشدّ الارتباط بالمدونة التي سبق تعريفها، بأنّها مجموعة من النّصوص التي تُجمّع من مصادر مختلفة، كالكتب والمعاجم وغيرها، سواء كانت هذه المصادر المتنوّعة شفاهيّة أم

مكتوبة، وفي ما يلي، سأطرق بشيء من التفصيل إلى تعريف لسانيات المدونة، واكتشاف طريقة استخدامها، وأهدافها، وبعض مجالاتها.

أ/ تعريف لسانيات المدونة: يعرف (علي القاسمي) لسانيات المدونة قائلا: "لسانيات المدونة linguistique de corpus هي العلم الذي يدرس الظاهرة اللغوية من خلال مدونة أو مجموعة كبيرة من النصوص التي يمكن قراءتها آلياً؛ ولقد تطورت لسانيات المدونة كثيراً في العقود الأخيرة بفضل الإمكانيات الهائلة التي تقدمها المعالجة الآلية للغة الطبيعية، وتتداخل لسانيات المدونة مع اللسانيات الحاسوبية في بعض ميادين البحث؛ وبخاصة عندما تستفيد لسانيات المدونة من المعالجة الآلية للغة، فالمعالجة الآلية للغة المكتوبة أو المنطوقة، التي هي جزء من اللسانيات الحاسوبية، تساعدنا في البحث في المادة اللغوية، وإعداد برنامج محرك البحث، فمثلاً، قد يستعمل الباحث المعالجة الآلية في تعيين صيغ معينة من الأفعال في المدونة، واستخراجها في سياقاتها لغرض الدرس والتحليل" (القاسمي، 2014، ص. 314)؛ ومعنى ذلك أن لسانيات المدونة مرتبطة أشد الارتباط بالكمبيوتر؛ فهذا الأخير يوفر من الإمكانيات الهائلة بفضل البرمجيات المخزنة فيه ما لا يعد ولا يحصى، ويمكن لهذا الجهاز القيام بأعمال مهمة في ثوان معدودة، في حين لا يتوصل إلى إنهاؤها المختص الإنسان إلا في أيام أو أشهر أو سنوات؛ فلسانيات المدونة هي تلك النصوص التي تُقرأ آلياً، وتستعمل من أجل البحث اللغوي واللساني والمعجمي على حد سواء، كما أن الحاسوب لا يقوم بتخزين النصوص فقط، بل يتولى أيضاً تحليل جميع البيانات المقدمة إليه من المدونة، من خلال المحلل الصرفي، والنحوي، والدلالي، ويقوم المختص المعجمي أو اللغوي أو التقني بصفة عامة بإكمال ما لم يُبرمج الجهاز على تنفيذه، مثل التحاليل المتعلقة بالبلاغة وبعض التراكيب الأخرى، وذلك دائماً في إطار المدونة الحاسوبية، ويضيف إليها ما يجب من المعالجة حتى يتوصل إلى نتائج ملموسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فإن الترجمة الآلية ذات عيوب كثيرة؛ فمحرك البحث جوجل غير مبرمج على بعض التراكيب البلاغية والدلالية التي يستطيع اللغوي فقط تأديتها، فنصوص الترجمة الآلية ليست ناجحة ولا كاملة مئة بالمئة، وبالتالي يعدل

المترجم في النص المترجم، ويقوم بتسويته برعاية جميع القواعد الصرفية والنحوية، والبلاغية؛ لأن الحاسوب لا يحيط بكل شيء، وبخاصة إذا ما تعلّق الأمر بمعلومة لم يُبرمج بها.

وتتمثل المدونة الحاسوبية في "مجموعة مهيكلة من النصوص اللغوية الكاملة المكتوبة أو المنطوقة، التي تُقرأ إلكترونياً، وكثيراً ما تكون هذه النصوص مصحوبة بالشارات الشارحة لمكوناتها اللغوية، وتمدنا المدونة بالأدلة والأمثلة على كيفية استعمال اللغة في سياقات طبيعية؛ بحيث يستطيع اللغوي إجراء بحوثه عليها، ويستطيع المعجمي أن يختار مداخل معجمه منها، ويكتب موادّه بصورة دقيقة وعلمية، وما لم تستجب المدونة لاحتياجات محدّدة وتجب على أسئلة معيّنة فإنّها ستبقى مجرد حقيقة قديمة من الكلمات التي لا قيمة لها" (القاسمي، 2014، ص. 311) ومعنى ذلك أنّ لسانيات المدونة تهدف إلى دراسة اللغة البشرية الطبيعية اللفظية كما هي ممثلة في الواقع في ذاتها ولذاتها، ومن خلال المدونة التي تحويها، ويتمّ الاطلاع عليها من خلال الحاسوب.

ب/ طريقة استخدام لسانيات المدونة: هناك نوعان من استخدام المدونة في البحث اللغوي:

➤ النوع الأول: "تحقيق مبني على المدونة: فالباحث يبحث في المدونة للعثور على الأدلة التي تدعّم توصيفه اللغوي، أو لتدعيم نظرية يتبنّاها بالأمثلة.

➤ النوع الثاني: تحقيق توجّهه المدونة: فالباحث هنا لا يملك تصوّراً مسبقاً للوصف اللغوي ولا إيماناً بنظرية معيّنة، بل يستخلص نتائج من ملاحظاته على الاستعمال الفعلي كما تقدّمه المدونة. ومهما كان نوع الاستخدام، فإنّ طريقة البحث في المدونة تتبع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: يختار الباحث المدونة التي يريد البحث فيها.

الخطوة الثانية: يدخل الباحث الكلمة أو التعبير الذي يريد البحث عنه في المستطيل المخصّص في صفحة البحث.

الخطوة الثالثة: يستعمل الباحث الفأرة للضغط على كلمة: ابحث، الموجودة بجانب المستطيل.

الخطوة الرابعة: يقوم محرّك البحث بفحص المدونة للعثور على الكلمة أو التعبير الموجود في المستطيل في صفحة البحث، ثمّ يعرض نتائج البحث على شاشة الحاسوب، ولا يستغرق ذلك أكثر من ثوان معدودة" (القاسمي، 2014، ص. 313)؛ هذا إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ طريقة استخدام المدونة تتبع منها هي بالدرجة الأولى؛ إذ فيها توجد النصوص الكاملة، ومن خلالها تتمّ

عملية البحث عن الألفاظ ومعانيها أو تعريفاتها المعينة، أو الفقرات التي تحتويها، وهذا منطبق على كلّ ما يصبو إليه الباحث لإيجاده في المدونة، مع العلم أنّ هذه الأخيرة أيضا يمكن أن توجه الباحث فيها أو المطلع على محتواها إلى توجهات أخرى مكّلة، فيعتمد إلى كتب أخرى ومؤلفات أو مدونات مغايرة أو مؤيدة لنظرية ما، أو لتمثيل تصوّراته المبنية أساسا في دراساته التي يقوم بها. وإنّ عملية البحث في المدونة شبيهة جدًا بعملية البحث في المعاجم، فبمجرد تحديد اللفظ المبحوث عنه، ننقر على المستطيل المخصّص للبحث، وتعرض علينا المدونة المحوسبة جميع النصوص المختلفة التي ورد فيها ذلك اللفظ، في زمن يسير، وبأقلّ جهد.

ج/ مجالات استخدام المدونة: تُستخدم المدونة في بحوث تنتمي إلى مجالات لغوية متعدّدة أهمّها:

المجال الأول: علم اللغة: إنّ علم اللغة مجال واسع وخصب، "وتستخدم المدونة لدراسة القدرة اللغوية والأداء أو الإنجاز اللغوي، كما تكشف عنهما البيانات التي جمعت من سياقات طبيعية، والبحث في هذا الميدان يتطلّب استعمال مدونة ذات نصوص مشروحة؛ أي مؤشّرة؛ بحيث وضعت شارات وعلامات على مكوناتها من مفردات وتراكيب.

المجال الثاني: علم اللغة التاريخي: يُعنى علم اللغة التاريخي بدراسة اللغة باعتماد البعد التاريخي في تفسير التحوّلات والتغيّرات الطارئة عليها، وهذا النوع من الدّرس يحتاج إلى نصوص تنتمي إلى عصور اللغة المتعاقبة.

المجال الثالث: علم اللغة الحاسوبي: يرمي علم اللغة الحاسوبي إلى وضع نظام آلي لمعالجة اللغة الطبيعية، ويحتاج إلى مدونة لتطبيق أو اختيار النظام الذي يضعه على نماذج ممثّلة لجميع أنواع النصوص، التي من المتوقّع أن يعالجها ذلك النظام.

المجال الرابع: علم اللغة التطبيقي: كثيرا ما تُستخدم المدونة في بحوث علم اللغة التطبيقي مثل البحوث المتعلقة باكتساب اللغة الأم، أو اللغة الثانية، والبحوث المتعلقة بتعليم اللغة وتعلّمها؛ إذ تُستعمل المدونة لإحصاء شيوع المفردات والتراكيب، وتُستخدم كذلك في البحوث في مجال استعمال اللغة لأغراض خاصّة، وفي هذه الحالة الأخيرة، تكون المدونات المتخصّصة، مثل مدونة لغة الصحافة، أو مدونة اللغة الطّبيّة، وهي ذات فائدة عظيمة للوقوف على المصطلحات

والتراكيب المستعملة في ذلك التخصص" (القاسمي، 2014، ص. 318-319). أستنتج مما سبق ذكره أنّ مجالات استخدام المدونة واسعة تمتدّ إلى كلّ فروع اللغة المتعدّدة، منها علم اللغة الذي يعدّ علماً قائماً بذاته، وبخاصّة بعد مجيء رائد اللسانيّات الحديثة (دي سوسير)؛ فعلم اللغة يتولّى دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وهذه الدراسة تكتمل باستخدام مدونة لغويّة محوسبة، تتولّى معرفة الأداء اللّغويّ لدى الفرد بالفعل. أمّا علم اللغة التاريخي، فيساعد في إنجاز (متع) بخاصّة؛ لأنّه يستوجب توافر نصوص منتمية إلى أزمنة مختلفة، متتابعة، تعرض الألفاظ المتطورة عبرها والمدونة المحوسبة وحدها يمكنها المساعدة لإنجاز هذه المهمة الشاقّة. وأمّا علم اللغة الحاسوبيّ فهو بدوره أساس من أسس بناء المدونة؛ حيث يتولّى معالجة اللغة معالجة دقيقة خالية من الشوائب والأخطاء إلى حدّ مقبول، ويوفّر هذا العلم أيضاً بعض التقنيّات التي من شأنها أن تساعد في بناء معجم مختصّ، سواء كان تاريخياً أم عادياً.

د/ أهداف استخدام المدونة: وإذا نظرنا إلى مدونة عربيّة، مثل مدونة (عدنان عيدان) المسمّاة بـ: **بنك اللغة العربيّة**، التي تتألّف من نصوص يبلغ تعدادها مئات الملايين من الكلمات، نجد أنّ صاحبها يسطّر الأهداف المباشرة، كما يلي:

الهدف الأوّل: يتمثّل في "تيسير الإملاء العربيّ، وكشف الأخطاء الإملائيّة الشائعة.

الهدف الثاني: الوقوف على الذخيرة اللّغويّة العربيّة، وتحديد المفردات الشائعة.

الهدف الثالث: تطوير تعليم اللغة العربيّة في المدارس من خلال معرفة مفردات اللغة الفصيحة وتراكيبها الأكثر استعمالاً.

الهدف الرابع: تصنيف المعاجم العامّة والمتخصّصة والتاريخيّة، بالاعتماد على هذه المدونة الشاملة.

الهدف الخامس: القيام بدراسات تتناول مفردات اللغة، وبنياتها ونحوها.

الهدف السادس: المعالجة الآليّة للغة العربيّة تحليلاً وتوليداً.

الهدف السابع: الترجمة الآليّة القائمة لا على معرفة مفردات اللغة وتعابيرها الاصطلاحيّة ومقابلاتها في اللغة الأخرى فحسب، وإنّما على نحوها المقارن كذلك.

الهدف الثامن: تزويد الباحثين بالمصادر اللازمة لدراساتهم العلمية المختلفة" (القاسمي، 2014 ص. 319)؛ هذا بالإضافة إلى أنّ تحيين وتحديث المدونة، الذي يمكن من الوقوف على ما يطرأ على اللغة من تغيرات واستعمالات عبر الزمن؛ إذ توجد ألفاظ تُستعمل لوقت محدد -قد يكون طويلاً أو قصيراً- وقد تختفي لمدة معينة وتكون نائمة ثم تنهض من سباتها، فترجع إلى الاستعمال اللغوي اليومي، إمّا بصيغة مغايرة أو مشابهة، أو نفسها، وقد تندثر وتنبوها ألفاظ أخرى.

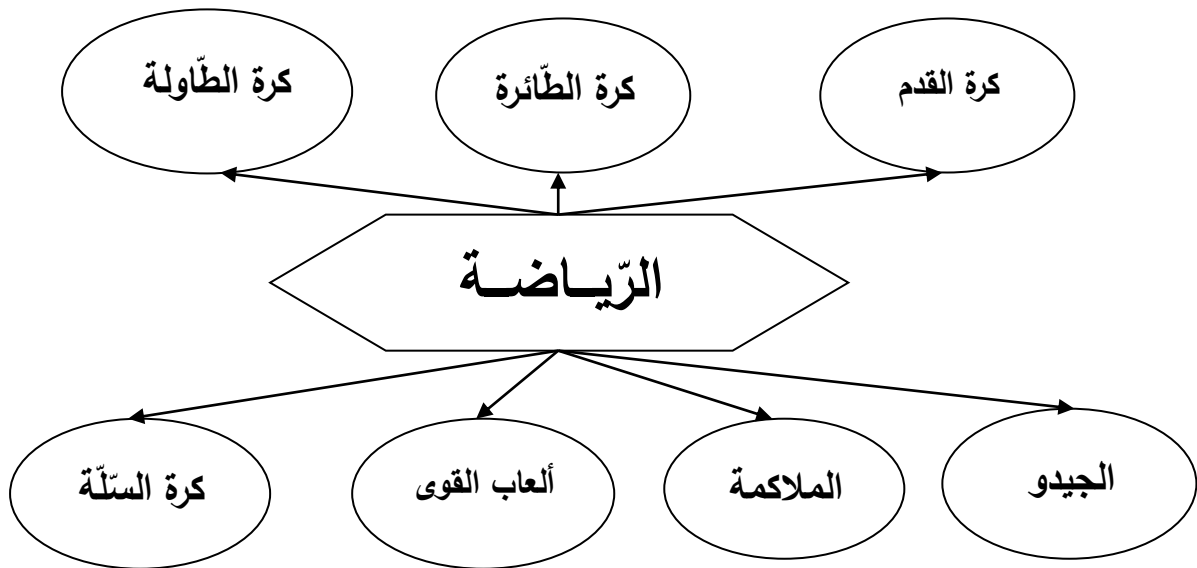
4- كميّة النصوص: إنّ حجم أو عدد أو كميّة المعلومات أو البيانات والنصوص التي نبحث عنها، يعتمد كلّ نوع الدراسة التي نحن بصدد إجرائها في الميدان؛ فالدراسات البسيطة لا تستوجب إلاّ نصوصاً قليلة قصيرة، مثل البحث عن تعريف لفظ معين، أمّا الدراسات المعقّدة والطويلة الأمد بخاصّة، وكذا جميع الإحصائيات التي ترتبط بها، وبخاصّة لما يتعلّق الأمر بصناعة (متع)، الذي يستلزم وضع قوائم طويلة للمفردات فيه، مع إيجاد مقابلاتها وتعريفاتها، والتعبير عنها، وتعيين أزمنتها المتعاقبة، وأطرها التاريخية المختلفة، وأماكنها الجغرافية التي نُطقت بها أوّل أو آخر مرّة فإننا ههنا بحاجة إلى كمّيّات كبيرة من النصوص التي يجب أن توفرها المدونة اللغوية المحوسبة.

5- اختيار النصوص: وبشأن اختيار النصوص: "ليست هنالك حدود معيّة لكميّة النصوص في المدونة، ولا حدود لعدد الأمثلة التي يجب دراستها، وإنّما يمكن القول بصورة عامّة، إنّ من المهمّ أن تكون لدينا نصوص كافية، أمّا حدود الكفاية، فتعتمد على نوع البحث الذي تقوم به ولهذا يمكن القول بوجود عاملين يتحكّمان في مدونة نريد إنشاءها لتأليف معجم تاريخي: كميّة النصوص، وكيفية اختيار النصوص، بحيث تكون متوازنة موضوعياً وزمانياً ومكانياً" (القاسمي، 2014، ص. 345)؛ بمعنى أنّ تحديد المدونة التي نشغل فيها عامل مهمّ لنجاح البحث الذي نقوم به، بل إنّ مركز القوّة الذي تتجاذبه أطراف الدراسة الجيدة؛ حيث إنّ نوع المدونة التي نريد بناءها يسهم في أن تكون ذات فعالية، مثلاً: مدونة لقصائد الشعر الحديث، وجميع أسماء شعراء العصر الحديث كنوع من أنواع المدونات، يكسب الوقت وعدم تضيقه بالبحث في مدونات أخرى عامّة أو مختلطة، كما أنّ المدونات التي تضمّ نصوصاً كثيرة وذات حجم كبير كافٍ، خيرٌ من التي تحتوي نصوصاً قليلة، فهذا عامل يلعب دوراً بارزاً في إيجاد الباحث ضالّته المنشودة في اللغة، أو الأدب أو في أيّ علم أو فرع آخر؛ بيد أنّه يمكن أن يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر؛ بحيث

بالإمكان أن نصادف معلومات وبيانات مهمة في مدونة صغيرة الحجم، ولا نجدها في مدونة أكبر منها، وبخاصة إذا لم تكون نصوص هذه الأخيرة قد انتقيت بحذر.

6- توازن المدونة: تاريخيًا، وجغرافيًا، وموضوعيًا: لقد انتهى الدكتور (علي القاسمي) بشأن بنية المدونة العربية للمعجم التاريخي، بعد تدقيقه النظر وإعماله الفكر، إلى بعض الاقتراحات المتعلقة بهذه البنية الصالحة لتأليف (متع) (القاسمي، 2014) سأوجزها في ما يلي:

✓ **الاقتراح الأول: التوزيع الموضوعي لنصوص مدونة (متع):** يقترح الدكتور (علي القاسمي) أن تتألف مدونة (متع) من بليون كلمة أي ألف مليون كلمة، وأن تُقسّم إلى عشرين (20) مجالاً موضوعيًا، ونصوص كل مجال من هذه المجالات تسمى مدونة فرعية، وكل مدونة فرعية تُقسّم هي الأخرى إلى مجموعة من المجالات الموضوعية المتخصصة؛ بحيث يمكن القول إن تركيبة هذه المدونة متوازنة موضوعيًا، والشكل التالي يمثل ذلك ويوضحه:



الشكل رقم 01: مخطط يوضح الرياضة وما تنفرع إليه.

❖ **تعليق:** ألاحظ من خلال هذا الشكل أن ميدان الرياضة يتفرّع إلى عدة رياضات متعدّدة ولها قيمتها في العصر المعاصر؛ ذلك يعني أن مدونة (متع) يمكن أن تُبنى على هذه الشاكلة فيتألف كل حقل دلالي من عدة ألفاظ، بل ملايين الألفاظ المتشعبة عنها لفظاً ومعنى، مثلما

تتشعب الرياضة إلى عدة رياضات، وكل رياضة لها مصطلحاتها الخاصة وقوانينها التي تميزها وهكذا. ويمكن أن أضرب مثلاً آخر، بالحيوان الذي هو اسم عام يدلّ على جنس الحيوان، وهو بدوره ينقسم إلى كلّ من الكلب، والأسد، والقطّ، والأرنب، والغزال، والخروف والفأر، والنمر، والفهد والضفدع، وهذه كلّها يمكن تقسيمها إلى فصائل متعدّدة، كفصيلة الطيور، والكلبيات والحشرات والبرمائيات، وغيرها.

وهناك جدول يبيّن التركيبة التقريبية المقترحة من حيث مجالاتها الموضوعية، وعدد كلمات كلّ مجال، ونسبته من مجموع المدونة، (القاسمي، 2014) كما يلي:

المجال الموضوعي	عدد كلماته بالمليون	% من المجموع
الدين الإسلامي (القرآن، الحديث، الفقه، ... إلخ).	220	22
الآداب (شعر، نثر.. إلخ).	190	19
لغة الإعلام (الأخبار، الدوريات... إلخ).	150	15
العلوم الاجتماعية (تاريخ، جغرافيا، رحلات... إلخ).	75	7,5
الرياضة	66	6,6
العلوم الدقيقة والطبيعية.	60	6
الطبّ والصّيادلة والبيطرة.	58	5,7
القانون (الدستوري، التجاري، المدني، إلخ).	52	5,2
الفنون الجميلة (الرسم، النحت، المسرح، السينما، إلخ).	44	4,4
الاقتصاد وإدارة الأعمال.	32	3,2
الإنسانيات (علم النفس، علم الاجتماع، إلخ).	35	3,5
الحاسوب ومواقع الشبكة.	29	2,9

الأديان الأخرى.	27	2,7
هوايات أوقات الفراغ.	24	2,4
مجالات أخرى.	50	5

الشكل رقم 2: جدول يبين التركيبة التقريبية المقترحة من حيث مجالاتها الموضوعية.

• **التعليق على الجدول:** ألاحظ من خلال الجدول أن لكل مجال موضوعي نسبته المئوية المحددة في الجدول؛ حيث تمثل هذه النسبة المكان الذي تشغله في المدونة؛ إذ إن مجال الدين أكبرها نسبة، وحُدِّت بـ: 22 بالمئة، يليها مجال الأدب بشعره ونثره بنسبة: 19 بالمئة، ثم لغة الإعلام بنسبة 15 بالمئة، أما باقي العلوم، فتفاوتت نسبتها التي لا تتعدى 8 بالمئة، في حين لا تتجاوز المجالات الأخرى المتفرقة 5 بالمئة من مجموع المدونة. ويرى الدكتور (علي القاسمي) أنه إذا أردنا أن تكون المدونة صادقة في تمثيلها للغة المعاصرة في أنواعها المختلفة، ومستوياتها المتباينة، "وجب علينا أن نتأكد من أن النصوص التي نجمعها لا تشتمل على لغة الكتب الأدبية الرفيعة فحسب، بل تضم كذلك نصوصا من المصادر المتنوعة الأخرى، مثل: البحوث الأكاديمية الأدلة التقنية، الدوريات، التقارير الصحفية، مواقع الشبكة الإلكترونية، الروايات والقصص القصيرة كتابات الهواة، كتابات الحركات السرية، إلخ. وتعطي الصحف والمجلات صورة صادقة عن الاستعمال اللغوي السائد؛ لأن موادها لا تخضع لكثير من التنقيح والتصحيح والتحرير، كما هي الحال في بعض الكتب الأدبية التي تصدر عن دور نشر مشهورة، وهكذا يستطيع الباحث أن يقف من خلال المواد الصحفية على كثير من الأخطاء الشائعة في الإملاء والنحو والدلالة، بالرغم من وجود القواعد الصحيحة.

✓ **الاقتراح الثاني: التوزيع التاريخي لنصوص مدونة (متع):** يقترح الدكتور (علي القاسمي)

أن تكون تركيبة مدونة (متع) من حيث العصور التاريخية على الوجه التالي بصورة تقريبية (القاسمي

:2014)

العصر	عدد الكلمات بالمليون	% من المجموع
الجاهلي	150	15
الإسلامي	200	20

20	200	العباسي
15	150	الوسيط
30	300	الحديث

الشكل رقم 3: جدول يبين توزيع الكلمات من حيث العصور التاريخية.

❖ **تعليق:** ويلاحظ أنّ الجدول المقترح يعطي أهميّة أكبر لبدائيات اللغة العربيّة في العصرين الجاهليّ والإسلاميّ بـ 35 %، ولحاضرها الزّاهن أيّ العصر الحديث بـ 30 %، ما يساعد على تبيان التّطوّر اللّغويّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ العصر الحديث، بالنّسبة لـ (متع) لا ينتهي سنة 2000م، أو سنة 2010 م؛ لأنّ تأليف المعجم قد يستغرق عشرات السّنين؛ لهذا ينبغي أن تُشكّل في هيئة (متع) وحدة المتابعة والرّصد، تقوم بتسجيل المستجدّات اللّغويّة والعلميّة، خلال المدّة التي يستغرقها تأليف هذا المعجم، وإضافة نصوصها وسياقاتها إلى المدونة، وقاعدة الشّواهد ثمّ إلى المعجم نفسه؛ ومعنى ذلك أنّ تحيين اللّغة من مدّة إلى أخرى، يمكن من ملاحظة تطوّرات الألفاظ وكيفيّة تحوّلها عبر الزّمن، وكيفيّة نطقها من مكان لآخر؛ حيث إنّ اللّغة لا تمتاز بالنّبات، بل بالتّطوّر والنّمو، مثلها مثل الكائنات الحيّة التي تولد وتنمو وتموت. وبالنّسبة لـ (متع)، فإنّ قضية متابعة هذا التّطوّر هي الأصعب في التّجسيد؛ لأنّ اللّغة العربيّة في تطوّر مستمرّ وسريع ويستدعي ذلك وجود موارد بشريّة وماديّة لأداء مهمّة الوقوف على هذه المستجدّات، بغية أن يكون المعجم حيّنا دائما.

✓ **الاقتراح الثالث: التّوزيع الجغرافي لنصوص المدونة:** أمّا التّوزيع الجغرافي، فيتمّ تقديم

التركيبة التقريبية التالية (القاسمي، 2014):

المنطقة الجغرافية	عدد الكلمات بالمليون	% من المجموع
الجزيرة العربيّة بما فيها اليمن	250	25
العراق والشّام	250	25
مصر والسّودان وليبيا	250	25
المغرب العربيّ والأندلس	250	25

الشكل رقم 4: جدول يبين توزيع الكلمات من حيث الأماكن الجغرافية.

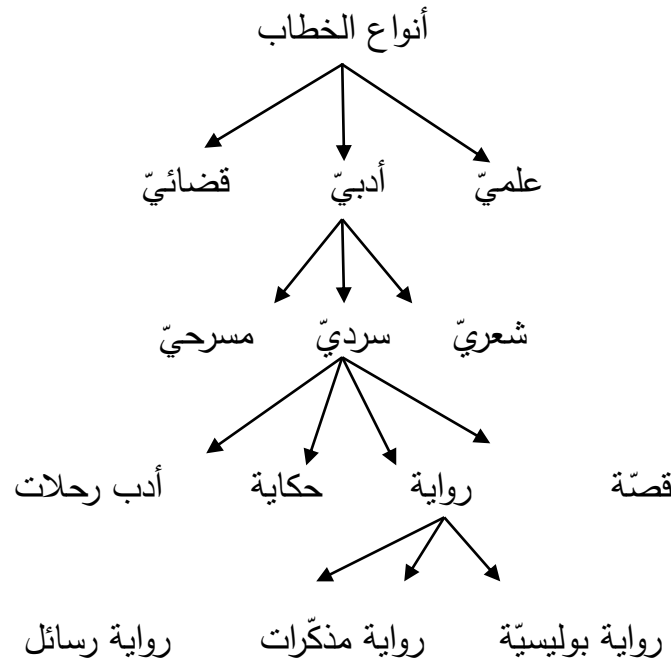
وتُلحق النصوص العربية الخاصة "بالمؤلفين الأفارقة والآسيويين والأوروبيين، مثل مؤلفات (أحمد بابا التّمبكتي) في مالي، (وأبي حسن الندوي) في الهند، بالمنطقة الأقرب جغرافيًا إلى المؤلف ويُتبع المنهج ذاته بخصوص نصوص الجاليات العربية المتواجدة بالمهجر" (القاسمي 2014). ومن وجهة نظري، فإنّ جمع المدونة يكون من نصوص جميع العصور التي تمثل تطوّر اللغة العربية، سواء من العصر الجاهليّ، أو من العصر الأمويّ، أو العصر الإسلاميّ، أو العبّاسيّ، وحتى عصر المماليك، أو العصر الحديث والمعاصر، ومن كلّ الأقطار وأماكن الاستعمال، سواء داخل أو خارج العالم العربيّ، ومختلف التّخصّصات التي تتّصل بهذه اللغة، من نحو وصرف وبلاغة، في اللغة أو الأدب، وكذا التّوسّع في الفصاحة الذي كان مقتصرًا فقط على عصر الاحتجاج اللّغويّ، وعلى نصوص معيّنة من القرآن والحديث النّبويّ الشريف، كلّ ذلك يمكن من توسيع المدونة وتنوّعها كمّا وكيفًا، ويحقّق توازنها على كافّة المستويات. وألاحظ من خلال الجدول، أنّ التّوزيع الجغرافيّ للمدونة مقسّم بنسب متعادلة متساوية في كلّ أقطار العالم العربيّ لأنّه يتحدّث أهله اللغة العربية بالرّغم من تنوّع لهجاتها.

7- تأشير النّصوص: إنّ المدونة المحوسبة هي التي تحمل البحث اللّغويّ المطلوب منها بشكل كامل وموضوعيّ، وعلميّ، وإلّا لا يعدّ كذلك، وبالرّغم من أنّ الحاسوب يعطينا فقط ما نخرّنه فيه، وما نبرمجه عليه، إلّا أنّه يبقى مجرد آلة غير عاقلة، ولا قادرة مئة بالمئة على مضاهاة العقل البشريّ، في حين يبقى البحث الأكاديميّ المحكم والرّاقّي، متبوعًا بضرورة تأشير النّصوص ونسبتها لأصحابها الحقيقيّين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ حوسبة المعجم العربيّ، تقتضي تأشير النّصوص، وبالتالي مرافقة شرح الألفاظ، وإيراد جميع المصادر التي وردت فيها الألفاظ وكذا الشّواهد المختلفة المتعلّقة بها، مع ذكر أنواع تلك النّصوص وتواريخها. ويتّفق الباحثون على أنّ المعلومات التّوثيقية الضّرورية عن كلّ نصّ، لصناعة المعجم التاريخيّ، تتناول ما يلي:

- ❖ "عنوان النّص": أو عنوان الكتاب الذي اقتطف النّصّ منه.
- ❖ اسم الكتاب: وجنسه، ذكر أو أنثى، الذي كثيرًا ما يُعرف من اسمه باللغة العربية.
- ❖ تاريخ كتابة النّص: أو تاريخ ميلاد الكاتب وتاريخ وفاته، أو على الأقلّ العصر الذي عاش فيه الكاتب.

❖ **جنسية الكاتب:** البلاد التي ينتمي إليها، أو المكان الذي عاش فيه.

❖ **موضوع النص:** والمجال المعرفي الذي ينتمي إليه. وتُذكر هذه المعلومات التوثيقية عادة مع كل نص من نصوص المدونة عند إدخاله في الحاسوب، وتتولى البرمجة بعد ذلك مهمة ذكر هذه المعلومات إذا طُلبت، بعد كل جملة أو سياق يستخرجه الكاتب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك حاجة خاصة لدى الباحثين في قواعد اللغة، إلى معلومات تساعدهم في تحليل اللغة وتفعيدها، وتستجيب المدونات لهذه الاحتياجات بوضع شارات بعد المفردات، تدلّ على أقسام الكلام التي تنتمي إليها تلك المفردات - أو يقوم المحلل الصرفي بذلك - وشارات نحوية بعد العبارات النحوية، مثل عبارتي المسند والمُسند إليه، وشارات بلاغية تبين نوعية اللغة: شعرية علمية، دينية، ... إلخ، وهكذا. أمّا التحليل في المدونة، فيعني إعادة الكلمة إلى جذرها وتبيين الزوائد التي لحقت بجذعها. وفي ما يتعلّق بنوعية اللغة المستعملة في النص، من الضروري أن تبين شارات المدونة المشروحة ثلاثة (03) مستويات هي: نوع الخطاب، والحقل النوعي، والنوع وذلك كما يظهره الشكل التالي:



الشكل رقم 5: مخطط يبين أنواع الخطاب ومستوياته.

قد لا نحتاج إلى وضع شارات صرفية على كل فعل أو اسم، أو ضمير في المدونة العربية لأن معالجة اللغة العربية الآلية حققت تطوراً على مستوى الحرف، والكلمة والجملة. وتوجد حالياً عدة معالجات صرفية تستطيع تحليل الكلمة العربية إلى عناصرها الاشتقاقية، والصرفية، فمثلاً يستطيع المعالج الصرفي تحليل الكلمة وتفكيكها إلى نواتها الأساسية، واللواحق (العناصر اللاصقة) قبلها، مثل أداة التعريف وواو العطف، واللواحق بعدها، مثل الضمائر المتصلة والعلامات الإعرابية؛ فكلية: واستفساراتهم، يفكها المعالج الصرفي آلياً إلى: (و + استفسار + ات + هم)، ثم يمكنه استخراج الجذر (ف س ر) والفعل (استفسر) وصيغة الفعل (استفعل) وهكذا". (القاسمي، 2014، ص. 331). وإذا أتيت إلى شرح ذلك قلت إن التأثير، أو ما نسميه اليوم بالتهميش، مهم في عملية البحث العلمي؛ لأن تهमيش معلومة في البحوث الأكاديمية والعلمية مثلاً، ونسبة كل البيانات والمقولات لأصحابها وقائلها الأصليين، يجنبنا الوقوع في المتاهات التي لا مخرج منها، ويجعل البحث يمتاز بالدقة والوضوح والمصداقية والموضوعية، كذلك الأمر نفسه حاصل في أية مدونة نبحث فيها؛ فإذا لم تكن البيانات التي نتحصل عليها منها موثقة المصدر فإنها تظل مجرد معلومات غير مفيدة.

ولهذا، فإننا في حاجة إلى معلومات توثيقية ولغوية وبلاغية، عن كل نص من نصوص المدونة فإذا حملت المدونة هذه المعلومات في صورة شارات، وعلامات، ورموز توضع بعد كل نص، وبعد كل مكون من مكوناته، وصفت بأنها مدونة مشروحة.

ويمكن تصنيف المدونات طبقاً لمعايير مختلفة، مثل:

- **المعيار الأول: التصنيف باللغة:** حيث تُصنّف المدونات من حيث لغة النصوص إلى:

- **مدونات أحادية اللغة مقابل مدونات متعددة اللغات:** وقد تضم المدونات من النوع الثاني النصوص ذاتها في عدد من اللغات، مثل المدونة المسماة: **اتحاد البيانات اللغوية**، التي تشمل على مجموعة من المحادثات الهاتفية في عدد من اللغات، وتفيدنا المدونات من الصنف الأخير في بحوث علم اللغة المقارن، وفي الترجمة، والترجمة الآلية؛

- **مدونات أصلية اللغة مقابل مدونة مترجمة:** وتفيدنا المدونات من الصنف الثاني في تعليم تقنيات الترجمة، وفي الترجمة الآلية مثلاً؛

- مدونات الناطقين بلغة المتن مقابل مدونات متعلمي اللغة: وتفيدنا المدونات من الصنف الأخير في تحليل الأخطاء الشائعة بين المتعلمين، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمكافحتها في المناهج وطرائق التعليم؛

- مدونات النصوص المكتوبة مقابل مدونات الكلام المنطوق". (القاسمي، 2014، ص. 320).

- نقد وتحليل: وإذا أُتيحت إلى شرح هذا المعيار الأول، قلت إن هذا التقسيم الذي قام به (علي القاسمي) شبيه جداً بالتقسيم الغربي الحديث للمعاجم؛ حيث إن التصنيف باللغة يعتمد نوع القراء ولغتهم التي يتقنونها والموجهة إليهم المدونة؛ فالمدونة ذات النصوص المكتوبة باللغة العربية توجه للقارئ بهذه اللغة، والمكتوبة بأكثر من لغة في الحاسوب، دائماً موجهة لمتعددي اللغات من البحتة وتفيد المترجمين بكثرة، أما المدونات الموجهة لمتعلمي اللغات، خاصة، فهي غالباً ما تحوي نصوصاً تعليمية لقواعد اللغة المستهدفة، وبالنسبة لمدونات النصوص المكتوبة، فهي تلك التي تم العثور عليها في المصادر المختلفة كالكتب والمؤلفات، وأما مدونات الكلام المنطوق، فتمثلها كل الأشعار والنصوص الشعبية المنقولة من أفواه قائلها، القديمة منها أم الحديثة.

- المعيار الثاني: التصنيف بالوسيلة: يُقصد به أن "تُصنف المدونات من حيث الوسيلة المستخدمة في تجميعها واستعمالها إلى مدونات مطبوعة يدوية، أو مدونات إلكترونية، أو مدونات مختلطة الوسيلة؛ ومعنى ذلك أن التصنيف بالوسيلة يعتمد تقسيم المدونات إلى قديمة وحديثة من حيث السرعة والتقنية؛ فالمدونة اليدوية على سبيل المثال هي تلك التي جمعها (الخليل بن أحمد الفراهيدي) ودونت يدوياً، في مقابل المدونة المحوسبة المخزنة في جهاز الكمبيوتر، والتي تُسترجع آلياً، أو تُحفظ بأي جهاز آخر، تتم العودة إليها وقت الحاجة.

- المعيار الثالث: التصنيف بالتخصص: تُصنف المدونات من حيث نوعية النصوص التي تشتمل عليها إلى مدونات متخصصة، تنتمي نصوصها إلى مجال علمي معين، مثل الطب أو الهندسة، مثلاً: مدونة الرقابة الجوية في ولاية أورگون Urgun في الولايات المتحدة الأمريكية التي تُستخدم للتعرف على الكلام المستعمل في وسائل النقل الجوية، وقد جمعت نصوصها من أفراد طُلب إليهم التحدث في الهاتف، وذكر أسمائهم، أو نطق عبارات وأرقام وحروف، مقابل مدونات عامة تنتمي نصوصها إلى جميع المجالات العلمية والأدبية والفنية" (القاسمي، 2014، ص. 321)

ومعنى ذلك أنّ هذا التصنيف يعتمد تقسيم المدونات إلى عامة ومتخصصة، مثل تقسيم المعاجم إلى عامة ومتخصصة أيضا؛ فالأولى موجّهة لكلّ فئات القراء بمختلف التخصصات العلمية الموجودة، وأمّا الثانية، فتتناول نصوص علم معيّن مثل الفلك، الهندسة، الفلاحة، اللغة والأدب وغيرها من العلوم والفنون.

- **المعيار الرابع: التصنيف بالفترة التاريخية:** يُقصد به أن "تُصنّف المدونات من حيث الفترة التاريخية التي تنتمي إليها النصوص، إلى مدونات تزامنية تختصّ بفترة زمنية واحدة، مثل مدونة لامبتر Lampeter، التي استُمدّت نصوصها من اللغة الإنكليزية في الفترة الواقعة بين سنتي 1640 م و1740م، وكذا مدونة أكسفورد الإنكليزية Oxford التي تنتمي نصوصها إلى الفترة من سنة 2000 إلى اليوم، مقابل مدونات تاريخية تنتمي نصوصها إلى جميع عصور اللغة المختلفة، مثل مدونة هلسنكي Helsinki للغة الإنكليزية، التي تنتمي نصوصها إلى فترات اللغة الإنكليزية المتعاقبة، والوسيط، والحديثة" (القاسمي، 2014، ص. 321)؛ ومعنى ذلك أنّ هذا التقسيم يعتمد معيار الزمن، فالتقسيم التّزامني يتناول نصوص فترة واحدة، عكس التاريخي التّعاقبي الذي يتناول نصوص فترات متعاقبة متتالية وهذا أيضا شبيه بالآنية والزمانية في الدراسات اللغوية السوسيرية.

- **المعيار الخامس: التصنيف بالتوثيق:** يُقصد به أن "تُصنّف المدونات من حيث توثيق نصوصها إلى مدونات موثّقة، يُنسب كلّ نصّ فيها إلى مؤلّفه، وعنوان الكتاب، ومكان النشر وتاريخه، مقابل مدونات غير موثّقة. والمدونات التي تُستخدَم في تصنيف (متع) يجب أن تكون موثّقة" (القاسمي، 2014، ص. 321)؛ ومعنى ذلك أنّه لا مناص من الحديث عن أهميّة التوثيق ونسبة النصوص، مهما كانت منسوبة لأصحابها الحقيقيين، والإشارة ضمن المدونة إلى جميع البيانات والمعلومات التي تحدّد هويّة هذه النصوص وهذا المعيار من بين معوقات صناعة (متع)؛ حيث إنّ النصوص متوقّرة لكنّ توثيقها أمر صعب.

- **المعيار السادس: التصنيف بالشرح:** المقصود بالشرح هو "وضع شارات أو علامات على المفردات والتعبيرات والتراكيب الواردة في نصوص المدونة، لمعرفة قسم الكلام الذي تنتمي إليه

المفردات، وأنواع التراكيب النحوية، وغير ذلك من المعلومات النحوية والبلاغية، ومن هذا المنظور تُصنّف المدونات إلى مدونات مشروحة مقابل مدونات غير مشروحة.

- **المعيار السابع: التصنيف بطريقة التصميم:** تُصنّف المدونات من حيث طريقة تجميعها وتصميمها، ونسب نوعية النصوص المكوّنة لها، إلى مدونات متوازنة ومدونات هرمية، ومدونات اعتباطية؛

- **المعيار الثامن: التصنيف بالحجم:** تُصنّف المدونات من حيث حجمها الذي يقاس بعدد الكلمات في النصوص التي تضمّها إلى: مدونات محدودة، تتألف من مليون كلمة، ومعظم المدونات من هذا النوع، مقابل مدونات شاملة تبلغ كلمات نصوصها عدّة مئات من الملايين، ومن أمثلتها: مدونة أكسفورد الإنكليزية التي تضمّ بليون كلمة؛ أي ألف مليون كلمة" (القاسمي، 2014، ص 322)؛ ومعنى ذلك أنّ هذا التقسيم يتناول حجم المدونة ونسبة النصوص الواردة فيها، وتفاوت ذلك من مدونة إلى أخرى. هذا وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفكير مطوّلاً وبشكل جدّي، في ابتكار طرائق علمية معاصرة، من أجل مسايرة التطوّرات الزاهنة في مختلف مجالات الحياة، بما فيها التكنولوجية؛ إذ تظهر عشرات الألفاظ الجديدة يوميّاً، ومن واجبنا مقابلتها بترجمتها أو تعريبها، أو توليد ألفاظ أخرى، ومن بين الحلول الناجعة لذلك: صناعة معاجم حديثة تفي بهذا الغرض المطلوب، ونكمل مسارة المعجميين الأوائل في هذا المجال، الذين جمعوا، واجتهدوا، وربّوا وصنّفوا، ووضعوا. ومن الأهمية بمكان صناعة (متع) الذي يعدّ المنقذ من الضلال، وهو بعد الذي يفتح الباب لتأليف المعاجم المتخصصة التي ربّما ستحلّ كثيراً من القضايا اللغوية العالقة، بما فيها قضية تعريف الألفاظ، "واللافت للنظر أنّ غالبية اللغويين العرب غفلت عن تأثيرات الحوسبة على الدرس اللغوي العربي، ومنه المعجم، حتّى وقت متأخّر، فكتب (أحمد أبو سعد) من لبنان عن المعاجم العربية في واقعها الزاهن، وخطة تطويرها عام 1997، واقتصر في رسم الخطة المتبعة في وضع المعجم المنشود على ثلاث (03) تجارب قام بها، لا علاقة لذاك بحوسبة المعجم، وهي جمعه ألفاظ الحياة الدائرة على السنة العامة من أبناء الشعب في البيت والشارع، والسوق والورشة والحقل ومجموع تراكيبهم، وعباراتهم الاصطلاحية التي يأتون بها في تضاعيف كلامهم، وضّمّها في كتاب أصدره عام 1987، بعنوان: (قاموس المصطلحات والتعابير الشعبية)" (أبو هيف، ص.

95-96)؛ ومعنى ذلك أنّ صناعة (متع) من شأنها الإتيان بما هو مفيد للتأليف المعجمي العربي وللدراسات اللغوية كذلك.

وتتمثل التجربة الثانية، "في قيامه بجمع طائفة كبيرة من التراكيب والعبارات التي استعملت في التاريخ، قديماً وحديثاً، بمعان تتجاوز معانيها المعجمية، إلى الدلالة على معان أخرى اكتسبتها من اصطلاح الناس على استعمالها بهذه المعاني، وصدر هذا الجمع في كتاب عام سنة 1987 أيضاً، وجعل عنوانه: (معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية القديم منها والمولد).

وأما التجربة الثالثة، هي انصرافه إلى جمع ما يظنّ من كلام الناس أنّه عامي، وهو صحيح فصيح، أو ما هو وارد في قواميس اللغة، ولكنه غير مستعمل في كتابات الكتاب، وغرضه من ذلك، أن يعيد الاعتبار لما صحّ من كلام العامة، داعياً إلى استعماله، لما فيه من وهج الحياة، وقد ظهر عمله هذا عام 1990 بعنوان: (معجم فصيح العامة)". (أبو هيف، ص. 97)؛ غير أنّه من المهمّ حوسبة كلّ المدونة اللغوية العربية، القديمة منها والحديثة، والمعاصرة، نظراً لما يظهر من المؤلّفات الجديدة، الحاملة ألفاظ الحضارة الداخلة هي الأخرى ضمن هذه المدونة، التي تُستعمل أيضاً في رصد ألفاظ (متع).

وتوجد في العالم العربيّ اليوم عديد المشاريع والجهود المبذولة في سبيل حوسبة اللغة العربية منها "جهود (نبيل علي) من مصر، من خلال الشروع في البرمجيّات التي ميّزت بين هندسة اللغة واللغويّات الحاسوبية/ علم الحاسوب، ونظريّة المعرفة (الفلسفة)، تمهيداً لوضع إطار تقانة المعلومات من منظور لغويّ. وإنّ علاقة اللغة بهندسة الحاسوب متبادلة؛ حين يستخدم الحاسوب لإقامة النماذج اللغوية وتحليل فروعها المختلفة، وذكر قائمة من تطبيقاتها في مجال اللسانيّات وهي:

- الصّرف الحاسوبيّ؛
- النّحو الحاسوبيّ؛
- الدلالة الحاسوبية؛
- المعجمية الحاسوبية؛

- علم النفس اللغوي الحاسوبي". (أبو هيف، ص. 97)؛ ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه الجهود تبقى فاعلة جدًا في تسهيل صناعة (متع) وتعريف الألفاظ فيه، ولو كانت فردية؛ لأنّ هذا المشروع العربيّ العتيد، يحتاج تظافر كلّ الجهود واتّحاد كل الأدمغة والأذهان والأفهام العربيّة من أجل إخراجهِ إلى النور، وينتفع به كلّ شغوف بحبّ العربيّة.

وتتخصر أهميّة الحاسوب في صناعة المعجم في ما يلي:

- "تخزين المادّة؛
- ترتيب المادّة طبقاً للنّظام المطلوب؛
- استرجاع المادّة أو بعضها؛
- استكمال أجزاء من المادّة أو من الشّرح؛
- تعديل بعض المعطيات؛
- حذف بعض المعطيات؛
- النقل المباشر إلى المطبعة؛
- تجديد المعجمات بسهولة؛
- الحصول على أجزاء محدّدة من داخل المادّة المخزونة لبحثها" (أبو هيف، ص. 102)؛ ومعنى ذلك أنّ الحوسبة تأتي دائماً بما هو نافع للإنسان، وبخاصّة من النّاحية المعجميّة، في الوقت الذي نحن فيه بأمرّ الحاجة إلى (متع)؛ فبالنسبة لهذا الأخير، فإنّ الحاسوب بما يحمله من طاقة هائلة يمكنّ المعجميّين من اقتصاد الجهد والوقت، للوصول إلى الغرض المطلوب بأيسر طريقة، وهو بالإضافة إلى ذلك، يعمل على توفير المعلومات المتعلّقة بالألفاظ مهما بلغ عددها، وحجم شرحها ويسهّل العمل المعجميّ مستقبلاً في حال الرّغبة في الملحّة في تجديد وتحيين المعاجم العربيّة المصنوعة. وتمّ تحديد فوائد حوسبة المعجم الأخرى في المجالات التّالية:

المجال الأوّل: "بنك المعطيات اللّغوية يتجاوز تخزين الكلمات إلى النصوص:

- يقوم على الحاسوب في كل العمليات المذكورة في تقصّي أهميّة الحاسوب في صناعة المعجم؛

- يخزّن النّصوص كاملة؛

- يفيد في تعريف سياقات الاستخدام؛
- يهتم في دراسة الأبنية الصرفية والتصريفات؛
- يفيد في دراسة العلاقات النحوية بين المفردات؛
- ينفذ في دراسة مستويات الاستخدام: علمي، صحفي، رسمي، ودّي...
المجال الثاني: بنك المصطلحات شكل من أشكال الحاسوب يقتصر على المصطلحات وما يتصل بها:

- يخزن المصطلحات مصنفة طبقاً للتخصصات العامة والدقيقة؛
- يذكر المصطلح ومقابله بلغة أخرى أو أكثر من لغة؛
- يذكر من المصطلح تعريفاً له؛
- يمكن من صنع معجمات المصطلحات وتجديدها وطبعها بسهولة؛
- يعاون المترجمين المتخصصين بتقديم المصطلحات لهم؛
- تكون الإفادة من البنك عن طريق طبع المصطلحات على قرص مدمج" (أبو هيف، ص. 103). وتجدر الإشارة ههنا، إلى أنّ العلامة (عبد الرحمن الحاج صالح، ت 2017) كان قد بدأ في إنجاز مشروع الدّخيرة اللّغويّة العربيّة، وهو عبارة عن غوغل، أو إنترنت عربيّ يضمّ آلاف الألفاظ والمصطلحات الواردة في النّصوص العربيّة، المأخوذة من كلّ المصادر والمراجع القديمة والحديثة والتي تساعد في صناعة المعاجم بصفة عامّة، وصناعة (متع) بخاصّة، وهو أضخم وأكبر مشروع عربيّ. "ولا بدّ لنا من التّنبية إلى أنّ المعاجم كلّها، وبخاصّة القديمة، مهمّ حجمها، والجهد المبذول في إعدادها، ويقتصر على حصر ألفاظ اللّغة العربيّة في العصور المختلفة، وما طرأ عليها من تغييرات، ويكفي أن ننظر إلى ما قام به المستشرق (رينهارت دوزي) في معجمه (تكملة المعاجم العربيّة)، وكذلك مئات المعاجم المتخصّصة التي صدرت، وتصدر في العالم العربيّ في الآونة الأخيرة. أمّا عن كفيّة الاستفادة من هذه المعاجم، فألخصه في ما يلي:
- التّعرف على شيوع الكلمة واشتراك المعاجم المختلفة في إيرادها؛
- التّعرف على المعاني المختلفة للألفاظ؛

- الاستفادة منها في تعريف الألفاظ والشواهد الواردة لاستعمالاتها، مع مراعاة العصر الذي أُلّف فيه كل معجم، وتلافي العيوب التي تعاني منها بعض هذه المعجمات من الناحية المعجمية الفنية، كالتعريفات غير الدقيقة أو الناقصة علمياً، أو استخدام ألفاظ غير مألوفة؛

- التعرف على المعاني والاستعمالات المستحدثة، عن طريق مقارنة المعاجم القديمة بالحديثة؛

- المعرفة ولو بصورة جزئية بالكلمات المولدة والدخيلة ومصادرها" (إسماعيل صالح، ص. 4-5)

حيث إنّ أهميّة حوسبة اللغة العربية تتمثل في ظهور كلّ الجوانب الإيجابية والسلبية في عملية علمية ضخمة مثل هذه، وبالتالي، يمكن تشخيص الداء، وإعطاء الدواء لكلّ معضلة لغوية تتجلى للعيان.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ أهميّة صناعة (متع) تتجلى في عديد النواحي، ويمكن لأيّ باحث الاستعانة به في بحوثه اللغوية وغير اللغوية إذا كان إلكترونياً خاصة؛ إذ "يمكن طرح المعجم عبر عدة وسائط منها الأقراص المدمجة، والإنترنت، كما يعتقد أن ينتج من المشروع العديد من الأدوات الخدمائية، التي قطعاً ستفيد الكتاب باللغة العربية، والتي يمكن التفاعل معها عبر شبكة الإنترنت؛ حيث يمكن لمستخدم الإنترنت وضع النص المطلوب وتحليله صرفياً في مربع نصّي على الإنترنت، ومن ثمّ يقوم النظام بتحليل النصّ وإعادته للمستخدم، بعد معالجته ومن تلك الأدوات الخدمائية ما يلي:

الأداة الأولى: التحليل الصرفي؛

الأداة الثانية: التشكيل الإملائي؛

الأداة الثالثة: التصحيح اللغوي؛

الأداة الرابعة: التصحيح النحوي؛

الأداة الخامسة: التعرف على أنواع المفردات؛

الأداة السادسة: التعرف على المسكوكات؛

الأداة السابعة: التعرف على أسماء الذات. (إسماعيل صالح، ص. 16). وتجدر الإشارة ههنا، أنّ

المعجم التاريخي للغة الفرنسية متوفّر على الشبكة العنكبوتية، ويمكن لأيّ طالب علم الاطلاع

عليه والبحث عن تعريف أي لفظ يريده فيه، وكذلك (متع) الأولي الذي قامت بإطلاقه دولة قطر لكن لا يمكن تحميله، أو طبعه، أو الاطلاع عليه نظرا لعدم اكتماله.

- **خلاصة:** لقد عرفت من خلال هذا الفصل مفهوم المدونة اللغوية والمحوسبة ودورها في تأليف (متع)؛ حيث إن المدونة بصفة عامة تلك المجموعة المتكاملة من النصوص المأخوذة من مصادر لغوية وغير لغوية مختلفة؛ فقديمًا كان علماء اللغة يحدّدونها بعصر الاحتجاج، أمّا اليوم فكثير منهم يمدّدها إلى كلّ مؤلّفات وكتب اللغة والأدب، وإلى لغة الإعلام والصحافة المكتوبة والإذاعة، والمجالات اليومية والأسبوعية والشهرية المختلفة، التي تصلح لأنّ تشكّل بناء مدونة لغوية، بيد أنّ بناء مدونة (متع) لمّا يتشكّل بعد بشكل كامل، ونحن العرب بحاجة لباحثين لغويين ومعجميين ومختصّين في الدراسات المختلفة، بما فيها العلوم التّقنيّة، ابتغاء الإسهام الفعّال في تأليف هذا المعجم المنتظر. ومن جملة النتائج التي توصّلت إليها من خلال هذا الفصل ما يلي:

- بناء مدونة (متع) يتحقّق من جمعها من المصادر المختلفة والمتنوّعة، القديمة والحديثة؛
- توفير مدونة محوسبة يحلّ أغلب مشاكل تعريف الألفاظ في (متع)؛
- الاهتمام بجمع مدونة اللغة العربيّة من كافّة المصادر الأساس والثانويّة لتعريف ألفاظ اللغة العربيّة؛

- ضرورة حوسبة هذه المدونة وتخزينها في الحاسب الآليّ لاسترجاعها بسهولة؛
- وجوب استخدام المدونة الحوسبة في تعريف الألفاظ، وكذا في توظيف الشواهد المختلفة؛
- احترام المعايير الموضوعيّة لتوازن المدونة تاريخيًا وجغرافيًا وموضوعيًا؛
- تجنّب الوقوع في فوضى الألفاظ، يكون بتجنّب تكرار الألفاظ في المعاجم المتخصّصة بعد تعريفها في (متع)؛

- تأليف المعاجم المتخصّصة من خلال صناعة (متع) يحلّ قضايا ومشاكل تعريف الألفاظ فيه.

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ:

- مدخل.

1- تعريف المعلومات الإحصائية.

2- أنواع المعلومات الإحصائية.

3- فوائدها المعرفية والتعليمية.

- خلاصة.

- **مدخل:** قد يسأل السائل عن جدوى صناعة المعجم التاريخي للغة العربية؟ الجواب واضح وسهل؛ هو أنّ هذا المعجم الكبير، الضخم في حجمه، القيم في محتواه، الدقيق في منهجيته يغطي جميع حاجيات طلاب العلم والمعرفة، وإليه يرجع كلّ باحث في اللغة والأدب، وعليه يتكئ الدارسون اللغويون، وبخاصّة إن أرفق بصناعة المعاجم التاريخية العربية المتخصصة، وأيضا إن لم يكن أحادي اللغة فقط، وتعدّى ذلك إلى تأليف المعاجم التاريخية العربية الثنائية اللغة والمتعددة اللغات؛ بحيث تكون العربية فيها لغة متن، واللغات الأخرى الحية لغات شرح.

وتعدّ مختلف المعلومات التي يقدمها (متع) ضرورية الوجود فيه، ولا يستلزم توفرها فقط، وإنّما أن تكون متنوّعة تفي بالغرض المطلوب، ويناسب فئة القراء التي يُوجّه إليها، ومن بينها نجد المعلومات الإحصائية للألفاظ، التي تمثّل أهميّة بالغة تضيف قيمة أكبر لهذا المعجم.

وسأنتزق في هذا الفصل إلى دراسة هذه المعلومات، في ماهيتها وتعريفها أولاً، وذكر أنواعها المختلفة ثانياً، دون إغفال الحديث عن فوائدها المعرفية والتعليمية ثالثاً؛ ذلك من أجل الإجابة على إشكالية هذا الفصل المتمثلة في ما يلي: ما هي المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للقارئ؟

1- تعريف المعلومات الإحصائية للألفاظ: هناك تعريفات لغوية للإحصاء، وأخرى اصطلاحية، سأوجزها في ما يلي:

أ/ تعريف الإحصاء لغة: ورد في (لسان العرب لابن منظور) تعريف لغوي للإحصاء كما يلي: "فلان ذو حصى أي ذو عدد، وهو من الإحصاء لا من حصى الحجارة. وأيضا: الإحصاء: العدّ والحفظ، وفي أسماء الله الحسنى: المُحصي؛ هو الذي أحصى كلَّ شيءٍ بعلمه، فلا يفوته دقيقٌ منها ولا جليل. وأيضا: أحصى الشيءَ: أحاط به، وفي التنزيل: وأحصى كلَّ شيءٍ عددا؛ أي أحاطَ علمُه سبحانه باستيفاء عددِ كلِّ شيءٍ. وأحصيتُ الشيءَ إذا عدّته، وقيل: أكلَّ القرآنُ أًحصيت؟ أي حفظت؟" (ابن منظور، فصل الحاء، ص. 184، ج 14) ومعنى هذا التعريف أنّ الإحصاء من الفعل أحصى يحصي إحصاءً؛ أيّ عدّ يعدّ تعدادا أو عدّا؛ بمعنى حساب العدد في شيء ما.

ب/ اصطلاحا: وللإحصاء عدّة تعريفات، منها أنّه " فرع من فروع الرياضيات، يتولّى جمع البيانات والمعلومات والحقائق العددية، وتصنيفها وتحليلها باستعمال نظرية الاحتمالات والتحليل الرياضي، لمعرفة النظام الذي تسير عليه الموادّ المعنوية والعلاقات القائمة بينها. وكان الرياضي المنطقيّ البريطانيّ (أوغسطس دي مورغان Augustus De Morgan، ت 1871م) قد اقترح استخدام التقنيّات الإحصائيّة لتحديد خصائص أسلوب الكاتب الشّخصي، لمعرفة المؤلّف الحقيقيّ لنصّ أدبيّ متنازع عليه، أو مختلف على نسبته، مثل معدّل استخدام الكلمات، وطول الجمل ونسبة تردّد كلمات بذاتها في النصّ" (القاسمي، 2014، ص. 502)؛ وبالتالي، ليس علم الإحصاء علما لغويّا ولا أدبيّا، ولا معجميّا، وإنّما يُستخدم فقط لخدمة الدّراسات اللّغويّة، بما فيها الدّراسات المعجميّة واللّسانيّة، الشّيء الذي قام به (الخليل بن أحمد الفراهيدي) لما طبّق نظام التّقليبات على الجذور اللّغويّة العربيّة، فأحصى عدد الألفاظ الموجودة بالفعل فيها، بمستعملها ومهملها، وقسم الحروف بحسب مخارجها الصّوتيّة إلى مجموعات. بيد أنّ علم الإحصاء ليس بجديد، وإنّما هو فرع من فروع الرياضيات أو الحساب. وبناءً على ما تقدّم، فقد استخدم علماء اللّغة قديما وحديثا علم الإحصاء لإثراء وخدمة دراساتهم اللّغويّة، وبخاصّة المعجميّة واللّسانيّة منها، فظهر ما يسمّى اليوم بعلم اللّغة الإحصائيّ، الذي يقابله باللّغة الفرنسيّة la linguistique statistique.

ولقد ظهر علم اللغة الحاسوبيّ أو اللسانيّات الحاسوبية بظهور علم اللغة الإحصائيّ، ولكن قبل أن يظهر هذان العلمان، كان قد تمّ اختراع الحاسوب أولاً عام 1948، وبالتالي، فقد اغتتم علماء اللغة هذه الفرصة الثمينة المتمثلة في هذا الاختراع التكنولوجيّ المدهش، ليقدموا للدراسات اللغوية جديداً؛ حيث استخدموا الحاسوب لدراسة اللغة، وتحليلها تحليلًا علميًا منطقيًا ودقيقًا، وبذلك يمكن القول إنّ اللسانيّات الحاسوبية تحصيل حاصل بين علم الحاسوب، أو ما يسمّى اليوم بالمعلوماتية وبين علم اللغة الإحصائيّ.

يعدّ علم اللغة الحاسوبيّ ذلك الذي "يستخدم الحاسوب في تحويل النصوص اللغوية إلى لغات الحاسوب الرقمية؛ لأجل تحليلها وفهم خصائصها، والوصول إلى نظريات وتقنيات تمكّنا من وضع برامج حاسوبية تساعدنا على فهم اللغة الطبيعية، فأساسه النظريّ يتصدّى لكيفية عمل العقل الإلكترونيّ في حلّ المشكلات اللغوية؛ ويعنى أساسه التّطبيقيّ بالنتائج العمليّة لنمذجة الاستعمال اللّغويّ، وإنتاج برامج لتحليل اللغة الطبيعيّة" (القاسميّ، 2014، ص. 502)؛ وتعبير آخر يمكن القول إنّ علم اللغة الحاسوبيّ، قد مُزج باستخدام التكنولوجيا والمنطق الرياضيّ داخل اللغة في حدّ ذاتها فإذا تمّ وضع برمجيات ومحلّلات مختلفة في الحاسوب، فإنّه سيُبرمج على فهم وتحليل اللغة أيضا وسوف يتمّ حلّ أو تفادي بعض المشكلات اللغوية، المتمثلة أساسا في الأخطاء اللغوية النحوية والصرفية والتركييبية، وكذا طريقة توليد الألفاظ والاشتقاق، وبالتالي يمكن تخزين نماذج داخل الكمبيوتر للعودة إليها وقت الطلب.

وحول ما يمكن إضافته إلى التعريف الاصطلاحيّ للإحصاء، "فقد اتّبع المحدثون من المعجميين وسائل شتى في الجمع من الموادّ المسموعة والمرئية، منها أسلوب الإحصاء الذي لجأ إليه (الخليل بن أحمد الفراهيديّ) واستعمله في معجمه (العين) بصور متعدّدة" (الصّراف، 2013، ص. 172)؛ وإلى ذلك أضيف بالقول إنّ (الخليل) بحسّه الرياضيّ، استطاع تأليف (العين) الذي جمع فيه كلّ ألفاظ اللغة العربية، التي كانت متداولة على الألسنة في ذاك الوقت، فبعد رحلته الطويلة إلى بوادي شبه جزيرة العرب، ومشافهته أهلها الفصح أربعين (40) سنة من عمره، أفناها في خدمة البحث اللّغويّ، أخذ منهم العربية كما هي ممثلة في الواقع، فأجرى على كلّ جذر من جذور

الكلمات نظام التقلبيات الذي اتبعه لتشكيل مداخل معجمه؛ وهكذا حتى تمكن من استخراج المستعمل والمهمل في اللغة؛ بحيث إن المستعمل يتمثل في كل الألفاظ التي تحمل معنى معجمياً ودلالياً وتستعمل في التعبير، أما المهمل فهي تلك الألفاظ التي لا تحمل معنى، ونتجت عن نظام التقلبيات الذي أجراه عليها، ولكن (الخليل) قال بأنها يمكن أن تصبح ذات معنى في المستقبل فاكتمل بوضعها جانباً. وبذلك يكون هذا العالم بحسب الرياضيات قد تمكن من إحصاء جميع ألفاظ اللغة العربية، من أجل أن يقدم لنا أول وأضخم معجم أحادي اللغة للمتعلّمين. يقول (علي محمود الصرّاف) حول هذا الموضوع: "... وذلك لتحقيق أصل من أصول المعجم وهو الشمول، ونظر بعقله الثاقب في جهود معاصريه ومن تقدّمهم، فوجد عملية الجمع والرصد يشوبها كثير من النقص، ولن يستطيع أحد مهما أوتي من سعة علم أن يستوعب كلام العرب في معجم مصنّف لذلك لجأ (الخليل) إلى هذا الإحصاء الشمولي، وتدرّج في تحقيقه بدءاً من الوحدة الصغرى، وهي الصوت أو الحرف، على التفصيل التالي:

- ❖ الإحصاء الصوتي المخرجي الذي استعمله في ترتيب جذور المداخل.
- ❖ الإحصاء الكمي للأصوات المؤلفة للجذر المعجمي، ثم ما يرتبط بذلك من ترتيب للمداخل ترتيباً داخلياً كمياً، انطلاقاً من الثنائي.
- ❖ الإحصاء التقلبي، وهو تقليب أصوات الجذر المعجمي لمعرفة الاحتمالات اللغوية الناتجة عنها.
- ❖ الإحصاء الاستعمالي، وهو نصّ (الخليل) على أنّ هذه الصورة من تقلبيات الجذر مستعملة أو مهملة.

أستنتج أنّ (الخليل) قد استطاع وضع أيدينا على مجموعة من الأصول المعجمية، من خلال هذا الأسلوب الإحصائي في الجمع، وهذه الأصول هي: التجريد أو الجذرية، الاشتقاق، وما ينتج عنهما من معرفة الأصلي والزائد، ثم الكمية، أو معرفة عدد أصوات الجذور المعجمية، وفكرة الترتيب، والشمول كأصلين، وكذا المستعمل والمهمل، والتفريق بين العربي الأصل والمعرب أو الدّخيل" (الصرّاف، 2013، ص. 173)؛ فبالنسبة للإحصاء الصوتي المخرجي، فإنّ (الخليل) كان

موسيقياً بارعا؛ إذ أجرى وجرب نطق الحروف العربية كلها؛ ولذلك أطلق على معجمه اسم العين ورتبه بحسب المخارج الصوتية؛ أي من أول حرف يخرج من أقصى الحلق وهو العين، إلى آخر حرف يخرج من أدنى الحلق؛ أي من الشفتين وهو الياء، كما قسمها جميعا إلى مجموعات، وهذا ما يسمّى بأسلوب الإحصاء الصوتي. وأمّا الإحصاء التقليبي، فهو الذي يتّصل بنظام التقليات الذي أجراه على الألفاظ حتّى استخرج جميع الكلمات في اللغة. وأمّا الإحصاء الاستعمالي؛ فيتمثّل في ذاك المستعمل والمهمّل الناتج عن نظام التقليات.

ويظهر دور الحاسوب فعلا في الدّراسات اللّغويّة والمعجميّة؛ حيث إنّ "بعد عشر سنوات من استخدام الحاسوب في البحوث اللّغويّة في أمريكا، أخذ الأوربيّون هذا المنحى، فتمّ تأسيس المركز الإحصائيّ لدراسة الأدب واللّغة في جامعة كيمبرج Cambridge في بريطانيا سنة 1964، والمركز المعجميّ بمجمع دالacroška في إيطاليا سنة 1964" (القاسميّ 2014، ص. 503)؛ وذلك إنّ دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ الحاسوب في عصرنا هذا أصبح يُستخدم أيضا للتّرجمة الآليّة، وإنّ بدت ناقصة ذات عيوب، وبخاصّة بعد ظهور المدرسة التّوليديّة التّحويليّة.

يعدّ المنهج الإحصائيّ بصفة عامّة منهجا علميّا دقيقا، يتّسم بالموضوعيّة والوضوح غالبا؛ لأنّه منهج رياضيّ نابع من لغة الأرقام، ونتائجه سليمة تبنى على معطيات محدّدة؛ "إذ لا بدّ من البرهنة على كلّ ما يقال ويكتب، وما الإحصاء إلّا أداة لذلك، كون كلّ العلوم، بما فيها العلوم الإنسانيّة لا تستطيع الاستغناء عن هذا العلم. هذا وإنّ المعطيات الإحصائيّة تجعل الباحث واثقا من دقّة النتائج، ومن إحكام الرّبط بين المادّة المحصاة، والاستخلاص الأمثل للنتائج المترتبة عنها في أكثر من بُعد؛ إذ يشعر الباحثون في التّربية والعلوم الإنسانيّة، أنّهم بحاجة إلى من يساعدهم في اختيار الطّرائق الإحصائيّة التي تناسب البيانات البحثيّة، وتجيّب عن أسئلة بحوثهم، أو فحص فرضيّاتها، كما أنّهم يشعرون في خطوة لاحقة، بالحاجة إلى من يساعدهم في وصف وتفسير نواتج التّحليلات الإحصائيّة، سواء تمّ إجراؤها يدويّا أو آليّا" (ولد عتيّة، 2019)؛ ولا جرم أنّ اللّغة العربيّة اليوم بحاجة أكثر إلى تطبيق المناهج الإحصائيّة لإظهار مدى علميّتها في بعض الجوانب، وكذا

للبرهنة على مدى قدرتها في استيعاب الكمّ الهائل من العلوم الوافدة إلينا من الغرب، وتغطية جميع المصطلحات التّقنيّة والعلميّة الغربيّة.

ويعدّ الإحصاء فرع من الرياضيات التّطبيقية، بواسطته يتمّ حساب ومعالجة بعض المعطيات العلميّة بطريقة رياضيّة دقيقة، تعطي نتائج ملموسة وموضوعيّة بحسب ما أُعطي من؛ إذ إنّها ترمي إلى وضع تصوّرات قبليّة، "وهو صالح لتحسين نفاذية العقل إلى الظواهر المتعدّدة المتكرّرة المعقّدة، التي تبدو فوضويّة أو خفيّة الانتظام. تلك العمليّات الطبيعيّة الواقعة بين الحدس والدّرس هي التي اشتغل بأمرها علم الإحصاء العامّ، وجعلها قائمة على منهج مسطرّ المراحل، يحاول الباحث أن يتيّن به في الظواهر ما هو عامّ، له حدّ أدنى من الإطلاق اللازم للعلم. ونحن نرى أنّ مجالات عدّة من البحث، وخصوصا إذا كانت الظواهر المرصودة كثيرة العدد وحدثها غير منتظم، أو يبدو عشوائيا، والعناصر الفاعلة فيه متعدّدة وتبدو غير منتظمة، ما عاد بالإمكان في عصرنا هذا دراستها، مع جهل ما يوفّره الإحصاء من إمكانيات. (حاج هني، ص 132). ومن هذه الوجهة، يمكن القول إنّ البشر في اشتغال دائم بإحصاء كلّ شيء عددا في معظم نواحي حياتهم اليوميّة، وأغلب الأمور تخضع لحساب، وتفكير سابق ولاحق، أخذ وردّ، من أجل اتّخاذ القرارات الملحة، وغير المستعجلة كذلك، سواء كانت بسيطة أم لا، مهمّة أو غير ذلك، والنتيجة هي ما يمكن انتظاره أو ترجيح وقوعه من كلّ عمليّة تفكير وحساب، ما بالنا بجذور اللّغة العربيّة التي يجب أن تُحسب وتُحصى من أولها إلى آخرها، من أجل المساهمة في إنجاز معجمنا التاريخي الآتي، باتباع الطّرائق المنهجية والعلمية، المعمول بها في المجال المعجمي العربيّ والعالميّ.

2- أنواع المعلومات الإحصائية للألفاظ: وبشأن أنواع المعلومات الإحصائية فإنّه "تدرس الإحصائيّات عموما مختلف الحالات الممكنة والمحتملة، لعناصر مجموعة ما من المجموعات في مرحلتين:

- **المرحلة الأولى: الإحصائيّات الوصفية:** وتقوم أساسا على المعاينة الكميّة باستخدام أسلوب العينات الإحصائية مثلا.

■ **المرحلة الثانية: الإحصائيات التحليلية**، وتهدف إلى تحليل المعطيات تحليلًا علميًا رياضيًا تمكّن العديد من الأخصائيين من وضع قوانين ومبادئ مفيدة في مجالات كثيرة، مثل قانون (زيف Zepf) الذي برهن بالحساب على العلاقة بين تواتر الكلمة في الاستعمال، وطولها وما تحمله من محتوى دلالي.

■ **المرحلة الثالثة: الإحصائيات المعجمية**: ولا تختلف في ذلك الإحصائيات المعجمية، التي تعدّ تطبيقًا للمناهج الكمية في وصف مفردات اللغة وألفاظها، وتتخذ من الكلمات المتواردة في نصّ من النصوص، أو كلام شاعر أو أديب، أو نحو ذلك، مجالًا للوصف والتحليل، بالرغم من الفروق النظرية الكثيرة بين العنصر المعجمي والكلمة؛ فللكلمة في الدراسات اللغوية تعريفات شتى ومفاهيم عدّة، كما أنّ لها في الإحصائيات دلالات كثيرة، تختلف باختلاف الموقع الذي نخصّها منه بالوصف في القواميس، أو في النصوص، أو غير ذلك، فتعني إذا تعلّق الأمر بمعجم لغويّ أو قاموس، ما يمثّله المدخل من جذر أو كلمة مفردة أو مركّبة، أو ما يتوارد بالتعريف في شكل عنصر يقترن بغيره من العناصر، لتتكوّن الجمل التي تؤلّف النصّ، وتختلف الكلمات حينئذ عن المداخل؛ لأنّ الكلمة ترد بنصّ التعريف في سياق يجعلها تمثّل صورة من صور تواردات العنصر المعجمي المنتمي إلى الخطاب، أو معجم اللغة" (بن عمر، 2006، ص. 141)؛ وبعبارة أخرى **يمكن القول إنّ أنواع المعلومات الإحصائية يتحدّد كذلك بنوع العلم الذي تتناوله بالدراسة؛ إذ إنّ الإحصائيات تنقسم إلى ثلاثة (03) أنواع:**

فالنوع الأول الذي هو الإحصائيات الوصفية، تعتمد وصف الظاهرة المعجمية في بداية الأمر والنظر في الألفاظ.

وأما النوع الثاني، الذي هو الإحصائيات التحليلية، فإنّها تعتمد تحليل الظاهرة المعجمية تحليلًا علميًا دقيقًا، بناءً على قواعد رياضية تخضع لها الألفاظ، مثل قياس طول الكلمة وما تحمله من دلالة. وقديما، كان الكلام البشريّ خاضعًا للتحليل المخبريّ والفيزيائيّ، ويمكن قياس عدد الذبذبات أثناء عملية الكلام، ويُعرّف بعد ذلك مكان خروجها من الحلق.

وأما النوع الثالث، الذي هو الإحصائيات المعجمية، والتي لا تختلف عن الإحصائيات الوصفية والتحليلية؛ بحيث تقوم الإحصائيات المعجمية بوصف وتحليل الألفاظ التي يصلح إدراجها في المعاجم؛ وبالتالي يتخذ كل لفظ موقعه في المعجم، ويأخذ معناه في نصّ معيّن، يختلف عنه في نصّ آخر، وهكذا.

وتلعب الألفاظ دورا بارزا هي الأخرى في عملية الإحصاء الخاصة بها؛ إذ "إننا نأخذ الكلمة في عملية الإحصاء بالرغم من ذلك في المعنى البسيط الشائع، باعتبارها وحدة خطيّة يفصلها عن غيرها في الجملة بياضان من الأمام والخلف. فهي وحدة الوصف في الإحصائيات، ولكنها يجب أن تُرصد في مجموعتها المتجانسة التي تمثّل عادةً عيّنة تؤخذ عشوائيا، حسب قواعد علمية من مدوّنة هي موضوع الإحصاء المعجمي، الذي يرفض النظرة الذريّة للأشياء، ومن ذلك دراسة الكلمة مستقلة عن تواترها أو منعزلة عن القسم الذي يحتويها" (بن عمر، 2006، ص. 142)؛ لأنّ الكلمة هي محور الدراسة، وركنها الأساس؛ حيث تمثّل الوحدة المحوريّة في عملية التّخاطب وتخضع للوصف والتحليل والإحصاء، كونها تتألّف من مجموعة من المقاطع الصوتيّة، وتمثّل كذلك الفونيمات والمورفيمات وتخضع للقياس، بالإضافة إلى أنّه يمكن معرفة درجة تواترها داخل السّياق، مع العلم أنّ هناك وحدات معجميّة، وصرفيّة، ونحويّة، وصوتيّة.

ويفيد قياس التّواتر في عملية الإحصاء المعجمي؛ لأنّه يساعد على وصف وتحليل الظاهرة المعجميّة التي يقوم بدراستها اللّغويّ واللّسانيّ والمعجمي، كما أنّ التّواتر مرتبط بدرجة أولى بالاحتمال، فهذا الأخير هو ما تبنى عليه الرّياضيّات والإحصائيات، "وقد عرّف (مولر Muller) التّواتر بعدد توارّد الكلمة، وحدّده بالعلاقة بين تواردها وحالاتها الممكنة في السّياق؛ بحيث إنّنا لو قدرناه بالأرقام لوجدناه دائما بين 0 و 1، ومنه يتعيّن على الباحث في عمله الإحصائيّ أن يحوّل المعطيات اللّغويّة إلى أرقام يعتمد عليها في الوصف، انطلاقا من التّواتر الفعليّ الذي يتحصّل عليه من المعاينة المباشرة، بتقدير حجمه في المدوّنة، تقديرا يقوم على حساب بسيط لنسبته وقيّمته المطلقة، فيتمكّن بفضل ذلك من بعض المقارنات العامّة، التي تلفت النّظر مبدئيّا إلى ما عساه يكون معتبرا متميّزا" (بن عمر، 2006، ص. 142)؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ تطبيق الإحصاء المعجمي

صعب جدًا؛ لأن الأمر لا يتعلق بعدد الألفاظ - من مولدة ودخيلة، ومعربة وعامية ودارجة، وألفاظ حضارة - وحسب، بل يتعدى الأمر إلى صعوبة تطبيق الرياضيات والمناهج الكمية على اللغة بسبب قلة الدارسين اللغويين والمعجميين العارفين خبايا العلوم والتقنيات. بيد أن أول تطبيق إحصائي على المعجم العربي كان على يد المعجمي الكبير (الخليل بن أحمد الفراهيدي) الذي تمكن من حساب عدد الجذور اللغوية الموجودة في اللغة العربية، عن طريق إجرائه نظام التقليلات، كما أسلفت الذكر في الفصلين السابقين.

3- الفوائد المعرفية والتعليمية للمعلومات الإحصائية للألفاظ: تتمثل بعض الفوائد المعرفية

والتعليمية للمعلومات الإحصائية التي يقدمها (متع) في ما أوجزه (عبد الرزاق بن عمر) في ما يلي:

- قيام الإحصائيات المعجمية على إحصاء الشكل المنجز من العناصر المعجمية؛
- عدم اهتمام الإحصائيات المعجمية إلا بعناصر اللغة في علاقاتها السياقية التركيبية، وهذه العلاقات في الواقع ليست هي الوحيدة المحددة للعنصر المعجمي؛
- تعداد الإحصائيات المعجمية وسيلة تمكننا من الوصف والتصنيف، ولا تتجاوز هذا المستوى بينما تمتد دراسة المعجم إلى ضرورة التحليل، والبحث عن كيفية اشتغال اللغة؛
- عدم معالجة العناصر المعجمية في الإحصائيات إلا إذا كانت متواترة، ولا يمكن أن ندعي أن إحصاء مداخل معجم ما هو من الإحصائيات؛ إذ لا تمثل تلك المداخل عندنا سوى قائمة تواتر عناصرها في الدرجة الصفر (بن عمر، 2006، ص. 148-149). هذا وقد أشرت في ما سبق إلى أن أنواع المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها (متع) تقريبا هي نفسها؛ إذ قلت إنها تتمثل في تلك المعلومات الإحصائية الوصفية والتحليلية، والمعجمية المنحصر دورها جميعا في وصف وتحليل، وقياس درجة تواتر العناصر المعجمية داخل السياق والتراكيب المختلفة. وإلى هنا، أجد أن من بين الفوائد الكثيرة التي تُجنى من هذه المعلومات الإحصائية، كونها أولا تحصي البنية الشكلية للألفاظ، وأنها تهتم بسيرورتها أثناء دمجها في السياق ثانيا، كما أنها تصف وتحلل كل العناصر

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ

المعجمية، وتتنظر في علاقاتها داخل التراكيب المتنوعة التي ترد في النصوص المختلفة ثالثاً، ومن ثم فهي ترتبط في تقديم هذه الفوائد بضرورة وجود درجة التواتر عند الصفر.

وبشأن توظيف الحاسوب في البلدان العربية، فإنه "قد استخدم في الإحصاءات اللغوية في مطلع السبعينيات، عندما تعاون اللغوي المصري (إبراهيم أنيس ت: 1978م) مع الفيزيائي المصري (علي حلمي موسى، ت 2015) في جامعة الكويت على الاستعانة بالحاسوب، في إحصاءات حروف جذور الكلمات في اللغة العربية، وصدرت دراستهما بعنوان: (الدراسة الإحصائية للجذور الثلاثية وغير الثلاثية لمعجم الصحاح للجوهري ت: 324 هـ). وفي سنة 1972 نشرنا دراسة إحصائية لجذور معجم (لسان العرب لابن منظور). وفي عام 1973، قام (علي حلمي موسى) بدراسة إحصائية لجذور معجم (تاج العروس للزبيدي ت: 1205 هـ) شارك فيها هذه المرة (عبد الصبور شاهين)، وقد توصل هؤلاء العلماء الثلاثة إلى النتائج التالية:

- إحصاء كلمات اللغة العربية الواردة في هذه المعاجم الثلاثة؛
- إحصاء جذور اللغة العربية الثلاثية والرابعة والخماسة في هذه المعاجم؛
- إحصاء تردد الحروف وتتابعها؛
- مقارنة النتائج المستخلصة من هذه المعاجم الثلاثة. وهناك كثير من الدراسات الأخرى الإحصائية سواء للقرآن الكريم، أو تلك التي أقيمت في مركز الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط" (القاسمي، 2014، ص. 504-505)؛ هذا إن دلّ على شيء، إنما يدلّ على أنّ عمليات الإحصاء الرياضية هذه، التي تطبق على حروف وألفاظ اللغة العربية مهمة، وذات نتائج نوعية وفعالة، وتسهم في معرفة عدد الألفاظ ومرات تكرار الحروف على حدّ سواء؛ فبعد أن عمّم (الخليل) هذه العملية على كلّ اللغة العربية بمستعملها ومهملها، جاء علماء اللغة في العصر الحديث ليطبّقوا طريقة الإحصاء نفسها على معاجم اللغة المختلفة، ويبدو أنّها في أغلب الأحيان تأتي بنتائج ملموسة، غير أنّ مؤلفات كثيرة ومصادر ضخمة في اللغة والأدب، والحديث والفقه والقرآن الكريم، تنتظر من يشمر عن ساعديه، ليتناولها بالدراسة والتحليل والتتقيب، ابتغاء استكشاف بعض خبايا اللغة من جديد.

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ

وتربط المعجم التاريخي للغة العربية علاقة وطيدة بالحاسوب تكاد لا تنقطع، أو بالأحرى بعلم اللغة الحاسوبي؛ بحيث ينتفع كثيرا هذا المعجم بالنتائج التي يتوصل إليها هذا العلم ويعلم الإحصاء، وتطبيق ذلك على ألفاظ اللغة العربية، ويمثل الجدول التالي معدلات استعمال الحروف، وتتابعها القوي، الذي توصل إليه الدكتور (علي حلمي موسى) من أبحاثه الإحصائية الحاسوبية على الجذور في المعاجم الثلاثة" (القاسمي، 2014، ص. 507):

التتابع	معجم الصحاح	معجم لسان العرب	معجم تاج العروس
ر ب	% 0,44	% 0,37	% 0,30
ب ر	% 0,43	% 0,34	% 0,32
ف ر	% 0,45	%0,34	% 0,30
و ر	% 0,41	% 0,34	% 0,32
م ر	%0,41	%0,33	% 0,30
ن ب	%0,38	% 0,34	% 0,30
م ل	%0,37	% 0,33	% 0,31
ر م	% 0,37	% 0,32	% 0,30
و ق	%0,36	% 0,33	%0,28
ج ر	% 0,36	% 0,31	% 0,30
ل م	% 0,34	% 0,32	% 0,29
ب ل	% 0,37	% 0,31	%0,28
ن ف	% 0,37	%0,30	% 0,28
و ل	% 0,34	%0,31	% 0,29
ه م	% 0,36	% 0,30	% 0,27
ر ف	% 0,34	% 0,31	0,27%
ع ل	% 0,32	%0,31	%0,27

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ

رق	% 0,33	% 0,38	% 0,27
وم	% 0,34	0,32%	%0,29
ل ب	% 0,31	% 0,37	% 0,28

الشكل رقم 6: جدول يبين معدلات استعمال الحروف، وتتابعها القوي في المعاجم.

- "معدّلات استخدام الكلمات؛
- معدّلات استعمال الصيغ الصرفيّة؛
- معدّلات استعمال الأساليب النحويّة، مثل أساليب التوكيد، والنفي، والاستفهام، والمبني للمجهول... إلخ؛
- التوزيع النسبي للأفعال المعتلّة والصحيحة؛
- التوزيع النسبي للإفراد والتنثنية والجمع؛
- التوزيع النسبي لحالات الإعراب المختلفة؛
- عدد مرّات تكرار الكلمة، وعلاقته بطول الجذر؛
- معدّل استخدام الكلمة وعلاقته بطولها أو قصرها؛
- معلومات إحصائية عن استعمال اللفظ في سياقاته المختلفة، بما في ذلك التوزيع الدلالي للفظ في الأنواع الكتابيّة المختلفة، أو في الموضوعات المتباينة؛
- نسبة شيوع كلّ لفظ من الألفاظ المترادفة، بحسب العصور التاريخيّة للغة العربيّة، أو بحسب مناطقها الجغرافيّة" (القاسمي، 2014، ص. 505-506).

❖ **تعليق:** ألاحظ من خلال الجدول أنّ (عليّ حلمي موسى) لم يقدّم بإحصاء عدد تردّد جميع حروف اللغة العربيّة، مثل حرف الألف، الزاي، التاء، الثاء، الكاف، والياء؛ وذلك إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ تواتر وتتابع الحروف وبعض الألفاظ ليس بالدرجة نفسها، أو النسبة المئويّة ذاتها؛ إذ تختلف من معجم لآخر، ومن مصدر إلى مصدر غيره، وبالنتيجة، يمكن القول باختلاف معدّلات الاستعمال اليوميّ لها، وكذا الأمر ينعكس على الصيغ المختلفة التي تُصاغ بها، من نحويّة، وصرفيّة، وبلاغيّة، وغيرها من الصيغ التي ترافقها في التراكيب المختلفة، ممّا

يعني أنّ بعض الألفاظ كثيرة الاستعمال مقارنة ببعضها الآخر، وترد بشكل ملفت للانتباه في الكتب والمعاجم والمقالات المتنوعة، وغيرها من الكتابات، وذلك بالنظر إلى حاجة المتكلمين إليها وخدمتها مضمون النصّ أو الكتاب، وبالتالي تكون المعلومات الإحصائية للألفاظ، التي يقدمها (متع) للقارئ، ذات أهمية بالغة في معرفة النسب المئوية التي تتردد بها، وبخاصة في هذا النوع من المعاجم الذي هو في طريقه لرؤية النور.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تساعدنا المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها (متع)، في معرفة خصائص المكان الجغرافي المنبثقة عنه تلك الألفاظ؛ وبالتالي اكتشاف خصائص اللغة فيه ومعرفة الألفاظ الأكثر استعمالاً في مكان دون آخر، في مقابل الألفاظ التي لا تستعمل، أو تقلّ نسبة ورودها في الكتابة والكلام اليومي.

❖ رأي واقتراح: وبالعودة إلى (متع) المنتظر تأليفه، لحفظ اللغة العربية بين دفتيه، وكلّ تراثها اللّفظي، يستلزم اكتماله أن يتضمّن جميع المعلومات الإحصائية للألفاظ التي ترد فيه، وعدد تردّات الحروف المكوّنة لكلّ مدخل أو جذر؛ لأنّ أهميّة وضخامة معجم بهذا القدر، لا يجب أن يغفل مؤلّفوه عن هذه المعلومات التي تُضاف إلى المعلومات الأخرى التي سيتضمّنها، وتُشرح في مقدّمته، مثل المعلومات الصوتيّة، والدلاليّة، والنحويّة، والصرفيّة والبلاغيّة، والحضاريّة والكتابيّة وتلك المتعلّقة أيضاً بتاريخ اللغة العربيّة وأهلها، وأشهر المؤلّفين المعجميين العرب وعصور هذه اللغة المتعاقبة عليها، مع أهمّ خصائصها الأخرى، وغير ذلك من المعلومات التي يتزوّد بها القارئ، ويتنقّف بها حين يطّلع على هذا المعجم، دون أن ننسى الكتابة الصوتيّة الدوليّة للحروف. ونحن نعلم تمام العلم أنّ أعضاء الهيئة العلميّة المكلفين بقضايا هذا المعجم التاريخي على دراية تامّة بكلّ هذه المسائل؛ لأنّ مجرد طباعته ورقياً أو إلكترونياً يوم يرى النور، سيكون محطّ نظر ونقد كلّ النّخب الوطنيّة والدوليّة، وسيتمّ توجيه كلّ الانتقادات البناءة له نظراً لأهمّيّته البالغة، كون الباحثين العرب وغير العرب سيحتاجون للعودة إليه، والاستعانة بمحتواه في دراساتهم المختلفة وبخاصة تلك المتعلّقة باللغة العربيّة. "ففي مدخل الحرف ميم مثلاً، في المعجم، ينبغي أن يزودنا المحرّر، في قسم المعلومات الإحصائية في تلك المادّة، بنسبة تردّد هذا الحرف في الجذور العربيّة

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ

وفي النصوص العربية، وما هي الحروف التي يجاورها عادة، وما هي الحروف التي يتنافر معها فلا يجاورها، وما هي الحروف التي يدغم معها، إلخ... وفي مدخل كلمة عامل مثلا، ينبغي أن يخبرنا المعجم عن التوزيع الدلالي لهذه الكلمة؛ أي نسبة شيوع كل معنى من معانيها في كل عصر من عصور اللغة العربية، وفي كل منطقة جغرافية من مناطقها، ليعرف القارئ أن كلمة عامل لا تستعمل في قطاع الإدارة في بلدان المشرق العربي بمعنى محافظ، كما هي الحال في المغرب في العصر الحديث، مثلا، وكما هي الحال في عصور اللغة العربية الأولى، وهكذا.

وتتخذ ملاحظات المحرر وتعليقاته أشكالا متعددة، مثل:

❖ إضافة إلى المعلومات المختلفة الواردة في المادة.

❖ تعميق وتفسير وتعليل المعلومات المختلفة الواردة في المادة.

❖ تعليق على بعض المعلومات الواردة في صناديق المعلومات الحضارية". (القاسمي، 2014

ص. 508)؛ ومعنى ذلك أن محرر كل مقدمة في أي معجم مهما كان نوعه، أو حجمه أو الفئة التي يوجه إليها لقراءته، يضيف عليه صبغة علمية خاصة، تجعل من مقدمة ذاك المعجم مفتاحه الأساس الذي به يلج القارئ إلى محتواه؛ بحيث إن المقدمة تمثل الركيزة الأساس، بل هي العمود الفقري لذلك المعجم؛ لأنها تحتوي تشفيرات الرموز، وتشرح للقارئ بصفة وجيزة وبليغة كيفية البحث في ذلك المعجم، وبالتالي يجب أن تكون مقدمة (متع) من هذا القبيل أو أكثر.

وهناك تقسيم معتمد من قبل هيئة (متع) حول تقسيم تاريخ اللغة العربية وهو كما يلي:

1/ "العصر الجاهلي": من فترة ما قبل الإسلام بقرون عديدة، حتى انتشار الإسلام؛ أي حوالي سنة 01 هـ / 622 م.

2/ "العصر الإسلامي": من انتشار الإسلام سنة 01 هـ / 622 م، حتى سقوط دولة بني أمية سنة 132 هـ / 750 م.

3/ "العصر العباسي": من بداية دولة بني العباس سنة 132 هـ / 750 م، حتى سقوط بغداد سنة 656 هـ / 1258 م.

4/ **العصر الوسيط:** من سقوط بغداد سنة 656 هـ / 1258 م، حتى بداية عصر النهضة العربية الحديثة، حوالي سنة 1220 هـ / 1805 م.

5/ **العصر الحديث:** من بداية عصر النهضة حوالي سنة 1220 هـ / 1805 م، حتى اليوم بل حتى سنوات تأليف المعجم التاريخي" (القاسمي، 2014، ص 245). ويبدو أن هذا التقسيم المتخذ من لجنة هيئة (متع) كان بناءً على ما حدث للعرب والعربية من أحداث تاريخية مهمة، أسهمت في التغيير السياسي والجغرافي، والثقافي، واللغوي على مختلف الأصعدة عملت كلها على التأثير في اللغة العربية بشكل معين.

وتجدر الإشارة إلى أن محرر المقدمة الذي يجب أن يكون على دراية تامة بمحتواه والذي يتولى تقديم نبذة مختصرة عن اللغة العربية، وكل ما يتعلق بها من معلومات مختلفة، يمكنه أن يضيف معلومات أخرى من ثقافته الخاصة عن هذه اللغة، كما يمكنه تفسير بعض المواد فيه أو توجيه نقد له، أو التعليق والتعقيب على بعض ما ورد في تلك المعلومات المدرجة في متن هذا المعجم.

إن وسائل إنجاز (متع) تتمثل في:

- **الوسيلة العلمية:** والمقصود بها "جمهرة الباحثين الذين ينجز بهم (متع)، ولا شك أنهم سيتدرجون من الكثرة إلى القلة، انطلاقاً من المرحلة الأولى التي تتطلب الكثير منهم؛

- **الوسيلة المنهجية:** والمقصود بها الأداة المنهجية اللازمة لإنجاز هذا المشروع، وهي أساساً منهج الدراسة المصطلحية بالمفهوم الخاص، الذي تقدم شرط الكفاءة فيه في كل باحث في المشروع ابتداءً من المرحلة الثانية، ويمكن تلخيص معالمه الكبرى في خمسة أركان هي:

▪ **الركن الأول: الإحصاء:** ويقصد به الاستقراء التام لكل النصوص التي ورد بها المصطلح

المدرّوس.

▪ **الركن الثاني: الدراسة المعجمية:** ويقصد بها دراسة معنى المصطلح في المعاجم اللغوية

والاصطلاحية.

■ **الركن الثالث: الدراسة النصية:** ويقصد بها دراسة المصطلح وما يتصل به، في جميع النصوص التي أحصيت من قبل، بهدف تعريفه، واستخلاص كل ما يسهم في تجلي مفهومه من صفات وعلاقات، وغير ذلك، وهذا الركن هو عمود منهج الدراسة المصطلحية: ما قبله يمهّد له وما بعده يستمدّ منه" (البوشيخي، د ت، ص. 698-699)؛ بمعنى آخر، يمكن القول إنّ الوسيلة العلمية يُقصد بها الموارد البشرية، أو تلك الثلّة من العلماء من مختلف التخصصات الذين يُطلب منهم إنجاز هذا المعجم، وكلّ عضو منخرط ضمن فرقة، وكلّ فرقة مكلفة بمهمة معينة مرسومة معالمها من البداية، ولذلك يجب أن تتوفّر لدى كلّ باحث بعض الشروط العلمية، ليكون كفؤاً لأداء هذه المهمة الحضارية، والصعبة في الآن نفسه، منها الاختصاص في المهمة التي يقوم بها، وإلاّ ارتكب الأخطاء التي لا يُسمح بها في هكذا عمل، وأيضاً يجب أن يتّصف بالأمانة العلمية في كلّ ما يقوم به، من جمع ونقل وتصنيف وتمحيص، وتحليل، وتبويب، وغيرها من الإجراءات. وأمّا الوسيلة المنهجية؛ فهي المنهج المتبع الذي تُرسم معالمه ابتداءً من أوّل مرحلة من مراحل الإنجاز وهذه الوسيلة تحمل من الأركان ما يكفي لتقديم المعجم في شكله الكلّي العام؛ لأنّه يحمل ركن الإحصاء والدراسة المعجمية، وهذان الركنان مهمّان جدّاً لصناعة هذا المعجم.

وعليه، فإنّ المدوّنة الحاسوبية تستجيب لعدد كبير من الأسئلة، والتي يحدّدها مبرمج المدوّنة ومستعملها، "ومن أكثر الأسئلة إلحاحاً: الأسئلة الخاصة بدرجة ورود المصطلح في النصوص المتخصصة، أو مسألة الشّيع في الاستعمال بما يساهم في عملية التّوحيد، وغالباً ما يتمّ في هذا المجال الاعتماد على برامج استخراج المعطيات المصطلحية، والتي تسمّى بمستخرجات المصطلحات التي تقوم بالبحث بدقّة في المدوّنة" (برماد، 2005، ص. 106)، هذه البرامج أيضاً يمكن أن تجيب على كثير من الأسئلة في هذا المجال الإحصائي، لخصّها (عليّ القاسمي) في كتابه (صناعة المعجم التاريخي للغة العربية).

وحول أهميّة علم الإحصاء في تعريف الألفاظ في (متع)، فإنّه "يستطيع المعجميّ من خلال المعالج الآلي، الحصول على المعطيات والمعلومات بطريقة أشبه ما تكون بالمباشرة، ويستمدّ هذه المعلومات من بنك المعطيات المخزّنة في الحاسب على الشّابكة، وفي الوقت نفسه، يمكنه

معالجتها، ولهذا، فإنّ استخدام الحاسوب بالنسبة للمعجميّ، لا ينحصر فقط في رصد الخصائص المميّزة لهذه التّقنيّة، بقدر ما يتعدّاه إلى الإمكانيّة التي يتيحها الحاسوب على مستوى التّطبيقات الآليّة؛ إذ يساعده على تنظيم بنوك المعطيات الضخمة، وهو ما لا يتيسّر له القيام به، اعتماداً على ذاكرته المحدودة. ومن بين الإمكانيّات التي تتيحها الآلة للمعجميّ، أذكر ما يلي:

- تحرير النّصّ على الآلة.
- استرجاعه بكلّ يسر وفي أسرع وقت ممكن.
- ضعف كلفة تخزين المعلومات وكشفها.
- استخدام المنهجية الصّوريّة (الخوارزميّات) في معالجة النّصوص.
- الاستفادة من تقنيّة المدقّق الآليّ والنّحويّ في مراجعة النّصّ المعالج.
- توظيف تقنيّة القارئ الضوئيّ.
- التّمكّن من تجاوز المراحل التقليديّة التي كان يعتقد خطأ أنّها إجباريّة، في معالجة نصّ من النّصوص.
- مدّه بطيف من المعلومات التي تسهّل عمله.
- مساعدة الحاسوب على التّسريع في إنجاز العمليّات والقيام بالتّعديلات الممكنة" (المهديوي 2014)؛ ومعنى ذلك أنّ الحاسوب بتقنيّاته المتطوّرة وكفاءته العالية في القدرة على التّخزين والاسترجاع والتّحليل، هو الوسيلة الوحيدة التي تتمّ بها العمليّات الإحصائيّة المختلفة، سواء أكانت وصفيّة، أم تحليليّة أم معجميّة، بيد أنّ إجراء هذه التّحاليل الحسابيّة والرياضيّة على مستوى اللّغة والمعجم بصفة كلّية ليس بالأمر الهين، إن لم يرافقه الذّكاء والفتنة ومعرفة أهل الاختصاص. وعلى مستوى الحاسوب دائماً، يمكن للمعجميّ أو المختصّ المكلف بصناعة (متع)، أن يحذف أو يضيف في لحظة ودون عناء، وبمجرّد النّقر على أيقونة معيّنة، حتّى تذهب به إلى معلومات أخرى ترافقه في عمله.

هذا، ويضاف إلى الفوائد المعرفية والتعليمية للمعلومات الإحصائية للألفاظ، التي يقدمها (متع) ما قاله (عمر المهدوي) بأنّ المجال الإحصائيّ من أهمّ مجالات البحث التي تتعلّق بالجانب المعجمي للغة؛ حيث يهتمّ بالإجابة على الإشكاليات التالية:

❖ "ما مدى شيوع كلمة ما، بصورة عامّة، أو في نصوص مختلفة النوع مثلاً؟

❖ ما نسبة شيوع كلمة ما في نصّين مختلفين؟

عند إجراء هذا النوع من المقارنة، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حجم كلّ نصّ، لذلك يفرّق الخبراء بين الإحصاء أو العدّ العامّ/الخام؛ أي ذكر التكرار في كلّ نصّ، بغضّ النظر عن عدد كلماته؛ فالمفروض أن نلجأ إلى حساب التكرار النسبيّ؛ أي نذكر تكرار الكلمة في كلّ ألف، مثلاً من النصّين أ و ب؛ كأن نقول إنّ كلمة مسألة ترد 50 مرّة في كلّ ألف كلمة من النصّ، أو ترد 57 مرّة في كلّ ألف كلمة من النصّ ب.

❖ ما مدى شيوع معاني كلمة ما -الإحصاء الدلاليّ- في نصّ ما أو في نصوص مختلفة؟

نجد مثلاً أنّه في الاستعمال العام، ترد كلمة: عين بمعنى البصر، أكثر منها بمعنى عين الماء كذلك نجد أنّ كلمة باب بمعنى المدخل قد يكون أكثر شيوعاً منها، بمعنى فصل من كتاب.

❖ هل للكلمة ارتباط بكلمات معيّنة (المصاحبات اللفظيّة - سابقة أو لاحقة؟) مثلاً: جماعة

من أهل العلم، وفريق من اللاعبين، وقطيع من الماشية.

❖ هل للكلمة ارتباط بلهجة أو نوع من الاستعمال اللّغويّ، أو غير ذلك من العوامل غير

اللّغويّة؟ مثلاً: كلمة تكوين بمعنى التّدريب، والشّغل بمعنى العمل في المغرب العربيّ.

❖ ما مدى شيوع المصاحبات اللفظيّة المعيّنة، بصورة عامّة، أو في لهجات أو أنواع من

الاستعمال اللّغويّ؟

❖ ما مجالات استعمال المترادفات (وسيم، جميل، كبير، ضخّم) وتوزيعاتها، حسب نوع النصّ

مثلاً؟

❖ الاختلاف بين استعمالات الكلمة في حالتها الإفراد والجمع (مثلاً كلمة: حبل وحبال في

القرآن الكريم).

❖ التعرف على التعبيرات الاصطلاحية/المسكوكات، ومدى شيوعها عامة أو في أنواع مختلفة من النصوص، ويشمل ذلك الأفعال المتعدية بحروف.

❖ دراسة الجذور والحروف العربية من حيث تكرارها وشيوعها، ويعدّ (عليّ حلمي موسى) في دراستيه، بالتعاون مع (إبراهيم أنيس، وعبد الصبور شاهين) والخاصتين بمعجمي (لسان العرب والصّاح) رائداً في هذا النوع من الدراسات. ومن الأعمال الرائدة في العالم العربيّ أيضاً (المعجم الحاسوبيّ: إحصاء الأفعال العربية في المعجم العربيّ)، من إعداد (محمّد المراتيّ ويحي مير علم، ومحمّد حسن طيّان). ولكن يلاحظ أنّ هذه الأعمال عاملت بعض المعاجم العربية، بوصفها مدوّنات في إنجاز الدراسات المشار إليها" (المهديويّ، 2014 ص. 54-55)؛ بمعنى أنّ علم الإحصاء علم يختصّ بحساب درجات تواتر الألفاظ، وحساب نسبة شيوعها بين النصوص، والمقارنة بينها واكتشاف خصائصها المميّزة، وهذا ما يدعى بالإحصاء الكميّ. أمّا الإحصاء الدلاليّ، فيتمثّل في النسب التي ترد بها معاني الألفاظ من نصّ إلى آخر، وكذا معرفة علاقة الألفاظ بعضها ببعض وهل يرد بعضها في لهجة دون أخرى، وهل يختلف مدلولها أو تعريفها من منطقة جغرافيّة إلى أخرى، ومن بلد إلى بلد غيره. "إنّ أفضل مثال للدراسات الصوتيّة التي هي من الأعمال المبنية على المدوّنات اللّغويّة، ما قام به رائد هذا النوع في هذا المجال (عليّ حلمي موسى)؛ حيث يتحدّث عن العلاقة بين الصّوامت في العربيّة من الوجهة الإحصائيّة؛ إذ قام بدراسة عيّنتين من سور القرآن الكريم إحداهما مكّيّة وهي سورة الأعراف، وبعض قصار السّور، والأخرى مدنيّة وهي سورة البقرة لأنّ الدراسة تتمّ على القرآن الكريم كما نسمعه وليس كما نكتبه، وبالتالي انتهاج الطّريقة الصوتيّة على قراءة حفص. ويجدر بنا أن نشير إلى أنّ أيّة دراسة إحصائيّة عربيّة للجذور في المعاجم، هي في واقع الأمر دراسة لأصوات العربيّة؛ وبخاصّة الصّوامت؛ لأنّ الجذر يتكوّن من حروف؛ أي أصوات؛ وعليه فجميع أعمال (عليّ حلمي موسى) المتعلّقة بالمعاجم العربيّة المعروفة، تعدّ دراسات صوتيّة إضافة إلى كونها معجميّة" (المهديويّ، 2014، ص. 56-57)؛ وذلك يعني أنّ الدراسات الإحصائيّة التي أجراها هذا الباحث على عيّنات من المعاجم العربيّة، وعلى بعض سور القرآن الكريم، كان من قبيل الدراسات الصوتيّة المتعلّقة بطريقة نطق الحروف

والألفاظ، ومواطن خروجها من الحلق، لكننا نقول في المقابل، إنّ الدّراسات الإحصائية مرتبطة كذلك بقياس درجات تواترها، وتواردها، ونسبها المئوية المختلفة من نصّ إلى نصّ آخر، وكذلك فعل؛ ويفضل هذه الدّراسات الصوتية والإحصائية، تمّ اكتشاف الخصائص المشتركة بين اللّغات البشرية، ومن هنا تمّ تقسيمها إلى عائلات. "ولعلّ من أوائل هذا النوع من الدّراسات في العصر الحديث، الأعمال المعجمية الإحصائية التي استفاد منها صنّاع المعاجم بأنواعها المختلفة، ومعدّو موادّ تعليم اللّغات، وبخاصّة لغير النّاطقين بها" (إسماعيل صالح، 2015، ص. 50)؛ ومعنى ذلك أنّ المدوّنات اللّغوية، سواء المكتوبة أم الشّفوية، الأساس أم الثانوية، هي المصدر الأصل الذي تجرّى عليه البحوث المعجمية المختلفة، وعليها تُطبّق المناهج الإحصائية، ويتجسّد هذا التّطبيق في حساب عدد تلك الجذور اللّغوية، ومنها تُستنبط القواعد اللّغوية، وتُعرف جميع أنظمتها: الصرفيّة والنّحويّة، والصّوتيّة، وتُكتشف كذلك أنظمتها البلاغيّة، وتُصنّف معاجمها؛ فالهنود على سبيل المثال سبّاقون إلى الدّراسات الصّوتيّة النّاجحة، وعند العرب، افتتح (الخليل) الطّريق أمام المحدثين لهذا النوع من الدّراسات، التي هي الأخرى تفتح الباب على مصراعيه للولوج إلى علم الإحصاء اللّغويّ، وهذا الأخير يحتاج كثيرا من التّطوير والاجتهاد، ليظهر تطبيقه الفعّال على اللّغة العربيّة بشكل واضح. ويساعد علم الإحصاء علم اللّغة الحاسوبيّ في كثير من الأمور، التي من شأنها حلّ بعض قضايا اللّغة العربيّة العالقة، وجعلها متقدّمة أكثر فأكثر، لترتقي إلى مصاف اللّغات العالميّة الحيّة. "ومن أهمّ تطبيقات علم اللّغة الحاسوبيّ ومجالات استخدامه ما يلي:

- تقنيّة التّعزّف البصريّ على الحروف وتحويلها إلى لغة رقميّة؛
- إنتاج معالجات صوتيّة وإملائيّة، وصرفيّة ونحويّة، ودلاليّة وأسلوبية... إلخ؛ فالمعالج الإملائيّ مثلا، يستطيع أن يصحّح الأخطاء الإملائيّة التي يقترفها الطّابع على الحاسوب؛
- إنشاء المدوّنات النّصيّة العامّة والمتخصّصة؛
- إنشاء بنوك الكلمات وبنوك المعلومات، وبنوك المصطلحات، وأنواع البنوك الأخرى؛
- التّرجمة الآليّة، والتّرجمة بمساعدة الحاسوب؛

- التعرف الصوتي، وتحويل النصوص المكتوبة إلى نصوص منطوقة لفائدة العميان مثلاً، أو العكس؛

- المساعدة في إجراء البحوث المتعلقة بتوصيف اللغة في مستوياتها الصوتية، والإملائية والصرفية والنحوية، والدلالية والأسلوبية" (القاسمي، 2014، ص. 503)؛ هذا، وتعم فائدة علم اللغة الحاسوبي كل اللغة العربية، ويساعدها على التطور ومسايرة هذا العصر، عصر الرهانات العلمية والتكنولوجية المتجددة في كل مجالات الحياة، التي إن لم تكن العربية فيها لغة عصر ولغة مواكبة لهذه التطورات بألفاظ ومصطلحات تقنية وعلمية، لن تستطيع مضاهاة الإنكليزية في علميتها، والإسبانية في انتشارها والصينية في عدد الناطقين بها.

وبصدد الحديث عن الفوائد المعرفية والتعليمية للمعلومات الإحصائية للألفاظ، التي يقدمها (متع) للقارئ، فقد نهض البحث العلمي الذي أفضى إلى حوسبة اللغة، على مميزات متعددة لا بد من مراعاتها والأخذ بها، مثل العلاقة بين المنطوق والمكتوب، والعلاقة بين الصريح والضمني والعلاقة بين اللغة ومفاتيحها الرمزية والرقمية (شفراتها)، والعلاقة بين قواعد الاستصحاب اللغوي (أصل الوضع، أصل القاعدة العدول عن الأصل، الرد إلى الأصل...) والعلاقة بين الحوسبة والوحدات اللغوية المختلفة" (أبو هيف، 2004، ص. 95)؛ ومعنى ذلك أن الفوائد المعرفية التي يجنيها علم اللغة والمعجم من علم اللغة الحاسوبي، وعلم اللغة الإحصائي جمّة؛ لأنها تعمل جنباً إلى جنب لتأطير اللغة العربية أحسن تأطير؛ فالوحدات اللغوية كثيرة متعددة منها: المعجمية والصرفية، والصوتية، والنحوية والدلالية، والتركيبية، ويمكن عن طريق الإحصاء بناء بنى لغوية مختلفة، بل صناعة الألفاظ باللغة العربية، وبالتالي اللحاق بالركب الحضاري الساري بسرعة فائقة ولا يتأتى ذلك إلا بعمليات التوليد والتحويل والتوزيع، التي تتجم عن عمليات الإحصاء اللغوية للجذور العربية. هذا بالإضافة إلى ضرورة برمجة الآلة على حفظ ومراعاة الزوائد والسوابق واللواحق، وكل ما من شأنه التسهيل والإسهام في تأليف الجمل؛ وبالتالي الاعتماد على الرقمنة اللغوية، والسبيل إلى ذلك يكمن في تحديث اللغة العربية مثلما فعل اللغويون والدارسون الغربيون وذلك بالرفع من مستوى ثقافتنا وعلمنا، لنواكب المستجدات الحاصلة اليوم في مجتمع المعرفة.

لقد دعا علماء اللغة والمعجم المعاصرون، وكذا اللسانيون العرب إلى ضرورة استخدام الحوسبة في الدرس اللغوي العربي، وإسقاط نتائج الدراسات على المعاجم بصفة كلية، سواء أكانت معاجم عامة أم تاريخية، ورأوا من الواجب إجراء مسح شامل للغة، ورسم خارطة الطريق التي يُفترض اتباعها للوصول إلى تأليف (متع)، ونجد من بين الأعمال ضمن هذا الإطار، جهود المؤسسات أو المجامع اللغوية في الوطن العربي، مثل مجمع اللغة العربية بدمشق في سوريا مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مصر، مجمع اللغة العربية في الجزائر، مجمع اللغة العربية في ليبيا، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، بالإضافة إلى مركز البحث وتطوير اللغة العربية والمجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر، وكل المؤسسات الأخرى في باقي البلدان العربية، تسعى جميعا للنهوض بلغة الضاد وصناعة المعاجم الحديثة؛ لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وكذا إنتاج المصطلحات العلمية، وإطلاقها على الصناعات والتكنولوجيات التي جاء بها الغرب؛ بحيث تتهافت علينا حوالي خمسين (50) مصطلحا علميا في اليوم، ولما نجد لها مقابلاتها المناسبة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فهناك جهود الأفراد التي تعمل حثيثا للارتقاء باللغة العربية، من أجل أن تسائر اللغات الأخرى، مثل: جهود الدكتور (صالح بلعيد) في الجزائر، و(إبراهيم بن مراد ورشاد الحمزاوي) في تونس، و(علي القاسمي) في المغرب، وغيرهم كثير ممن يفني حياته في خدمة البحث العلمي اللغوي، المتجذر في التراث والحداثة على حدّ سواء.

وحول الاهتمام بحوسبة الدرس اللغوي العربي، "فإن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ALECSO، قد خصّصت إشكالية استعمال اللغة العربية بدراسة مستفيضة، قام بها عدد من المختصين بالمعلوماتية بالدرجة الأولى، فليس هؤلاء من علماء اللغة أو المشتغلين بها، غير أنّ أطروحاتهم في منتهى الأهمية، فقدّم (محمد بن ساسي من تونس) نبذة تاريخية عن استخدام اللغة العربية في مجال المعلوماتية، واقترح (مروان البواب، ومحمد حسان الطيان من سوريا)، (وسالم الغزالي من تونس) أسلوب معالجة اللغة العربية في المعلوماتية: (الكلمة والجملة عند الباحثين الأولين، والمعالجة الآلية للكلام المنطوق عند الثالث، ووضع (محمد مراياتي من سوريا) توصيفا عمليا لتعامل الأجهزة والمعدات مع الحرف العربي، ووضع (محمد بن أحمد من تونس) رؤية

علمية للغة العربية والنظم الحاسوبية والبرمجيات، وأكمل (أحمد أبو الهيجاء من الأردن) هذه الرؤية بتحديد المواصفات والمقاييس لتعريب المعلوماتية" (أبو هيف، 2004 ص. 96-97)؛ ولكن بالرغم من أنهم قدّموا هذه الدراسات، غير أنهم لم يتجاوزوا ذلك إلى حوسبة المعجم العربي ومكوناته، فبعض البلدان العربية تطالب بتعريب التطبيقات الحاسوبية، والمساهمة في حلّ المشكلات اللغوية العالقة.

وتوجد إشكالية تستدعي مضاعفة الجهود لوضع تعامل الحرف العربي مع الأجهزة والمعدات مثل:

- 1- "ترميز الحرف المكتوب وتقييسه.
- 2- ترميز الحرف المنطوق.
- 3- توزيع الحروف العربية على لوحة الملامس؛
- 4- تقييس الأقلام العربية وإظهارها على الشاشات والطابعات.
- 5- تحرير النصوص وتنزيدها.
- 6- معاملة الحرف العربي على شبكات الاتصال، من حيث نقل المعلومات أو أمنها.
- 7- ضغط النصوص العربية بغية تخزينها في ذاكرة الحاسوب اقتصادياً.
- 8- تحاور المعوقين مع الآلة باللغة العربية" (أبو هيف، 2004، ص. 97). والجدير بالذكر، هو أنّ حوسبة اللغة العربية غير مكتملة بعد، بل تكاد تكون في بداية طريقها، ولذلك آن الأوان لتوحيد الجهود الفردية والجماعية، من أجل تفعيل الأقوال إلى أفعال، ولم لا يكون ذلك بتكوين لجان خاصة تُكلّف بإنجاز هذه المهمة العلمية الشاقة؛ وصعوبة ذلك منجر عن كون العرب لا ينتجون التكنولوجيا ولا التقنيات الحديثة، ويلجؤون إلى التعريب أو الترجمة، ولذلك يجدون أنفسهم يحفرون في الحجر من أجل إنجاز بسيط.

وحول التوسّع في القيام بالإحصاءات الحاسوبية والمعالجات الآلية للغة "فقد اقتحم العرب مجال الإحصاء اللغوي منذ السبعينيات، وعقدت المؤتمرات والندوات العالمية والعربية، كان من

أهمها المؤتمر الثاني (02) حول اللغويات الحاسوبية العربية، الذي عقد بالكويت عام 1989 وسبقه الملتقى الرابع (04) للسانيات العربية والإعلامية بتونس، الذي ناقش بحثاً مثل:

البحث الأول: تدريس العربية لغير الناطقين بها بواسطة الكمبيوتر.

البحث الثاني: نظام اشتقاق الكلمة العربية بالحاسب؛

البحث الثالث: المعالجة الآلية للكلمات والنص في الأعمال المصطلحية.

البحث الرابع: المعالجة الآلية لأوزان الشعر العربي.

كما يعدّ على رأس المشتغلين بحوسبة الدراسات اللغوية العربية، الباحث (نبيل علي) الذي قدّم عدّة أعمال رائدة، على رأسها كتابه (اللغة العربية والحاسوب)، وبحثه: (ميكنة المعجم العربي باستخدام المعالج الآلي الصّرفي، وبحثه: الجيل الخامس ومعالجة اللغة العربية آلياً، وبحثه: الفهم الأوتوماتيكي للعربية غير المشكولة).

ومن البحوث الأخرى التي تناولت الموضوع أيضاً ما يلي:

- **البحث الأول:** العلاج الآلي للنصوص العربية للدكتور (عبد الرحمن الحاج صالح).
- **البحث الثاني:** ثلاثة إشكالات في حوسبة المعجم العربي للدكتور (عبد القادر الفاسي الفهري).

- **البحث الثالث:** التحليل الإحصائي لأصوات اللغة العربية للدكتور (محمد علي الخولي).
- **البحث الرابع:** الإطار الآلي للمعالجة الآلية للغة العربية للدكتور (علي فرغلي).
- **البحث الخامس:** المعاجم في الترجمة الآلية للدكتور (محمود إسماعيل صيني).
- **البحث السادس:** المعجم الإلكتروني للغة العربية للدكتور (محمد الحناش).
- **البحث السابع:** معالجة اللغة العربية بالحاسوب للدكتور (محمد حشيش). (مختار عمر 1998، ص. 168-169)؛ هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّه توجد بحوث أخرى تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، ولكن لا يسع المقام لذكرها هنا.

وهناك عدّة جهات في العالم العربي، تولي أهمية كبيرة لمثل هذا النوع من الدراسات، منها:

1/ "الجمعية المصرية للحاسب الآلي، التي تقوم بالتعاون مع مركز أماك بصحيفة الأهرام بتنفيذ مشروع بحثي متكامل عن اللغويات الحاسوبية العربية، يشتمل على أربعة مكونات هي: الذخيرة العربية، والتعاون مع ما يقرب من أربعة آلاف وخمسمئة (4500) جذر من الجذور الشائعة، وقواعدها وتحليل الأصوات، والتعرف على الكلمات المكتوبة بخط اليد؛

2/ المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق، الذي أعد أو أشرف على عديد البحوث

منها:

- تعليم النحو والصرف بمساعدة الحاسوب؛
- النظام الصرفي النحوي للعربية بالحاسب؛
- المعجم الحاسوبي في نظام خبير للغة العربية؛
- نظام اشتقاق الكلمة العربية بالحاسب؛
- إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي.

3/ الشركة العالمية لبرامج الحاسب الآلي التي تتخذ مقراً لها بالقاهرة، وتقوم بإنجاز عدد من المشروعات الحاسوبية العربية الهامة، مثل:

- المكنز الآلي أو قاعدة بيانات المادة المعجمية العربية؛
- المحلل الصرفي الآلي؛
- المحلل الإملائي الآلي؛

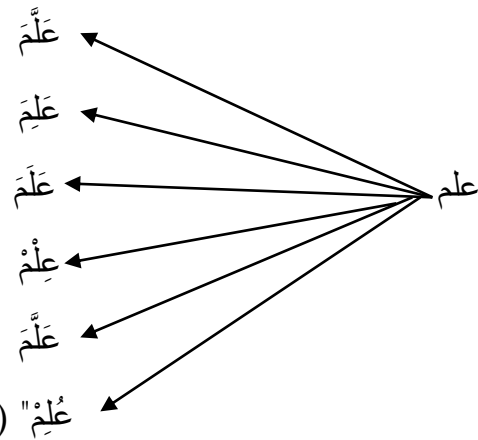
- قراءة النص العربي غير المشكول آلياً" (مختار عمر، 1998، ص. 169). وكل ذلك دليل على أن الوطن العربي يبذل جهوداً معتبرة في مجال حوسبة اللغة العربية، من خلال أعمال ومشاريع أهل الاختصاص في هذا الميدان، باستخدام التقنيات الحديثة التي تعلمها بعض المختصين منهم. وفي ذات الصدد فإن العمل الذي قام به عالم اللسانيات الأمريكي (تشومسكي Chomsky، ت 1999م) في النحو التوليدي والتحويلي، قد تأثر بأنظمة الحاسبات الإلكترونية اللغوية تماماً، مثبتاً بأن اللغة هي ولود تختص بالفضائل الإنسانية وحدها، هذه الفاعلية اللغوية في الدماغ البشري هي واحدة عند كل الكائنات البشرية، ولقد حاول أن يصوغ اللغة صياغة

رياضية، وأن يلحق القواعد المحددة لهذه اللغة بإطار توليدي حسابي مبرمج، وذلك من أجل معرفة هذه الفاعلية للفصول اللغوية، وعلاقتها المجردة في الدماغ البشري. وإن الجهود التي يبذلها (تشومسكي) لفصل علم النحو عن علم الدلالة في نظريته الكلاسيكية لعام 1957، ثم الجهود المبذولة لدمج العاملين ولا سيما في نظريته الجديدة: نظرية العامل والربط الإحالي لعام 1981 إنما كانت نتيجة صياغة رياضية، من أجل توصيف اللغات البشرية للحاسوب" (ديدوح، 2009، ص. 88) بمعنى آخر، يمكن القول بأن هذا العالم اللغوي قد حاول صياغة اللغة صياغة حاسوبية رياضية دقيقة، وقام بتوليد الألفاظ حسابيا من خلال برمجيات هذا الجهاز المتطور، ذلك ما أنتج لنا عديد التقنيات المهمة، فظهر ما يسمى بالذكاء الاصطناعي والترجمة الآلية، وغيرها كثير من الأنظمة الحاسوبية التي تخدم اللغة بشكل متواصل. وهنا يأتي دور الترجمة الآلية في التهوؤ باللغة وتمكين الدماغ البشري من بعض الراحة، عن طريق وضع برمجيات حسابية، ومحللات صرفية ونحوية وتركيبية، ولم لا تكون أسلوبية داخل الحاسوب، من أجل أن يتمكن البحث من كتابة النصوص وصياغة التعبيرات، وترجمتها إلى اللغات الأجنبية في أقصر وقت ممكن، وبأقل جهد قد يبذله، بمجرد الضغط على أزرار معينة في هذا الجهاز الضخم، الذي يفاجئنا كل يوم بتقنية جديدة في فائدة الإنسان دائما.

وتتجلى فعالية اللسانيات الحاسوبية في (متع) على وجه الخصوص، وفي كيفية توظيف كل التقنيات المتاحة في الجهاز لإحصاء الجذور العربية، "ولقد درس الباحث (محمد مارياتي) بالتعاون مع زملائه، مثل (أحمد الأخضر غزال) الجذور العربية المنتشرة في المعاجم والقواميس العربية القديمة دراسة حديثة، معتمدا بذلك على الحاسبات الإلكترونية التي تساعد كثيرا في ضبط العملية الإحصائية والسرعة العلمية فيها، وهو ما دفع الدكتور (مارياتي) لأن يحصي النسب المئوية للجذور الثنائية، والثلاثية، والرابعة، والخامسة، في اللغة العربية، وقد دفعه أيضا لأن يحصي الدرجات المئوية التي يمكن فيها للأصوات العربية أن تندمج مع بعضها بعضا، أو تنفصل عن بعضها بعضا، ثم القوانين التي تحكم هذا الدمج والانفصال.

والواقع أنّ هذه الدراسات الإحصائية لجذور الكلمات العربية مهمّة؛ بحيث يمكن استخدام نتائجها في الترجمة الآلية من اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية الأخرى أو بالعكس، ولا سيما من حيث مقابلة المركّبات الصوتية العربية مع المركّبات الصوتية الأجنبية، ومن حيث التحليل والتّركيب" (ديدوح، 2009، ص. 89)؛ ومنه أستنتج أنّ كلّاً من الحاسوب والترجمة الآلية عامل فعّال في إحصاء الجذور العربية الموجودة في اللغة العربية، وبالتالي التّمكن من حساب عدد الألفاظ الموجودة بالفعل، ويمكن القول إنّها عملية الإحصاء الشّامل التي انتهجها (الخليل بن أحمد) في حسابه الرّياضيّ، الذي طبّقه على كلّ ألفاظ اللغة العربية في زمانه، حتّى خرج لنا بعمله الذي لا يستهان به في الدراسات اللّغوية العربية الحديثة.

ويوجد باحث آخر استحقّ الذكر أيضاً في مجال نقل علم اللّسانيّات الحاسوبيّ إلى اللغة العربية نظريّاً وتطبيقيّاً، هو العالم العربي (محمّد الأخضر غزال) مدير معهد الدراسات والأبحاث للتّعريب بالمغرب، وقد حاول وضع أنموذج لسانيّ عربيّ يعمل على الحاسبات الإلكترونيّة ذات النّظام الألف بائيّ. وقد حاول هذا العالم شرح مبادئ هذا النظام وعلاقته بالترجمة الآليّة، "متطرقاً إلى التّطوّر التاريخيّ للخطّ والكتابة العربيّة، وكيفيّة تطويع الرّسم العربيّ لتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونيّة المعاصرة، وقد طرح مثالا على ذلك كلمة: علم، وحاول أن يضع لها كلّ الرّسوم التي تأتينا من فوق وتحت، ومحاولة إيجاد المقابل الآليّ لها في الحاسبات الإلكترونيّة، وتبيّن صعوبة عمل كهذا من خلال هذه الكلمة العربيّة:



يتمثل ما تخفيه الحاسبات الإلكترونية أكثر في مجال خدمة اللغة بصفة عامة، وفي صناعة (متع) بصفة خاصة؛ حيث إنّ هذا المعجم الذي في طريقه إلى النور، يحتاج تضافر جميع الجهود أفراداً ومؤسسات لغوية، ومخابر من أجل تفعيله، مع ضرورة استخدام التقانات الحديثة والحسابات الرياضية، والإحصاءات العلمية للجذور العربية للوصول إلى كلّ ألفاظ اللغة المستعملة والمهملة من يوم توقّف (الخليل) عن هذا الحساب إلى يومنا هذا. وتجدر الإشارة إلى أنّه حتّى المقدّمة التي يحررها مؤلّفو (متع) تساعد القارئ في فهم متنه وكيفية البحث فيه وعن تعريفات الألفاظ، وقد زاد اهتمام المعاجم الحديثة كثيراً بجوانب الشرح بالاستفادة من الرموز والصّور والإحصاءات وغيرها مع الإفاضة إلى المعلومات الموسوعية المختلفة، ولا سيما ما يتعلّق بالجوانب العلمية. كما أنّ "توقّفنا أمام الدّراسة اللّغوية الإحصائية للنّصّ بشكل عام، يضعنا مباشرة أمام جملة من المهام التي تفرض نفسها علينا خلال التّطبيق العمليّ للإحصاء، ومنها على سبيل لا الحصر؛ دراسة كلّ ما يمكن إحصاءه أو حصره من خصائص النّصّ، وذلك: لتصنيفها وموازنتها، ومن ثمّ ترتيبها وربطها بظروف نشأتها التاريخيّة، والجغرافيّة والاجتماعيّة، أو النفسيّة ولاكتشاف القوانين النّاطمة لبناء النّصوص" (جمعة، 2009. ص 189)؛ ومعنى ذلك، أنّ عمليّة إحصاء الألفاظ ينفذ من خلال النّصوص المختلفة التي تعدّ مدوّنة (متع)، وتساعد هذه العمليّة في حساب عدد تكرارها واستخلاص جذورها الأصليّة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، "يشرع الإحصاء النّصّي بما يلي:

- البدء بتحديد ما في النّصّ من عناصر ووحدات لغويّة تقبل الإحصاء، ثمّ عدّها.
- التّوصّل من خلال هذه الإجراءات الوصفية الخالصة إلى كشف تتعلّق بالتكرار وبخاصّة التّكرار المعجمي، والتّوصّل إلى الأبعاد الإحصائية المعروفة، كالمعدّلات والعلامات.
- الاستجابة للمتطلّبات التحليليّة؛ لأنّ التّحليل قد يكون صوتيّاً، أو تركيبياً، أو معجمياً حسب الغرض، وذلك من حيث محاولة البرهان على فرضيّات أو تصوّرات وضعها الدّارس من قبل، لاكتمال الصّورة.

- دراسة العلاقات بين أطوال الجمل، وأطوال الكلمات في نصّ معيّن". (جمعة، 2009. ص 190-191)؛ حيث تحتوي المدوّنة النّصيّة على معلومات تتعلّق بالألفاظ من حيث كمّيّتها، ونوعها

بالتركيز على ظاهرها لا على باطنها، أو ما هو خفي وراءها، ويتولى الإحصاء هنا تبيان كل السمات المميزة في الألفاظ، وذلك يظهر مكوناتها الصوتية، والصرفية، والمعجمية، والنحوية بشكل دقيق، ويعمل على إظهار بعض المعلومات المتعلقة بزمان ظهورها، وأماكنها الجغرافية التي نطقت فيها نسبياً. "وتجدر الإشارة إلى أنّ الشيء الوحيد الذي يمكن أن يدرس حسب المناهج الإحصائية هو الخصائص الظاهرية التي تؤدي عملياً، وتقبل الإحصاء في النصوص صوتياً، وصرفياً وتركيبياً، وأسلوبياً، فتقاس المعلومة بتوصيفها مقياساً لعدم ظهور عنصر ما، أمّا المعنى فلا يقاس ولهذا، فإنّ العدّ وشكل العدد هما الزابط الواقعيّ في أيّهما يمكن للمرء أن يحقق الرّبط بين الفكر اللّغويّ والعلميّ لتحقيق التّقابل بينهما في أوضح صورهِ" (جمعة، 2009، ص 204)؛ بمعنى أنّ كلّ ما هو ظاهر قابل للقياس والإحصاء، ويخضع للمنطق الرّياضيّ، بحكم أن علم الإحصاء جزء من الرّياضيّات التّطبيقية، فهو علم دقيق لا يقبل القراءة ما وراء السّطور، ويدرس ما هو بارز للعيان من أجل الخروج بنتائج مقبولة وواقعية، لا افتراضية مبنية على الشكّ أو الظنّ.

يتولّى علم الإحصاء إجراء بعض الافتراضات، أو طرح بعض الأسئلة القبليّة، التي تحتمل أجوبة مسبقة وأخرى لاحقة لما سيتمّ اختباره وإحصاؤه عملياً بواسطة الحاسوب، "فكثير من الأعمال الإحصائية النّصّية القديمة تكفي بالإجراءات الوصفية، فتحصي العناصر المتماثلة، أو المنضوية تحت حقل واحد، وتؤسّس معاجم التّكرار بناءً عليها. ويسمّى الجانب الذي يتّخذ أساساً لأيّ إحصاء لغويّ في النّصّ مفتاحاً، أو طريقاً إلى إجراء تحليل إحصائيّ عدديّ، والمفاتيح هي تلك الكلمات التي يكون لها ثقل تكراريّ وتوزيعيّ في النّصّ، بشكل يفتح مغاليقه، والكلمة المفتاح هي التي يصل معدّل تكرارها في عمل معيّن، أو لدى مؤلّف معيّن إلى نسبة أعلى ممّا هي عليه في اللّغة العاديّة؛ أي أنّها كلمة تفوق في تردّدها لدى كاتب معيّن المعدّلات العاديّة لدى أمثاله في الموضوعات نفسها" (جمعة، 2009، ص 195)؛ ومعنى ذلك أنّ الدّارس الذي يحصي مثلاً عدد مرّات تكرار لفظ معيّن، أو صيغة صرفيّة محدّدة في نصّ معيّن، من شأنه أن يساعد توجّهات أو ميول الكاتب أو المؤلّف، وبالتالي تحديد نوع النّصّ، وغرضه، ومعرفة خصائصه التّعبيرية والأسلوبية كما أنّ تطبيق المعايير الإحصائية في الدّراسات الأسلوبية له فوائد جمة، أذكر منها ما يلي:

✚ **الفائدة الأولى:** إسهام التحليل الإحصائي في حلّ المشاكل ذات الصبغة الأدبية الخالصة فاستخدام هذه الآلية قد يساعد على مؤلّفي الأعمال المجهولة النسب، ويمكنه أن يلقي ضوءاً على مدى وحدة بعض القصائد واكتمالها، أو نقصها.

✚ **الفائدة الثانية:** إفادة المنظور الإحصائي في تزويدنا بمؤشّر تقريبي لمعدّل تكرار أداة خاصّة، ودرجة تكثيفها في العمل الأدبي؛ فمما لا ريب فيه، أنّ تكرار ظاهرة معيّنة مرّة واحدة، أو عشر مرّات، أو أكثر في الكتاب الواحد له دلالة مختلفة" (جمعة، 2009، ص 197)؛ وبطريقة أخرى يمكن القول إنّ (متع) الذي يسعى مؤلّفه إلى إرفاق المداخل والموادّ فيه بالشواهد المختلفة، التي يجب أيضاً أن تنسب إلى قائلها الحقيقيين أو الأصليين، فإنّ عملية إحصاء الألفاظ وتقديم معلومات إحصائية معيّنة، من شأنها أن تظهر ما خفي في هذا الجانب، بالإضافة إلى أنّ تطبيق المنهج الإحصائي على علم اللغة والمعجم، يمكن من تعميم أو إسقاط بعض المعايير الخاصّة به على جوانب لغوية مشابهة، والخروج بنتيجة معيّنة مبدئياً. "ومن هنا يمكن ملاحظة التطوّر في طريقة كتابة مؤلّف معيّن بشكل خاصّ، من حيث نزوعه إلى التّبسيط، والتّسهيل، ومن حيث بعده عن التّعقيد، بالإضافة إلى التطوّرات الطويلة الأمد في المفردات، وهذا ما يتجلّى في دراسة نصوص كتاب في أزمنة مختلفة، وملاحظة الرّصيد اللفظي والتركيبّي فيها، ومن ثمّ التّغيرات الخاصّة بمواقف الشّعب المتعلّقة بتلك المفردات، وذلك من حيث غياب بعض الألفاظ، وبقاؤها رهينة المعاجم، بعيدة عن التّداول، ومن حيث التّجديد في الألفاظ القديمة اشتقاقاً كما هو الأمر في اللغة العربيّة" (جمعة، 2009، ص 201)؛ وذلك إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ إجراء دراسات إحصائية على الألفاظ التي تقدّمها المدوّنة اللّغوية مهما كان نوعها، من شأنه اكتشاف كثير من خبايا اللّغة غير المعروفة، وبالتالي، يمكن القول إنّ الاستعمال اللّغوي للألفاظ هو الذي يكون محطّ دراسة أكثر من التي تبقى على الجانب، إلّا أنّ (متع) يسع لاحتوائها جميعاً، وتدوينها فيه.

وتحمل دراسة ألفاظ اللغة العربيّة دراسة إحصائية من أجل الإسهام في صناعة (متع)، كثيراً من الشّروط العلميّة والموضوعيّة، التي يجب أن تتحقّق بها وفيها، فعلم الإحصاء مبنيّ على جملة من الأركان، تتمثّل إحداها في كونه يجيب على سؤال مطروح وواضح، غير معتمد على معلومات

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ

خفية، كما أنه يضع هدفا معينا في ذلك، هو توفر عدد معين من الألفاظ التي يحصيها، ومن خلال ذلك تقام الأعمدة والرسوم البيانية، والدوائر الحسابية، التي تعطينا القاعدة العامة، الحاملة بعض الخصائص التركيبية الواضحة للألفاظ المحصاة والمقاس عليها، والتي يفترض تعميمها على باقي العينات الأخرى، التي تحمل المواصفات نفسها.

لقد عرف الغرب والعرب الإحصاء منذ العهد القديم؛ فقد كان الهنود سباقين إلى الدراسات الصوتية والإحصائية، وكان الدافع إلى ذلك دينيا أول الأمر؛ حيث أجرى الهنود عديد الدراسات في هذا الجانب، ويشهد لهم التاريخ بذلك، فأحصوا إحصاء شاملا عدد الألفاظ والأسطر الواردة في كتابهم المقدس (الفيدا Vida)، بالإضافة إلى ما قام به العرب أيضا في هذا المجال؛ إذ قاموا بإحصاء عدد تكرار ألفاظ القرآن الكريم، لاكتشاف دلائل الإعجاز فيها، ومميزاتها، وخصائص تراكيبها، ولا يزالون يفعلون ذلك إلى يومنا هذا. ومهما تكن الدوافع التي أدت بهم جميعا إلى إحصاء ألفاظ لغاتهم، تبقى أعمالهم مهمة إلى يومنا هذا، غير أنهم في بداية الأمر لم يكونوا قد اتبعوا منهجا محكما في ذلك، سوى الجمع والتصنيف والعد.

وكانت إرهابسات الإحصاء اللغوي العربي، ذات منهج علمي واضح عند (الخليل) من خلال تأليفه معجم (العين)، ويمثل عندنا الانطلاقة الفعلية للإحصاء المعجمي اللغوي. أما الإحصاء عند الغرب، فإنه نابع أكثر من الرياضيات التطبيقية؛ بحكم أنهم متقنون لمختلف أشكال العلوم التقنية والتطبيقية، ومنهم صدرت التكنولوجيا الحديثة، وهم على دراية واسعة بأنظمة الحاسوب؛ إذ إن الإحصاء يستدعي معرفة واسعة بهذا الأخير، وقد طبقوه على علم الأسلوب في القرن التاسع عشر (19)؛ "ويكفي أن نعرف أن الميلاد الرسمي للإحصاء الاقتصادي يعود إلى سنة 1930، وكان ذلك في أمريكا؛ حيث أنشئت بجامعة شيكاغو الجمعية الإحصائية. وأن الأكاديمية الفرنسية لم تعترف بالمصطلح إلا سنة 1835، وإن كان قد ظهر قبل ذلك بما يقارب القرن بين الأكاديميين الألمان في مجالات البحث في الثروة والدولة. وإن المدرسة الإنكليزية التي كانت تسمى أحيانا بالأرطمتيقا السياسية، كانت أسبق، وهي أشهر من غيرها. ثم إن الإحصاء انتشر أداة ناجعة في

القرن التاسع عشر (19) في ميدان العلوم الفيزيائية والطبيعية، والبيولوجية، والمعدنية، والجوية والنفسية والاجتماعية، فلم يكن استعماله في المجال اللغوي متأخراً عن غيره من المجالات البتة. ويحسن أن يضاف توضيح آخر إلى جانب ذلك، وهو أن أول وجوه الاستعمال الحديث للإحصاء كان في حقل الأسلوب، لا اللغة بمعنى النظام، غير أنه لا يخفى على أحد الفرق المهيول بين ما حقق الإحصاء من فتوحات في مجالات العلوم الصحيحة، والعلوم الإنسانية كالإقتصاد والاجتماع والنفس؛ بحيث أسهم في توطيد دعائمها، باعتبارها فروعاً نازعة إلى الدقة والصرامة العلميتين، وبين استعمال الإحصاء في المجال اللغوي والأدبي على وجه الخصوص حيث لاقى ألواناً من الإعراض والتشويه؛ لذلك فإن اعتمادها منهاجاً بحثياً قد اتخذ شكل المبادرات الفردية.

وقد قام بها في أول الأمر أناس من غير المتخصصين في اللغة والأدب، وكان لهذه العناصر دخل في الخيبات التي مني بها هذا الاتجاه. وفي الفقرة الموالية نشير إلى بعض المراحل من دخول الإحصاء مجال اللغة والأسلوب عند الغربيين، ثم العرب. ويعود الفضل في لفت النظر إلى جدوى استخدام الإحصاء أداة في البحث الأسلوبي أول مرة إلى (أوغستوس دي مورغان Augustus De Morgan، ت 1871م) وهو أستاذ للرياضيات بجامعة لندن.

وكان قد لمح إلى أنه من الممكن تبين هوية مؤلف لأثر ما من معدل طول الكلم المستعمل فيه، ولكن بقي هذا الرأي في طي الإهمال إلى حدود سنة 1881 أو 1882 حين اطلع عليه شخص أمريكي يدعى (طوماس كوروين مندنهال Thomas Corwin Mendenhall، فتأثر به وأجهد نفسه في وضعه على محك التجربة. وفي أوروبا ظهر نشاط في البحث اللغوي يستند إلى الجرد والعد والضبط، وهو، وإن كان في مجال المعجم الاستعمالي، فإنه يقرب في منهجه من منهج (مندنهال).

نشر (ف.و. كيدينغ F. W. Keading) في سنتي 1897 و 1898، معجم التردد للغة الألمانية، وهو يضم ما يزيد على الأحد عشر مليون كلمة، وقد بين فيه: * أن الخمس عشرة كلمة الأكثر استعمالاً تمثل 25.22% (4/1) من المجموع.

* وأنَّ الستَّ والستَّين كلمة الأكثر استعمالاً تمثل 50.06% (2/1) من المجموع.
* وأنَّ الثلاثمائة وعشرين كلمة الأكثر استعمالاً تمثل 72.25% (4/3) من المجموع.
وقد تواصل هذا الاتجاه في البحث في دراسة التردد في كلم اللغات المختلفة، وتوسّع توظيف الإحصاء من مجال الاستعمال اللغويّ إلى محاولة استخدامه في تبيين النظام مع أعمال (جورج كينغسلاي زيف George Kingsley Zipf)، فقد لاحظ (زيف) وهو يحصي الكلم في عدّة آثار من لغات مختلفة، أنّ ذلك الكلم إذا ما رُتّب حسب ارتفاع تردده من مرتفع التردد إلى منخفضه فإنّ هناك تدرّجاً في الانخفاض مناسباً عكساً لرتبته؛ بحيث يبقى حاصل ضرب التردد في الرتبة ثابتاً. التردد $\times$ الرتبة = ثابت.

وقد أجريت دراسات من قبيل دراسة (كيدنيغ) في بلدان مختلفة أظهرت جلياً عدداً من الخصائص المشتركة. وهي:

- 1- أنّ عدداً محدوداً من الكلم المنتقى في أيّ نصّ، يمثّل الجزء الأعظم منه.
- 2- وأنّ عدداً صغيراً جداً من الكلمات المرتفعة التردد، يغطّي الجزء الأعظم من أيّ نصّ ومن الممكن أن يوضع جرد من الكلمات.
- 3- أنّ المائة كلمة الأولى تغطّي 60% من أيّ نصّ.
- 4- وأنّ الألف كلمة الأولى تغطّي 85% منه.
- 5- وأنّ الأربعة آلاف كلمة تغطّي 97.5% منه.
- 6- وأنّ الأربعين أو الخمسين ألفاً المتبقية تغطّي 2.5% من أيّ نصّ (عبد العزيز، ص 3). وتجدر الإشارة إلى أنّ تطبيق علم رياضيّ مستقلّ بذاته على العلوم الإنسانية، بما فيها العلوم اللغوية والمعجمية، أمر قد يكون غير مقبول عند البعض، بحجّة عدم إمكانية تطبيق نتائج الأول على الثانية، غير أنّه قد تمّت البرهنة على وجود وسائل ممكنة لذلك، بفضل الجهود المبذولة من قبل بعض المختصّين من أساتذة جامعيّين في الرياضيات، وعلم الحاسوب، سواء عند الغرب، أم عند العرب ممّن لهم اطلاع واسع بهذا الميدان العلميّ الواسع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إتقان استخدام الحاسوب ومعرفة خبايا أنظمتها يسهلان عملية الإحصاء اللغويّ أو المعجميّ، "ومن الملاحظ أنّ معظم البحوث والأطروحات قد اعتمدت الحاسوب مساعدا لازما؛ بحيث صار البحث اللغويّ والأسلوبيّ يقوم على أسس ثلاثة:

الأول: معرفة باللغة وقوانينها.

الثاني: معرفة بالإحصاء باعتباره أداة لازمة.

الثالث: استعمال الحاسوب.

ولا شكّ في أنّه كان لذلك انعكاس على تدريس اللغة والأسلوبية ومناهجهما في يومنا هذا. وفعلا فقد صار تدريس الأسلوب في الآثار الأدبية استعانة بالحاسوب ذي البرامج الخاصة باللغة جاريا به العمل في الجامعات الأنكلوسكسونية، وصار المدرسون الباحثون يؤلفون الكتب في هذا المجال دفعا للبحث وتعميقا للفهم، وتيسيرا للباحثين المبتدئين دخول هذا الثالوث: اللغة والإحصاء والحاسوب. ومن هذه الأعمال نذكر كتاب (بيروس Burrows) وهو علم الرياضيات الأدبيّ وكتاب (بارنبروك Barnbrook) وهو: اللغة والحواشيب، وأدرج المنهج اللغويّ الرياضي بالاستعانة بالحاسوب في تكوين طلبة الآداب.

وظهرت مدونات مغناطيسية وورقية (لنشوسر وشكسبير ووردز ورث) وغيرهم، وفي جامعة كليفلاند توجد مدونة تسمى مدونة نثر القرن، بها نصف مليون كلمة للفترة الممتدة بين سنتي 1680 و1780. وتمكّن الفرنسيون أخيرا من أن ينشئوا في نانسي قاعدة ضخمة تضمّ سبعين مليون كلمة سمّوها كنز اللغة الفرنسية (TLF)، يمكن أن يستعملها أي باحث متى شاء، ثمّ أصدروها مطبوعة على الورق توسيعا لإمكانات استغلالها، وما فتئت لسانيات المدونة تكتسح مجال البحث اللغويّ.

وأما في المجال العربيّ، فأول المنافذ التي دخل منها الإحصاء الدرس اللغويّ والأسلوبيّ العربيين كانت الأعمال الأكاديمية، وأول عمل أكاديميّ استند إلى الإحصاء في عمليّاته الأولى كان بحثا باللغة الفرنسية لـ (محمود المسعدي) قدّمه لجامعة السوربون لنيل شهادة جامعية، وكان ذلك سنة 1957، ولم ينشر هذا البحث إلّا سنة 1980، ثمّ نقله صاحبه إلى العربية، ونشره سنة

1996. وقد رسم هذا البحث لنفسه غاية، هي تبين قوانين الإيقاع في ضرب من النثر الأدبي العربي وهو النثر المسجع، وقد وضع أنموذجا من فن آخر، هو فن الشعر باعتباره دافعا على البحث ومثالا من البحث يحتذى؛ فاعتمد طريقة (الخليل) في الاستقراء، لكنه فضل على وحدات القياس الخليلية؛ أي السبب بصنفيه والوتد بصنفيه، المقطع، معتبرا العربية لغة كمية أساسا. وأمّا مدوّنته فكانت مقامات (بديع الزمان الهمذاني) ومقامات (الحريري) وصفحات من نثر (الجاحظ). كما نجد بعض الإجراءات الإحصائية في أطروحة (محمد الهادي الطرابلسي) الموسومة (بالخصائص الأسلوبية في الشّوقيات) التي ناقشها بالجامعة التونسية سنة 1980.

وتعدّ عمليات العدّ المجراة على القواميس العربية ممّا يدخل في الأعمال الإحصائية بالمعنى الواسع للإحصاء، وفي هذا الضرب يندرج ما سمّي بالدراسات الإحصائية لجذور المعاجم العربية وقد افتتحها المرحوم (إبراهيم أنيس، ت 1978) بدراسة للجذور الثلاثية وغير الثلاثية لمعجم (الصّاح) سنة 1971. وتلته دراسات أخرى في المنحى نفسه للقواميس العربية الأخرى، تزعمها أستاذ الفيزياء (علي حلمي موسى) وفيها زواج بين الإحصاء والحاسوب، وشارك في بعضها (عبد الصبور شاهين) كما سبق القول.

وقد برز في ميدان الدراسات الأدبية الأسلوبية الإحصائية اسم الباحث المصري (سعد مصلوح) الذي اختار أن ينهج في كل أعماله منهجا إحصائيا كامل الشّروط، ولكنه لم يستند إلى الحاسوب ولم يستفد منه. وقد بدأ مشروعه البحثي منذ السبعينيات، وكانت أولى ثمراته كتاب (الأسلوب دراسة لغوية إحصائية) سنة 1980، ثم تلت هذا العمل جملة من الأعمال جمعها (سعد مصلوح) في مؤلف واحد أصدره بتقديم مناسب، وأصدره النّادي الأدبيّ الثّقافيّ بجدة سنة 1991، وهو في النّص الأدبيّ، دراسة أسلوبية إحصائية، وله إلى جانب هذين المؤلفين مشاركات علمية متعدّدة دافع في بعضها عن المنهج اللّغويّ الإحصائيّ، أهمّها ردّه على (صلاح فضل) في مقال صدر له بمجلة فصول سنة 1985 العدد 3، بعنوان: (علم الأسلوب والمصادرة على المطلوب)". (عبد العزيز ص.3). ومعنى ذلك أنّ تطبيق علم الإحصاء على علوم اللّغة، بما فيها علم المعجم لا يكتمل، ولا تظهر النّتائج العلميّة الملموسة دون استخدام الحاسوب في ذلك؛ لأنّ هذا الأخير هو المعوّل عليه

في مثل هكذا دراسات؛ إذ يحتوي أنظمة متطورة، وبرامج مخزنة فيه بشكل تقني، من شأنها أن تساعد في إعطاء النتائج التي يصبو إليها البحث، الذين يرمون إلى إسقاط المنهج الإحصائي على اللغة، بيد أن صناعة (متع) أيضا بحاجة إلى نتائج هذه الإحصاءات؛ لأنه في ماهيته يدل على حمولة ثقافية وعلمية، ولغوية كبيرة، ومن الضروري أن يحتوي المعلومات الإحصائية للألفاظ حتى يقدمها للقارئ.

يقال إن "الإحصاء الرياضي دليل علمي، يكثر استعماله في المناهج التجريبية للعلوم التطبيقية، فهو منهج علمي مقبول حتما، ولو اعترض على أن هذا التوافق يتماشى مع العلوم التطبيقية، وليس الإنسانية التي تصب المعاجم في خانتها، لقل إن المعاجم لا تخلو من صناعة وفي الصناعة شيء من التطبيق.

ويكون التتبع للحالات الجزئية، من خلال عملية إحصائية للمقدمات المنطقية التي تقوم عليها النتائج، وبما أن الاستقراء من أدلة العلوم اللغوية، إذًا، فمن الناجع العمل بالأسلوب الإحصائي في صناعة المعاجم اللغوية. غير أن المشكلة التي تؤخذ على عمل (الخليل)، ومن قام بمثل عمله هي القيام بهذه العملية الإحصائية بشكل فردي، في عصر غابت عنه الأجهزة المتطورة، والعمل الإحصائي الفردي يكون عرضة للخطأ، نظرا لطبيعة البشر في السهو والخطأ ولأن القرارات المتخذة من خلال الإحصاء الفردي في ما هو غير مستعمل، يغلب عليه الظن وليس القطع، فهذا مما يضعف حجتيه، فعدم الإيجاد لا يعني عدم الوجود". (الصّرف، 2013، ص. 173-174)؛ ولكن معظم الدراسات اللغوية بما فيها المعجمية، كانت قد ظهرت فردية، ثم انتقلت إلى الجماعية، ولا يعني أن جهود (الخليل) الفردية تنقص من قيمة معجمه، ولكنها سنة راسخة في معظم الدراسات اللغوية القديمة التي بدأت من الصّفر، إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه الآن.

ويمكن القول من خلال كل ما سبق، بضرورة تطبيق المناهج الإحصائية في الصناعة المعجمية، وبخاصة في ما يتعلق بتأليف (متع)؛ لأن صناعة هذا الأخير يتطلب التقن والإتقان لدرجة أن يحتوي جميع المواصفات التي تقر بها المعايير المعجمية واللغوية العالمية، وذلك بالفعل

ما تقوم به وتسهر عليه اللجنة الجزائرية برئاسة الباحث (صالح بلعيد) وفريقه، وكذا دولة قطر في هذا المجال.

ويلزم استعمال الإحصاء اللغوي المبني على نتائج رياضية في الصناعة المعجمية الحديثة لأنه يجلب نتائج مقنعة وعلمية ودقيقة، وذلك ما يحتاجه المعجم التاريخي للغة العربية القادم، فبناء عمل أكاديمي على إحصاءات ونتائج تقنية ورياضية، يؤدي بالضرورة إلى إتقانه وإخراجه في صورة مقبولة علمياً ومعجمياً.

إن من واجب الأمة العربية اليوم صناعة (متع) والاستعجال في ذلك؛ إذ إن هذا المعجم سيحلّ كثيراً حنن القضايا اللغوية العالقة، بما فيها حصر تلك الألفاظ الحضارية الجديدة التي لم تتضمنها المعاجم بعد، مما يدع المجال للقول إن العربية التي كانت ولا تزال لغة الدين والحضارة والأدب والسياسة، والعلم، والفن، والفلسفة، والتجارة، يمكنها أيضاً أن تكون لغة الاقتصاد والتجارة العالميين، بحكم أنها لغة عظيمة بقرانها الكريم، وإعجاز لفظه، وكبير شأنها برونق أساليبها وجمال لفظها، ودقة تعبيرها، كما "تعدّ اللغة العربية لغة شعوب وحضارة عظيمة، ولهذا تسابقت الشعوب الأخرى على دراستها من مشارق الأرض إلى مغاربها، وكانت في فترة معينة أكثر من مئة لغة تكتب بالخط العربي من أوردو في آسيا إلى إسبانيا في أوروبا، فكانت ولا تزال، الشاحنة الأساسية للأفكار العربية الإسلامية؛ بحيث لا يمكن قهرها عبر محاولة التقليل من أهميتها واستبدالها بالعامية أو لغة أجنبية، وهذا لأنها تملك خصائص فريدة من نوعها، تجعلها درجات فوق أعظم اللغات الحالية، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- إن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة في العالم التي تكتب كما تنطق؛
- إن اللغة العربية تملك نظاماً فريداً من نوعه في تركيب كلماتها، وإذا أحسن استعماله سوف يحافظ على سلامتها ونقاوتها.

ومع النهضة الحتمية للعالم العربي الإسلامي، وازدياد أهمية شعوبه في مختلف الميادين فإن العربية، سوف تسترجع ودون شك في المستقبل مكانة الصدارة، وإذا أردنا أن تعجل الوصول إلى تلك المرحلة، يجب علينا الآن البداية في دراستها المنهجية؛ لأن نجاح اللغة في هذا العصر

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ

يكن في الدعاية الناتجة من النشر والإشهار، عبر الطباعة الحسنة، والتقديم الجيد" (سهل ليلي، د ت، ص. 5).

وأوصل الحديث عن أهميّة استعمال الحاسوب في عملية إحصاء الألفاظ في صناعة (متع)، يجوز القول بأنّ اللغة العربية تستفيد من الحاسوب كأداة للغة في الأغراض التالية:

- استخدام الحاسوب في الترجمة الآلية: يمثل هذا العنصر "الغايات النهائية لنظم التحليل الحاسوبي، وقد قطعوا فيه شوطا لا بأس به، لكن تصادفه عقبات أهمّها:
- عدم التّقابل الكامل بين مفردات اللغة المختلفة؛
- التّباین في طبيعة تركيب الجملة بين لغة وأخرى؛
- استخدامه في الإحصاء اللّغوي، مثل ورود حرف الجرّ في نصّ معيّن، وتوزيع الصّيغ الصّرفيّة المختلفة، وأنواع الأنماط التّركيبية، وتوزيع حالات الإعراب المختلفة... إلخ؛
- استخدامه في التحليل والتّركيب اللّغوي.

فعلى مستوى الصّوتيات يمكن تمييز الكلام وتوليده آلياً، وعلى مستوى الكتابة، يمكن القراءة الآليّة للنصوص المكتوبة، وعلى مستوى الصّرف، يمكن تحليل الكلمات إلى مقاطع ووحدات صوتيّة وتركيبها أيضاً، وعلى مستوى النّحو، يمكن تحليل الجمل وإعرابها وتوليدها آلياً.

- استخدام الحاسوب في تعليم اللّغات: وقد أنجز تقدّماً ملحوظاً لهذا العنصر، وبخاصّة في مجال المفردات، لتنمية حصيلة الفرد من الكلمات، وتنمية مهارة القراءة والكتابة.

وتشكّل اللغة المحور الأساس لنقل المعلومات باختلاف أنواعها، وتشعّب مجالاتها فالفعل الإنسانيّ يفكر باللغة، ويترجم أفكاره إلى اللغة، والنشاط الإنسانيّ بأسره لا تقوم له قائمة دون اللغة" (سهل ليلي، د ت، ص. 6)؛ وبالتالي، فإنّ الحاسوب يقلّل حدوث كثير من العوائق، وبخاصّة إذا كان مبرمجاً بطريقة ذكيّة؛ حيث ينبّه مستخدميه إلى وجود بعض الهفوات التي لا يقبلها في أنظمتها ومنه يعيد الدّارسون النّظر في كل الأمور العلميّة المشكوك فيها.

- خلاصة: لقد تطرّقت من خلال هذا الفصل إلى التحدّث عن المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها (متع) للقارئ، وذلك بتعريفها تعريفا موجزا قصيرا، وبليغا؛ حيث تتمثّل في تلك المعلومات المرتبطة بالرياضيات أو علم الحساب؛ بمعنى حساب عدد النّسب المئويّة التي ترد بها

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ

هذه الألفاظ داخل المعجم، وقياس درجة تواترها، وأن لها علاقة وطيدة بعلم اللغة الحاسوبي، وهذا الأخير يخدم علم اللغة الإحصائي بشكل كبير، نظرا لما يقدمه الكمبيوتر من خدمات تقنية وتكنولوجية مبهرة، ومقتصدة للجهد ومختزلة للوقت، بالإضافة إلى تسهيل التحليل اللغوي للألفاظ وتعريفها التعريف المناسب والموضوعي، كما تدلّ عليه في الاستعمال اللغوي لدى الأفراد.

وتطرقت أيضا إلى ذكر الأنواع المختلفة لهذه المعلومات الإحصائية، وقلت إن هناك الوصفية والتحليلية والمعجمية، وكلّ منها يخدم الآخر، بل يكاد يكون هو، وذكرت أهمّ الفوائد المعرفية والتعليمية لهذه المعلومات، في كونها تضيف صبغة علمية على المعجم العربي بصفة عامة، وعلى التاريخي بصفة خاصة؛ لأنّ مستقبل اللغة العربية مرهون بامتلاك سلطة المعرفة والتقانة والانضواء تحت شعار المعلوماتية، والتكنولوجيا في ثوبها الجديد والمتجدّد.

ومن جملة النتائج التي توصّلت إليها من خلال هذا الفصل، ما يلي:

- تجلّي المعلومات الإحصائية للألفاظ في حساب جذور الألفاظ العربية المختلفة، وعدد ورودها وتكرارها في النصوص المختلفة؛
- أهمية استخدام المعلومات الإحصائية في (متع) المنتظر؛
- توظيف فوائد هذه المعلومات الإحصائية المختلفة لتعريف الألفاظ في هذا المعجم؛
- الاستفادة من أدوات علم اللغة الإحصائي في هذا المجال؛
- الاهتمام دائما بالجانب التقني والمعلوماتي في تعريف الألفاظ في (متع)؛
- ضرورة الاستعانة بخبرات التقنيين والأساتذة المشتغلين في علمي الحاسوب والإحصاء والإدلاء بدلوهم، من أجل التوصل إلى تقديم المعلومات الإحصائية الخاصة بالألفاظ في (متع) للقارئ؛

- الاطلاع على كلّ جديد ومتجدّد في مجال العلوم التطبيقية الرياضية، لعلّها تطبّق على العلوم اللغوية وتخدمها في جانب محدّد.

الفصل الرابع: طرائق تعريف الألفاظ باستخدام المدونة:

- مدخل.

1- مجالات استخدام المدونة:

أ- علم اللغة.

ب- علم اللغة التاريخي.

ت- علم اللغة الحاسوبي.

ث- علم اللغة التطبيقي.

2- طرائق تعريف الألفاظ باستخدام المدونة في:

أ- التراث المعجمي العربي.

ب- النظريات اللسانية الحديثة.

ت- علم الدلالة.

3- خطوات تصنيف المعجم التاريخي.

4- مداخل المعجم التاريخي.

- دراسة تطبيقية في معجم أكسفورد الحديث للغة الإنكليزية.

- خلاصة.

- **مدخل:** سوف أتطرق في بداية هذا الفصل إلى الحديث عن مجالات استخدام المدونة اللغوية بربطها بالصناعة المعجمية في كل مجال، بما في ذلك مجال علم اللغة بصفة عامة، وعلم اللغة التاريخي، والحاسوبي، والتطبيقي، وسوف أعرج على ذكر طرائق تعريف الألفاظ باستخدام هذه المدونة الغنية، سواء، أكان ذلك في التراث المعجمي العربي، أم من خلال النظريات اللسانية الحديثة المختلفة، أم في علم الدلالة، وكلها ذات دور فعال في تحديد هذا العنصر العام. وفي الأخير سأنهي هذا الفصل بذكر أهم خطوات تصنيف (متع)، وكيف يجب أن تكون مداخله بإسقاط النظريات العامة، وجميع المقاييس التي وضعها المعجميون الأوائل في هذا المجال وسأحاول قدر الإمكان إجراء بعض التحاليل والنقود البناءة، والرأي الشخصي الخاص بي في هذا المضمار، وكل ذلك من خلال الإجابة على إشكالية هذا الفصل: **كيف يمكن تعريف الألفاظ في (متع) باستخدام المدونة؟**

1- مجالات استخدام المدونة: إنّ مجالات استخدام المدونة كثيرة، منها:

أ- علم اللغة: يعدّ علم اللغة علماً قائماً بذاته، وبخاصّة بعد ظهور كتاب العالم اللغويّ السويسريّ (فرديناند دي سوسير) المسمّى (محاضرات في اللسانيّات العامّة cours de linguistique générale) سنة 1916م؛ أي بعد حوالي ثلاث (03) سنوات من وفاته تقريباً؛ إذ أخرج تلميذاه (شارل بالي CHARL Bally، ت 1947م) و (أليير سيشهاي Sechehaye، ت 1946م) هذه المحاضرات إلى النور بإرادة وجراً، بالرغم من تسلّط وسيطرة رجال الدين والكنيسة آنذاك على الجانب اللغويّ، وتدخلهم في شؤون ذلك، بيد أنّ هذا اللغويّ الكبير قد غير مجرى الدّراسات اللغويّة بعد أن كانت جامدة وأصبحت اليوم جدّ متطوّرة، ولها فروع مختلفة وعلاقات وطيدة بعلوم أخرى، إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من التّقدّم والبحث والتّعميد والتحليل، وبالتالي، فقد انبثقت عن (دي سوسير) مدارس لسانية كثيرة، أخذت بمنهجه في كثير من المبادئ، وأثّرت علوم اللغة بزخم هائل من الأسس والمبادئ؛ وبالتالي، فإنّ المعجم يستمدّ بعض الخصائص والسّمات أيضاً من علم اللغة، بحكم أنّ هذا الأخير يعدّ أحد الدّعائم التي يستند عليها المعجم بصفة شموليّة؛ لأنّهما يشتركان في عديد الميزات، وكلاهما يخدم الآخر، وسأبيّن ذلك بشيء من التفصيل في باقي هذا العنصر.

- علم المعاجم وعلم المصطلح: يخدم علم المصطلح علم المعجم في كثير من النّواحي، بل يمكن القول إنّ أساسه العام الذي إن غاب نقص علم المعجم؛ بحيث يمدّه بالمصطلحات الدّقيقة في مختلف المجالات، مثل العلميّة والأدبيّة، واللغويّة، والاقتصاديّة، وغيرها كثير ممّا يشغل عليها علم المصطلح، وما ينتجه من تعابير مختلفة، وبالنتيجة، فإنّهما علما مترابطان معرفيّاً ولسانيّاً لأنّ علم المصطلح أداة منهجيّة واستراتيجية لا غنى عنها لخدمة المعجم العربيّ عموماً، و(متع) على وجه الخصوص، وإنّ للمصطلحيّة صلة وطيدة بالمعجميّة، ويشغلان جنباً إلى جنب؛ إذ يعدّان فرعين من فروع علم اللغة، وتهتمّ المصطلحيّة بالألفاظ تنظيراً وتطبيقاً وينقسم إلى قسمين: علم المصطلح وصناعة المصطلح، ويشتركان معاً في كفيّة معالجة ودراسة الوحدات اللغويّة. ويمكن القول إنّ العلاقة بينهما هي علاقة احتواء؛ ونحن نعتقد بوجود علاقة تكامل بينهما، وهما وجهان لعملة واحدة لا انفصام بينهما، غير أنّ الفرق الذي يمكن وجوده هو أنّ المعجم قد يحتوي

ألفاظ عامة ولو كانت متخصصة، أما المصطلحية فإنها تهتم فقط بالمصطلحات الدقيقة المتخصصة في مجال معين. وحول الفرق الكائن بين المعجمية والمصطلحية، فإن الأولى تهتم بجمع ألفاظ اللغة البشرية، وترتيبها، وشرحها، وتبويبها في المعجم العام أو المتخصص، أما الثانية، فتعنى بدراسة المصطلحات العلمية والتقنية وحتى الأدبية، وكذا تلك المتعلقة بالمجالات المختلفة في الحياة، من فلاحه وصناعة ولغة وأدب، وغيرها كثير؛ حيث يكون هدف البحث المعجمي الإحاطة بكل ألفاظ اللغة، اسما وفاعلا وحرفا، بينما يقتصر مجال البحث المصطلحي على الاسم فقط، باعتباره وحدة أساس في تعيين المسميات المختلفة، فميدان علم المصطلح هو البحث في الألفاظ من حيث مكوناتها، ومفاهيمها، ومناهج تكتيزها، وعلاقاتها بالمفردات الأخرى أما علم المعجم، فيتطرق إلى تعريف الألفاظ دون استثناء، ومعرفة أصولها، وكيفية اشتقاقها وكذا معانيها المتباينة والمتغيرة.

يمكن القول اعتمادا على ما سبق، إن المصطلحية تنقسم إلى جانبين: علم المصطلح الذي يعد الجانب النظري، وعلم صناعة المصطلح الذي يمثل الجانب التطبيقي، تماما مثل المعجمية التي تنقسم بدورها إلى فرعين: علم المعجم الذي يمثل الجانب النظري، وعلم صناعة المعاجم الذي يعد الجانب التطبيقي. وإذا عدنا إلى علم المصطلح، ألفناه المجال الذي يعنى بالتدقيق في صناعة المصطلحات المختصة في ميادين عدة، وهو يقدم مادة حية للمعجمية، من أجل ترتيب الألفاظ وتبويبها داخل المعاجم المتنوعة، ناهيك عن المزايا الأخرى ذات الصلة باللغة ومرتكزاتها؛ فكلما أبدع المصطلحاتي في صناعته، كلما خدم المعجم، وحلّ بعض القضايا اللغوية العالقة.

ويوجد في علم اللغة نظام من العلاقات الاستبدالية والتركيبيّة، الأفقية والعمودية التي بين الوحدات المعجمية؛ فعلم المصطلح يعتمد مستوى العلاقات الاستبدالية عندما يدرس المصطلحات المختلفة في الميادين المتعددة، وكذلك يفعل علم المعجم، غير أنّ هذا الأخير يهتم أيضا في دراساته بمعاني الألفاظ على مستوى العلاقات التركيبية بين الوحدات المعجمية. كما يركّز علم المصطلح كذلك على مفهوم الأنساق الكلية الكثيرة التي بها يتم التفريق بين معاني الألفاظ في التراكيب المختلفة؛ لأنّ السياق هو الذي يفرّق بين كثير من المصطلحات المترابطة المتداخلة في ما بينها في اللغة الواحدة، مثل: (جرّ ونصب، وفتح)، و(جذر) التي يطلقها النحاة، بيد أنّ المسألة

الشائكة اليوم ليست في غياب المصطلحات، وإنما في انتشار فوضى المصطلحات، فهي موجودة لكنها كثيرة ومبعثرة تتجاوز معاييرها الموضوعية لها؛ حيث نجد أكثر من مصطلح واحد للمفهوم الواحد، وهنا نقع في متاهة يصعب الخروج منها، وبخاصة لطالب العلم، أو المترجم، فهما يلقيان صعوبات جمّة بأيّ منها سيأخذ في استعمالاته اللغوية.

تقودني زبدة القول وهنا، إلى القول بأنّ المعجم عموماً كنز اللغة الذي لا يمكن التنازل عنه وهو يربط لا محالة علاقات وطيدة مع فروع اللغة الأخرى، غير أنّه يبقى مرتكزاً هاماً في استعمالاتنا اللغوية اليومية، دون انتقاص من دور أيّ فرع أو علم؛ لأنّ المعجم يستمدّ من علم الصّرف، وعلم النّحو، واللّسانيّات وعلم الدّلالة، كثيراً من المبادئ والأسس، التي يبني عليها الموادّ والمداخل الخاصّة به؛ فاللغة في مجملها نسق متكامل ونسيج محكم متراسّ. إنّ المعجم "عبارة عن مجموعة من المحمولات والموضوعات، ومصدر للمعلومات الدّلالية، فهو مكّون توليديّ وليس تأويليّاً، إنّّه يحتلّ مركز الصّدارة في النّظرية اللّسانية" (الحضريّ، 2000، ص. 200). وإذا أردت التفصيل في هذا الجانب، تطرّقت إلى القول بأنّه يتجاذب المعنى المعجميّ ثلاثة (03) فروع من علم اللغة الحديث، هي:

1- علم المفردات الخاص *vocabulaire*.

2- علم المعاجم *lexicologie*.

3- علم الدّلالة *sémantique*؛ فبالنسبة لعلم الدّلالة؛ الذي يعرف بأنّه العلم الذي يعنى بدراسة المعنى، فهو يهتمّ أيضاً بالنّظريّات التي تجعل من الكلمة وحدة أساس للدّلالة، وأهمّ هذه النّظريّات نظرية الحقول الدّلالية، التي تدرس الألفاظ لما تكون في تعابير وتراكيب مختلفة ضمن السّياقات اللّغوية، فمعاني الألفاظ تتحدّد من خلال وضعها في الجمل، والسّياق هو الذي يحدّد معناها المعجميّ لا غير؛ لأنّ المعاني كثيرة ومتشعبة، ولا يمكن معرفتها بدقّة إلّا من خلال توظيف الألفاظ في الجملة والنّصّ؛ لمعرفة سياقها ودلالاتها التي توحى إليها. وأمّا بالنسبة لعلم المفردات الخاصّ، فهو علم يهتمّ باستقلالية اللفظ، غير أنّ هذا العلم يدرس المعنى المعجميّ من خلال علاقات المفردات بغيرها من الألفاظ من جوانب عدّة، مثل: مجموع هذه الألفاظ أو الرّصيد اللّغويّ الذي يملكه كلّ واحد منّا، وكذا كمّيّة المصطلحات الموجودة في مجال علميّ معيّن، بالإضافة إلى

ضرورة مقارنة هذا الرّصيد المصطلحيّ الذي يقابله في اللّغات الأخرى. وأنواع المعاجم المستعملة في كلّ لغة، وإجراء مختلف الإحصائيّات الرّياضيّة المتعلّقة بحجم الألفاظ كمّا ونوعاً واستعمالاً. وبالتالي يكون علم المفردات الخاصّ؛ هو العلم الذي يهتمّ بدراسة الألفاظ الخاصّة بميدان واحد فقط متخصص في موضوع ما، عامّ وشامل مثل علم المعاجم كما أسلفت الذّكر؛ ومعنى ذلك أنّ علم المفردات الخاص يهتمّ بدراسة مفردات اللّغة، ويقوم بإحصائها، ومقارنتها بالمفردات الأخرى المستعملة في اللّغات الأخرى؛ لأنّ الأشياء الثّابتة في الحياة، المتميّزة بالاستقرار قابلة للإحصاء والدّراسة التحليليّة والخروج بنتائج شبه نهائيّة. وتزداد حاجة النّاطقين بتلك اللّغات إلى ذلك النّوع من المفردات، ومن الكلمات ما هو مستعمل وما هو مُهمَل؛ أي توجد مفردات حيّة تُوظّف في المجالات العمليّة العلميّة، كما توجد مفردات ميتة من مادّة المعجم، ولكنها لا تُستعمل بشكل دائم من طرف النّاس على اختلاف شرائحهم من حيث الجوانب: الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والدراسيّة والسياسيّة. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تأليف المعاجم المتخصّصة عند العرب.

ويعدّ علم المعاجم lexicologie، أيضاً مجالا من مجالات علم اللّغة، يهتمّ بدراسة الألفاظ وجمعها من قبل المعجميّ أو صانع المعجم، وترتيبها وشرحها ووضعها في معجم معيّن، وتقديمها للقارئ. ويجدر القول هنا، أنّ علم المعجم ينقسم إلى جانبين: الجانب الأوّل هو الجانب النّظريّ ويسمّى المعجميّة العامّة النّظريّة، والجانب الثّاني هو الجانب التّطبيقيّ، ويسمّى المعجميّة العامّة التّطبيقيّة، فعلم المعجم بهذا الوصف علم نظري يهتم بدراسة المعنى المعجمي، والدّلالي للكلمات وأمّا علم صناعة المعجم، فهو علم تطبيقي، ويهتم بصناعة المعاجم. كما أنّ هذا المصطلح شبه عام، ويخصّ هذا الميدان بصفة عامّة؛ لأنّه يبحث في معاني ومرادفات الكلمات في عديد اللّغات البشريّة، المنطوقة والمكتوبة، ممّا يجعل ذلك عاملاً لإثراء المعلومات وتبادلها بين النّاس، في البلد الواحد، وحتى إنّها عابرة للقارّات؛ إذا ما كانت ثنائيّة اللّغة. والمعجميّة العامّة تتضمّن جانباً نظريّاً وتطبيقيّاً، أمّا المعجميّة المختصّة فهي بدورها ذات شقّين: النّظري والتّطبيقي؛ وذلك يعني أنّ علم المعجم أحد مجالات علم اللّغة؛ والذي يهتمّ بدراسة الكلمات، بالبحث عن معانيها ودلالاتها المعجميّة.

تزداد حاجة المعجمية إلى المصطلحية يوما بعد يوم؛ فهما فرعان متكاملان من علم اللغة بالرغم من أن المصطلحية قد أصبحت في الوقت الحالي علما قائما بذاته. كما أن من بين أسباب تطوّر هذا العلم، نجد اللسانيات، وعلم الدلالة، والصناعة المعجمية، وكذا التطوّر العلمي والتكنولوجي ووسائل الاتصال المختلفة، وكذا تطوّر العلاقات الدولية بين الأمم والدول المختلفة بسبب تطوّر اقتصاد السوق والعمل، دون أن نغفل الدور الريادي الذي تقوم به وسائل الإعلام السمعية والمرئية والمكتوبة يوميا، في عملية نشر وإشاعة المصطلحات الوافدة من هنا وهناك والتي استدعتهما ظروف العيش، والتطورات الاجتماعية الراهنة.

ونجد في المقابل، أهم أهداف المعجم التي تتمثل تحديد المعنى المعجمي قدر المستطاع؛ إذ يشير إلى أن لكلّ دالّ مدلول معيّن في الواقع، وهو ما يسمّى في علم الدلالة بالدلالة المركزية أو المعنى الأصلي، وكذلك يدلّ على شيء آخر، هو ما يسمّى في علم الدلالة بالدلالة الهامشية أو المعنى الثانوي الإضافي، أو العلاقة الاعتبارية بين الكلمة والشئ الذي تدلّ عليه، وهذا المعنى متغيّر ومتحوّل من بيئة لأخرى ومن زمان لآخر، بحسب تغيّر الأحوال الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية وغيرها من المتغيرات. وكذا يُقصد به درجة التّطابق الكلّي أو النسبيّ بين كلّ من العنصرين الأوّل والثاني؛ فإذا حدث هناك تطابق شامل حدث الاشتراك اللفظي؛ بمعنى وجود عدّة مفاهيم للفظ واحد، وفي حال حدث العكس، أي التّطابق النسبي، فهنا يُحتَمَل حدوث التّرادف أي وجود المعنى الواحد للفظ الواحد، مثال: الكلب: جنس من الحيوانات، وهذا هو المعنى المركزي الأساس، ولما أقول: الكلب أيضا من فصيلة الكليات، فهذا هو المعنى الثانوي العرضي، وإذا قلت أيضا بأنّ الكلب حيوان معروف بوفائه، فهذا المعنى الإضافي، وهو الذي يسمّى عند علماء المعاجم بـ: connotation. ومهما يكن من أمر، فإنّ أية لغة تختلف عن أخرى في دلالات الألفاظ، وذلك باختلاف المحيط والزمان المتواجدة فيهما، وكلّ من المعنى الأصلي أو الثانوي يلعب دورا في إثراء اللغة.

ب- علم اللغة التاريخي: يرتبط علم التاريخ بعلم المعاجم ارتباطا وثيقا؛ إذ يستفيد علم المعجم من علم التاريخ في جوانب عدّة، ويسهم هذا الأخير في معرفة المسار التاريخي للألفاظ عبر

الأزمنة المتعاقبة، وفي خضمّ التّغيّرات الطّارئة على المجتمعات، وكذا في معرفة جميع المستجدّات والتّحوّلات الكبرى في جميع ميادين حياة الإنسان، من سياسة واقتصاد واجتماع وثقافة وأدب، ولهذا يساعد علم اللّغة التّاريخي في اكتشاف معاني الألفاظ عبر تاريخها الطّويل، الذي لا ينتهي إلا بفناء اللّغة التي يتكلّم بها المجتمع. وبالعودة إلى (متع)، فهو الأجدر بالتّأليف، ومن الواجب التّأريخ لألفاظه من أوّل إلى آخر ظهور لها، بنتبّع تطوّراتها عبر الأزمنة والأماكن الجغرافيّة وبالتالي يساعد علم التّأريخ علم المعاجم، في الاطّلاع على أهمّ التّحوّلات المختلفة الحادثة في مسار اللّغة بشكل عام، ذلك ما يسهم في التّأريخ الفعليّ الصّحيح لألفاظ هذا المعجم المنتظر. وإنّ علم التّأريخ يساعد في تقسيم الفترات الزّمنيّة إلى أقسام أو فترات متباينة ذات خصائص مميزة وبالتالي ستختلف الألفاظ المستعملة في العصر الجاهلي حتّى، عن التي استعملت في العصر الإسلاميّ، أو العصر الأمويّ، أو العبّاسيّ، وحتى العصر الحديث؛ مثلاً: كان لفظ الصّلاة في العصر الجاهليّ يدلّ فقط على الدّعاء، أمّا في العصر الإسلاميّ، فهو يدلّ على الدّعاء والتّقرب إلى الله، مع أداء الفريضة بأركانها ومراحلها؛ أي ضرورة أن يكون المصلّي مسلماً وعلى وضوء وأن يركع ويسجد ويتشهد، إلى غير ذلك من شروط الصّلاة التي تعدّ ركناً من أركان الإسلام. ومن الآليّات التي يثيرها علم المعاجم التّاريخي: ما يلي:

- 1- آليّة الدّراسات الديّاكرونيّة، وهي التي تعتمد تفسير ألفاظ اللّغة المعيّنة تفسيراً مغايراً للتّفسير السّانكرونيّ، بمعرفة التّغيّرات الطّارئة عليها عبر الزّمان والمكان.
- 2- آليّة الدّراسات الإيتومولوجيّة: وهي تعالج نموّ الألفاظ تاريخياً، من حيث كينيّة ظهورها الأوّل وطرائق سريانها في اللّغة من خلال استعمال المجتمع لها، هل اختفت أم لا ، أم دخلت في سبات إلى حين، وكذا علاقات هذه الألفاظ بغيرها من المفردات؛ لأنّ مزايا ارتباط علم التّأريخ بعلم المعاجم تظهر في التّأريخ الزّمنيّ لظهور الألفاظ، وذلك عن طريق التّفريق بينها من حيث الخصائص عبر العصور المتعاقبة؛ حيث إنّ ألفاظ العصر الجاهليّ غير ألفاظ العصر الحديث على سبيل المثال لا الحصر، وهي تقريباً -أي ألفاظ العصر الجاهليّ- تكاد تكون غائبة عن الاستعمال اللّغويّ الحاليّ.

ت- علم اللغة الحاسوبي: يرتبط علم المعاجم أيضا بعلم اللغة الحاسوبي، وإنّ هذا الأخير يتمحور حول دراسة اللغة البشرية الطبيعية اللفظية من الزاوية التقنية، وحدث ذلك نتيجة التطور التكنولوجي المذهل، ممّا أنتج علاقة انصهار وانسجام بين علم اللغة والحاسوب، فتولّد ما يسمّى بعلم اللغة الحاسوبي، أو اللسانيّات الحاسوبية، التي تهتمّ أساسا بمعالجة اللغة إلكترونيًا، وذلك وفق برامج وأنظمة معدّة سلفًا في الجهاز الآليّ، هذا الذي يحاول مضاهاة العقل البشريّ في تصرفاته، ولو بشكل نسبيّ؛ فاللسانيّات الحاسوبية من خلال هذا المفهوم هي الفرع التطبيقيّ لعلم اللغة، التي تسعى إلى تطبيق التكنولوجيا الحديثة، وما جاءت به المعلوماتية من تقنيّات في تطوير علم المعاجم بخاصّة. وتلعب اللسانيّات الحاسوبية العربية دورا بارزا في مجال تطويع الحاسوب لاحتواء اللغة العربية في البرمجة الآلية، واللسانيّات الحاسوبية علم بينيّ يجمع بين علم اللغة وبين علم الحاسوب الإلكترونيّ، لاستغلال اللغات الطبيعية في البرامج الحاسوبية عبر طرائق ذكية وآلية عديدة، منها: الذكاء الاصطناعيّ، الدلالة الاصطناعية وهو ما يعرف جملةً بالنظم الخبيرة" (ديدوح 2009، ص. 87)؛ ومعنى ذلك أنّ اللسانيّات الحاسوبية تساعد كثيرا وبشكل مذهل في تقدّم الدراسات اللغوية عموما، والدراسات المعجمية على وجه الخصوص، ولها فوائد جمّة تعود للغة بالفائدة، منها تخزين المعلومات المعجمية المختلفة وحوسبتها، بالإضافة إلى الترجمة الآلية، وكذا البرمجة الحاسوبية للألفاظ، مع القدرة على استرجاعها وقت الحاجة، والاطّلاع عليها في أيّ مكان من العالم، دون الحاجة للرجوع إلى المعاجم الورقية، بالرغم من أنّنا لا نقلل أبدا من أهميّة هذه الأخيرة في التزوّد بالمعارف المستهدفة من لدن القارئ. "ولا يتصوّر الكمّ الهائل من الفوائد النظرية والعملية التي يتمّ حصولها من اللسانيّات الحاسوبية، فثمة مناهج عديدة تستقطب اهتمام اللسانيّين عند دراستهم للغة بعيدا عن استخدام الحاسوب، منها تسخير أحد المناهج اللسانية المعروفة، مثل المنهج اللسانيّ الوصفيّ، أو المنهج اللسانيّ التعليليّ المشروح، أو المنهج اللسانيّ التوليديّ التحويليّ، أو المنهج اللسانيّ الوظيفيّ البراغماتيّ. ولكن مهما كان المنهج المستخدم في دراسة هذه الموادّ اللغوية، فإنّه لا بدّ من تخزينه في الذاكرة الإنسانية ذات الصّفات المحدودة والقصيرة" (الوهر 1988، ص. 414)؛ هذا وتعدّ العربية من بين اللغات العالمية التي ارتقت في هذا المجال، ولو لم تضاه بعدُ اللغات المتقدّمة في هذا المضمار؛ حيث أصبحت مبرمجة في الحاسوب، وأسهم كلّ

ذلك في إثراء بنك المصطلحات العربيّ، إلى جانب ظهور المعجم الإلكترونيّ؛ وبذلك لا تزال الدراسات اللغويّة بخير ما دامت ذات صلة بالحوسبة إلى يومنا هذا. "والواقع أنّه لا يمكننا أن نتذكّر كلّ هذه الظواهر المبيّنة في لغتنا القوميّة، لأنّ الذاكرة الإنسانيّة تعمل على أساس من النّظام القصير، وليس على أساس من النّظام الثّابت والطّويل جدّا، وهذا يختلف عن ذاكرة الحاسب الإلكترونيّ ذات النّظام الطّويل الأمد" (ديدوح 2009، ص. 87)؛ ومعنى ذلك أنّ دماغ الإنسان لا يمكنه أن يخزّن كلّ ألفاظ المعجم إلّا بنسب ضئيلة، أو بالأحرى المعلومات المختلفة المنبثقة عن ميادين الحياة المتعدّدة، وقد صدق (دي سوسير) حين عرّف اللّسان بأنّه مجموعة من الرّموز والأنظمة اللّغويّة، وأنّه لا يوجد بالتّمام عند الفرد الواحد، وإنّما عند الجماعة اللّغويّة كلّها، بينما تختلف ذاكرة الحاسوب عنه تماما؛ حيث إنّها تسع تخزين عدد لا متناهٍ من المعلومات مهما كان نوعها أو حجمها؛ إذ يمكن لهذه الذاكرة الطّويلة الأمد فعل هذا بسهولة مطلقة، مع إمكانيّة الاطّلاع والاسترجاع وقت الحاجة، وفي أي مكان يتواجد به القارئ والحاسوب؛ وبالتّيجة يمكن القول بإمكانيّة تفوّق ذاكرة الحاسوب على ذاكرة الإنسان في هذا الجانب، من حيث تخزين الألفاظ وترتيبها، وتبويبها وإيراد دلالاتها المتباينة، "والواقع إنّ خير دليل على الإسهامات التي يقدّمها علم اللّسانيّات الحاسوبيّة لمعرفة اللّغات البشريّة، يتمثّل في الدّراسة التي قدّمها الباحث (محمّد مارياتي) بالتعاون مع زملائه العاملين في مركز الدّراسات والبحوث العلميّة في سوريا، وهي تلك الدّراسة التي تدور حول إحصائيّة الجذور العربيّة، وقد دفعه أيضا لأن يحصي الدّرجات المئويّة التي يمكن فيها للأصوات العربيّة أن تندمج مع بعضها بعضا، أو تنفصل عن بعضها بعضا، ثمّ القوانين التي تحكم هذا الدّمج والانفصال. والواقع أنّ هذه الدّراسات الإحصائيّة لجذور الكلمات العربيّة مهمّة بحيث يمكن استخدام نتائجها في التّرجمة الآليّة من اللّغة العربيّة إلى لغة أجنبيّة أخرى، أو العكس، ولاسيما من حيث مقابلة المركّبات الصوتيّة العربيّة مع المركّبات الصوتيّة الأجنبيّة، ومن حيث التّحليل والتّركيب. ولقد حاول مدير معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب بالمغرب (أحمد الأخضر غزال، ت 2008) وضع أنموذج لسانيّ عربيّ يعمل على الحاسبات الإلكترونيّة ذات النّظام الألفبائيّ، وهذا الحاسوب لن يحقّق ترجمة آليّة ذات نوعيّة بشريّة في مجالات أوسع من التي ذكرت سابقا" (ديدوح، 2009، ص. 89)؛ لأنّ الثّورة التّكنولوجيّة قد فعلت فعلتها في هذا المجال

وقد أخذت اللسانيات الحاسوبية منها في مجال تطوير علوم اللغة العربية، وقد آن الأوان لتوظيف كل هذه التقانات لصناعة (متع)، ذلك الذي يتطلب اليد العاملة والحوسبة الإلكترونية لتأليفه كما يليق بلغة الضاد، فبالحاسوب يمكن إحصاء الجذور العربية إحصاءً دقيقاً على الطريقة الخليلية أو أحسن مع مراعاة الألفاظ الجديدة، وتعداد جميع الجذور. وبالنتيجة، يمكن القول بكبر الدور الذي يلعبه الحاسوب، هذا الذي يُعدّ بحق ظاهرة العصر؛ إذ لا يمكن الاستغناء عن خدماته بأي حال من الأحوال، ليس فقط في تطوير وحوسبة اللغة البشرية، وإنما في جميع ميادين الحياة؛ إذ يحلّ عديد الإشكالات العالقة في وقت قصير، وصار يقوم بمهام كثيرة بدلاً عن الإنسان، وهو في تطور مستمرّ يكاد لا ينتهي.

ث - علم اللغة التطبيقي: يعدّ علم اللغة التطبيقيّ *la linguistique appliquée* من فروع علم اللغة، ويختصّ بميدان تعلّم وتعليم اللغات، وبخاصّة الأجنبيّة منها، وهو يقوم أيضاً بتطبيق النظريات والآراء اللغوية الموجودة في كافّة المستويات، فهو مجال واسع يتولّى إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل وأزمات اللغة مهما كانت، ولكي يكون علم المعاجم علماً تطبيقياً، وواضحاً ومحدّداً في معالمه وموضوعاته، فإنّه يجب أن يكون من مهام علم اللغة التطبيقيّ، تطبيق النظريات المعجميّة، وإنتاج معاجم جديدة من قبل صنّاع المعاجم، وكذا التّحديد الدقيق لمفاهيم الألفاظ المتشعبة بالتّخلص من الاشتراك اللفظيّ، وذلك مهمّ في الصّناعة المعجميّة الفعّالة بالإضافة إلى ضرورة الخروج من تأليف المعاجم العامّة إلى المتخصّصة، نظراً للحاجة الملحة في هذا المجال، وبالتالي تأليف معاجم تاريخيّة متخصّصة في لاحق من الزّمان، بعد تأليف (متع) العامّ، مع وجوب تطبيق جميع المقاربات المعجميّة، بما في ذلك التّأريخ المناسب للألفاظ العربيّة وتوظيف الشّواهد والصّور، وأخيراً بلوغ المعجم العربيّ غايته المنشودة، على غرار باقي الأمم المتقدّمة في هذا المجال. "وهناك مؤشّرات متوالية، تدلّ على أنّ ثمة تحوّلًا حدثًا في العقود الأخيرة داخل حقل اللسانيّات التطبيقيّة، ويتمثّل في الانتقال من انغلاق دراسة اللغة على مبدأ (دي سوسير) القائل بأنّ اللغة تُدرّس في ذاتها ومن أجل ذاتها، أو الانغلاق على مبدأ (تشومسكي) القائل بالكفاءة اللّغويّة الدّهنيّة الفطريّة إلى الانفتاح، الذي تجسّد في ما بات يُطلق عليه الثّورة

الإدراكية، التي كان من ثمار ما تمخّضت عنه، أنّ اللّغة أصبح يُنظر إليها، على أنّها مكوّن وطريق لاكتشاف الذات والهويّة الثقافيّة، في سياقات شبكات التحوّل الاجتماعيّ، وفي تفاعلات الإدراك الاجتماعيّ. هذه المؤشّرات وغيرها تقضي إلى أنّ قضية الهويّة باتت مطروحة بقوة على اللسانيّات التّطبيقية، وبخاصّة في ما يتعلّق بنظرية التّخطيط اللّغويّ، والاعتبارات التي ينبغي للمؤسّسات القائمة عليه، أن تأخذها في الحسبان عند وضع سياساتها اللّغويّة، وقد أدّى شغل قضية الهويّة أهميّة محوريّة في اللسانيّات التّطبيقية، إلى تأثير واضح في علم الصّناعة القاموسيّ أو القاموسيّات مقابل علم صناعة المعجم، الذي هو أحد مجالات اللسانيّات التّطبيقية" (محسب 2016، ص. 6). وملخص القول ههنا، أنّ صناعة (متع) تستلزم استخدام مدونة شاملة جامعة وملتية بمصادر اللّغة المختلفة التي تحيط بكلّ ألفاظ اللّغة العربيّة، بفصيحتها، وعاميّتها، لغة وأدبا وفنّا ومسرحا مكتوبا، أو شفاهيا مسموعا أو مقروء، أو مصورا، في أماكن شتّى وأزمنة متعاقبة بالإضافة إلى ضرورة تحيين المدونة اللّغويّة، التي يعتمد عليها صنّاع (متع)؛ إذ إنّ الألفاظ في تطوّر مستمرّ، وتحاكي تغيّرات المجتمع في جميع نواحيه.

2- طرائق تعريف الألفاظ باستخدام المدونة في:

أ- التّراث المعجميّ العربيّ: لقد كان اللّغويّون العرب قديما من الأوائل، الذين بذلوا جهودا جبّارة لا يُستهان بها، في ما يتعلّق بالبحث والتّأصيل المعجميّ، إذ بدأوا بالتّأليف في شكل رسائل لغويّة ثم سرعان ما تخصّصوا في صناعة أنواع عديدة من المعاجم، منها معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني، وقد قيل إنّ "حركة جمع اللّغة وتدوينها قد توقّفت بعد عصر الاحتجاج، فأجمع أهل اللّغة القدماء على عدم الاكتراث بلغة المحدثين والمولّدين، بما فيها كثير من المجازات والمعرّبات وتركوا وراءهم لغة الاصطلاحات العلميّة، والمجالات المعرفيّة والاستعمالات اللّغويّة الكثيرة، التي صاحبت نشأة العلوم والتّقنيّات، وتطوّرها وانتشارها" (الودغيري، 2008، ص. 13)، ولكنّ ذلك غير صحيح؛ لأنّ صناعة (متع) اليوم، يحتاج كلّ الألفاظ لتكوين متته، من كافّة المستويات اللّغويّة وعبر جميع الحقب الزمانيّة والأماكن الجغرافيّة، ومن جلّ المصادر الأساس والثّانويّة، من كتب ومعاجم وجرائد ودوريّات، وغيرها كثير، وسأنتطرق إلى ذلك بشيء من التّفصيل في ما يأتي بيانه:

أ/ معاجم الألفاظ: شأنها شأن باقي المعاجم الأخرى؛ إذ ترمي إلى تفسير الألفاظ قدر المستطاع وتخضع لترتيب معيّن، يختاره صاحب المعجم بحسب الطريقة التي يراها مناسبة، وأبرز طرائق هذا الترتيب ثلاث (03) هي:

- الطريقة الأولى: ترتيب الكلمات ترتيباً صوتياً بحسب مخارج الحروف، (كالعين للخليل) و(البارع للقاللي، ت 356 هـ)، و(التّهذيب للأزهري)، و(المحيط للصاحب بن عباد، ت 385 هـ) و(المحكم لابن سيدة)؛

- الطريقة الثانية: ترتيب الكلمات ترتيباً هجائياً وفق الحرف الأول من الكلمة، سواء طرح نظام الأبنية والتقليبات مثل (أساس البلاغة للزمخشري)، و(المصباح المنير للفيومي، ت 772 هـ)، أم احتفظ بها مثل (الجمهرة لابن دريد، ت 321 هـ)، و(المجمل والمقاييس لابن فارس، ت 395 هـ)؛

- الطريقة الثالثة: ترتيب الكلمات ترتيباً هجائياً وفق الحرف الأخير من الكلمة، أو ما أُطلق عليه نظام الباب والفصل، أو الترتيب بحسب القافية، مثل (الصّحاح للجوهري)، و(لسان العرب لابن منظور)، و(القاموس المحيط للفيروز أبادي، ت 817 هـ) (كزارة، د ت، ص. 965) وذلك يعني أنّ معاجم الألفاظ قد قُسمت بحسب المعجميين العرب إلى المعاجم المرتبة هجائياً أو صوتياً، وفق الحرف الأول أو الأخير للفظ.

ب/ معاجم المعاني: إنّ معاجم المعاني هي التي تُرتب بحسب المعاني أو الحقول الدلالية أي عندما يريد طالب العلم أو القارئ إيجاد معنى معيّن، يلجأ إلى هذا النوع من المعاجم، ابتغاء البحث عن المعنى المراد، "وقد رصد الباحثون في نشأة هذه المعجمات وتطورها مراحل ثلاث: تمثّلت المرحلة الأولى في رسائل صغيرة تستقلّ كلّ منها بألفاظ ذات معنى، أو جنس من أجناس النّبات أو الحيوان، مثل: (اللبن، والمطر، لأبي زيد الأنصاري، ت 612 هـ)، و(الخيّل والإبل والنّبات للأصمعي)، وغيرها. وظهرت في المرحلة الثانية مؤلّفات أوسع حجماً وموضوعاً من الرسائل السابقة جمعت أكثر من موضوع واحد، مثل (الغريب المصنّف لأبي عبيدة، ت 224 هـ) و(الألفاظ لابن السكّيت، ت 244 هـ)، و(الصفات للنضر بن شميل)، وغيرها، أمّا المرحلة الثالثة فقد انتهت بتأليف معاجم المعاني حقاً، وأهمّها (المخصّص لابن سيدة) (كزارة، د ت، ص. 966).

غير أنّ الجدير بالذكر، هو أنّ هذه الرسائل اللغوية قد كانت في البداية صغيرة الحجم، لكنّها سرعان ما تطوّرت وتضخّمت شكلاً ومضموناً، إلى أن عرفنا المعاجم في صورتها الحاليّة، وذلك في حدود القون الرابع (04) هجري؛ حيث حدث هناك ازدهار في مجال الدّراسات المعجميّة واللّغويّة بشكل عام. وبالرجوع إلى المرحلة الأولى، فإنّها "تمثّل المرحلة الأولى إرهابات لظهور معجم جامع في اللّغة العربيّة، بشكليّه العام والمختصّ؛ ولهذا يرى العلماء أنّ جميع مظاهر المعجم العربيّ التّاريخيّة من رسائل مفردة، وغريب مصنّف ودلائل إعجاز، ومعاجم مختصّة أو عامّة، قد وضعت في أوّل أمرها تفسيراً وتأويلاً لآيات القرآن الكريم، ومعانيه ومجازاته" (ابن العباس 1993، ص. 33)؛ بمعنى أنّ هذه المرحلة كانت تمهيداً لتأليف المعاجم المختصّة، ولو كانت في البداية بسيطة، إلّا أنّها عرفت تطوّراً ملحوظاً مع تقدّم الدّراسات اللّغويّة والمعجميّة. وأمّا في ما يخصّ المرحلة الثّانية، فإنّ "الرسائل اللّغويّة تعدّ نواة المعجم المختصّ لاحتوائها على كثير من الكلمات المرتبطة بمجال معيّن؛ لذا فهي الممهّدة لتلك المعاجم التي ستدوّن المصطلحات المرتبطة بحقل علميّ واحد" (نصار، 1985، ص. 36)؛ حيث إنّ الرسائل اللّغويّة هذه هي الأخرى تكملة لظهور المعاجم المختصّة في ثاني مرحلة، فكانت تلك الألفاظ الواردة فيها مرآة عكست طرائق وأنماط عيش العرب، والبيئة التي كانوا يحيون فيها، تلك المتّصفة بالبداوة والبساطة، والاعتماد على الوسائل الطّبيعيّة في أخذ الرّزق.

وبالرجوع إلى طرائق التّرتيب المتبوعة في ترتيب المعاجم القديمة، فإنّها تختلف من معجميّ إلى آخر، بحسب نوع المعجم وطبيعته، وظروف تأليفه، وفي هذا الصّدّد يرى المعجميّون بشأن العلاقة التّرابطيّة في ترتيب هذه المعاجم التّراثيّة، بأنّها تتجسّد في استنادها في غالب الأحيان على التّرتيب الجذريّ. ويبدو أنّ الدّراسات المعجميّة المختلفة قد ركّزت كثيراً على التّاريخ لجمع اللّغة العربيّة، غير أنّها تكاد تقف على مجرّد التّاريخ، وتفتقد إلى حدّ ما التّحليل المعمّق، ما عدا تلك المتعلّقة بالانتقادات الموجّهة لها، في طريقة التّرتيب أو التّبويب، أو المنهج المتّبع في تأليفها ولقد فات الدّراسات المعجميّة الاهتمام بالقضايا الإدراكيّة اللّسانية، ونقص بذلك تلك الدّراسات التي ترصد أفكار أهل اللّغة، وتصوّراتهم حول بيئتهم وقضاياهم الاجتماعيّة، والدينيّة والفكريّة من واقع ألفاظهم ومعجمهم. إنّ جزءاً كبيراً من معجم اللّغة العربيّة القديمة مازال مهمّاً وجوهريّاً، في دراسة

كثير من نصوص الشعر الجاهلي والإسلامي وما بعدهما، ولا غنى البتة في فهم القرآن الكريم ونصوص الحديث النبوي الشريف، وكذلك لا بديل لهذا المعجم عند علماء الساميات؛ لتمييزه بمادته الضخمة الغنية التي تعود إلى عصور قديمة من تاريخ هذه اللغات، وقد أعانهم في فكّ ألغاز كثير من نقوش الأكادية، والفينيقية والسبئية (الخماش، د ت، ص. 429)؛ ولا شك أنّ ذلك ليس فائتاً؛ بحيث إنّ هناك عديد علماء اللغة والأدب، ممّن قام بهذا النوع من الدراسات، بل تفانوا في تقصيها في العصر الحديث، سواء من حيث الإحاطة بها دلاليًا أو لسانيًا، وتعدّى الأمر إلى دراسة شخصيات مؤلّفي هذه المعاجم، "وقد ساعد في كشف غموض كثير من نصوص العهد القديم، ولكن هناك فوائد أخرى قلّ ما ينتبه إليها دارسو المعجم العربي، هي أنّ هذه المادة اللغوية الضخمة هي بمثابة أحافير أخضعت للتّحليل، وساعدت في الكشف عن طبيعة حياة العرب في عصورهم القديمة" (الخماش، د ت، ص. 430)؛ ومعنى ذلك أنّ الدراسات الحديثة بخاصّة، لم تهمل شيئاً من الجهود المختلفة المحيطة بالمعاجم العربية المصنوعة، ولا تزال تسير سيرا حثيثاً إلى الأمام لاستكشاف الجديد إن وُجد.

ويمكن القول إنّ بالرّغم من أنّ مؤلّفي المعاجم القديمة قد أبدعوا أيّما إبداع في التّأليف المعجمي، إلّا أنّهم لم يسلموا من توجيه الانتقادات الكثيرة، بأنّها لم تستوفِ شروط الصّناعة المعجميّة، بيد أنّ هؤلاء النّقاد قد نسوا أنّه بفضل جهود هؤلاء المعجميين الأوائل، عرفنا فنّ الصّناعة المعجميّة، وهم من دخل هذا المجال من بابه الواسع، إلى أن وصلنا إلى ما نحن عليه الآن، "وأكدت دراساتهم أنّ المعاجم ذات المرجعيّة التّراثيّة، تجمعها سمات مشتركة تظهر في بعضها، وتضمّر في بعضها الآخر، من أبرزها:

- غياب نظريّات لسانيّة معجميّة واضحة المعالم، تسمح بإيجاد تصوّر معجم تطبيقيّ لها؛
- خضوع المعجم التّراثيّ لنموذج تطبيقيّ متقارب في بنيته، بالرّغم من الفروق الملاحظة بين نماذجها؛

- سيطرة المنهجيّة الأحاديّة الاتّجاه في ترتيب المداخل بالمعاجم التّراثيّة، باعتباره مفتاحاً لها" (قدّاف، د ت، ص. 306)؛ وبالنتيجة يمكن القول إنّ من البدهي أن تكون هذه المعاجم التّراثيّة ذات نقائص؛ إذ لا يخلو شيء أو إنسان من نقيصه، لأنّ الكمال صفة إلهيّة غير إنسانيّة، بيد أنّ جلّ

هذه الثغرات التي وقع فيها أصحاب المعاجم القديمة، قد حاول تداركها المعجميون المحدثون وأحاط بجميع الدراسات لغويون معاصرون. "ويشكل اعتماد المادة المعجمية المرحلة التي حسمت نضج الصناعة المعجمية، ويرتبط ظهور اعتمادها فعلياً بنهاية القرن الثالث (03) للهجرة، وبها استمر العمل إلى الآن، فما ألفتها الصناعة المعجمية أنها اعتمدت في تنظيم المعجم وترتيبه على مفهوم مركزي هو المادة المعجمية، صُنفت بحسب الجذر، أو بحسب الكلمة دون مراعاة الزوائد" (الحاج صالح، د ت، ص. 676)؛ حيث إنّ المادة المعجمية هي مدونة وأساس بناء المعاجم قديماً أو حديثاً، وهي تشكل لبنتها التي لا يُستهان بها، فبمجرد جمعها من قبل أصحابها، حتّى يبقى الترتيب والتصنيف لإتمامها. وبهذا يكون فحوى المادة المعجمية دائراً حول وظيفة حصر واستقصاء وبحث مرادفات الكلمات، أو تعريفاتها المختلفة.

وهناك من النقاد من تولّى إبراز عيوب المعاجم التراثية، منها:

- ❖ "اعتناء المعاجم القديمة بإثبات الألفاظ القديمة بما فيها الغريب، وإهمالها كثيراً من الألفاظ والاستعمالات الجديدة.
- ❖ عدم معاونتها بشكل مطلق على مسابقة التطور التاريخي للغتنا بشكل واضح لوقوفها عند زمن معين لا تتجاوز -حوالي 200 هـ.
- ❖ بُعد هذه المعاجم عن مقتضيات العصر الحديث؛ فتنقصها السهولة والوضوح وقرب المأخذ.

❖ عدم ضبطها المعاني للفظ الواحد بالضوابط الزمنية.

- ❖ التصحيف: ويؤخذ هذا العيب عليها جميعاً؛ فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التي ترسمها، وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك، وقد تقع الإشارات المضافة في موقعها غير الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه، فتسبب خطأ، وقد يكون الضبط بالحركات" (عبد الرحمن 1987، ص. 382)؛ بدليل أنّ المعاجم القديمة قد أهملت إيراد الألفاظ الإسلامية مثلاً، أو ألفاظ المولدين، أو العصر العباسي والأموي؛ لأنها لا تساير تطورات الألفاظ في جميع الحقب الزمنية ونحن نؤكد دائماً على ضرورة تأليف (متع)، الذي يُعنى بهذه المهمة المتمثلة في تتبع تطورات الألفاظ عبر العصور المتعاقبة، وأمّا التصحيف الواقع في المعاجم التراثية، فليس بجديد عتاً، حتّى

المعاجم الحديثة تقع في بعض هذه الزلات، والمثال على ذلك معجم (المنهل، لسهيل إدريس) الثنائي اللغة، الذي وقع في كثير من الهفوات المتعلقة بالكتابة والتصحيح وغيرها، وقد أشار إليها (علي القاسمي) في دراساته، فكيف لا يرتكبها صنّاع المعاجم القديمة، التي لم تعرف التطور الحالي آنذاك.

❖ **القصور:** يعني أنّ المعاجم العربية كلّها لا تتّصف بالكمال، فهي كلّها تحتوي بعض النّقص التي تستدركها المعاجم الأخرى، "ونكاد نتفق جميعا على أنّه ليس في المعاجم العربية ما هو جامع بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، ذلك لقلة المصادر وحدثة العهد بهذا النوع من التّأليف ولأنّهم لم يستقصوا الألفاظ الواردة في الرّسائل اللّغويّة الصّغيرة ودواوين الشّعـر.

ومن الأسباب التي يمكن إضافتها إلى ما تمّ ذكره ما يلي:

أ - نظرتهم إلى اللغة نظرة ناقدة لا جامعة.

ب - إقامة أحكامهم على هدى القرآن واللغة الشّعريّة الفنّية.

ت - إهمال المولّد وعدم اعتباره من اللغة.

❖ **قصور العرض وإبهامه وسوء التفسير:** فهم لا يلتزمون توضيح أبواب الفعل ومصادره والمتعدّي واللازم وبمّ يتعدّى اللازم، كما لم يوضّحوا المفرد من الأسماء والصفّات وجموعها والمعرّب وأصله، وكيف دخل العربية ومتى، وما عراه من تغيّرات، وأمّا سوء التفسير، فيتمثّل في التّقليد بالنّقل عمّن سبقهم، لذا، فهم يفسّرون تفسيراً مبهماً غير مفهوم، وبعض المعاجم تفسّر الكلمات تفسيراً دورياً، مثل: سُم، ضجر، ملّ، برم" (عبد الرّحمن، 1987، ص. 380). وأشرح بالقول إنّ علماء اللغة قديماً قد حدّدوا عصر الاحتجاج اللّغويّ بفترة زمنيّة محدّدة، وبمكان جغرافيّ معيّن تمثّل في القبائل السّت: أسد، تميم، قيس، طيء، هذيل، وبعض من كنانة؛ وبهذا يكونون قد أهملوا كثيراً من الألفاظ المولّدة، وتلك التي ظهرت في العصور الموالية؛ وبالنتيجة؛ فإنّ ذلك قد جعلهم يفقدون كثيراً من الألفاظ، التي ربّما كانت ستلبيّ عديد الاحتياجات المعاصرة، وربّما كانت ستسدّ بعض الثّغرات في كثير من المعاني الجديدة الظّهور.

❖ عدم تمثل العلماء للغرض الدقيق من المعاجم: لأن المهتمين بصناعة المعاجم من اللغويين في ذلك الزمان، كان هدفهم الوحيد جمع اللغة العربية، وما يرتبط بها من ثقافة، النّوادر والقصص المختلفة التي قصّت من مختلف النّواحي.

❖ خلّوها من الدّقة في التّرتيب والتّقسيم: وبما أنّ همّ المعجميين آنذاك، كان الجمع فقط، فقد ارتكبوا بعض الهنات أثناء ترتيب الموادّ المعجميّة، فكرّروا وأسهبوا، وخالفوا بعض القواعد الصّرفيّة وكرّروا كثيرا من الألفاظ التي اختلف الصّرفيّون في أصولها المشتقة منها مثلا: "الرّباعي المضاعف: عند الكوفيّين مشتقّ من الثلاثي، وعند البصريّين: مادّة أصيلة، وكذلك المعرب مثل استبرق. وقد دخل الاضطراب الموادّ نفسها، فاختلطت المعاني المجازيّة بالحققيّة والمتقدّمة بالمتأخّرة والمشتقات بعضها بعضا، وقد تذكر الصّيغة في أكثر من موضع، وتفسّر بأكثر من قول، وقد تبدأ المادّة بالفعل أو الاسم أو الصّفة دون سبب" (عبد الرّحمن، 1987، ص. 381). غير أنّ هذه الرّلات واضحة وعاديّة إذا ما لاحظنا أنّ العربيّة في ذلك الوقت كانت محطّ خطر من الاختلاط الأعجمي؛ حيث سارع اللّغويّون إلى جمعها فصيحة من أفواه الرّواة العرب، وبعد هذه الفترة، جاءت مرحلة التّقيح؛ إذ تتابعت المعاجم العربيّة في الظّهور، وحاول أصحابها الحدّ من الهفوات التي اعترت العربيّة. ومن عيوبها أيضا التّضخّم، وحصرها الدّكتور (أحمد أمين) كما يلي:

- "اختلاف العرب في اللّهجات؛
- تحريف بعض الأفراد بعض الكلمات أو قلبهم لها مثل: حمد، مدح؛
- القلب مثل: الأوشاب والأوباش؛
- قيام الجامعين الأوائل بجمع اللّغة حيثما اتّفق، غير معيّنين في الغالب بالقبيلة التي تنطق بالكلمة؛

- توسّع بعض الأعراب دون بعض في المجاز؛
- عدم تحرّي بعض جامعي اللّغة في الجمع؛
- التّصحيّف؛
- زعمهم أنّ العرب لا تخطئ في نطقها لا لفظا ولا معنى؛
- احتمال الخطأ في السّمع؛

- تعرّض المتأخّرين من رجال اللّغة لما ليس لهم به علم، وإطالتهم في ذلك" (عبد الرّحمن، 1987 ص. 382)؛ ومهما يكن من أمر، وحيثما بلغت هذه الانتقادات الموجّهة للمعاجم العربيّة القديمة، أرى أنّها تبقى ذخيرة وكنز العرب، لا يُستهان بهما على مرّ الأزمان، وقد وُجد الخطأ منذ الأزل، وليس المعجميّون المتأخّرون معصومين عن ارتكاب الزّلات وتكرارها في مؤلّفاتهم، فإنّ يوجد شيء من ذلك التّأليف خير من لا شيء، وإنّ هذه المعاجم التّراثيّة هي التي حفظت لنا تراث العربيّة حتّى تعرّفنا عليه نحن في العصر المعاصر، وإلّا، فمن أين لنا معرفة (الخليل) ومعجمه (العين)، ومن جاء بعده؟ "نحن بحاجة إلى معجم لغويّ حضاريّ يتضمّن تطوّر الكلمات تاريخياً، ويدوّن اشتقاقات المفردات إلى معان جديدة، ويسجّل الاستعمالات المعاصرة التي أوجبها التّطوّر الحضاريّ" (الجليليّ د ت، ص. 89-121)؛ وفي كلّ مرّة، تجدر الإشارة إلى وجوب استعجال تأليف (متع) الذي يحتوي جميع الألفاظ العربيّة من بداية عصر النّقاش، إلى آخر ظهور لها، أو سباتها أو موتها؛ بحيث يتضمّن كلّ الألفاظ القديمة والحديثة والمعاصرة، ويتمّ تحديد جميع مفاهيمها، وأماكن استعمالها وأزمنة ورودها.

ويؤدّي التّأريخ المتواصل للمعجم العربيّ، إلى تحيينه في كلّ عصر، وإلى عدم إغفال كلّ الألفاظ التي يستعملها المتكلّمون في كلّ المجتمعات؛ حيث إنّ "طبيعة الخطاب المعجميّ، العام والخاص، أو المختصّ بين النمط التّأصيليّ والمزمان، والتّاريخيّ المتطوّر؛ تؤكّد أنّ خطاب المزامنة كان ومازال نخبويّاً في الدّراسات النّظريّة والتّطبيقيّة العربيّة" (عبد الرّحمن، 1987) الأمر نفسه ينطبق على صناعة (متع)، الذي يدلّ على مضمونه ومفهومه من خلال تسميته في حدّ ذاتها بأنّه تاريخيّ؛ بحيث يجب أن يكون التّأريخ متواصلاً غير متقطّع، ولو بعد تأليفه، عن طريق تكوين فرق عمل متخصصة في مراقبة تطوّرات الألفاظ عبر الأزمنة المتعاقبة.

وتتجلّى أهميّة أصالة العمل المعجميّ العربيّ القديم، في كلّ البحوث اللّغويّة واللّسانيّة المعاصرة، فهو تراث يبقى يخدم جميع تلك النّظريّات ذات الصّلة بالمعجميّة، ويمكن الإشارة إلى هذا من خلال النّظر في المحاور الفرعيّة التّالية: "طبيعة المعجم ومشكلته، الظّاهرة المعجميّة نطاق النّظريّة المعجميّة، النّظريّة التّركيبية للمعجم، تركيب المعجم، نظريّات الجمع والتّصنيف المعجميّ والتّحليل الدّلاليّ، نظريّة جذور الاشتقاق الصّغير، ونظريّة سلسلة الجذور" (بشير صديق، د

ت، ص. 308). ولما نعود إلى الواقع، فإننا نجد أن النظريات والآراء اللغوية كثيرة هنا وهناك، وتكاد تكون متقاربة، وإن تأليف المعاجم العامة العادية قائم إلى يومنا هذا ولا يزال، بيد أن هناك التفات إلى صناعة (متع)؛ إذ لم تعد القضية عالقة في اجتماعات المجامع والمؤسسات اللغوية العربية والرسمية، بسبب كثرة المراسيم والقوانين التي تنص على ضرورة إنجازه، بسبب غيره أبناء العربية على ضرورة تفعيل هذه القرارات، وبالفعل، فهو حاليًا في طريقه إلى الإنجاز.

ومن أوليات البحث المعجمي واجهتان:

➤ "الواجهة الأولى: تركيب خاص بالمدخل، ويقصد به ترتيب المفردات التي ترد تحت كل

مدخل من مداخل المعجم.

➤ "الواجهة الثانية: تركيب عام للمعجم، وهو يهتم تركيب المداخل في معجم واحد، وجميع

المفردات في كل مدخل" (بشير صديق، د ت، ص. 309)؛ بمعنى أن الإطار العام الذي يجب أن يُحتَرَم في تشكيل المعجم بصفة عامة، هو ضرورة بناء المداخل والشرح المعجمية كلها، على نحو معجمي دقيق، لا يسمح بخرق الشروط العلمية الواجب توفرها لصناعة أي معجم. "ويناقش هذا الباحث نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية العربية، ويذكر منها:

1- نظرية الجذر المفرد، وتضم نموذج التركيب الشكلي للجذر؛ أي النموذج الدلالي الجزئي

والنموذج الدلالي الكلي للجذر.

2- السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور، وهو الذي يستغرق نظام التقليبات، ويضم نماذجين:

نموذج السلسلة الشكلية أو الصوتية للجذور، ونموذج السلسلة الدلالية للجذور: جذر الاشتقاق الأكبر" (بشير صديق، د ت، ص. 310). وأفهم من كلامه هذا، أنه يحاول قراءة التراث المعجمي بنظرة معاصرة، لكنه لم يشرح لنا جيدًا مقصوده من هذا الاتجاه المقترح. وإن من الأسباب التي تساعد في تأليف (متع) والتي تسهم في بنائه، إدراك المعجميين أن ذلك يتطلب الصناعة، وهذه يقصد بها النقن الجيد والممارسة الدائمة للتأليف المعجمي، مهما كان نوع المعجم المراد صناعته، إن هو عام أم متخصص، بالإضافة إلى احترام عنصر الزمن الذي لا يجب أن يُغفل عنه، دون إخلال بالشروط التي كان الأوائل يحترمونها في تأليفهم. "وعلى الرغم من ضخامة الذخيرة اللفظية التي احتوتها المعاجم العربية، إلا أنه ما من معجمي عربي يشير صراحة إلى حجم الألفاظ من مداخل

أو مادة لغوية تضمّنها المعجم، بل ظلّ هذا العامل مخفياً إن لم يكن مغيباً كلياً من بنية المعاجم العربية، ما عدا ما نجده بشكل ضمنيّ في مقدّمة كتاب معجم (العين)، والذي أشار فيها إلى اعتماد منطق النّقل، "وإنّما كان من أجل معرفة ما استعملته العربية في ألفاظها وما أهملته والسبب أنّ المعاجم العربية كانت معاجم صناعيّة هدفها آنذاك حصر الألفاظ فقط" (الذكّي، د. ص. 292-293). ومهما يكن من أمر، فإنّ المعاجم الحديثة قد أشارت إلى هذه النّقطة؛ بحيث ذُكرت كثير من المعاجم القديمة ودُرست، وقام علماء اللّغة بتناولها بالتّحليل والتّقيب، وذلك من حيث الشّكل والمضمون؛ إذ تطرّقوا إلى أشكال أغلفتها وعدد صفحاتها وأصحابها، ولم يغفلوا عدد أبوابها ومداخلها، وطرائق ترتيبها، ومناهجها المتّبعة في ذلك، وكيفية عرض مادّتها، ومختلف إيجابيّاتها، والهفوات أو النّقص التي وقعت فيها. وذلك ما توضّحه مقدّمات المعاجم التي وضعها مؤلفوها؛ لذلك هناك تعقيبات على القواميس، مثل (الجاسوس على القاموس) الذي يعقّب على (الفيروز أبادي) (والغنيّ الزّاهر).

وتتمثّل أهميّة البحث في مجال أصول المعجم ومسوّغاته ما يلي:

- "عدم تغطية مباحث أصول النّحو للمباحث المعجميّة؛
- عدم إفادة المباحث المعجميّة من الرّجّ بها ضمن مباحث أصول النّحو؛
- تأثّر المباحث المعجميّة وقضاياها الأصوليّة في كتابات القدماء، وعدم تناولها أو عرضها بطريقة منظّمة وشاملة ومستوعبة؛
- وجود مباحث معجميّة معروضة ضمن المباحث النّحويّة، مثل مبحث حجّيّة الألفاظ الذي دُرِس في كتب أصول النّحو على الرّغم من أحقيّة المعجم به؛
- كون المعجم في حقيقته مرصدا لغويّاً للألفاظ ودلالاتها، ولا تقلّ أهميّة عن بقيّة المجالات اللّغويّة الأخرى، فمن حقّه أن تصاغ له أصول تنتظم فيها مسائله وقضاياها، وتؤسّس لمباحثه؛
- دعم المعاجم المستقبلية بالمسوّغات التي تعطيها مصداقيّة أوسع، لدى شرائح مختلفة من الفكر الإنسانيّ المتنامي؛
- تجديد الطّرح الأصوليّ المعجميّ وتعميقه، وخصوصاً أنّ الأُمَّة العربيّة الإسلاميّة كانت لها الرّيادة في مجال العمل الأصوليّ، ولا شكّ في أنّ هذا التّجديد يؤدّي إلى بعث الرّوح في تلك

المجالات العلمية الخصبية" (الصّرف، 2013، ص. 6)؛ لأنّ المعجميّة تتداخل مع كثير من فروع علم اللغة، ومن بينها علم النّحو، والصّرف، والدّلالة؛ إذ تسهم كلّها في إحكام بناء المواد والمداخل المعجميّة؛ فالمعجم التّاريخي على سبيل المثال، يجب أن يكون أصوليًا وحدثيًا في الآن نفسه فيرمي مؤلّفه رجلا في التّراث، وأخرى في الحداثة، وذلك سيؤدّي به لأن يكون محكم الصّنع ودقيقا. وفي ما يخصّ تأليف المعاجم العاديّة، فكّلما كان التّأليف المعجميّ متوصلا، كلّما حافظنا على تراث العربيّة؛ إذ لا نريد الوقوع في متاهة الجمود، والرّكود والتّوقّف عن تأليف المعاجم الجديدة المسيرة للعصر الرّاهن، في الوقت الذي نسعى فيه لوضع اللّبنات الأساس لصناعة (متع).

ب- النظريّات اللّسانية الحديثة: يعدّ المعجم ركيزة من الرّكائز العديدة - قديما وحديثا- في الحفاظ على اللّغة البشريّة بخصائصها المميّزة، ولولا المعاجم، لما تمكّنّا من التّعرف على الألفاظ التي كانت تُستعمل في العصر الجاهليّ مثلا، أو العصر الإسلاميّ، وما بعدهما من العصور المتعاقبة، هذا دون التّقليل من شأن هؤلاء الباحثين والدّارسين، الذين قدّموا دراسات كثيرة أرخت لمسار اللّغة العربيّة، وأهلها، ومواطن انتشارها، وتطرّقا إلى مختلف التّحليلات والانتقادات ذات العلاقة بهذه اللّغة؛ "فالمعجم العربيّ من خلال مسيرته، عرف نوعا من الجذب بين القوّة والضعف قوّة بينتها عمليّات رصد الازدهار، الذي عرفه التّأليف المعجميّ العربيّ في بداياته، في القرن الثّاني (02) لتدخل هذه المسيرة في التّقليد والتّعليق والحواشي، دون أن تستطيع فكّ شفرة الضّعف ومعه عرفت اللّغة العربيّة نوعا من المدّ والجزر في مسيرة التّحوّلات، وفي مواجهة التّحدّيات المطروحة عليها في دراساتنا، وهي شفرة كثيرا ما أنبأت عنها مقدّمات المعاجم العربيّة، في توجيهاتها لصناعة المعجم" (الذكّي، دت، ص. 271-272)؛ ولكن يمكن القول في المقابل بأنّ جميع الدّراسات في مختلف ميادين الحياة، وبغضّ النّظر عن اللّغة، تعرف تذبذبا بين التّقدّم والتّأخّر فتارة تسير نحو الأمام، وتارة أخرى تدخل في سبات، ويمكن أن تتوقّف نهائيا أو تحيا مرّة أخرى وأحيانا تصل إلى طريق مسدودة، مثلما حصل مع (متع)، الذي تُؤسّس له عديد القوانين العربيّة وتحيط به جميع النظريّات والمعجميّة، لكنّه لم يُبدأ إنجازَه إلّا في السّنوات القليلة الأخيرة.

وبمناسبة الحديث عن ضرورة تأليف (متع) وأن يكون تاريخياً بحق، لا بدّ من الحديث عن الأسس المعرفية لمعرفة الأصل اللساني، فإنّ هذا الأخير يمكن أن يرجع إلى مفهومين: "مفهوم فلسفيّ ومفهوم لغويّ". فالمقصود بالأصل اللسانيّ في المفهوم الفلسفيّ: الأصل المعرفيّ التاريخيّ في نظرية أصل اللغات، الذي هو الصيغة اللغوية الأولى التي تكلم بها الإنسان في تجربته الكونية، والتي نشأت نتيجة محاكاة أصوات الحيوان وظواهر الطبيعة. والمقصود بالأصل اللسانيّ في المفهوم اللغويّ: الأصل الصرفيّ الاشتقاقيّ، وهو عند بعض علماء اللغة العربية الثلاثي المجرد المكوّن من ثلاثة صوامت، يُفترض أنّها أصول لجميع المفردات التي تتكوّن منها. ويرجع المفهوم المعرفيّ للأصل اللسانيّ، حسب ما يستفاد من الآراء القديمة والحديثة التي تناولت هذه المسألة، إلى نظرية أصل اللغة، وإلى القول بتلازم اللغة والتفكير، ووظيفة التواصل منذ نشأة اللغة الإنسانية" (زيدان، 2012، ص. 48)؛ وإنّ أهميّة معرفة الأصل اللسانيّ تكمن في معرفة أصل اللغة ونشأتها، وبالتالي يساعد ذلك في الحديث عن (متع)، وعن التأريخ لألفاظه من بداية ظهورها أو استعمالها على الأقلّ، إلى نهاية ذلك.

ويتمثّل دور المنهج التطوّريّ التاريخيّ في اللسانيّات، في تبيان طرائق نموّ واكتمال الألفاظ من كلّ جوانبها: النحوية والدلالية والصوتية، وبخاصّة مع التّقدّم التكنولوجيّ المذهل، الذي مكّن علماء اللغة والفيزيولوجيا من دراسة الأصوات، ومختلف عمليّات النطق الصّادرة من الجهاز الصوتيّ للفرد في المخابر، وذلك بقياس عدد ذبذبات الصوت، وأماكن صدوره من أقصى إلى أدنى الحلق. "وقد ميّز هذا المنهج بين الأصل التاريخيّ للمفردة والأصل الاشتقاقيّ، في تحليله للعلاقة بين الأصل والفرع في بنية الكلمة، ويرى أصحاب هذا المنهج، ومنهم (جون جاك روسو Jean Jacques Rousseau، ت 1778م)، أنّ الأصل التاريخيّ للمفردة، هو الأصل الثنائيّ، لكنّ ذلك المقطع تحوّل عبر التاريخ -حسب رأي هؤلاء- من وظيفته الدلالية، التي كانت تجعله علامة لغوية، وظيفتها المحضة التعبير عن المضمون، إلى مستوى جذر صوتيّ، له أيضاً وظيفة صرفيّة، تتمثّل في كونه مادّة لغوية أولى، تتخذها قواعد الاشتقاق الصرفيّ منطلقاً لتكوين مفردات جديدة." (حمزة، 2014، ص. 153-154)؛ بمعنى أنّ المقاطع الصوتية التي كان يصدرها الإنسان الأوّل كانت بسيطة غير مركّبة، ويمكن القول إنّها لا تتعدّى الثنائية، غير أنّها تدلّ على معنى معيّن

ومُعبر عنه ومفهوم من قبل المتلقّي. وفي نظر هؤلاء، فإنّ هذا المقطع الثنائي له وظيفة معجميّة أيضا بالإضافة إلى وظيفته في الجملة كلفظ مفرد أو تركيب نحوي، شأنه في ذلك شأن الدليل اللّغويّ المتكوّن من الدّال والمدلول؛ أي الشّيء وما يعبر عنه في الواقع.

ويكون تحديث المفردات في المعاجم العربيّة، من مظاهر الحداثة فيها، وتتمثّل في مظهرين

اثنين هما:

* **المظهر الأوّل:** يتمثّل هذا المظهر في "إسقاط ما يقال عنه أنّه حوشيّ، أو غريب، أو مهمل أو مهجور، والدليل على ذلك أنّك لا تجد في مقدّمات هذه المعاجم حديثا عن المدونة، ولا ذكرا لبعض عناصرها، فإن وجدت فيها قائمة بمصادرها ومراجعها، أو بعض هذه المصادر والمراجع فإنّك تجد قائمة بمعاجم أخرى قد تكون من المعاجم العامّة، أو من المعاجم المختصّة، ولهذا، فإنّ ما يقال عن إسقاط الحوشيّ والغريب والنّادر وغير ذلك، ليس إلّا انطباعات فردية لصاحب المعجم قد يصيب في بعضها، وقد لا يصيب في بعضها الآخر، لهذا يقول المعجم (الوسيط) أنّه أهمل الألفاظ التي أجمعت المعاجم على شرحها بعبارات تكاد تكون واحدة، شرحا غامضا مقتضبا لا يبيّن حقائقها، ولا يقرب معانيها" (حمزة، 2014)؛ ومعنى ذلك أنّ المظهر الأوّل يتمحور حول تجنّب كلّ ما ينفر منه اللّسان من مفردات غريبة في الاستعمال اللّغويّ اليوميّ حيناً، أو الرّسميّ أحيانا أخرى، وذلك ما حدث بالفعل؛ إذ أصبح كثير من الألفاظ القديمة مهجورا لصعوبة نطقها وغرابتها وتقلها، ليس ذلك فقط في النّطق والاستعمال، وإنّما أيضا في غيابها داخل متن المعاجم العربيّة الحديثة التي تواكب الرّكب الحضاريّ.

* **المظهر الثّاني:** يتمثّل في عدم تكرار بعض ما ورد في المعاجم القديمة، مثل بعض مصطلحات العلوم والفنون؛ لأنّ هناك ما استجدّ فيها في العصر الحاليّ، "فقد أضافت لجنة المعجم (الوسيط)، طائفة كبيرة من أمّات المصطلحات العلميّة، وألفاظ الحضارة التي أقرّها المجمع، أمّا مقدّمة الطّبعة الأولى (01)، فذكرت أنّ اللّجنة عنيّت بإثبات الحيّ المأنوس من الكلمات والصّيغ، وبخاصّة ما يشعر الطّالب أو المترجم أنّه بحاجة إليه، وأدخلت اللّجنة في متن المعجم ما دعت الضرورة إليه من الألفاظ المولّدة أو المحدثّة، أو المعرّبة، أو الدّخيلة التي أقرّها المجمع، وارتضاها الأدباء فتحركت بها ألسنتهم، وجرت بها أقلامهم" (حمزة، 2014، ص. 157)؛ ولا

شكّ أنّ ما يتفق عليه المجمعون، وما يرد في المعاجم، سيُستعمل إن عاجلاً أم آجلاً، وسيكثر تداوله في الألسنة والاستعمال اليوميّ، وفي الكتب والمقالات المختلفة. بيد أنّه لا يكفي التجديد في مناهج وأشكال المعاجم، بل تطل الحداثة أيضاً اللّغة ودلالات الألفاظ، وذلك يحدث من تلقاء نفسه في غالب الأحيان؛ إذ تولد عبارات ومفردات جديدة بسبب تغيّر الظروف المختلفة في الحياة.

ت- علم الدلالة: إنّ التحليل الدلاليّ الجيد للألفاظ يتطلب التدقيق المعجميّ الفعّال، ومعرفة كلّ ما يساعد في ذلك، في ما يخصّ المعجميّة كعلم له جانب نظريّ وتطبيقيّ؛ "وإنّ التعليل الدلاليّ، وبيان سبب تبني المعاني لمسمياتها، أمر لا محيد عنه في تحقيق هذا الهدف؛ إذ عبر كلّ هذا يتبيّن مدى ارتباط الصّور الدلاليّة المختلفة بالمعنى العام الذي يحكم المادّة اللّغويّة بأسرها" (حمزة، 2014)؛ وبالنتيجة يكون التّحديد الدلاليّ للألفاظ من بين أسباب تعريفها تعريفاً دقيقاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ لعلم الدلالة علاقة بعدّة فروع لغويّة أخرى. وبمناسبة الحديث عن علم الدلالة، نقول إنّ فرع من فروع علم اللّغة الحديث، الذي جاء به عالم اللّغة السّويسريّ (فرديناند دي سوسير) والذي انبثقت عنه في ما بعد مدارس لسانية عديدة، أسهمت في تطوير اللّغة من مختلف جوانبها ومستوياتها: النّحويّة، والصّرفيّة، والتّركيبيّة، والصّوتيّة، والدلاليّة؛ بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، وإنّ محاولة تعريف الألفاظ تهدف معرفة دلالتها التي توحى إليها، أو تدلّ عليها في الواقع؛ فنحن بحاجة إلى علم الدلالة في هذا الجانب من علم اللّغة من أجل إثراء علم المعاجم. ولعلم الدلالة أيضاً علاقة بعلوم اللّغة الأخرى، أشرحها في ما يلي:

*** علم الدلالة وعلم الأصوات:** إنّ العلاقة الكائنة بين علم الدلالة وعلم الأصوات علاقة تكامل وترابط على الدّوام؛ لأنّهما يخدمان بعضهما بعضاً في كثير من القضايا اللّغويّة، وكلّ منهما يستعين بالآخر في هذا المضمار، "ويتّضح ذلك في قولنا: قضم/ خضم: فالأولى للشّد يد الصلب وذلك مرتبط بصفة القاف المجهور الشّد يد، والثّاني للّين الرّطب؛ وذلك من صفة الخاء المهموس وكذلك نقر ونفر، ونضخ عرقه، ونضخ الماء ومنه الضّخّ والمضخّة، فنضخ: سيلان ببطء، وتضخ بشدّة وقوّة. كما أن ظاهرتي النّبر والتّغيم تحكمان دلالة كثير من الكلمات والعبارات نحو: كلمة: شهرباب؛ فإن كان النّبر على الهمز كان معناها شهر (آب/أوت) وإن كانت خالية منه كان اسم

علم" (بوجادي، 2009، ص. 89)؛ ومن هنا يمكن استنتاج العلاقة الوطيدة الكائنة بين هذين العلمين ويمكن القول كذلك إنّ النّبر والتّغيم يحدّدان دلالات الألفاظ ومعانيها، وبخاصّة التّغيم، الذي يظهر من طريقة نطق بعض الكلمات، ويتجسّد ذلك بكثرة في القرآن الكريم في مواضع كثيرة ومنها سورة (يوسف، 74).

* **علم الدّلالة وعلم الصّرف:** إنّ لعلم الدّلالة علاقة متينة بعلم الصّرف، ذلك أنّهما يشغلان جنباً إلى جنب، فاللفظ لا يسير وحده، وإنّما تربطه مجموعة من العلاقات داخل الجملة الواحدة فمن خلال تصريف الألفاظ مع الضّمائر المختلفة، يكون لها معنى من خلال السّياق الواردة فيه بالإضافة إلى المعنى الذي تحمله، "وتتضح علاقتها أيضاً في أن دلالة كثير من الكلمات تبقى رهينة قيمتها الصّرفية، وعلى الألسني أن يكشف هذه القيم، ويحدّد الوظائف الصّرفية للكلمات أو المورفيمات، ليتمكّن من تحديد دلالة الكلمة" (بوجادي، 2009، ص. 90)؛ وبالتالي، يمكن القول بوجود علاقة تلازم بين علم الدّلالة وعلم الصّرف، اللّذان يحدّدان معاني الألفاظ في الجمل المختلفة. وحول سمات المدخل المعجمي؛ إذ لا يوجد تطابق تامّ بين لغة المتن ولغة الشّرح في أغلب المعاجم، ومنها ما يدخل في التّرادف والاشتراك اللفظي، وبخاصّة إذا تعدّر إيجاد مقابلات الألفاظ بسهولة، ؛ فالعمل المعجمي الجيّد والمطلق يكاد يكون غائبا في أغلب المعاجم، ولا جرم أنّه تؤلّف معاجم وقواميس حديثة تسعى إلى تكملة المعاجم السابقة، لتتجاوز بعض الثّغرات التي وقعت فيها هذا بغضّ النّظر عن أنّ دلالات الألفاظ تختلف من لغة إلى أخرى، بل من لهجة إلى أخرى في البلد الواحد.

ث- **علم المعاجم وعلم الدّلالة:** هناك علاقة وطيدة أيضاً بين اللّسانيّات ونظريّاتها وبين علم المعاجم، ذلك أنّهما مترابطان ومتلازمان، وإنّ المعاجم تهتمّ بإيجاد تعاريف ومقابلات الألفاظ ومعانيها المختلفة، وكذلك يفعل علم الدّلالة الذي يتولّى دراسة معاني الألفاظ والجمل من خلال السّياق الواردة فيه، "ويستفيد علم المعاجم من الدّراسات الدّلالية؛ فتحليل المجموعات المعجميّة في ارتباطها مع محتوياتها، لا يمكن دون تحليل هذه المحتويات إلى السّمات المميّزة" (قذاف، ص. 307) حيث إنّ الدّراسات التي يقدّمها علم الدّلالة بالتّفصيل حول تحديد المعنى المعجمي، تمكّن من

تبيينه لما يكون المعنى مفرداً من خلال اللفظ الواحد، أو مركباً لما يكون داخل الجملة الواحدة أو أكثر من خلال السياق العام؛ إذ يحدّد ذلك سماتها المميّزة لها.

يمثّل علم الدلالة أحد فروع علم اللغة، قد تولّدت عنه نظريّة الحقول الدلاليّة؛ حيث لم يتوصّل علماء اللغة إلى تعريف الحقل الدلاليّ إلّا بعد أبحاث كثيرة وجهود معتبرة، ونظرة دقيقة للمعنى؛ إذ تبيّن أنّ التحليل الدلاليّ لبنية اللغة من الأمور الضّروريّة لدراسة دلالة الكلمة، سواء كانت الدّراسة تاريخيّة أو مقارنة، أو تقابليّة، وهذه الفكرة أدّت بالضرّورة إلى البحث عن منهج يساهم في تحديد الدلالة على المستوى اللّغويّ الواحد بطريقة محكمة ودقيقة، فظهرت محاولات عديدة في علم اللغة، تهدف إلى البحث عن مناهج تفيد في التحليل الدلاليّ الوصفيّ، ومن أهمّ هذه المناهج: نظريّة الحقول الدلاليّة، وتصنّف هذه الطّريقة المدلولات في حقول مفهوميّة ألفها الفكر البشريّ، كحقل الألوان، والقرباة، والسكن، والحيوانات الأليفة، والمتوحّشة، أو باعتماد طريقة التّرادف، أو التّضاد، أو علاقة الكبير بالصّغير، أو علاقة التدرّج" (شلوي، 2002، ص. 40)؛ لأنّ الدّراسات اللّغويّة التي جاء بها عالم اللغة السّويسريّ (فرديناند دي سوسير) قد أسهمت بشكل ملفت للانتباه في تطوير اللغة من جوانبها العدّة، وعلى كافّة الأصعدة، وبخاصّة في يتعلّق بالجانب اللّسانيّ والمعجميّ؛ بحيث إنّ بعد أن كانت اللغة في يد رجال الدّين والكنيسة وعلماء الفيلولوجيا الذين يرون أنّها تُدرّس عن طريق ربطها بالمعتقدات الدّينيّة، وبجانب الدّاتيّة لا الموضوعيّة والعلميّة، وأنّها جامدة ثابتة، جاء (دي سوسير) ليبرهن عكس هذه المقولة، بأنّ اللغة مثل الكائن الحيّ، الذي ينمو ويتطوّر. ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، بل انبثقت عنه مدارس لسانيّة معاصرة أخذت عنه في الجوهر، وطوّرت بعض المبادئ الثّانويّة، وأضافت الجديد إلى الدّراسات اللّغويّة وأسهمت بشكل فعّال في تطوير اللغة، بما فيها دراسة معاني الألفاظ.

لم يكن علم المعاجم ليحظى بالاهتمام الجادّ إلّا بعد ظهور نظريّة الحقول الدلاليّة، وقد انقسم علماء الدلالة إلى اتّجاهين: **الاتّجاه الأوّل**: يرى أنّ الجملة عنصر أساس في تحديد المعنى أمّا الكلمة فما هي إلّا عنصر جزئيّ مكمل للجملة. أمّا **الاتّجاه الثّاني**: فيرى أنّ الكلمة هي التي تشكّل الجملة وتكوّنها عند اتّحاد لفظين أو أكثر، وإنّ اللفظ هو العنصر الأساس في دراسة المعنى، بيد

أنّ نظرية الحقول الدلالية هي أهمّ نظرية تهتمّ بدراسة معاني الألفاظ، وهذه الأخيرة ركن أساس في علم المعاجم؛ لأنّ هذه النظرية تقودنا إلى الإحاطة بجميع معاني الكلمات في الحقل الواحد؛ ويقوم المعجم على أسس ومبادئ تتمثل في: **تحديد الحقل الدلالي** الذي يكمن في تعيين سمات كلّ وحدات أو أقسام ذلك الحقل، من خلال المميّزات المشتركة للألفاظ المنتمية إلى كلّ حقل، أمّا **تحديد الوحدات**، فيعولّ عليه في تحديد المداخل المعجمية داخل كلّ حقل، وأمّا **تحديد العلاقات داخل كلّ حقل**، فيتعلّق بالألفاظ نفسها، التي يسعى الدّارس في علم الدلالة من خلالها إلى تبيان الكلمات الهامشية من الأساس، حسب المعايير التي وضعها اللسانيّون. وبالنتيجة، يمكن القول إنّ نظرية الحقول الدلالية ذات أهميّة كبيرة في الدّراسات المعجمية، وتسهم في تطويرها، وتبيان بعض النّقصات التي تبدو للمعجميّ ليتداركها في صناعته للمعاجم.

وتوجد علاقة بين المدخل ومعناه، وتلك تتجسّد في ثلاثة أشكال هي: **"الشكل الأوّل"**: أن يدخل المدخل على معنى واحد، وهو المتباين، وهو أكثر اللّغة كما يرى (ابن فارس)، **والشكل الثّاني**: أن يدلّ أكثر من مدخل على معنى واحد، وهو المترادف، **والشكل الثّالث**: أن يدلّ المدخل على أكثر من معنى، وهو تعدّد المعنى" (مدكور، 2001، ص. 3)؛ بمعنى أنّ تحقّق هذه الأشكال الثلاثة، كلّ يسهم في إثراء اللّغة وإغنائها بالألفاظ المتنوّعة، وإن كانت من المشترك اللفظي أو المترادف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يميّز اللّغويّون المحدثون بين أنواع أربعة لتعدّد المعنى وهي:

النوع الأوّل: يتمثّل في "وجود معنى مركزيّ للفظ تدور حوله عدّة معانٍ فردية" (مدكور، 2001، ص. 4)؛ أي إنّ هناك دائماً معنى ظاهريّ و آخر ثانويّ، أو بعبارة أخرى، يوجد المعنى الأساس والمعنى العرضيّ.

النوع الثّاني: يتمثّل في "تعدّد المعنى نتيجة لاستعمال اللفظ في المواقف المختلفة، أو ما يسمّيه (أولمان Ullmann، ت 1976) بتعبيرات الاستعمال؛ مثل كلمة حائط بالنسبة لمكوّناته ولمستعمل الكلمة (بنّاء، عالم آثار، مؤرّخ فنون...).

النوع الثّالث: دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة تطوّر في جانب المعنى، وهو البوليزيمي polysémie؛ أي تعدّد المعنى للمدخل الواحد، مثل: حجّ إليه: قديم، والمكان: قصده والبيت الحرام: قصده للنّسك.

النوع الرابع: وجود أكثر من كلمة يدلّ كلّ منها على معنى مختلف، وقد اتّحدت صورة الكلمتين عن طريق التطوّر الصوتيّ، وهو ما يسمّى هومونيمي homonymy؛ أي تعدّد المداخل مثل: قال يقول، وقال يقيل" (مذكور، 2001، ص. 5)؛ أي إنّ اللفظ وليد الاستعمال اليوميّ، فكّلما كان ذا حظّ في تداوله بين الألسنة، كلّما حظي بالبقاء والتداول، وهذا ينتج عنه عدّة أمور، منها: حدوث المشترك اللفظيّ والترادف، وغيرهما.

ويعدّ توصيف النظام الدلاليّ للغة العربيّة نواة المعالجة الآليّة وعموده الفقريّ، "فإنّنا نلتزم رفد كلّ مفردة معجميّة بتفاصيل ما يرد إلى الذّهن من علائق دلاليّة، فكلمة كاتب تحشد في بابها تفاصيل متراكمة تماهي ما يتداعى إلى ذهن ابن اللغة، أول وهلة التّعرّض إليها، يمثّل أولها الدّالة المعجميّة للجذر (كتب) ثمّ احتمالات قراءتها على صيغة اسم الفاعل أو المزيد بحرف: ماضيا أو أمرا، فإذا ما تعيّنت حركات المبنى باسم الفاعل مثلا، تعيّنت سمات الكلمة من كونها اسما يقع في المواقع الإعرابيّة للاسم، من الابتداء والخبريّة والفاعليّة والمفعوليّة، وتداعى إلى الذّهن المعنى المستفاد من المبنى، من حيث الثّبوت في نحو (كاتب القصّة)، أو الاختصاص بزمان معيّن في نحو (كاتب الدّرس) ويتداعى إلى الذّهن كذلك ألفاظ أخرى، يغلب تداولها في محيط الكلمة النّصّي" (كنالي، د ت، ص. 16)؛ ومعنى ذلك أنّ الدّالة دلالات، فهناك ما هي معجميّة، وما هي مجازيّة ونحويّة، وصرفيّة، وحقيقيّة ومجازيّة؛ حيث إنّه يدخل في تحديد النظام الدلاليّ اعتبارات لغويّة كثيرة، ويعمل على توضيحها كلّ من علم النّحو والصّرف والدّالة، والسّياق. وإنّ سمة التطوّر اللّغويّ الذي يحدث على مستوى الألفاظ عاديّة جدّا، بل هي لازمة لتطوّر اللغة والمجتمع الذي يتكلّم بها، "وتغيّر المعنى ليس سوى جانب من جوانب التطوّر اللّغويّ، الذي يتمّ ضمن طبيعة اللغة الخاصّة، فلا شيء ثابت أو مستقرّ فيها بصورة تامّة، فكلّ صوت، وكلّ كلمة أو تعبير أو أسلوب يكوّن شكلا أو صورة متغيّرة ببطء" (الجبوريّ، 2005، ص. 8)؛ لأنّ التطوّر الدلاليّ وليد أحوال العصر والمجتمع المتميّزين بعدم الثّبات والاستقرار؛ إذ يحصل الأوّل بوجود الثّاني والعكس صحيح، فاللغة استعمال؛ حيث إنّ التطوّر الدلاليّ للألفاظ يوجي إلى تغيّر معانيها عبر الأزمنة المتعاقبة في حقب التّاريخ الإنسانيّ، بسبب التّغيّرات الحاصلة في الميادين المختلفة ويحصل ذلك في جميع اللّغات

البشريّة دون استثناء. "لذلك فإنّ البحث في اللّغة لا يكون بالنّظر إلى وضعها في عصر من العصور، بل بالنّظر إلى المراحل التي مرّت بها خلال العصور، من جوانبها كافّة: كالأصوات والصّيغ، والمعاني، وطرائق تراكيب الكلام، والتّعبير عن الزّمن، أو العدد، أو الجنس، لذا تجب مراعاة فكرة التّطوّر في سائر البحوث اللّغويّة، ولاسيما في بحوث التّطوّر الدّلاليّ وتاريخ الألفاظ إذ تخضع عمليّة البحث لسبل لا يسهل حصرها لتشعبها. ومهما يكن من أمر، فإنّ الدّارسين قد سعوا إلى وضع ترتيب ينتظم أسباب تطوّر الدّلالات والعوامل المؤثّرة فيها، على الرّغم من كثرة تفاصيلها" (الجبوري، 2005، ص. 9)؛ ويعني ذلك أنّ التّحليل المعمّق لظاهرة تطوّر الألفاظ عبر العصور، يستدعي أن يُنظر إلى التّغيّرات الحاصلة الفعل في اللّغة المعيّنة، وذلك ما يسعى إلى إنجازه أصحاب مشروع (متع) المنتظر، فهو الوحيد الذي يحتوي بين دفتيه حلول كلّ النّقائص التي تعانيها اللّغة العربيّة. ويمكن إجمال أسباب التّطوّر الدّلاليّ في قسمين:

- **القسم الأوّل: أسباب خارجيّة:** وتتخصّص في التّغيّرات الحاصلة في جميع الميادين، وهي السّالفة الذّكر، "فالألفاظ تُستعمل عبر الأجيال، ونتيجة لاستعمالها، يُعجّب أناس بمعاني الألفاظ الهامشيّة ويبقى معظم النّاس يشتركون في استعمالها بمعناها المركزيّ، ويرث الجيل التّالي ما شاع من دلالات هامشيّة ومركزيّة، ومع توالي الأيّام يتضخّم الانحراف، وتصبح الدّلالة الهامشيّة شائعة ويبدو للجيل الوارث أنّ للكلمة معنيين أو دلالتين، مع أنّ الرّبط بينهما ضعيف. وقد يقترن التّطوّر بظهور مفردات لغويّة جديدة دلالة واشتقاقا، وقد ظهرت ألفاظ عديدة بدلالات جديدة بظهور الإسلام، كالصّوم، والصّلاة، والحجّ، والزّكاة، والجهاد، تدعى بالألفاظ الإسلاميّة" (الجبوري، 2005 ص. 10)؛ فالتّطوّر اللّغويّ بهذه الشّكلة يحصل أحيانا بسرعة ودون أن نحسّ بذلك.

- **القسم الثّاني: أسباب داخليّة:** وتتخصّص هذه الأسباب في تلك الخصائص المتعلّقة باللّغة نفسها، "وهي المتّصلة بالصّيغ والأشكال اللّغويّة وعلاقاتها في لغة من اللّغات، ومرّد ذلك إلى حاجة النّاطقين بها؛ لأنّ اللّغة أداة للتّعبير عن أفكار النّاس وحاجاتهم، ولأنّ الأفكار والحاجات في تطوّر مستمرّ؛ فالدّعوة إلى التّجديد في التّعبير يُقصد إليها قصدا، وتتمّ عمداً في ألفاظ اللّغة والسّبل إلى التّجديد كثيرة، منها: التّخصيص، والتّعميم، وانتقال الدّلالة، والنّحت، والاشتقاق

والتعريب" (الجبوري 2005، ص. 11)؛ وذلك يدلّ على أنّ الأسباب متعدّدة والنّتيجة واحدة، هي تطوّر اللّغة وتغيّر دلالات الألفاظ عبر العصور.

3- خطوات تصنيف المعجم التاريخي للغة العربية: لقد قال (أحمد مختار عمر) إنّ (فيشر) قد رسم منهجا لصناعة (متع) وتتنحصر خطواته في ما يلي:

➤ **الخطوة الأولى:** تتمثّل في "الرجوع إلى الواقع اللّغويّ المسجّل والمحدّد بعصور معيّنة، مع البدء بالكتابة المنقوشة المعروفة بنقائش النّمارة من القرن الرابع الميلاديّ، والإنهاء بأواخر القرن الثّالث الهجريّ، وهو القرن الذي اعتبره المجمع اللّغويّ منتهى ما وصلت إليه اللّغة العربيّة الفصيحة من كمال.

➤ **الخطوة الثّانية:** اشتمال المعجم على كلّ كلمة وجدت - بلا استثناء - في اللّغة.

➤ **الخطوة الثّالثة:** ضرورة معالجة الكلمات من النّواحي السّبع الثّالية: التّاريخيّة، والاشتقاقية (وتتناول توليد الكلمات وبحث أصولها وأنسابها)، والتّصريفية، (وتتناول تصريف الأفعال والأسماء) والتّعبيرية (وتتناول تحقيق معنى الكلمة أو معانيها، مع ترتيب المعاني والتّفريق بين الحقيقيّ والمجازيّ منها)، والنّحويّة، والبيانّة، والأسلوبية (وتتناول تحديد المحيط اللّغويّ الذي تستعمل فيه الكلمة أو التّعبير أو التّركيب).

➤ **الخطوة الرّابعة:** مراعاة ترتيب المعاني المتعدّدة للكلمة؛ بتقديم المعنى العام على الخاص والحسيّ على العقليّ، والحقيقيّ على المجازيّ، ونحو ذلك.

➤ **الخطوة الخامسة:** تحديد المحيط اللّغويّ الذي تستعمل فيه الكلمة أو التّعبير، أو التّركيب كلغة القرآن ولغة الحديث، وأسلوب الشّعْر والنّثر، والأسلوب التّاريخيّ، وأسلوب الفنون وغيرها" (مختار عمر 1998 ص. 318)؛ ولكن يصعب إيجاد وتحديد الألفاظ التي كانت مستعملة في عصر النّقائش؛ لأنّه عمل جبار يحتاج كثيرا من الموارد البشريّة والماديّة، والوقت الطّويل، ويتطلّب ذلك أيضا الإرادة القويّة في صناعة هذا المعجم القادم، والقرار الحازم لتنفيذ ذلك. بينما يمكن لصانعي (متع) حصر أغلب كلمات العربيّة، من خلال جمعها من المصادر المختلفة، وبخاصّة الواردة في الشّعْر والنّثر والأدب، والصّحافة والفنون وغيرها، بيد أنّه من الصّعب بمكان معالجة الألفاظ

وبخاصّة من الجانب التاريخي؛ لأنها تتطوّر باستمرار ملحوظ خلال العصور المتعاقبة، ولذلك يمكن أن يفوّت المعجميّ كثيراً من الأمور المتعلّقة بمراقبة أشكال هذا التطوّر الحاصل على مستويات لغويّة متعدّدة، في ما يخصّ الألفاظ أو التّعابير؛ إذ لكلّ منها تاريخها الخاصّ بها واستعمالها المعيّن، لكنّ الوسائل والإمكانيّات ضئيلة جدّاً؛ فإنجاز ذلك يستدعي البدء من أوّل إلى آخر ظهور للألفاظ في العربيّة، وبالموازاة، فإنّ خصائص أخرى لصناعة هذا المعجم متوقّرة في المعاجم السابّقة والحديثة، وتطرّق إليها معجميّون كثر، تتعلّق بأنواع الترتيب والتّوبيخ، وكذا المنهج المتّبع.

➤ **الخطوة السادسة:** تتمثّل في "محاولة اتّباع الشّرح باللّغة العربيّة بالترجمة المختصرة: الإنكليزيّة أو الفرنسيّة، زيادة في الإيضاح، حتّى تعين المستشرقين الذين لم يتمكّنوا من فهم اللّغة العربيّة غاية التّمكن.

❖ **نقد:** ولكن إذا رجعنا إلى الأنموذج الذي طبعه مجمع اللّغة العربيّة، نلاحظ أنّ المؤلّف لم يلتزم تطبيق المنهج التاريخي في هذا الأنموذج الذي اقترحه، ولا التسلسل الزمّني لتطوّر الكلمة سواء من ناحية النطق أو الدلالة، وإنّما كلّ ما يزيده على المعاجم الأخرى -القديمة منها لا الحديثة- ترتيب مادّة الكلمة ترتيباً داخليّاً، وذكر المصادر التي تعرّضت لعلاج هذه الكلمة. "ولقد ذكر (فيشر) عند علاجه لكلمة: **الأوابد**، أنّها وردت بمعنى المضحكات في (كشّاف الزّمخشري) من علماء القرن السّادس (06) الهجريّ" (مختار عمر، 1998، ص. 319). ويمكن الإشارة إلى أنّنا في الوقت الحاليّ، نأمل صناعة (متع) الأحاديّ اللّغة أوّلاً، ثمّ سنتطّلع في لاحق من الزّمان إلى التّخصّص والتّفنّن فيه، بتأليف المعاجم التاريخيّة العربيّة الثّنائيّة والمتعدّدة اللّغات، والمتخصّصة.

وقد قال (حسين نصّار) إنّ الأستاذ (فيشر) قد حدّد ميدان بحثه هذا في مقدّمته التي طبعها مع أنموذج منه، بقوله: «ويتناول الكلمات الموجودة في القرآن، والحديث، والشعر، والأمثال والمؤلّفات التاريخيّة والجغرافيّة، وكتب الأدب والكتابات المنقوشة والمخطوطات على أوراق البردي والنقود... إلخ، وقد استثنيت من ذلك في الغالب الكتب الفنيّة، إلّا أنّي توسّعت في أخذ المصطلحات منها». وقد بنى القاموس على المتون الموجودة التي لها دخل بهذا، ولذلك كان من الممكن تحديد عمر الكلمة وتاريخها، وكذلك يتبيّن من المتون وحدها معنى الكلمة وتركيبها. ولكن

ورد في القواميس العربية الكبيرة التي صنّفها العرب، كلمات وتعابير ومعان لم أعثر على شواهد لها في الكتب التي بحثتها، وسبب ذلك أنّ مؤلّفي هذه القواميس كان لديهم مادّة لغويّة من لغة الكتابة ولغة الكلام انتهت إليهم، وليس في مقدورنا اليوم الحصول عليها. ورأيت من الواجب عليّ أن أورد هذه الكلمات والتّعابير، ذاكرًا القاموس الذي نقلتها عنه، وفي رأيي أنّه قد وردت في القاموس، وتاج العروس تعابير مولّدة، وهكذا تعرّضت لخطر احتمال تردّد أخطاء وقعت فيها هذه القواميس العربية. ولم ترد أسماء الأشخاص، والقبائل، والبلاد بانتظام في معجمي ولكنّها وردت أحياناً؛ حيث يحتمل أن تبين معنى اسم جنس" (نصار، 1968، ص. 375)؛ وهكذا يكون (حسين نصّار) قد أشار في ما يخصّ البدايات الأولى لصناعة (متع)، التي خاض فيها (فيشر)، إلى أنّ هذا الأخير قد تناول في مادّة معجمه جميع مصادر اللّغة والأدب، بغضّ النّظر عن القرآن الكريم والسّنة النّبويّة الشّريفة، ورسم لنا معالم تحديد أعمار وتواريخ الألفاظ، غير أنّنا نلاحظ أنّه لم يطبق جميع هذه المقاييس والمعايير التي وضعها لمّا بدأ في التّأليف، وربّما يعود سبب ذلك إلى أنّه لم يتمكّن من إتمام عمله هذا، بسبب المنيّة التي أخذته والظّروف المحيطة بذلك.

يعدّ العمل الذي قام به (فيشر) مجرد إرهاصات أو نافذة مطلّة على ما سيأتي في لاحق من الزّمان؛ لأنّها مجرد محاولة تحتمل كثيراً من الخطأ؛ فأول عمل مهما كان، يُتوقّع فيه دائماً الوقوع في الزلّات والهفوات والعثرات، ثمّ سرعان ما يتداركها صاحبه بالتّعديل والتّقيح في الطّبّعات اللاحقة، يقول (فيشر) في هذا الصّدّد حسب ما أورده دائماً (حسين نصّار): «ولم أورد في معجمي المشتقّات القياسيّة الخاصّة بالتّصاريف اللّغويّة، مثل صيغ الأفعال وصيغ أسماء الفاعل والمفعول وصيغ المصادر للأفعال المزيد فيها، ما دامت ليس لها معان خاصّة، وذلك خلافاً لألفاظ، مثل: حاكم وشاهد وعامل وقاض... وعولجت الحروف الدّالة على معنى في غيرها بتوسّع، على عكس الغالب في القواميس، وحروف المعنى في الأصل من خصائص القواعد النّحويّة، إلّا أنّه من الواجب شرحها بتوسّع في المعجم أيضاً، كي يتسنى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربيّة».

وقال عن مصادره ومراجعته: «واستعملت أحسن الطّبّعات دائماً، ولكن ممّا يؤسف له أنّ عدداً كبيراً من دواوين الشّعْر القديم، ومن كتب الأدب للمتقدّمين، ليس لها إلّا طبعات شرقيّة طبع أكثرها

في مصر وحيدر أباد، وهي في حاجة إلى العناية الصادقة... وبعض هذه الطبّعات الشّرقيّة لا تصلح بحال لأن ينتفع بها في وضع قاموس».

وقال عن الشّواهد: «وقد أوردت الشّواهد من الشّعْر مع أسماء الشّعراء الذي نسبت إليهم عادة في دواوينهم، أو في غيرها من كتب الأدب العربيّ. وبدهيّ أنّي عالم بأنّ قسما كبيرا من هذه الأشعار منحول أو مصنوع، ولكن ليس لي أن أسترسل هنا في بحث نقديّ وافٍ في ذلك... وهذه الأبيات والأشعار وإن كانت منحولة، فهي في الغالب عربيّة قديمة، ولذا تكون صالحة لمعجمي» (نصار، 1968، ص. 736)؛ وإلى هنا يجوز القول إنّه بإمكان المكلفين بصناعة (متع) وكلّ من يهتمّ الأمر، أن يتدارك أخطاء عدّة تمّ الوقوع فيها، وبإمكان المعجميّين سدّ بعض الثّغرات. وبالفعل، فقد فعل ذلك (فيشر)، وقام بالخطوة الأولى بالرّغم من تلك الهفوات التي ارتكبها ولكنّه لم يخف ذلك بل اعترف صراحة بذلك دون أيّ إشكال. إنّ أحسن شيء هو البدء الفعليّ السريع في تأليف هذا المعجم المنشود الذي طال أمده، ولو كان ذلك بالأخطاء، ومن ثمّ سيتمّ تداركها لا محالة.

وقال عن منهجه وترتيبه: «وقد رتّبت الكلمات على حسب الموادّ، والترتيب المألوف لحروف الهجاء العربيّة، على اعتبار الحرف الأوّل والثّاني والثّالث أساسا». ويبدأ المادّة بإيراد الفعل المجرد، ثمّ المزيد بحرف وحرفين وثلاثة أحرف. ويكون ترتيب أبنية الأفعال كما يلي: فعل - فعل - فاعل - فاعل - نفع - تفاعل - انفعال - افتعل - افعّل - استفعل - افعال، وهكذا. وتُذكر الأسماء كلّها بعد الأفعال، سواء أكانت مشتقّة أم جامدة، وترتّب على نظام ترتيب الأفعال، فيذكر المجرد منها أولاً، ويتبعه المزيد، فيكون ترتيب أبنية الأسماء كما يلي: فعل - فعل - فعل - فعل - فعل - فعل - فعل - فعل - فعل - فاعل - فاعل - فاعل - فاعل وهكذا.

وتتبع الكلمات الأعجميّة المعرّية، الزّائدة على ثلاثة أحرف الكلمات العربيّة في ترتيب المعجم إنّ تصرّف فيها العرب بالاشتقاق، مثل: إبريق، دكان، ديباج، أسوار، سراويل... إلخ تجدها في مادّة: برق، دكن، ديج، سور... إلخ، وأمّا ما لم يتصرّف فيه العرب بالاشتقاق، فتعدّ حروفه كلّها أصليّة، مثل: إبريسم، إستبرق، بنفسج، غير أنّي أوردت أيضاً: إبريق، دكان.... إلخ على حدى، مشيراً إلى مادّة: برق، دكن، كما يتيسّر العثور على جميع الكلمات الأعجميّة المعرّية دون عناء.

ويتبع الشرح العربي للكلمات الشرح المختصر بالإنكليزية، وآخر بالفرنسية، وقد جريت على هذا المنوال نزولا على قرار للمجمع.

وأحاول أن أزيد هذا المنهج وضوحا بتوصيف الأنموذج المطبوع، وإن كنت سأجعل الوصف عاما، ولن أنتقد شيئا منه؛ لأنّ الطبع غاية في السوء والاضطراب، ويشتمل على أول حرف الهمزة حتى مادة: بد». ويتبين منه أنّ المؤلف يصدر كلّ باب بكلمة مفصلة عن حرفه المعقود له" (نصار، 1968، ص. 737)؛ هكذا يكون (فيشر) قد اختار المنهج الذي رآه مناسبا لمعجمه، وهو لا يختلف كثيرا عن المناهج المتبعة من قبل المعجميين العرب الأولين في هذا المجال، وفي ما يخصّ الطبع، فإنّ ذلك ما توفّر عليه زمانه، فأغلفة ذاك العصر غير أغلفة المعاجم في وقتنا الحالي؛ لأنّ المعاصرة منها تتوفّر على المتانة والإحكام وتعدّد الألوان، ودقّة الصّنع، عكس ذاك العهد الذي ألف فيه (فيشر) معجمه الأوّل. "وقد تناول في حرف الهمزة ترتيبه في حروف ألف باء في اللّغات السّامية واليونانية، ومقداره في حساب الجمل، واسمه في العربية والسّاميات وغيرها وأصله وأنواعه في اللّغة وفي الاصطلاح، ورسمه في الخطّ، ومخرجه، وخلاف اللّغويين والصّرفيين فيه. ثمّ فصلّ الكلام على أنواعه المختلفة من ألف الاستفهام، والقسم، والنّداء وعالج في كلّ منها مقابله في السّاميات، وموقعه في العبارة، وخصائصه اللّغويّة، والنّحويّة وشواهد وطرائق رسمه في الكتابة، ونطقه ودلالاته المختلفة في استعمالاته المتنوّعة، وأشار إلى مصدر كلّ قول بالتّصريح والرّمز. وسار في علاجه الألفاظ على الإكثار من شواهدا، والرّبط بين معانيها وما في اللّغات السّامية، والإشارة إلى مصادر هذه الأقوال والمعاني والشّواهد، ولكنّ الأنموذج المطبوع لا يوضّح منهجه تماما في ذلك" (نصار، 1968، ص. 738)؛ وبهذا يمكن القول إنّ (فيشر) قد استثمر جميع مكتسباته المعرفيّة السّابقة التي أخذها عن الغرب في التّأليف المعجمي باللّغة العربيّة، فهو مستشرق أيضا، بحكم أنّه قد تعلّم الكثير الذي جعله يخوض هذا المجال بجديّة، ولو كُتبت له الحياة الطّويلة لأتمّ معجمه.

4- مداخل المعجم التاريخي: يعدّ (متع) أمل الأمة العربيّة اللّغويّ والحضاري؛ لأنّه يحفظ لها تاريخ لغتها الطّويل، كما أنّ العرب هم الأواخر في تأليف معجمهم التاريخي، ويكفيهم هذا التّصنيف السيّء ليكشفوا عن سواعدهم، وينهضوا من سباتهم العميق للبدء في هذا العمل الجادّ

"ولذا كان المعجم التاريخي للغة مشروعا يحتاج إلى تضافر جهود المختصين على اختلاف تخصصاتهم، كلّ يدلي بدلوه في ما يفي بحاجة تخصصه، في هذا المشروع الهائل الذي يعدّ سفر الأمة الشامل، بل ثوبها الذي اشتمل على جسد تجربتها منذ مدارج طفولتها، مروراً بكلّ طور من أطوارها" (عميرة، دت، ص. 700)؛ وبذلك تحتاج صناعة هذا المعجم اتحاد جميع المؤسسات اللغوية والمجامع العربية اللغوية، وتضافر جميع جهود العلماء العرب من جلّ الميادين (الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتربوية...) وكافة التخصصات العلمية والأدبية والفنية، فكلما كثرت مشاركة المختصين من عديد ميادين الحياة، كلما تحققت الصناعة المثلى.

ويُقصد بالمدخل المعجمية: الألفاظ الأولى التي توضع بلون مختلف غليظ عادة، ثم تشرح وتعطى مختلف المعلومات عنها؛ فالألفاظ هنا هي المداخل، أما الشروح المرفقة بها هي المواد. و"يعد المدخل البنية الكبرى للمعجم، والطريق الأساس للولوج إلى المادة الشارحة" (اليعبودي، 2006 ص. 125)؛ لأنّ حجم المعجم لا يتحدّد في عدد مداخله فحسب، وإنّما في عدد المعاني المتنوّعة التي يوردها ويعرضها بين دفتيه، وضمن كلّ مدخل فيه وكمية هذه المعلومات اللغوية والحضارية التي يسعى المعجم إلى تزويد القارئ بها.

سوف أعمد إلى شرح هذه القضية، في ما يلي:

- **أنواع المداخل:** إنّ عادة المعاجم العربية أنّها تتضمّن نوعاً واحداً من المداخل، وهي المفردات أو الكلمات، ولكنّ علم اللغة الحديث، يدعو إلى تضمين ثلاثة أنواع أخرى من المداخل في المعجم، وهي (القاسمي، 1981):

- **النوع الأول: الوحدات الصرفية أو المورفيمات:** وهنا المورفيمات المنفصلة، مثل: كراس هي، أو مورفيمات متصلة، مثل: الضمير المتصل في كلمة: كتابه. وهنا يجب إفراد باب خاص بالهاء؛ بحيث يتم شرح مختلف التغيرات الصوتية والنحوية والكتابية التي تطرأ على هذا المورفيم نتيجة اتّصاله بغيره من المورفيمات، ذات المواقع النحوية المختلفة في الجملة، ومن ثمّ يتمّ إيراد معانيها المتعلقة بها، والأمثلة التوضيحية بشأنها.

- **النوع الثاني: المفردات:** وتتمثل المفردات في اللغة في الأسماء والأفعال. والأفعال أنواع فهناك المجردة والمزيدة، ونعطي مثالا على هذا: الجذر كَتَبَ: نعطي معناه، والأفعال المشتقة منه

دون شرح هذه المشتقات؛ ابتغاء أن يفكر القارئ فيها بنفسه، ويكتشفها بواسطة استخدام مخيلته. ولكن في المعجم المخصّص للناطقين باللغات الأخرى، فإنّه لا مناص من ذكر معانيها واحدا واحدا، مع ضرورة أن يشتمل على المفردات العربيّة المعاصرة، كالألفاظ المولّدة والمعربة والدخيلة إلى جانب المفردات العربيّة القديمة والمأثورة عن العرب الأقحاح.

- النوع الثالث: التعبيرات الاصطلاحية: إنّ التعبيرات الاصطلاحية يختلف معناها عن التعبير بالمفردات والمعاني المكوّنة لها؛ إذ لا يكفي شرح كل مفردة من ذلك التعبير على حدى ليفهمها القارئ، بل يجب شرحها شرحا متكاملا، مثال: تفاحة آدم: لا يكفي شرح معنى كلمة تفاحة، ومعنى كلمة آدم على حدى.

تقوم مداخل المعجم الجيد على البحث والدّراسة وشيوع المفردات، وهو الغرض الذي وُضعت من أجله، ومن المفروض أن تشتمل على قديم العربيّة وحديثها، وعلى آدابها وعلومها وكلّ ما يتعلّق بها، "وإنّ التّتبّع التاريخي للموادّ المعجميّة يكمن في بعض معانيها المتعدّدة، وفي أصواتها أو بعضها التي يمكن التّقريب بينها؛ فالمعنى أي المضمون، والصّوت أي الشّكل ركيّزتان أساسيتان لا يقوم بناء هذا النوع من البحث إلّا بهما معا، وأداتان مهمّتان ينبغي أن يتمّ العمل بهما، في إثبات أنّ الموادّ المتنوّعة تعود تاريخيا إلى أصل واحد، ومادّة واحدة" (عميرة، د ت، ص. 757)؛ وبذلك يفعل التّطوّر التاريخي للألفاظ فعلته في الدّراسات اللّغويّة عموما، وذلك بتغيّر أحوال المجتمعات في جميع المجالات، مع العلم أنّ من الألفاظ ما هو مشترك لفظي بين لغتين وأكثر. وبمناسبة الحديث عن المداخل المعجميّة، "فإنّ نظريّة المدخل وفق تخطيطها وتنفيذها تعدّ مرشدا لإعداد المعجم السيّاق، وهذا الأخير في جوهره تنفيذ عمليّ تطبيقيّ لنظريّة المدخل. وفي وصف نظريّة المدخل، لا ننظر إلى معنى الكلمة اللّغويّ المجرد، ولا لمعانيها المتعدّدة، بل نستهدف المعنى الذي يرشد إليه السيّاق، مثال: ظنّ يظنّ، ظنا؛ بمعنى اعتقد الشّيء بغير يقين ويدخل عليها معنى الشّكّ والإيهام والوهم ومطلق ترجيح الأمر" (صديق، د ت، ص. 366-367)؛ بمعنى أنّ المدخل يساعد كثيرا في إنجاز المعجم السيّاقيّ للغة المستهدفة، فهو يحدّد المعنى المراد. "وفي وصف نظريّة المدخل نرجّح ما يعين السيّاق على استهدافه، دون المعاني الأخرى التي ترد تفسيراً

للكلمة اللغوية المفردة، بالإضافة إلى معالجة اللفظ المتحد حروفا وحركات من خلال السياق مثال: هَرَمٌ وهَرَمٌ. بالإضافة إلى عرض الأمثلة التي توضح المقصود من الكلمة اللغوية، وكذا اكتشاف دلالة الكلمة من خلال المحتوى العلمي والحضاري الذي تنتمي إليه" (صدّيق د ت، ص. 368-369)؛ ويمكن تطبيق جميع المعايير الموضوعية أو المقاييس المتبقية من قبل المعجميين الأوائل في سبيل تأليف (متع)، وإن تمّ ابتكار الجديد في لاحق من الزمان، فسيكون ذلك حسنا لترقية المعجم الأول. وفي ما يخصّ الترتيب كذلك، فيترجّح المحدثون بين ترتيب مبني على الجذور يتبعون فيه المعاجم العربية القديمة، وترتيب ألفبائي للألفاظ، يعتمد على صورة اللفظ المكتوبة حيناً، وعلى صورته المنطوقة حيناً آخر في المعجم الواحد، فمثلاً نجد النوع الأول بحسب الجذور في (المعجم الوسيط، المعجم العربي الأساسي، المنجد في اللغة والأعلام، المنجد في اللغة العربية المعاصرة...)؛ ومهما تكن نوعية أو طريقة الترتيب التي ستنتهج في المعجم التاريخي المنشود، فإنها ستفيد القارئ، لأننا نركّز حالياً على التأليف المبدئي له، ولسنا في مقام الاختيار بين الأحسن والحسن في جميع الخصائص التي ذكرناها سابقاً؛ حيث إنّ تحيين المعاجم بصفة عامّة، لا يتأتّى إلّا بالتأليف الأولي والمبدئي لأيّ معجم مهما كان نوعه، ذلك بسبب تطوّر الألفاظ المستمرّ، واللغة في حدّ ذاتها؛ فاللغة تواضع واستعمال، وهي تتطوّر باختلاف تطوّر حاجات مستعملها عبر الزمن. "إنّ معرفة طبيعة المادّة اللغوية للمعجم التاريخي مسألة أساس وهي متوقّفة على معرفة المنهج الذي سوف يُتبع في تأليفه، والتّصوّر الذي يضعه أصحابه بحسب الأهداف والغايات المتوخّاة منه" (الودغيري، 2001، ص. 21). وبالتالي، يُفترض أن يكون معجماً شاملاً، يؤرّخ لسائر استعمالات المجتمع اللغوية ومستويات استخدامها، ابتداءً من اللغة المشتركة الفصيحة، إلى العاميّات واللهجات المختلفة، وكم تملك الجزائر منها، لا تحصى على الأصابع غنيّة كلّها بالألفاظ ذات المعاني الحقيقية والمجازية. وفي ما يلي، سيتمّ إيراد دراسة تطبيقية في معجم أكسفورد الحديث، بالتّطرّق إلى مسائل كثيرة متعلّقة بالجانب الشكليّ على الخصوص:

- دراسة تطبيقية في معجم أكسفورد الحديث للغة الإنكليزية: هو معجم موجه لدارسي اللغة الإنكليزية، ممّن بلغ مرحلة متوسطة أو متقدّمة.

- نوعه: معجم ثنائي اللغة: إنكليزيّ إنكليزيّ عربيّ.
- الجانب الشكلي:
- صاحبة المعجم: الباحثة نجاح شمعة؛
- الطبعة: موسّعة وجديدة، وله عدّة طبعات: الأولى سنة 1999، الثانية سنة 2006، الثالثة سنة 2011؛
- مؤسّسة النشر: جامعة أكسفورد لسنة 2006.
- عدد الصفحات: تسعمائة واثنين وثلاثين (932) صفحة دون احتساب المقدمة والملاحق وغيرها من الصفحات التوضيحية والتقديمية؛
- الغلاف: من النوع الرفيع المحكم، والجيد المتين الصنع؛
- الأوراق: من النوع المتين كذلك؛
- وجود صور توضيحية في وسط المعجم، ملونة، بأسمائها الإنكليزية العربية، كذلك نجد أمام بعض المداخل صوراً أيضاً، بالإضافة إلى بعض الرسوم البيانية والأشكال المرافقة لها؛
- وله مقدّمة؛ بحيث قدّمت فيها صاحبة المعجم نبذة مختصرة عن المعجم؛
- وله خاتمة؛ تمّ فيها عرض مجموعة من الحقول والفصول، التي شرحت فيها كلّ قواعد اللغة الإنكليزية، وتصريفات الضمائر مع الأفعال في الأزمنة المختلفة، بالإضافة إلى ذكر السوابق واللواحق، مع إرفاق التمارين التطبيقية والمعلومات المختلفة، وعلامات الوقف الضرورية، ومواضع الكتابة الصوتية، وأسماء البلدان والعواصم العربية، ومقابلاتها بالإنكليزية والعربية، وإضافة الأعداد وطريقة كتابتها. وسوف أتطرق بالتفصيل إلى هذه العناصر في ما يلي:
- ❖ تمهيد المعجم: قدّمت من خلاله صاحبة المعجم (نجاح شمعة) هذه الطبعة الجديدة، وهو معجم موجّه لدارسي اللغة الإنكليزية الذين بلغوا مرحلة متوسطة أو متقدمة.
- ومن مزايا هذا المعجم أجد على سبيل المثال:
- أنّه معجم أحاديّ وثنائيّ اللغة في الآن نفسه؛ فمن جهة هو معجم أحادي اللغة موجّه أيضاً للناطقين باللغة الإنكليزية كونه إنكليزيّ إنكليزيّ، ومن جهة أخرى هو ثنائيّ اللغة كونه

إنكليزيّ إنكليزيّ عربيّ؛ لأنّه موجّه أيضا لغير الناطقين بالّلغة الإنكليزيّة، ممّن يريد تعلّمها، وما يقابل ألفاظها بالّلغة العربيّة؛

➤ ورود الشّرح في هذا المعجم أولا بالّلغة الإنكليزيّة، وهو شرح بسيط واضح، ثمّ أعطي المقابل العربيّ لزيادة التّوضيح أكثر؛ وبالتالي يكون هذا المعجم التّاريخيّ وحيدا من نوعه؛ إذ يضرب قدما في نوع المعاجم الأحاديّة اللّغة، ويغرس قدما أخرى في نوع المعاجم الثّنائيّة اللّغة.

➤ مجيء هذا المعجم بجديد، يتمثّل في إضافة مئات الألفاظ الجديدة التي تعكس التّقدّم اللّغويّ السّريع، المواكب للتّغيّرات الحضاريّة والتّكنولوجيّة في عصرنا، وسأحضر أمثلة حيّة في الأوراق اللاحقة من هذا الجزء التّطبيقيّ.

➤ امتلاء هذا المعجم بالأمثلة الكثيرة المأخوذة من اللّغة اليوميّة الحيّة، والتي تساعد الطّالب في استخدام العبارات استخداما صحيحا، وتوضّح له المواقف والظّروف المرافقة لاستخدامها، ومما لا شكّ فيه أنّ من خصائص المعجم الجيّد عموما، والمعجم التّاريخيّ خصوصا، وجود التّحيين وذكر مستجدّات العصر الرّاهنة، وما يطرأ على المجتمع من تغيّرات في ميادين الحياة المختلفة وبالنتيجة يكون المعجم التّاريخيّ الجيّد هو الذي يرصد كلّ الألفاظ من أوّل إلى آخر ظهور لها ويتتبّع تطوّراتها المختلفة عبر الأزمنة المتعاقبة.

➤ ضمّ هذا المعجم أكثر من واحد وثلاثين ألف (31000) مثال، وألف وخمسمائة (1500) تعليق وملاحظة، ولها ترجمتها العربيّة الخاصّة بكلّ من الكلمة الرّئيسة، ومعانيها المجازيّة والاصطلاحات المتعلّقة بها.

➤ احتواء هذا المعجم أيضا العديد من الشّروح التي تتناول قواعد اللّغة، وتصريف الكلمات والأفعال المتلازمة، وتعيين الشّواذ في اللّغة، والأفعال الاصطلاحيّة، وأصول التّنقيط وكتابة الرّسائل، ولفظ الكلمات، بالإضافة إلى صفحات تتعلّق بجغرافيّة العالم العربيّ، مع إضافة قائمة ببعض الكلمات الإنكليزيّة المأخوذة من العربيّة، أمّا الصّفحات الملوّنة، فتحتوي كلّ منها مجموعة من الصّور التي تمثّل موضوعا واحدا، وهي تهدف إلى أن تضع في متناول الطّالب وبشكل منهجيّ بسيط - معظم المفردات التي يحتاجها لمعالجة بعض نواحي الحياة اليوميّة.

➤ طريقة ترتيب المعجم: هو مرتّب على الطريقة الأبجائية الفرنسية أو الإنكليزية، يبدأ الحرف الأول ب: A وينتهي ب: Z.

❖ الرموز والاختصارات في هذا المعجم: وجود رموز في هذا المعجم، مثل رمز مفتاح وكلّما صادفنا هذا الرمز، إلّا ووجدنا للكلمة المتن أرقاماً من: 1 إلى 5، وكلّها شروحات للكلمة نفسها بالإضافة إلى إيراد أمثلة، ص 2 و 3.

➤ كما نجد شكل أسهم تحت الشرح الأول للكلمة، في الصفحة 2 مثلاً ▶

➤ نوع الخط: كتابة الكلمات في المتن بالخط Times New Roman بالغامق، أمّا الشرح فغير غامق.

➤ الألوان: وجود تلوينات بالأسود لفقرة كاملة في كلّ صفحة تقريباً.

❖ الشرح: إنّ شرح الكلمات الواردة في هذا المعجم وارد بالعربية، ولكنّه قصير جداً يكاد ينحصر في كلمتين أو ثلاث، بينما نجد الشرح بالإنكليزية طويلاً جداً.

❖ هناك علامات الوقف ومعانيها ومواضع استعمالها في النصوص المختلفة.

✓ لمّا يتمّ إيراد الاسم، يوضع له الرّسم وما يتكوّن منه بأجزائه، مثلاً: الكمبيوتر: له عدّة أجزاء تركيبية ويعطي هذا المعجم تسمية كلّ جزء منه، بالإضافة إلى كلمة شجرة وما تتألّف منه وكذلك كلمة السيّارة وعدد الأسماء الممنوحة لها كلفظ.

✓ نجد في كلّ صفحة على الجهة اليمنى من أعلى إلى أسفل الورقة، الحروف من A إلى Z ولكن لمّا نكون بصدد إعطاء مقابلات الكلمات الإنكليزية التي تبدأ مثلاً بحرف P، فإنّه يلوّن على الجهة اليسرى ذلك الحرف P باللّون الغامق، ليظهر أكثر وليوضّح للقارئ بأننا في الصفحة الخاصّة بهذا الحرف، وجميع الكلمات التي ترد تحته وتبتدئ به.

✓ نجد بعد الصفحة أربعمئة وستّة وثلاثين (436) إلى ما قبل الصفحة أربعمئة وسبعة وثلاثين (437) ثماني (08) صفحات بلون أصفر، وبورق متين، ولم توضع لها أرقام عند ترقيم هذا المعجم، وتحمل هذه الصفحات ما يلي:

• في الصفحة الأولى: نجد أسماء بعض الزهور flowers، وفي هذه الصفحة اثني عشر (12) نوعاً بالصورة والاسم؛

- في الصفحة الثانية: أسماء بعض أنواع الطيور birds وفيها أحد عشر (11) نوعا مختلفا؛
- في الصفحة الثالثة: أسماء بعض أنواع البرمائيات والأسماك reptiles and fish، ونجد اثني عشر (12) نوعا مختلفا بالصّور الملونة أيضا؛
- في الصفحة الرابعة: أسماء بعض أنواع الحيوانات، ونجد تسعة (09) أنواع ما بين الأليفة والمفترسة؛
- في الصفحة الخامسة: الأمر نفسه؛ إذ نجد أسماء بعض الحيوانات الأليفة المتنوعة وعددها اثني عشر (12) نوعا؛
- في الصفحة السادسة: نجد أسماء بعض الفواكه، وعددها ثلاثة عشر (13) نوعا؛
- في الصفحة السابعة: نجد أسماء بعض الخضار، وعددها اثني عشر (12) نوعا؛
- في الصفحة الثامنة: نجد أنواع بعض البيوت homes ، وعددها سبعة؛
- في الصفحة التاسعة: نجد أسماء بعض الأثاث furniture، وعددها أحد عشر (11) نوعا؛
- في الصفحة العاشرة: نجد بعض أنواع وسائل النقل الحديثة transport وعددها أحد عشر (11) نوعا؛
- في الصفحة الحادية عشر: نجد أسماء مختلفة shops، وهي مرتبطة بالسوق؛
- في الصفحة الثانية عشر: نجد أسماء بعض وسائل الاتصال السمعية البصرية media وعددها أربعة عشر (14) نوعا؛
- في الصفحة الثالثة عشر: نجد أسماء بعض الآلات الموسيقية musical instruments وعددها أربعة عشر (14) نوعا؛
- في الصفحة الرابعة عشر: نجد أسماء بعض الأدوات المدرسية، وعددها خمسة عشر (15) نوعا؛
- في الصفحة الخامسة عشر: نجد أسماء بعض العلوم school subjects التي تدرّس في المدارس، وعددها تسعة (09)؛

- في الصفحة السادسة عشر: نجد أسماء كلّ الفصول، وحالات تغيير الطقس weather and seasons، وعددها أحد عشر (11) نوعا.
- خلاصة: وأخلص في هذا الفصل إلى نتيجة؛ مفادها أنّ مجالات استخدام المدونة عديدة ومتنوعة، وكلّها تخدم صناعة (متع)، وهناك من أنواع الترتيب ما لا يعدّ ولا يحصى لاختيار أحدها في هذا المعجم المنشود، كذلك الأمر ينطبق على طرائق تعريف الألفاظ فيه. وقد توصّلت أيضا إلى أنّ عمل (فيشر) المعجميّ الخاصّ بهذا المضمار، يعدّ بحقّ اللبنة الأساس لكافة المختصّين من المعجميّين، واللّغويّين المعوّلين على البدء في العمل الجادّ دون أيّ منازع، بيد أنّ اعتبارات كثيرة مختلفة المنابع والمشارب تحول دائما دون ذلك، في الوقت الذي يلعب فيه القرار الذي يجب أن يتّخذه من يهّمه الأمر، ومن في يده سلطة ذلك دورا في فكّ جميع العقد.
- وتوصّلت إلى جملة من النتائج من خلال هذا الفصل، منها ما يلي:
- تبيان أنّ المعرفة الحقّة والخبرة الواسعة بركائز علوم اللّغة بفروعها وأسسها، وكذا بعلم اللّغة التّاريخي، والحاسوبي، تسهم في إتقان تعريف الألفاظ في (متع)؛
- إظهار أهميّة حوسبة المدونة التي يستند عليها هذا النوع من المعاجم، ممّا يساعد في إيجاد التعاريف المختلفة، المطلقة سلفا على الألفاظ في المعاجم القديمة والحديثة؛
- الوصول إلى تعريف الألفاظ أيضا بالاعتماد على التّراث المعجميّ العربيّ الضّخم، فهو مرجع أساس؛
- استخدام النظريّات اللّسانية الحديثة في التّعريف؛
- مرور تعريف الألفاظ بمراحل كثيرة كما يمرّ تصنيف هذا المعجم بخطوات عديدة؛
- ضرورة الاقتداء بالمعاجم التّاريخيّة الفرنسيّة، في طرائق صنعها شكلا ومضمونا.

الفصل الخامس: استخدام الصّور والرّسوم في المعجم التّاريخي للغة العربيّة:

- مدخل.

1- تعريف الصّور والرّسوم.

2- شروط الصّور والرّسوم.

3- أنواع الصّور والرّسوم.

4- فوائد الصّور والرّسوم.

5- طريقة استخدام الصّور والرّسوم في المعجم

التّاريخي للغة العربيّة.

- خلاصة.

- **مدخل:** لقد كانت الصّور والرّسوم المختلفة والمتنوّعة من بين وسائل التّعبير عن حاجيات الإنسان اليوميّة، وبها يتواصل الكثير مع الأفراد والمؤسّسات، ولا تزال إلى يومنا هذا مستعملة بكثرة في أغلب ميادين الحياة؛ لأنّها تكاد تضاهي أو تفوق الألفاظ، في التّعبير عن كلّ شيء يتبادر إلى الذّهن.

وسوف ألجأ في هذا الفصل إلى الحديث عن استخدام الصّور والرّسوم التّوضيحيّة المكتملة في المعجم بصفة عامّة، وفي (متع) بصفة خاصّة، من خلال التّطرّق إلى تعريف كلّ من الرّسم والصّورة لغة واصطلاحاً، مع ذكر الشّروط الواجب توفّرها فيها لكي تؤدّي الغرض المنوط بها والدّور التي أدرجت في المعجم من أجلها، بالإضافة إلى ذكر أنواع الصّور والرّسوم الممكن وجودها ووضعها في هذا النّوع من المعاجم، دون إغفال فوائدها المحصّلة في كلّ مرّة، مع التّطرّق إلى شرح طريقة استخدام كلّ هذه الشّواهد الصّوريّة بصفة عامّة. وذلك للإجابة على الإشكاليّة التي يتضمّنها هذا الفصل، وهي: كيف يتمّ استخدام الشّواهد الصّوريّة في المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة؟

1- تعريف الصور والرسوم: لقد ورد في معجم لسان العرب تعريف لغوي لكل من الصورة

والرسم كما يلي:

أ/ تعريف الصورة: يمكن تعريف الصورة تعريفاً لغوياً واصطلاحياً كما يلي:

- لغةً: قال (ابن منظور) بشأن تعريف الصورة: "الصورة: الشَّكْل، وفي الحديث قوله: خلقَ آدمَ على صورته؛ أي: على الصورة التي أنشأها الله وقَدَّرَها، والجمعُ صُورٌ، وصُورٌ، وصُورٌ، وقد صَوَّرَهُ فَتَصَوَّرَ. وتَصَوَّرْتُ الشَّيْءَ: تَوَهَّمْتُ صورتهُ فَتَصَوَّرَ لي، والتَّصَاوِيرُ التَّمَاثِيلُ، وفي الحديث: أتاني اللَّيْلَةُ رُبِّي في أحسن صورة، قال ابن الأثير: الصورة تردُّ في كلام العرب على ظاهرها وعلى معنى حقيقة الشَّيْءِ وهيئته وعلى معنى صفته، يقال: صورة الفعل كذا وكذا؛ أي: هيئته وصورة الأمر كذا وكذا؛ أي: صفته، فيكون المراد بما جاء في الحديث، أنه أتاه في أحسن صفة ويجوز أن يعود المعنى إلى النَّبِيِّ ﷺ وتجري معاني الصورة كُلُّها عليه، إن شئتَ ظاهرها أو هيئتها أو صفتها" (ابن منظور، د ت، ص. 473، باب الصاد)؛ ومعنى ذلك أنَّ الصورة هي المرآة العاكسة للأشكال المراد تصويرها في الخارج، أيًا كانت هيئتها أو صفتها؛ فالصورة بهذا المعنى تجري على الظاهر لا على الباطن، فلمَّا نقول مثلاً: جاء فلان في أحسن صورة؛ أي جاء في أبهى حلَّة، وما يحمله هذا التعبير من جمال ظاهر ولباس أنيق.

ويقوم بالتصوير الفوتوغرافي الشخص الذي يمتن فن التصوير وفي وقتنا الحالي، فيقوم مثلاً بتصوير الوجوه الإنسانية، وحتى الطبيعة والحيوان بمختلف أنواعها وأحجامها وأشكالها وألوانها وتوضع تذاكراً وتُطلب لتكملة الملفات الإدارية، وتستخدم في التعليم وتدرج في الكتب والمجلات وغير ذلك كثير.

- اصطلاحاً: أعطى (الشَّريف الجرجاني، ت: 816 هـ) في كتابه (معجم التَّعريفات) تعريفاً

لِلصُّورة قائلاً: "صورة الشَّيْءِ ما به يحصل الشَّيْءُ بالفعل. وقال: الصُّورة الجسميَّة: الجوهر الممتدُّ في الأبعاد كُلِّها، المدرك في بادئ النَّظر بالحسِّ. وقال: الصُّورة النَّوعيَّة: جوهر بسيط لا يتمُّ وجوده بالفعل دون وجود ما حلَّ فيه" (الجرجاني، د ت، ص. 116، باب الصاد)؛ ومعنى هذا التَّعريف أنَّ الصُّورة في شكلها الخارجيَّ العام تختلف من واحدة إلى أخرى، فكلَّ واحدة تمثِّل الشَّيْءَ ولا تعكس

الآخر، كلّ واحدة بخصائصها الفنيّة التي تميّزها، فالصورة إنّما هي تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا.

ب/ تعريف الرّسم: رسم، الرّسم: الأثر، وقيل: بقيّة الأثر، وهو ما ليس له شخص من الآثار وقيل: هو لصيق بالأرض منها، ورسم الدّار: ما كان من آثارها لاصقا بالأرض، والجمع: أرسم ورسوم. ورسم الغيث الدّار: عفاها وأبقى فيها أثراً لاصقا بالأرض" (ابن منظور، ص. 241، باب الرّاء) ومعنى ذلك أنّ الرّسم هو تلك الطّريقة التي يتبعها الرّسام لتصوير الأشياء، أو الحيوانات أو الطّبيعة، وذلك يكون إمّا يدويّاً؛ عن طريق اليد، أو عن طريق الأجهزة الإلكترونيّة الحديثة. وكان الرّسم يدلّ قديماً على بقايا الدّيار والأطلال، وآثار الأحباب.

يقول (الشّريف الجرجانيّ) أيضاً في تعريف الرّسم: "الرّسم نعت يجري في الأبد بما جرى في الأزل؛ أي في سابق علمه تعالى. والرّسم التّام: ما يتركّب من الجنس القريب والخاصّة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضّاحك. وأمّا الرّسم النّاقص: فهو ما يكون بالخاصّة وحدها أو بها وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضّاحك، أو بعرضيّات تختصّ جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان: إنّّه ماشٍ على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة وضّاحك بالطّبع" (الجرجانيّ، د ت، ص. 96، باب الرّاء)؛ ومعنى ذلك أنّ الرّسم هو توصيف الإنسان، أو الشّيء كما هو في شكله الخارجيّ الذي يظهر للعيان.

وتحتوي الشّواهد الصّوريّة المختلفة اسماً آخر، هو التّعريف الإشاريّ، ونقصد به: أشياء لتبيان المعنى المقصود، ويُفترض أن تكون هذه الأشياء مجرّدة، وذلك بواسطة توصيف شيء أو تجسيده فعلاً في صورة معيّنة، أو تمثيله بيانيّاً. ويلجأ المعجميّ إلى هذه الطّريقة بخاصّة إذا تعلّق الأمر بتعريف المداخل المحسوسة، كأعضاء الجسم المتعلّقة بالإنسان، أو الحيوان وكذلك الآلات المختلفة والنباتات المتنوّعة، والألبسة... إلخ. وتكثر هذه المنهجية في المعاجم المتخصّصة، مثل معاجم المصطلحات العلميّة والفنيّة والتّقنيّة، ودوائر المعارف والموسوعات، وفي المعاجم المدرسيّة التّعليميّة المتخصّصة في تعليم الأطفال، وغيرها. أمّا المعجمات اللّغويّة العامّة فتقتصر عادة على الصّور الفوتوغرافيّة والرّسومات؛ وذلك يعني أنّه يُقصد بالشّواهد الصّوريّة كلّ شيء محسوس يمكن

أن يُلَمَس، ويقبل التّجسيد والتّصوير أو الرّسم، والذي يُستخدم من أجل إرفاقه في متن المعجم لتوضيح معاني الألفاظ، وتيسير فهمها على القارئ الذي يبحث عن ضالّته فيه.

تعدّ الصّور والرّسوم شواهد من نوع خاص، تسمّى الشّواهد التّوضيحيّة؛ لأنّها تقوم بتوضيح العبارات والألفاظ المختلفة التي تطلق على كلّ شيء نريد تبيانها، يقول (عليّ القاسميّ) في كتابه (علم اللّغة وصناعة المعجم) حول المقصود بالشّواهد التّوضيحيّة: "نعني بالشّاهد هنا أيّة جملة أو عبارة توضّح استعمال الكلمة في اللّغة، وتبيان أبعاد المعنى وظلاله، وتوضيح سلوك المفردات الصّرفيّ والإعرابيّ، وتبسيط قيمتها الأسلوبيّة. وكان المعجميّون العرب رواداً في استخدام الشّواهد منذ ظهور (العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ). ولكنّ معظم علماء اللّغة يتفقون على استخدام الشّواهد أيّاً كان نوعها، فهي لا غنى عنها في المعجم الجيّد، ويوصون بأن تُردف كلّ مادّة، وكلّ معنى من معانيها بشاهد واحد على الأقلّ" (القاسميّ، 2003، ص. 223-224)؛ ولا بدّ من أنّ (متع) بحاجة ماسّة إلى أنواع كثيرة من الشّواهد، منها الشّواهد الشّعريّة، أو النّثريّة كالأمثال والحكم التي تعمل على توضيح المعنى، وفهمه من قبل القارئ، ذلك يجعل معنى الألفاظ جليّاً. وتختلف المعاجم في هذا الجانب، فمنها ما يتضمّن الشّواهد، ومنها ما لا يتضمّنها، والمعجم الجيّد هو الذي يحتويها، وبخاصّة إذا كانت منسوبة إلى قائلها، أو مصدرها الأصل، ولكن مهما يكن الشّاهد منسوباً أم غير منسوب إلى قائله، فهو يفيد كثيراً في تعريف الألفاظ في (متع).

وتضفي الصّور والرّسوم ومختلف الشّواهد على ألفاظ (متع) معنى أكثر، فالصّور والرّسوم هي تلك التي نشاهدها بالعين المجرّدة في أيّ كتاب أو معجم، أو مجلّة، وتوضّح لفظاً أو معنى معيّناً، إمّا أن تكون ملوّنة أو بغير لون، كما يمكن أن تتمثّل في صور لأشكال معيّنة، أو حيوانات، أو نباتات، أو خرائط جغرافيّة، أو جداول بيانيّة، وكلّ صورة أو رسم آخر من شأنه التّوضيح والشرح والإفهام، ذلك أنّ قيمة المعجم تتجلى في مدى احتوائه هذه الميزة من عدمها.

وأخذت فكرة استخدام الصّورة أو الرّسم في شرح المعنى المعجميّ، "مكانتها في المعاجم الأوروبيّة، زيادة في تقريب المعنى وتسهيل التّعريف على الأشياء، وأسمائها في إيجاز واختصار وبكفي لإثبات هذه القدرة وتلك السّهولة، أن نضرب مثلاً بمعجم (أكسفورد - دورن) الإنكليزيّ

المصور، فعلى الرغم من أن المعجم باللغة الإنكليزية، إلا أنه منتشر في السوق العربية ويحظى بإقبال كبير من المتخصصين وعامة المثقفين، ممن يمتد بهم الاطلاع إلى معرفة التصورات المادية والألفاظ الحضارية السائدة لدى أبناء اللغة الإنكليزية. وأما حظ العربية من هذا النوع من القواميس، فليس الأمر في حاجة إلى التنبيه إلى أن المكتبة العربية - على غناها بالدراسات والأعمال المعجمية - تعاني من فقر واضح، في وجود قواميس عربية مصورة بالمفهوم العلمي للمصطلح" (علي صالح، د ب، ص. 160)؛ وذلك يعني أن القواميس المصورة قد ظهرت أول الأمر في أوروبا، ولكنها لم تظهر بعد في الدول العربية، ولم نسمع شيئاً عن تأليف هذا النوع لدى علماء اللغة والمعاجم العرب، اللهم، إلا بعض الاستخدام الضئيل عن طريق إدراج بعض الصور في المعاجم العامة المدرسية، وكذا في المعاجم الأخرى، كالمعجم (الوسيط) على سبيل المثال لا الحصر؛ حيث استعملت فيه مختلف الشواهد الصورية المناسبة للألفاظ التي تحتاج إليها.

وظهرت المعاجم المصورة في أوروبا دون الوطن العربي، يعني أن الغرب سباقون إلى استخدام الصور والرسوم التوضيحية في معاجمهم؛ حيث انتقلوا من الإدراج البسيط النسبي إلى الإدراج الكامل؛ ويعني ذلك أنهم يخصصون مساحات واسعة من المعجم للصور والرسوم التوضيحية، ويقومون بوضع المداخل والمواد، ومختلف الألفاظ والتعريفات من خلال التعريف بهذه الصور وبخاصة إذا كانت من الآلات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة، كالكمبيوتر والطائرة ومختلف الأجهزة الإلكترونية الأخرى، ووسائل النقل المعاصرة، وهذا جيد ويحسب لهم.

2- شروط الصور والرسوم: إن استعمال الصور في المعجم ضروري "ولكي تُستخدم بصورة

فعالة وهادفة في المعجم، ينبغي مراعاة ما يلي:

- وجوب أن تكون الصورة واضحة مفهومة، وأن تكون الأجزاء المعنية بارزة، ويتم عادة توجيه الاهتمام للجزء المعني بوسائل كثيرة، مثل تظليله أو تعميق حدوده، أو الإشارة إليه بسهم أو وضعه في قلب الصورة، أو في الجهة اليمنى من الجزء الأعلى، وهلم جرا؛
- ضرورة أن تُعنون كل صورة، وإلا قد يخطئ القارئ، فيعدها صورة لمادة مجاورة أو معنى آخر؛

- مراعاة الإشارة تحت الصورة إلى حجم أو ارتفاع الشيء المرسوم؛

- إمكانية أن يهدف اختيار الصور إلى توضيح الحضارة المادية للناطقين باللغة الأجنبية بما فيها من أزياء، وفن، وتعمير، وآلات، وحيوانات، وغيرها. وعلى هذا، فإن وضع صورة كنيسة في معجم ثنائي اللغة مثلا مخصص للعرب أمر مفيد، ولكن صورة لمسجد في ذلك المعجم، تعدّ زائدة بل مضیعة للوقت، مادام المقابل العربي قادرا على إيصال المعنى المقصود للقارئ. على أننا يجب أن نلاحظ، بأنّ اسما ما قد يكون مشتركا بين الحضارة القومية والحضارة الأجنبية، ومع ذلك فالحاجة تدعو إلى صورة توضّح استعمالا لم يألفه القارئ من قبل، فقلّما يفكر العربي مثلا بوجود صنف آخر من الجمال له سنامان، وهكذا تكون صورة للجمال ذي السنامين مفيدة في معجم مخصص للعرب" (القاسمي، 2003، ص. 224-225)؛ وبدل هذا على أنّ إدراج الصور والرسوم في (متع) ليس عشوائيا، بل ينبغي أن تتوفر على مجموعة من الشروط، أهمّها أن تكون واضحة، وبارزة، تزيد اللفظ جلاءً، وغالبا ما يتمّ تحديدها تحديداً دقيقاً عن طريق رسمها بالخطّ الغليظ، وإظهار ألوانها، وأن تحتوي على عنوان، أو أن ترد تحت اللفظ المشروح مباشرة، أو أمامه. هذا بالإضافة إلى وجوب أن تكون ظاهرة دالة على المعنى المراد إيصاله للقارئ بصفة عامّة. بيد أنّ وضع الصور في (متع) يجب أن يكون موزّعا في أماكنها المحددة والمناسبة.

تحتوي الصور والرسوم شروطا كثيرة، لكي تؤدّي وظيفتها في التعريف (القاسمي، 2003، ص. 225)، ولا بدّ أن تتوفر فيها وهي:

- ❖ الشرط الأول: أن يتمّ إبراد الرسم المناسب أمام المدخل المعجمي.
- ❖ الشرط الثاني: أن يتّسم بالوضوح.
- ❖ الشرط الثالث: أن يرد الرسم أو الصورة محاكيا للسياق الملائم، أو مطابقا له في الواقع.
- ❖ الشرط الرابع: أن يتمّ تلوين تلك الرسوم والصور، كي يتمّ التفريق بينها وبين غيرها من الصور.

❖ الشرط الخامس: أن يرد الرسم أو الصورة بحجم مناسب، وألاّ يأخذ كلّ منهما مكانا واسعا في المعجم.

❖ **الشَرط السَّادس:** تحديد الشَّيء المقصود في الصَّورة أو الرِّسم، إمَّا بوضع دائرة حوله بلون معيَّن، أو رسم ذلك الجزء بخطّ غليظ، أو الإشارة إليه بسهم، وغير ذلك.

وإذا أتيت إلى شرح هذه الشُّروط الستَّة، وجدت أنَّ الشَّرط الأوَّل يتمحور حول ضرورة إدراج الصَّورة أو الرِّسم أمام المدخل المناسب، وبخاصَّة إذا كان هذا الأخير يقتضي الشَّرح الوافي الذي لا يكتمل إلَّا بإضافة الصَّورة مقابل اللَّفظ المشروح. وأمَّا الشَّرط الثَّاني فهو يعني أنَّ الشَّاهد الصَّوريَّ يجب أن يكون قد أضاف الدِّقَّة والوضوح للفظ المعرَّف، إلى جانب أنَّه في حدِّ ذاته، يجب أن يكون دقيقاً واضحاً غير مشوب بغموض أو إبهام، وأن يسهم في شرح المعنى وعدم تضليله. وأمَّا الشَّرط الثَّالث، فهو يدلُّ على أنَّ الرِّسم أو الصَّورة في المعجم، إذا كان مقترناً بالسياق الحقيقي الدَّالَّ عليه، وبخاصَّة إذا كان ذلك الشَّاهد الصَّوريَّ ملوَّناً، فإنَّه لا محالة يسهم في إيصال المقصود من تعريف اللَّفظ في المعجم. وأمَّا باقي الشُّروط، فهي مرتبطة بكون الشَّاهد الصَّوريَّ من الحجم المتوسِّط، وإلَّا شغل مساحة شاسعة من المعجم، وذلك يخلُّ بنظامه.

يقول (أحمد مختار عمر) في كتابه (صناعة المعجم الحديث) حول استخدام الصور والرسوم في المعجم: "تلجأ بعض المعاجم إلى استخدام الصور والرسوم التوضيحية لتجسيد المعنى والإشارة إليه، كأنه شيء موجود حاضر بذاته، أو بأنموذجه؛ فكلية: قادم، يمكن أن يوضع إلى جوارها أشكال الرؤوس التي تتصل بها الأداة، أو ما تتكوَّن منه من أجزاء. وهذا النوع من التعريف، يدخل تحت ما يسمَّى بالتَّعريف الإشاريَّ *ostensive définition*، وهو أكثر استخداماً في معاجم الأطفال، محاكاة لما هو موجود في الواقع؛ حيث يكتسب الطِّفل عادةً الكلمات المحسوسة من خلال رؤية الشَّيء الخارجيّ، وربط الكلمة بما تشير إليه" (مختار عمر، 1998، ص. 148)؛ ومعنى ذلك أنَّ اللَّفظ وحده لا يكفي لتبيان المعنى، ولا يوصل المقصود إلى ذهن القارئ مباشرة في بعض الأحيان، إلَّا بإضافة الصور والرسوم التوضيحية، وبخاصَّة في ما يخصُّ بعض الكلمات التي تتفرَّع إلى عدَّة معانٍ، أو تحمل بالأحرى أكثر من معنى، وتكون من المشترك اللَّفْظيَّ، وهناك من الألفاظ ما لا يتمُّ معناها إلَّا بإضافة صورة، أو رسم بجانبها داخل المعجم. وحول طريقة التَّعريف الإشاريَّ يمكن القول إنَّ "عيب هذه الطَّريقة بالنسبة للأطفال، أنَّها تعطي تعريفاً منخفض الدِّقَّة للأشياء؛ فحين يتعلَّم الطِّفل معنى كلمة **كَلْب**، عن طريق تكرار رؤيته لصورة الحيوان المقصود

فإنّه يعجز أحيانا عن القيام بعملية الرّبط حين يرى الحيوان بصورة أصغر، أو أكبر ممّا شاهده. كما أنّ الطّفّل قد يقع في الخطأ النّاتج عن عدم قدرته على التّمييز، كأن يخلط بين الكلب والذّئب وبين العصفورة والحمامة، أو بين الكلبة والسّرير. ومع هذا، فإنّ التّعريف الإشاري يمنع الكبار من الوقوع في خطأ شائع بينهم، وهو أنّ الواحد منهم قد يعرف معنى الكلمة، ولكنّه يفشل في التّعريف على الشّيء الذي تدلّ عليه حين يراه لأوّل مرّة، فاكتسابه المعنى من خلال الشّرح والصّورة معًا سيحمله من الوقوع في مثل هذا الخطأ. كما أنّ استخدام الصّورة أو الرّسم قد يكون أدقّ في تحديد مفهوم الألفاظ المتشابهة، كالنّقرق بين أشكال الآلات الموسيقيّة، وأوعية الأكل والشّرب، وأنواع الحيوانات والطيور، والأشجار، وأغطية الرّأس... وغيرها" (مختار عمر، 1998، ص. 149). ذلك إنّ دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ إرفاق المداخل والموادّ بالصّور والرّسوم التّوضيحيّة في (متع) فإنّه سيجنب القارئ كثيرا من الغموض، في عمليّة التّعريف على تعاريف الألفاظ، ناهيك عن أهميّة هذه الصّور في المعجم العام أو العاديّ، وبخاصّة ذلك المصنوع خصيصا للفئة المتعلّمة النّاشئة التي تكون في أمس الحاجة إلى فهم واستيعاب الألفاظ في اللّغة؛ إذ إنّ هناك عديد الكلمات المتداخلة، وأسماء الأشياء المتشابهة، التي لا يتمّ التّعريف عليها أو النّقرق بين مدلولاتها، إلّا عن طريق إرفاقها بالصّور والرّسوم التّوضيحيّة.

وتتعدّد شروط إدراج الصّور والرّسوم التّوضيحيّة في (متع)؛ حيث "ما عادت الرّسوم من مميّزات معاجم الصّغار، فقد غدت بأهميّة الشّواهد أحيانا، أو كما يقول الصّينيّون: «الصّورة أفضل من مئة شرح». والواقع أنّ الرّسوم في معاجمنا ثانويّة الأهميّة إلى حدّ بعيد، والذي نشاهده فيها هو رسوم الأشياء المألوفة التي لا تحتاج إلى شرح صوريّ، وحتىّ يكون الرّسم شرحا فعّالا، ينبغي أن يكون ممثّلا دلاليّا بحدّ ذاته" (الخطيب، 2006، ص. 12)؛ ومعنى ذلك أنّ شروط إدراج الصّور والرّسوم التّوضيحيّة في (متع) كثيرة واضحة، ومن بينها أنّها يجب أن تتوفّر على شرط الدّلالة المبيّنة التي تظهر معنى اللفظ، وتبرزه واضحا للقارئ الذي يطّلع على هذا المعجم. بيد أنّ الأوروبيّين يولون أهميّة بالغة للشّواهد الصّوريّة، ويستخدمونها في معاجمهم، وبخاصّة في معاجم المصطلحات العلميّة والتّقنيّة، ويظهرون بواسطتها تعريفات الألفاظ المعاصرة، المرتبطة كذلك بالتّكنولوجيات الحديثة والتّقانة، أمّا نحن العرب، فإنّنا ندرجها في معاجمنا على سبيل الاستدلال

ومن أجل أن يتضمنها المعجم فقط ولا ينقصه عنصر من عناصر تأليفه، أضرب مثلاً في (المعجم الوسيط) الذي يحتوي صوراً ورسوماً، ولكنها ليست بالقدر الكافي، ولو تأملنا جيداً المعاجم اللغوية العربية، وجدنا صورة أو صورتين فقط في كل ثلاث (03) صفحات على الأكثر، في حين أنها يجب أن تمثل اللفظ أو المدخل المعرف بالذات، وأن تكفيه ما أمكن ذلك.

وتعدّ الشواهد الصورية من ضروريات تعزيز المعنى؛ حيث إنّ "السياق أساس في تحديد المعنى والأفضلية طبعاً للشواهد الجيدة، وبخاصة المتميزة البنية، وفي الوقت نفسه، تحوي قرائن تبيان المعنى وتأريخه، وهذا يقتضي الاختيار من مئات الشواهد التي يجمعها العاملون على معالجة الألفاظ، وإرفاق اللفظ المنتقى بفصاصة تفصل معانيه في مختلف السياقات" (الخطيب، 2006 ص. 11)؛ ومعنى ذلك أنه من الضروريّ بمكان، أن يكون اختيار الشواهد الصورية مناسباً للسياق واللفظ محلّ الشرح أو التعريف في (متع)، ويستوجب أن يسهم في تأييد ذلك التعريف، أو نقضه إذا لم يتمّ انتقاؤه بعناية، وهذا خطأ لا يجب أن يقع فيه الفريق المكلف بإدراج هذه الصور والرسوم في المعجم، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنّ "إرفاق صورة أو رسم أو تخطيط يكون إذا كان توضيح المعنى يحتاج إلى ذلك" (أبو سليمان، 2006، ص. 8)؛ وبالتالي يكون مكان استخدام الصور والرسوم في (متع) من المسائل الفنيّة والتقنيّة التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر، من قبل مؤلّفي هذا المعجم، بالرغم من أنّ إدراج هذه الشواهد الصورية لا يستلزم أن يكون الشرح كافياً، بل يمكن إضافتها، وبخاصة إذا كان ذلك يعمل على إضافة جمالية في متنه.

3- أنواع الصور والرسوم التوضيحية: إنّ أنواع الشواهد الصورية التي يمكن إدراجها في المعجم التاريخي كثيرة؛ بحيث قد تكون الصور أماكن وأشياء مرئية، أو صور أشخاص، كما يمكن أن تكون أشكالاً هندسية، أو رسومات بيانية، وخطوطاً، أو خرائط جغرافية، ترفق بالشروحات الموضوعية للألفاظ لتزيدها وضوحاً ودقّة وتحديدًا، وتساعد على استيعابها من قبل القارئ المطلع على المعجم. وتعدّ هذه كلّها من أهمّ الوسائط المساعدة في المعجم اللغوي، ولها الحظّ الأوفر من اهتمام المعجميّ المعاصر؛ كونها تجذب القراء نفسياً وتربوياً وتعليمياً، وتنقيفياً، وتنير الدافع القويّ لديه ليقراً المزيد منه، بسبب الألوان المختلفة المنسجمة فيها؛ ذلك إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ الشواهد الصورية تنقسم إلى أنواع كثيرة ومتنوعة، وكلّها تُدرج في المعجم الحديث، بالرغم

من عدم تفتّن علماء المعجم قديماً إلى هذه الوسيلة الإيضاحيّة، لسبب من الأسباب لا نعلمها سواء كان ذلك مقصوداً أم من دون قصد، وهي ذات نفع.

ولكي نتعرّف أنواع الصّور والرّسوم التّوضيحيّة أكثر، أنطلق من تعريف (فليمينغ Fleming) فقد عرّف الشّواهد الصّوريّة حسب ما أورده (عليّ القاسميّ) بأنّها "تشكيلات الخطّ، والنقطة والمساحة، أو أيّ تشكيل لهذه العناصر الثلاثة يمثّل الحوادث، أو الدّوات: أشخاصاً وأماكن وأشياء، سواء أكانت منظورة أم مفهومة.

ويجب أن يُوسّع التّعريف ليشمل بعض الحالات المشتبه في نسبتها، مثل أعمدة الأرقام والأشكال الهندسيّة، والمعادلات الكيميائيّة، والخطوط والرّسوم البيانيّة، كما يجب أن توسّع حدود الشّاهد الصّوريّ في المعجم، لتشمل التّوضيحات اللفظيّة التي ترافقه، وهذه التّوضيحات اللفظيّة تتألّف من أحد العنصرين الآتيين أو كليهما:

العنصر الأوّل: عبارات لا تشكّل جملاً كاملة، مثل العناوين، والرّموز، والتعليقات.

العنصر الثّاني: عبارات أو جمل كاملة، مثل التعليقات الملحقة بالصّورة عادة.

وهكذا يمكن وضع المعادلة التّالية: الشّاهد الصّوريّ = الرّسم + التّوضيح اللفظيّ" (القاسميّ 2004، ص. 148)؛ وبعبارة أخرى يمكن القول إنّ أنواع الشّواهد الصّوريّة تُستقى من ماهيتها؛ فهناك الصّور، وهناك الرّسوم المختلفة، وهناك الأشكال البيانيّة والهندسيّة، والجداول والأماكن الجغرافيّة والأشياء والدّوات، التي من شأنها توضيح معاني الألفاظ أكثر فأكثر في (متع)، وبخاصّة إذا علمنا أنّ اللغة العربيّة من أثرى اللّغات في العالم، من حيث امتلاكها الثّروة اللفظيّة الكبرى غير المستهان بها.

يتعدّد الرّسم وأنواعه وهي كثيرة العثور عليها في المعاجم، "ولم يتح الرّسم إلّا لعدد قليل من اللّغات الإنسانيّة، أمّا معظمها فقد اعتمدت حياتها على مجرّد التّناقل الشّفويّ، فالشرط الأساس لحياة اللّغة هو التّكلّم بها لا رسمها، فكثيراً ما تعيش اللّغة دون أن يكون لها سند تحريريّ، لكن من المستحيل أن تنشأ لغة أو تبقى، دون أن يكون لها مظهر صوتيّ، ويصدق هذا حتّى على اللّغات الاصطناعيّة نفسها، كالإسبرانتو وما إليها؛ هذه اللّغة التي تعدّ من صنع فئة بشريّة عالميّة؛ بحيث

قامت باختراعها للتّواصل في ما بينها، وهي عبارة عن رموز رياضيّة يتفاهم بها هؤلاء العلماء، ولا يمكن لغيرهم فهمها؛ لأنّها خاصّة بهم فقط، وهذه الرّموز اختصارات دقيقة وعلميّة تقتصد الوقت والجهد بينهم، ولذلك فمن المتعذّر أن تتاح الحياة للغة من هذا النّوع، ما لم يتّجه المفكّرون إلى وضع أصواتها وأسلوب نطقها، والبحث في وسائل انتشار التّحدّث بها. وعلى الرّغم من ذلك فللرّسم في حياة اللغة ونهضتها آثار تجلّ عن الحصر، فبفضله تضبط اللغة، وتدوّن استعمالاتها وتسجّل ما يصل إليه الذّهن الإنسانيّ، وتنتشر المعارف، وتنتقل الحقائق في الزّمان والمكان، وهو قوام اللّغات الفصحى ولغات الكتابة ودعامة بقائها، وبفضله كذلك أمكننا الوقوف على كثير من اللّغات الميّنة، كالسنسكريتيّة، والمصريّة القديمة، والإغريقيّة، واللاتينيّة والقوطيّة، فلوّلا ما وصل إلينا من الآثار المكتوبة بهذه اللّغات ما عرفنا عنها شيئا، ولضاعت ممّا مراحل كثيرة من مراحل التطّور اللّغويّ" (وافي، 2009، ص. 269)؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ اللّغات الإنسانيّة القديمة، كانت قد عرفت الكتابة في شكلها البدائيّ، وأوّل ما بدأت، كانت في العصر الذي ظهرت فيه النّقوش المختلفة على جدران المغارات والكهوف. وكان الإنسان الأوّل يعبر عن حاجياته المتنوّعة ويتواصل مع بني جلدته بواسطة الإشارات، وكان يرسم على الجدران ما شاء من الرّسوم والصّور التي تعبّر كلّ واحدة منها على فكرة دائرة في ذهنه، وبها يترك آثارا كلّما غادر من مكان إلى آخر. وقد تطوّر الرّسم حالياّ ووصل إلى ما وصل إليه اليوم؛ حتّى أصبح فنّا مستقلاّ بذاته، وشكّل من أجل تعليمه وتعلّمه المدارس والمعاهد العليا ومراكز التّكوين، وأصبح لا يستهان به في الفنون التشكيليّة.

وترجع أساليب الرّسم التي استخدمت في مختلف اللّغات إلى أسلوبين اثنين:

• أولهما: أسلوب الرّسم المعنويّ: **Idéographie, écriture idéographique**: يتمثّل

هذا الأسلوب في "الذي يضع لكلّ معنى صورة خطيّة خاصّة، وقد استخدم هذا الأسلوب في لغات كثيرة منها السّومريّة، والصّينيّة، والمصريّة القديمة، ولا نعلم على وجه اليقين أوّل أمّة استخدمته ولكن يظهر من شواهد كثيرة أنّه أقدم أساليب الرّسم الإنسانيّ" (وافي، 2009، ص. 269)؛ وذلك يوحي

إلى أنّ الرّسم كان قد ظهر منذ القدم، وكان بدائيًا لا يتعدّى طريقة رسم الخطوط البسيطة بشكل بدائيّ، ولكنّه متّفق عليه بين الجماعات، متعارفين عليه ويفهمون دلالات كلّ خطّ على الأرجح.

ويمكن القول حول هذا الموضوع دائماً، إنّ الصّور الخطيّة التي تستخدم في هذا الأسلوب ترجع إلى نوعين: "فأحياناً تكون صوراً حقيقيّة للأشياء التي يراد التّعبير عنها، أو لأجزاء من هذه الأشياء، كما يشير الرّسم الهيروغليفيّ إلى الشّمس بدائرة في وسطها نقطة، وإلى القمر بقوس في وسطه نتوء، وإلى الزّنبق بثلاث فروع من شجرته، في طرف كلّ منها ثلاث زنبقات، وإلى الصّقر بصورته واقفاً... إلخ، وأحياناً تكون مجرد رموز مصطلح عليها للتّعبير عن الأشياء والمعاني، كما يشير الرّسم الهيروغليفيّ إلى الشّهر بصورة هلال في وسطه نجم، وإلى اليوم بدائرة في وسطها نقطة، كما يشير الرّسم الصّينيّ لمعنى الإنسانيّة بخطّين يكوّن كلّ من منهما شكل رقم 8 أي حرف V بالفرنسيّة" (وافي، 2009، ص. 270)؛ هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ الرّسوم كان وسيلة للتّواصل بين البشر في أماكن كثيرة من العالم في العصور الغابرة، غير أنّها لا يمكن أن تحيط بجميع المعاني في اللّغة، وأنّ تعبّر عن كلّ رسالة أو خطاب، أو ما يختلج في ذهن الإنسان، ولا تغطّي جميع الألفاظ والتّعبيرات اللّغويّة والأدبيّة، وبخاصّة أمام التّرادف والاشتراك اللفظي، واختلاف اللّهجات وتعدّد المعاني، وهي تؤدّي إلى الاضطراب واللبس في كثير من الأحيان، كونها عبارة عن رسوم محدودة العدد وبسيطة، بيد أنّ الحاجة أم الاختراع، بدليل ظهور الكتابة في ما بعد.

• وثانيهما أسلوب الرّسم الصّوتيّ **écriture phonétique**: يتمثّل هذا الأسلوب في "الذي يضع لكلّ صوت صورة خاصّة، وقد استخدم هذا الأسلوب من الرّسم في كثير من اللّغات القديمة ويستخدم الآن في معظم الشّعوب المتمدّنة.

وترجع الصّور الخطيّة التي استخدمت في هذا الرّسم إلى طائفتين: إحداها الصّور المقطعيّة syllabiques وهي التي ترمز إلى مقاطع كاملة، كما يرمز في الهيروغليفيّة بشكل الشّفتين إلى مقطع را، وفي المسماريّ بصورة اليد إلى مقطع سو. والأخرى هي الصّور الهجائيّة alphabétiques، وهي التي ترمز إلى أصوات مفردة، كما يرمز في الصّوت العربيّ بهذا الحرف ل إلى صوت اللّام مجرّدة من جميع الحركات" (وافي، 2009، ص. 271)؛ وحاليّاً يمكن تمثيل أغلب

ألفاظ اللّغة بواسطة الرّسوم والصّور المختلفة، ولكن إذا تعلّق الأمر بالصّناعة المعجميّة، فإنّه يجب أخذ الحيطة؛ لأنّه معجم سيوجّه لفئة معيّنة من القراء ولا يجب الوقوع في الخطأ حيال ذلك.

ويمكن الحديث عن أنواع عديدة من الصّورة كما يلي بيانه:

أولاً: الصّورة التّشكيلية: تستخدم الصّورة التّشكيلية في بناء الدّرس وتنظيمه؛ حيث تعتمد على

الخطوط والألوان والأشكال، وما يرافقها من الجوانب الشّكلية الأخرى.

ثانياً: الصّورة الفوتوغرافية: يعرف الكثير منّا معنى الصّورة الفوتوغرافية، فقد "انتمت الصّورة

الفوتوغرافية لفترة طويلة لفنّ الرّسم؛ لأنّها هي الأخرى حدث أيقوني، بل هي صورة أخرى من صوره المتطورة، لكنّها تمتاز بالتّخصيص وسحب الصّورة الذي يمكنه تغيير الدّلالة: الخداع

الممكن، التّأطير النّاقص، انعكاس، جودة الورق، وقت العرض... إلخ، وبفضل آلة التّصوير

أصبح إنتاج الصّور أسرع من رسم لوحة فنّية زيتية، كما بلغت السّينما قمة التّطور التّكنولوجي في

الصّور الفوتوغرافية، هذه الأخيرة التي غزت مختلف وسائل الإعلام، من صحافة وموضة

وإشهار... وقد عمل (رولان بارث Roland Barth، ت 1980م) على الكشف عن السّلطة

المتحكّمة في الصّورة؛ لأنّها كما يرى لديها بعدان مرتبطان: تقريريّ وإيحائيّ، فبالنسبة إليه، إذا

كانت اللّغة نتاج تواضع جماعيّ، فهناك أيضاً لغة فوتوغرافية، متواضع عليها، تشتمل على

علامات وقواعد، ودلالات لها جذور في التّمثّلات الاجتماعيّة والإيديولوجيّة السّائدة، فعلى الصّورة

البحث عن المدلولات الإيحائيّة للوصول إلى نسقها الإيديولوجيّ المتحكّم في هذه العلامات، وهو

ما أسماه (بارث) بالأسطورة" (الأحمر، 2010، ص. 119-120)؛ ومعنى ذلك أنّ الصّورة تستمدّ وجودها

أيضاً من الرّسم، ويعدّ كلّ منهما فنّاً يتداخل مع بعضه بعضاً، كما تشترك في أهداف كثيرة منها:

الدّلالة على واقع معيّن، أو تمثيله في جانب أو أكثر.

ثالثاً: الصّورة الإشهارية: لقد أصبح الإشهار يغزو حياتنا، وله حضور مكثّف فيها، "إنّه

ظاهرة اقتصادية قبل أن تكون أدبيّة أو اجتماعيّة، إنّه وسيلة إقناع وتأثير، ويستطيع التّاجر من

خلال الصّورة الإشهارية تسويق بضاعته، وقد صار الإشهار علماً في بداية القرن العشرين (20)

يدرس في معاهد خاصّة، له معارف نظريّة وتطبيقية، كما أنّه يعتمد على الكفاءات الشّخصيّة

ورهافة الحسّ، ودقّة الملاحظة، وله دخل كبير في مجال التّفنّية؛ لاشتغاله بمختلف التّفنّيات

المتطوّرة والبديعة، فمنها الكلام، والصّورة، والضّوء، والحركة، والكتابات المرافقة" (الأحمر، 2010 ص. 114-115)؛ كما تؤدّي الصّورة الإشهارية عدّة وظائف، منها الوظيفة الدّلالية التي تعني بإعطاء معنى محدّد، وإيصال دلالة ما للقارئ، وترمي إلى إبلاغ رسالة ومقصود معيّنين، ولها وظيفة تمثيلية لأنّها تمثل الأشياء والأشخاص تمثيلاً واقعياً أو مفترضاً، بالإضافة إلى الوظيفة التّوجيهية؛ حيث إنّها ترفق بتعليقات وجيزة، باستعمال عبارات ملخّصة وهادفة.

رابعاً: الصّورة الكاريكاتورية: وهي تلك التي يتولّى رسمها شخص من هواة الرّسم الكاريكاتوريّ من أجل الانتقام أو السّخرية من شخص آخر، ومن خلالها يضخّم جسم الشّيء المرسوم أو يصغّره، أو يشوّهه، أو يجعل الغير يضحك منه.

بيد أنّه لا يجب أن تستعمل الصّور الإشهارية، ولا الصّور الكاريكاتورية، ولا الصّور الفوتوغرافية في المعجم بصفة عامّة، أو المعجم التّاريخي للغة العربيّة بصفة خاصّة؛ لأنّنا ما رأينا لحدّ الساعة معجماً يضمّ هذه الأنواع من الصّور، وهي بعد لا تؤدّي الغرض التّعليمي المطلوب وتبقى محلّ دراسة من قبل علماء السّيمياء والأدب والرّواية، وتحظى بالاستعمال في وسائل الإعلام، وتؤدّي أغراضاً تجارية واقتصادية ودعائية كثيرة.

خامساً: الصّورة الرّقمية: وغالباً ما تسحب من الإنترنت، أو الشبكة العنكبوتية إن صحّ التعبير وتُستخدم في التّربية والتّعليم، وتسمّى رقمية؛ لأنّ الحاسب الآليّ يتولّى استخراجها، ولها أهداف تنقيفية وتربوية كثيرة.

4- فوائد الصّور والرّسوم التّوضيحية: إنّ للصّورة مكانة مرموقة في حياتنا اليومية، فهي تؤثر في الإنسان، وقد أصبحت وسيلة من وسائل التّعبير عن الوجدان، وعن مختلف نشاطات الإنسان اليومية، وعن كلّ ما لا يمكن أن يعبر عنه المرء بالكلام والعبارات أو الألفاظ؛ وهي بعد تسهم في التّواصل وربط الأفكار بين الأفراد، وقد انتقلت مراحل تطوّر الصّورة من الرّسم على الجدران والنقوش المتنوّعة على جلود الحيوانات والجدران، إلى الصّورة البصريّة، والمتحرّكة، وتُستخدم في سبيل ذلك وسائل تكنولوجيايّة متطوّرة، وأصبحت جزءاً من حياة الفرد، يحتاجها في كلّ ميادين الحياة، في جانبها الماديّ والمعنويّ، وأضحت المدارس على اختلاف أطوارها ومستوياتها تستعملها بكثرة للتّعليم، وبها يستعين المدرّس لإيصال معاني الألفاظ والتّعبير إلى المتعلّمين

وبخاصّة في المراحل الأولى من التّربية والتّعليم، ولا جرم أنّ الصّورة مفيدة بل ضروريّة الاستعمال في المعاجم الحديثة على اختلاف أنواعها، وبغضّ النّظر عن الفئة التي توجّه إليها لقراءتها؛ إذ تثير الدّافع وتدفع بالمتعلّم للمطالعة دون تردّد.

وقد أضحت الصّورة اليوم مجالا للمعرفة، ولا يُستغنى عنها في الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة والسّيميائيّة الحديثة، وتُتناول بالتّحليل والتّقيب من قبل النّقاد، على اختلاف مشاربهم وتخصّصاتهم وتحتلّ مركز الثّقل في كلّ ذلك، إنّها وسيلة تضاهي وسائل الاتّصال الأخرى، وتساعد الطّفل على نموّ عقله، وتطوّر فكره، وتعدّ ركنا من أركان التّقافة ومن أساسيّات التّعليم والتّربية، وتدعم الصّور أغلب النّصوص العلميّة من أجل بلوغ الغايات النّبيلة.

وتتوفّر الصّور والرّسوم التّوضيحيّة على فوائد جمّة لا يُستهان بها؛ حيث "أوضح الدّكتور (ارجبولد هل Ar jbould Hill) في مقاله القيمّ حول: "تصنيف النّظم الكتابيّة" أنّ الرّسوم لعبت دورا مهمّا في الاتّصال الإنسانيّ، وفي تطوير النّصوير الرّمزيّ للغة؛ أي كتابتها.

يعدّ (جون اموس كومنيوس Comenius، ت 1670م) في تاريخ التّربية الحديثة، أوّل من أكّد أهميّة استعمال الشّواهد الصّوريّة في تعلّم اللّغة، ومازال العديد من مبادئه وأساليبه قيد الاستعمال ويضمّ كتابه الثّنائيّ اللّغة العالم مصوّراً، الذي ظهر سنة 1657م، ورسوما لكثير من الأشياء مع بعض الجمل القصيرة التي تلحق بكلّ رسم، في محاولة لتعريف مفردات اللّغة اللاتينيّة وتعبيرها الاصطلاحيّة، فمثلا: هناك رسم لسفينة رُقمت جميع أجزائها، وهذه الأرقام تشير إلى جمل تحمل ذات الأرقام في الدّرس؛ بحيث يساعد الرّسم على توضيح معنى الجملة؛ فعلى أشّرة السفينة يوجد الرّقم 2، وفي الدّرس توجد جملة: والسّفينة لها 2 أشّرة، وكانت الغاية الرّئيسة من استخدام الرّسوم، هي إثارة ولع التّلاميذ الذين يسرّون عادة لرؤيتها، ممّا يؤدّي إلى إقبالهم على تعلّم اللّغة المقصودة" (القاسمي، 2004، ص. 148-149)؛ ومعنى ذلك أنّ الصّور والرّسوم ليست ذات فائدة فقط في (متع)، وإذا ألقينا نظرة خاطفة فقط - على سبيل المثال لا الحصر - على لغة الصّمّ والبكم وجدناها ذات رموز وصور دالّة على معنى، ونحن إذا أردنا تعليم الطّفل اللّغة في مراحل نشأته الأولى، وبخاصّة اللّغة الأجنبيّة، لجأنا إلى استخدام الصّور والرّسوم، سواء كان التّعليم في البيت

أم في المدارس؛ حيث إنّها تساعد كثيرا في إيصال الرّسالة للغير. وتعدّ الصّور والرّسوم ذات أهميّة بالغة إذا تعلّق الأمر بمعاني الأشياء الكبرى، مثل الأشياء التي تحمل قيما علميّة وتقنيّة تضيف المعرفة والفهم، مثل تعريف الطّائرة؛ إذ يتمّ اللّجوء مثلا إلى تجزئتها، مع الإشارة إلى كلّ جزء منها بصورة واسم مرافق له، وهكذا تحصل الفائدة وتنفذ إلى ذهن القارئ بشكل سريع.

ولم يجد استخدام الشّواهد الصّوريّة سبيله بعد إلى المعجمات الثّنائيّة للغة في أروبا والولايات المتّحدة، أمّا في المعجمات الأحاديّة للغة ذات الصّبغة التّجاريّة، فإنّها تعدّ إضافة حديثة العهد فالمعجمات القديمة كانت تعتمد اعتمادا كليّا على التّعريف اللفظي، ثمّ أخذت الشّواهد الصّوريّة تظهر في صفحات مستقلّة أو أوراق مطويّة في المعجم، أو بجانب النّصوص المطبوعة، ولكنّ استعمالها اعتباطيّ يعتمد على الصدفة.

تكثر الفوائد المحصّلة من إدراج الصّور والرّسوم التّوضيحيّة في المعاجم، "ويبدو أنّه ليس هنالك من محرّر أو معجميّ على ثقة تامّة، في ما إذا كانت تلك الشّواهد الصّوريّة تزيد فائدة للقارئ بالنسبة نفسها، فعندما أراد محررو معجم (وبستر الدّوليّ الثّالث) إضافة ما يقرب من عشرة آلاف من الكلمات والمعاني الجديدة، التي لم تكن موجودة في الطّبعة السّابقة، قرّروا تخفيض عدد اللّوحات الملوّنة والرّسوم، بنسبة تتراوح ما بين الثّلث والرّبع؛ وهذا يدلّ على أنّ المعجميّين لا ينظرون بجديّة إلى أهميّة الشّواهد الصّوريّة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا نجد شيئا يذكر عن الشّواهد الصّوريّة في البحوث المتعلّقة بالصّناعة المعجميّة، وتعاني الإشارات القليلة إليها أخطاء فاضحة، يقول (مالكيل Malkeil) مثلا، في إحدى إشاراته القليلة إلى الشّواهد الصّوريّة في تصنيفه المفصّل للمعجمات: «... لا يمكن الجمع بين الاتّجاه التّاريخيّ والإكثار من الشّواهد الصّوريّة في المعجم، فالخرائط والمخطّطات والرّسوم والصّور، تلائم المعجم التّزامنيّ ذا الاتّجاه الجغرافيّ». وخطأ هذا الرّأي بادٍ للعيان، إذ إنّ من المفيد جدّا استخدام الرّسوم والصّور في المعجم التّاريخيّ لتوضيح الموادّ الحضاريّة التي لم تعد موجودة، والتي لا يستطيع القارئ تصوّرها أو تخيلها بسهولة دون مساعدة الشّواهد الصّوريّة. والخرائط هي الأخرى تلائم كثيرا المعجم التّاريخيّ لأنّها توفّر علينا استعمال كثير من الكلمات اللّازمة، لوصف الحدود السّياسيّة والجغرافيّة كما كانت

عليه في الحقبة التاريخية التي يعنى بها المعجم، وفي مقال ظهر مؤخراً، يتبنّى (مالكيل) وجهة نظر جديدة، مفادها أنّ الشواهد الصورية ثلاثم موسوعة المعارف أكثر من المعجم" (القاسمي 2004 ص. 149)؛ هذا، ويمكن القول إنّ إضافة الصور والرسوم التوضيحية في (متع) يزيد حجمه وحسنه وقيّمته العلمية واللغوية، بالرغم من أنّ بعض المعجميين يرون أنّه لا ضرورة لذلك، بسبب أنّهم ينظرون من زاوية المادة لا العلم؛ إذ إنّهم يعتقدون أنّ تلك الصور والرسوم الملونة تضخم تكاليف طباعة تلك المعاجم، بيد أنّه يجب التخلّي عن هذه النظرة الخاطئة غير العلمية؛ لأنّ الغرض من صناعة المعاجم هو تثقيف وتعليم القراء بالدرجة الأولى، ونشر تعاريف الألفاظ في أية لغة من اللغات، وإيصال معانيها للمتلقين، وليس مجرد اللصق والنسخ؛ وبالتالي، يكون من الضروري إدراج مختلف الشواهد الصورية في (متع) ويجري استعمالها في كلّ المعاجم، وبخاصّة في المعاجم الثنائية اللغة والمتعددة اللغات؛ لأنّها تساعد في إيصال معاني الألفاظ وإفهامها للقارئ الباحث عنها في هذه المعاجم، ولا يجب النظر إلى الصناعة المعجمية على أنّها من الوسائل التجارية القيمة لجلب المال.

يمكن للشواهد الصورية تحقيق هدفين، بصدد حصول الفوائد من إدراج الصور والرسوم في المعاجم بصفة عامّة، هما:

الهدف الأول: يتمثّل في "تفسير المقابل اللفظي وتعزيزه، وبخاصّة إذا كان بإمكان القارئ أن يميّز الرسم ويستجيب له؛

الهدف الثاني: ينحصر في تزويد القارئ بأمثلة بصرية يمكن تعميمها من أجل توضيح مفهوم معيّن، وذلك عندما تستخدم عدّة رسوم مختلفة، لكنّها متّصلة بعضها بعضاً.

تساعد الشواهد الصورية القارئ على فهم مضمون المقابل اللفظي، وتعرّز ما يقرأ، وتعمّق فهمه لمعنى المقابل اللفظي" (القاسمي، 2004، ص. 150)؛ ومهما يكن من أمر، فإنّ أهميّة إدراج الصور والرسوم في (متع) كبيرة جدّاً، بالنظر إلى أهميّة هذا المعجم بالذات؛ لأنّها تضيف عليه صبغة علمية وقيمة فنيّة لا يستهان بهما، وهي تعمل على جذب انتباه القراء من الناحية الشكلية والمعرفيّة على حدّ سواء. "ويمكن طرح السؤالين الآتيين في هذا الخصوص:

السؤال الأوّل: هل من الممكن استخدام الشّواهد الصّوريّة في المعجم على نطاق واسع؟
السؤال الثّاني: ما مدى فائدة الشّواهد الصّوريّة في المعجم، إذا لم تكن للقارئ دراية أو معرفة سابقة بالشّيء المرسوم؟

يثار السؤال الأوّل؛ لأنّه على الرّغم من قدرة الشّواهد الصّوريّة على تمثيل الأفعال والأشياء فإنّها تستخدم في المعجمات عادة لتمثيل الأسماء، وبخاصّة المادّيّة منها، ولهذا، فقد يتبادر إلى الذّهن أنّ الشّواهد الصّوريّة لا يمكن أن تستخدم على نطاق واسع، ولكنّ الواقع خلاف ذلك فالدراسات الإحصائيّة تشير إلى أنّ الأسماء - إذا ما قورنت بأقسام الكلام الأخرى- تشكّل نسبة عالية نسبياً من مفردات اللّغة، والجدول التّالي، يبيّن لنا حجم أربعة (04) من أقسام الكلام الرّئيسة في اللّغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة، في مستوى الألف الأوّل من الكلمات الشّائعة الاستعمال.

نسبتها المئويّة في		أقسام الكلام
الفرنسيّة	الإنكليزيّة	
50,7	41,9	الأسماء
30,5	26,9	الأفعال
15,2	18,3	الصّفات
3,6	12,9	الظّروف
100	100	المجموع

الشكل رقم 7: جدول يبيّن أقسام الكلام ونسبتها المئويّة في اللّغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة.
ولهذا، فإنّ بالإمكان استخدام الشّواهد الصّوريّة مع قدر من المفردات يفوق ما يتبادر إلى الذّهن لأوّل وهلة" (القاسمي، 2004، ص. 151)؛ ومعنى ذلك أنّ أقسام الكلام المذكورة آنفاً، تُستخدم بكثرة في اللّغة، بالمقارنة مع استخدام الصّور والرّسوم التّوضيحيّة، وأنا أرى أنّ هذه الأخيرة أقلّ نسبة من الأولى من حيث ورودها في المعاجم، ولا يجب أن تكون المعاجم محشيّة بها بكثرة، حتّى لا تصبح صندوقاً كبيراً من الصّور والرّسوم، وتخرج عن غرضها الذي صُنعت من أجله، والمتمثّل في جمع وشرح الألفاظ في أيّة لغة كانت.

ويشير السؤال الثّاني، إلى مدى فائدة الشّواهد الصّوريّة في المعجم الثّنائي اللّغة ما لم يكن القارئ على دراية سابقة بفحوى الشّيء المرسوم إلى أمر؛ "إذ يثير مشكلة فلسفيّة هي مسألة

الإدراك الصّوريّ؛ أيّ كيفة فهم المرء لمدلول الصّور والرّسوم، وهناك نظريّتان لتفسير ذلك تقول أولاهما، وتدعى بنظرية المنبه: إنّ الإدراك يتمّ بفضل خواصّ المنبه، في حين تعطي النظرية الثّانية المسمّاة بنظرية الانطواء الدّاتيّ، أهميّة كبرى لدور المشاهد، وبخاصّة خبراته السّابقة، في عمليّة إدراك مغزى الصّورة.

ويمكن النّظر إلى هاتين النظريّتين على أنّهما متكاملتان وليستا متعارضتين، فعندما يكون المشاهد على معرفة بالشّيء المرسوم، فإنّ خبراته الماضية تلعب دورا مهمّا في عمليّة الإدراك. ولكن إذا كان الشّيء المرسوم جديدا بالنّسبة للمشاهد، فإنّ خواصّ الرّسم المنبه تكون عاملا حاسما في تكوين مفهوم الرّسم في ذهنه. وإذا أخذنا وجهة النّظر هذه في الاعتبار، فإنّ بالإمكان استخدام الشّواهد الصّوريّة في المعجمات الثّنائية للغة، لا لتوضيح مقابلات الأشياء المألوفة للقارئ فحسب، بل كذلك لتوضيح الأشياء الغريبة عنه، كالموادّ الحضاريّة التي يقتصر وجودها على الحضارة الأجنبيّة التي تُدرس لغتها" (القاسميّ، 2004، ص. 152)؛ وبعبارة أخرى، أستطيع القول إنّ فائدة استخدام الشّواهد الصّوريّة في المعاجم بصفة عامّة، وفي المعجم التّاريخيّ بصفة خاصّة كبيرة، تتجسّد في الجانب المعرفيّ؛ إذ ترحل بالقارئ إلى اكتشاف المعلومات الحضاريّة للغة الأجنبيّة، إذا كانت هذه الصّور والرّسوم مدرجة في المعاجم الثّنائية للغة، أو المتعدّدة اللّغات وتعرّفه على ما تملكه الأمم الأخرى من حضارة وتاريخ، وغيرها من المميّزات، كما تسهم الشّواهد الصّوريّة أيضا، في إثراء الرّصيد اللّغويّ والمعرفيّ لدى المطّلع على هذه المعاجم؛ حيث إنّ إدراجها لا يجب أن يكون عشوائيا.

وتتضمّن الصّورة والرّسم التّوضيحيّ أيضا فوائد جمّة في المعاجم بصفة عامّة، وفي (متع) بصفة خاصّة بحيث إنّها تقدّم دعما للتّوصيف اللّفظيّ، أجملها في ما يلي:

- "أنّه في كثير من الأحيان يكون أكثر وصفيّة من العبارة أو التعريف.
- أنّه إذا استعمل بحكمة، يمكن أن يوفّر حيّزا في حالات كثيرة تقتضي توسّعا في التعريف.
- أنّها ذات مظهر نفسيّ وتربويّ أوضح، وبخاصّة بالنّسبة للصّغار.
- أنّها حين يحسن استخدامها، تستطيع أن تميّز بين الأشكال المتعدّدة للنّوع نفسه، أكثر ممّا تستطيع العبارة، وعلى سبيل المثال: أشكال الفرشاة لا يمكن أن تميّز بينها العبارة، ولكن رسم

فرشاة للشّعر، وفرشاة للطلاء، وفرشاة للملابس، وفرشاة للأسنان، وفرشاة للأظافر...، يقوم بأداء المهمة خير قيام" (مختار عمر، 1998، ص. 149)؛ ومعنى ذلك أنّ استعمال الصّور والرّسوم في المعجم لا يأتي إلّا بالفائدة للقارئ؛ فهي ذات أبعاد معرفيّة واسعة تتجاوز حدود اللفظ في بعض الأحيان؛ إذ إنّ إدراج صورة أمام اللفظ في (متع) بخاصّة، قد يؤدّي بالقارئ إلى اكتشاف بعض معاني اللفظ الأخرى، التي لم تُذكر ربّما في متن المعجم أثناء تعريفها، وهذه الصّور والرّسوم هي التي تجذب انتباه المتعلّمين الصّغار من الأطفال، لأنّ يحبّوا تعلّم اللغة المراد اكتسابها من قبلهم.

وتتجلّى أهميّة الصّور والرّسوم كذلك في فوائد أخرى؛ حيث "يعتمد المعجم غالبا على الكلمات في تحديد معاني مداخله؛ فهو يحاول شرح مدلول الرّموز اللّغويّة برموز لغويّة أخرى، ولكنّ هذه الوسيلة قد تكون قاصرة أحيانا عن أداء هذه المهمة بنجاح، ولعلّ هذا ما دعا واضعي المعاجم الحديثة، إلى استعمال الصّور والرّسومات بجانب الشّرح اللّغويّ تدعيما له، فقد أضحت الاستعانة بمختلف الشّواهد الصّوريّة على اختلاف أشكالها، وسيلة بيداغوجيّة فعّالة من شأنها مساعدة القارئ على تقريب مدلول مداخل المعجم" (حاج هنّي، 2014، ص. 125)؛ ومعنى ذلك أنّ الصّور والرّسوم التّوضيحيّة ضروريّة الإدراج في (متع)؛ لأنّها تسهم في إيصال المعنى للقارئ وتوضّحه بشكل كامل تقريبا.

يمثّل كشف المعنى المعجميّ أيضا الغرض المنوط بصناعة المعجم، وإليه يهدف صاحبه؛ "طالما أنّ المهمة الأساس للمعجم هي الوصول إلى دلالة اللفظ، فقد توصّلت الدّراسات الإحصائيّة إلى أنّ المعنى يأتي على رأس وظائف المعجم، ومادام المعنى يقع في بؤرة اهتمام المعجميّ؛ نظرا لكونه أهمّ ما يحتاجه القارئ، فقد كانت طريقة شرحه للمستعمل تمثّل أكبر صعوبة يواجهها صانع المعجم" (حاج هنّي، 2014، ص. 125)؛ ومعنى ذلك أنّ من أغراض صناعة المعجم، التي يهدف الوصول إليها كلّ مؤلّف معجميّ، أن يوصل معاني الألفاظ للقارئ بأبسط وسيلة، وفي وقت يسير ولا جرم أنّ الصّور والرّسوم ستساعد في ذلك، ولهذا السّبب، تتوّعت سبل بيان الدّلالة وتعدّدت طرائق الكشف، وشرح المداخل لدى المعجميّين العرب وفق مسارات التّفسير التّالية:

* المسار الأوّل: "التّغاييريّة: من خلال اعتماد وحدات لغويّة تؤشّر بيان الدّلالة، مثل: ضدّ ونقيض.

* المسار الثّاني: الأحاديّة: تعتمد إلى تفسير الوحدة اللّغويّة بوحدة أخرى تقابلها.

* المسار الثّالث: التّعدديّة: تلجأ إلى وضع الكلمة أمام تعدديّة اللفظ تفسيراً، كشرح اللفظ بأزمته.

* المسار الرّابع: المجازيّة: تستخدم ضروب المجاز وتعدّد ألوانه في إيضاح الدّلالة.

* المسار الخامس: التّأصيليّة: بنتبّع أصول الكلمات الوافدة إلى العربيّة، معرّبة كانت أم دخيلة.

* المسار السّادس: السّياقيّة: بالتّأكيد على جوانب توظيف المفردة، سواء في القرآن أو الحديث أو الشّعر.

* المسار السّابع: التّصويريّة: وهو اتّجاه حديث في الصّناعة المعجميّة، تستعمل فيه الصّور والرّسوم، والخرائط والمخطّطات البيانيّة، لزيادة إيضاح الدّلالة وإبراز قيمتها" (عبد الجليل، 1999، ص. 17-19)؛ ومعنى ذلك أنّ طرائق تفسير الألفاظ في المعجم متعدّدة؛ فالطّريقة التّغاييريّة تعتمد شرح الألفاظ عن طريق إظهار ضدها، أمّا الطّريقة الأحاديّة، فمن خلالها نعطي مرادف اللفظ وبالتالي يتّضح معناه، وأمّا الطّريقة التّعدديّة؛ فتعتمد شرح الألفاظ عن طريق تبيان المشتركات اللفظيّة للكلمة المشروحة، وأمّا الطّريقة المجازيّة؛ فهي التي يتمّ اللّجوء إليها عند إيضاح دلالة الألفاظ عن طريق أضرب المجاز المختلفة، التي تحيط بها، والطّريقة السّياقيّة؛ هي التي تعتمد الشّرح عن طريق إيراد معاني اللفظ في التّعابير والسّياقات المختلفة كما وردت في النّصوص المختلفة، شعراً أم نثراً، أو من خلال القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة الشّريفة، وأمّا الطّريقة التّصويريّة، وهي التي تخدمني في هذا الفصل؛ فهي تعتمد إرفاق الصّور والرّسوم التّوضيحيّة بالألفاظ من أجل إظهار المقصود منها. هذا، وإنّ الصّورة تعبّر عن المفاهيم في بعض الأحيان، أكثر ممّا تعبّر عنه الألفاظ؛ حيث إنّها توصل المعنى للمتلقّي بأقصر طريق، وبأقلّ جهد ممكن.

وكان (دي سوسير) قد تحدّث من خلال الثّنائيات اللّغويّة عن خاصيّة الدّال والمدلول، قائلاً إنّ الدّال هو صورة الشّيء الموجود في الدّهن الذي تعبّر عنه من خلال المدلول، الذي هو الصّورة

التي تمثّله في الواقع أو العالم الخارجيّ، "وعندما يتعلّق الأمر بالمداخل الدّالة على المحسوسات من الأشياء في المعجم اللّغويّ، يتمّ توظيف الصّورة مع الشّرح لتثبيت المدلول في الدّهن؛ لأنّ الصّورة في هذه الحالة ترافق الكلمة المكتوبة لتُعين القارئ على الإلمام بما تقوله، وبما توحى به في الوقت نفسه؛ فالرّسوم التي تحاكي صور الأشياء قد طفقت تساند الكتابة في أداء وظيفتها الإبلاغيّة" (المسديّ، 1994، ص. 80). ويمكن القول إنّ الصّور والرّسوم مازالت تؤدّي دورها بإتقان ونجاح في المعاجم، ولو ألقينا نظرة خاطفة على المعجمات الحديثة، وبخاصّة الثّنائيّة اللّغة والمتعدّدة اللّغات، أو المعاجم المدرسيّة، أو التي تؤدّي أغراضا تجاريّة، فإنّنا سنلحظ أنّها مليئة بالرّسوم والصّور التّوضيحيّة المختلفة، التي تُظهر وتساعد وتشرح المعاني أكثر، إلى جانب تلك الشّروحات الكتابيّة. وإذا كانت الصّورة والكلمة إشارتين ثقافيتين تختلفان شكلا، "وتتساويان مضمونا، إذ تشكّلان معا قطبين متكاملين، يستدعي أحدهما الآخر في أنظمة التّواصل البشريّ سيميائيّا كان أم لسانياّ إلّا أنّ بينهما ملامح تمايز تبرز في الجوانب التّالية:" (المسديّ، 1994، ص. 128-129):

الرّمز اللّغويّ/ الكلمة	الصّورة
1- ذو سمة لسانية.	1- ذات سمة بصريّة.
2- ثلاثيّ التّركيب يضمّ: * الدّالّ: وهو الكلمة مكتوبة أو منطوقة. * المدلول: وهو المتصوّر الدّهنيّ * المرجع: مادّيّا كان أو مجرّدا.	2- ثلاثيّة الأبعاد تتألّف من: * الدّالّ: وهو الشّكل الذي تراه العين. * المدلول: وهي الفكرة التي ترمز لها الصّورة. * المرجع: ويكون مادّيّا فقط.
3- اعتباطيّ غالبا.	3- مماثليّة iconique محاكية.

الشّكل رقم 8: جدول يبيّن سمات التّميّز بين الكلمة والصّورة.

ويتمّ توظيف الصّورة في المعجم لتحقيق غايات تعليميّة تعليميّة عديدة، وهي:

أ- غاية تعريفية: وتتجلّى هذه الغاية في إيجاد تعريف للفظ المدخل عن طريق استخدام الصّورة؛ فلهذه الأخيرة القدرة الفائقة على إظهار التّفصيل الدّقيقة للمعرّف، كما تعمل على نقل

الشّيء المصوّر بدقّة وأمانة وموضوعيّة، سواء من حيث الأبعاد، والمسافات والأشكال والألوان هذا فضلا عن دورها في التّمييز بين المتشابهات.

ب- **غاية نفسية:** تتجلّى في تجاوز اللغة للتّعبير عن الواقع، ممّا يسمح للمتعلم بالتّفكير دون استعمال الكلمات.

ت- **غاية جماليّة:** تتمثّل في جذب انتباه المتعلّم وتشويقه، ممّا ينعكس على درجة مقروئيّة المعجم، وبالتالي يزداد رواجه التّجاريّ. وعليه، يمكن القول إنّ صور المعجم ورسوماته بإمكانها تحقيق هذه الغايات، كلّما كانت مطابقة للواقع" (حاج هنّي، ص. 131). حيث إنّ إدراج الصّورة في (متع) كذلك يلعب دورا بارزا في إظهار معاني الألفاظ، وكلّما كانت مناسبة للمداخل، وواضحة كلّما كانت مؤدّية للغرض التّعليميّة التي وضعت من أجله، كما أنّها تعمل على جذب انتباه المطّلع على المعجم.

وقد يستعين مؤلّفو المعاجم في غالب الأحيان، باستخدام مختلف الشّواهد الصّوريّة، لاعتبارات كثيرة، منها ما يلي:

✓ **الاعتبار الأوّل:** اعتبار أنّ "الصّورة لغة عالميّة يفهمها كلّ راءٍ، وهي الوسيلة الوحيدة القادرة على توضيح الأشياء التي يمكن تعريفها لفظا، كالأشكال والأجهزة، والحيوانات وغيرها.

✓ **الاعتبار الثّاني:** تعداد الصّورة وسيلة اختصار؛ لاسيما في تعريف الآلات التي تستدعي شرحا مفصّلا، أو الألفاظ الحضاريّة التي لم تعد موجودة، فلا يمكن تصوّرها، ومن ذلك: الأسلحة القديمة مثلا.

✓ **الاعتبار الثّالث:** تأدية الصّورة وظيفة تعليميّة بالنّسبة للطفّل؛ إذ تقوم بدور المنبّه حينما تكون مألوفة لديه، أمّا إذا كانت جديدة، فإنّها تعمل على تعريف الشّيء وتثبيت مفهومه في الدّهن.

✓ **الاعتبار الرّابع:** تزوّد القارئ بأمثلة بصريّة، تمكّنه من استخلاص تصوّر كامل حول الشّيء المعرّف.

وتعدّ الشّواهد الصّوريّة المختلفة، دليلا مساعدا للقارئ المطّلع على تعريفات الألفاظ في المعجم التّاريخي للغة العربيّة؛ إذ تسهّل عليه فهمها واستيعاب دلالاتها، كما أنّ إضافة الأشكال البيانيّة والجداول والخرائط الجغرافيّة تعمل أكثر على جلب انتباهه إلى أهميّة المعجم الذي بين يديه

ويحفّزه ذلك للقراءة والاطّلاع أكثر على مضمونه، وسيرغب في متابعة كلّ طبعاته وإصداراته الجديدة.

ويمكن استنتاج أنّ استخدام الصّور والرّسوم، ومختلف الشّواهد الصّوريّة الأخرى في المعجم لا يجب أن يكون مفرطاً، تجنّباً لدخول القارئ في الملل، كما أنّ الوقوع في زلّة كهذه، قد تجعل من المعجم محطّ جمال، وتصرفه عن احتواء المضامين الجيدة؛ وبالتالي يجب توظيف الصّورة بشكل نسبيّ لا إفراط ولا تفريط فيه، بحجم يجعل المطّلع على المعجم يدرك معاني الألفاظ، ويقرّب إليه التّصورات المختلفة عنها، ويفهمها كما هي في الواقع، بعيداً عن الخيال، بالإضافة إلى وجوب استخدام الشّواهد الصّوريّة في المواضع التي تفرضها بالقوّة، مثل تبيان معاني أسماء الطّيور والأدوات، والآلات، والخيول، والحيوانات، والنباتات، وغيرها من هذا القبيل، الذي يحتمل بعض التّدخل في فهم الألفاظ.

ويضاف إلى هذا، أنّ إدراج الشّواهد الصّوريّة في المعجم يسهم أيضاً في بيان معاني الألفاظ المتشابهة معنى، مثل التّفريق بين أشكال الآلات الموسيقيّة، وأوعية الأكل والشّرب.

وهكذا تتجلّى مكانة الصّورة في المعجم؛ فهي وسيلة فعّالة تسهم في شرح دلالات الألفاظ، كما أنّها تسمح بتقريب مدلول المدخل، وبخاصّة لدى النّاشئة، فبواسطتها تشترك أكثر من حاسة واحدة في إدراك المعنى وتثبيته، ممّا يسمح لمستعمل المعجم بتشكيل تصوّر دقيق عن اللفظ انطلاقاً من الأنموذج المصوّر " (حاج هنّي، ص. 132). وتجدر الإشارة إلى أنّه حتّى المقدّمة التي يحرّرها مؤلّفو (متع) تساعد القارئ في فهم متنه وكيفيّة البحث فيه عن تعريفات الألفاظ، وقد زاد اهتمام المعاجم الحديثة كثيراً بجوانب الشّرح بالاستفادة من الرّموز والصّور والإحصاءات وغيرها، مع الإفاضة إلى المعلومات الموسوعيّة المختلفة ولا سيما ما يتعلّق بالجوانب العلميّة.

ومن النّقائص التي مصدرها الصّورة ما يلي:

أ- "اقتصار دور الصّورة على إبراز الجانب الثّابت للشّيء المصوّر، وعجزها على إبراز الجانب العمليّ، في حين أنّ اللغة هي النّظام السّيميائيّ الوحيد القادر على إظهار الجانبين معاً فالصّورة ليست ناجحة دائماً في تعريف المداخل المعجميّة.

ب- اعتبار الصّور والرّسوم التّوضيحيّة الجذّابة في المعجم سلاحاً ذا حدّين، فكما تعمل على ربط الألفاظ بمدلولاتها الحقيقيّة، وتحفّز على استحضارها عند الحاجة إليها، فإنّها تحفّز القارئ أيضاً. (حاج هنّي، ص. 133). لكن بالرّغم من بعض النّقائص التي قد تعتري توظيف الصّور في المعجم، وبغضّ النّظر عن دورها فيه، غير أنّها تسدّ ثغرة ما أثناء تعريف الألفاظ، وتبيّن المواضع التي تعجز فيه هذه الأخيرة عن سدّه بالشرح اللفظيّ واللّغويّ.

ت- تميّز الصّورة بمحدوديّة الاستعمال، لكون استخدامها مقتصر على ما هو قابل للتّصوير فقط؛ لأنّها تهتمّ بالأشياء أكثر من الألفاظ.

ث- عرقله الصّورة أحيانا إعطاء تعريف منخفض الدّقة للأشياء بخاصّة لدى الأطفال، كما قد يخلط بين الكلب والذّئب.

ج- تطبيق فكرة المعنى الإشاريّ في شرح المعنى المعجميّ للكلمة، يقتصر على الإفادة من الصّورة باعتبارها وسيلة إيضاح، لكن هناك ما لا يمكن تصوّره مثل السّوائل (حاج هنّي، ص. 133). وعلى الرّغم من أهميّة الصّورة، إلّا أنّ توظيفها في المعجم له عدّة سلبيّات، منها ما يرتبط بطبيعة الصّورة في حدّ ذاتها، ومنها ما يتعلّق بطريقة استخدامها. وأمّا السلبيّات النّاتجة عن سوء استخدام الشّواهد الصّوريّة، فتبرز في ما يلي:

- **السلبيّة الأولى:** إنّ الإفراط في الشّواهد الصّوريّة قد يضيف على المعجم صبغة تجاريّة منقّرة أحيانا، توحى للقارئ باستغلال اللغة للابتزاز والكسب الماديّ، وتشعره بضالة القيمة العلميّة للمعجم؛ إذ يبدو هذا الأخير، أنّه تحوّل من وسيلة لتعليم اللغة، إلى وسيلة للتّرفيه والتّرويج، وهذا دافع إلى تركه، وينعكس سلبيّا على اللغة.

- **السلبيّة الثّانية:** يؤدّي استعمال الصّور الملوّنة، لاسيما إن كانت مطبوعة إلى تشتيت ذهن القارئ.

5- **طريقة استخدام الصّور والرّسوم التّوضيحيّة في المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة:** إنّ طريقة استخدام الصّور والرّسوم التّوضيحيّة في المعجم بصفة عامّة، وكذا في (متع) بصفة خاصّة، يجب أن تخضع لبعض الضّوابط، أذكر منها ما يلي:

➤ **الضّابط الأوّل:** يتجلّى استخدام الشّواهد الصّوريّة والأمثلة التّوضيحيّة في حالة ما إذا كانت قادرة على إيصال مفهوم اللفظ إلى المتلقّي، وكذا تمييز مفاهيم ذلك اللفظ المشروح عن غيره من الألفاظ في المعجم؛ وبعبارة أخرى، فإنّ على المعجميّ استخدام الشّاهد الصّوريّ عندما يكون أحاديّ المعنى؛ أي عندما يدلّ على معنى واحد، وله قدرة على تعزيز رجوع معيّن لدى المشاهد، أو مساعدته على تكوين مفهوم ما، بصورة أفضل ممّا يستطيع فعله المقابل اللفظيّ بمفرده.

➤ **الضّابط الثّاني:** ينبغي استخدام الشّواهد الصّوريّة عندما يتطلّب المقابل اللفظيّ عددا كبيرا من المفردات، وفي هذه الحالة، يمكن الاكتفاء بتعريف أو مقابل تفسيريّ موجز، وتعضيده بشاهد صوريّ يمكن القارئ من إدراك أكمل للمفهوم المطلوب تعريفه.

➤ **الضّابط الثّالث:** ينبغي استخدام الشّواهد الصّوريّة عندما لا يستطيع المرادف اللفظيّ توضيح العلاقات التّابعيّة أو المكانية بشكل فعّال؛ فالوسائل البيانيّة كالجداول والخطوط والرّسوم البيانيّة، والخرائط قد تكون أجدى من الكلمات في مساعدتنا على إدراك العلاقات، أو التّربط بين الأشياء" (القاسمي، 2004، ص. 153)؛ وإذا أتيت إلى شرح هذه الضّوابط كلّها، ألفيت **الضّابط الأوّل** يدلّ على أنّ الشّاهد الصّوريّ لا يجب أن يُدرج عشوائيّاً، بل يجب أن يكون موضوعاً في مكانه المناسب وأمام اللفظ المطلوب في متن المعجم، ويحقّق فائدة من وراء ذلك، ومن الأفضل استخدامه لمّا يدلّ اللفظ على معنى واحد؛ لأنّ وضعه أمام مشترك لفظيّ له عدّة معانٍ مختلفة وإنّ الشّاهد الصّوريّ في هذه الحالة لن يؤدّي غرضه التّعليميّ المطلوب؛ كونه لن يساعد القارئ على فهم واستيعاب المعنى الذي يريده.

وأما **الضّابط الثّاني**، فإنّه يوحي إلى أنّ استخدام الشّواهد الصّوريّة يكون ممكناً أمام الألفاظ التي تحمل عدّة مقابلات لفظيّة متساوية المعنى، أو مترادفة، وبالتالي يكون إدراج صورة معيّنة، أو رسم ما أمام اللفظ المشروح لائقاً لتعزيز التّعريف.

وأما **الضّابط الثّالث**، فإنّه يعني أنّ استخدام الشّاهد الصّوريّ يحصل عندما يكون المقابل اللفظيّ عاجزاً عن إيصال الفكرة المشروحة للقارئ، بيد أنّ ذلك ليس شرطاً أساساً، بل يمكن استخدام الشّواهد الصّوريّة في غير هذه الحالة، كونها هي التي تحسم الشّرح وتعطي حدّ اللفظ في حالة العجز.

وتقتضي معرفة استخدام الشّواهد الصّوريّة في المعجم بصفة عامّة، وفي (متع) بصفة خاصّة إدراك بعض خصائصها الجيّدة، التي تعمل على تحسينها؛ حيث إنّ يجب أن تكون للمعجميّ معرفة واسعة بطبيعة الشّواهد الصّوريّة، وكيفية استخدامها، باعتبارها من عناصر معجمه الأساس وعليه أن يعرف خصائصها الطّبيعيّة، والمبادئ الأساس التي تحكم تصميمها واستخدامها في المعاجم. وأدرج في ما يلي المعايير التي تقاس بها جودة الشّواهد الصّوريّة:

المعيار الأوّل: الإيجاز: إنّ أيّ شاهد صوريّ يُدرج في المعجم التّاريخي، يجب أن يتوافق مع بعض المقاييس المعجميّة الموضوعيّة؛ بحيث يمكنه أن يخدم المعجميّ أثناء تولّيه شرح المداخل المعجميّة فيه؛ "إنّ العين البشريّة قادرة على النقاط قدر كبير من المعلومات؛ بحيث يعجز الدّماغ أحيانا عن هضمها وتحليلها كلّها، ولهذا، فمن الضّروريّ الاقتصار على العناصر الجوهريّة في الشّواهد الصّوريّة. ولما كان فتات المعلومات ليس على درجة واحدة من الأهميّة، فإنّ من الأوفق تقليص المعلومات الثّانويّة إلى الحدّ الأدنى، ونعني بالمعلومات الثّانويّة هنا، تلك التي ليست لها علاقة مباشرة بالمفهوم المطلوب توضيحه. كذلك يجب التّخلّص من الضّوضاء البصريّة إلى أقصى حدّ ممكن. والضّوضاء البصريّة مصطلح فنّي يقصد به تلك المعلومات التي تصرف انتباه المشاهد عن المعلومات الأساس، أو التي تعيقه عن التّعرف على الشّاهد الصّوريّ، وتفسيره تفسيراً صحيحاً؛

المعيار الثّاني: الدّقة: تتّصل دقّة الشّواهد الصّوريّة اتّصالاً وثيقاً بمدى واقعيّتها، ومن المتعارف عليه عموماً أنّ التّصوير الفوتوغرافيّ، والألوان الطّبيعيّة تزيد من دقّة الشّاهد الصّوريّ ولكنّ الدّراسات التّجربيّة التي أجريت، للمفاضلة بين الصّور الفوتوغرافيّة والرّسوم التّخطيطيّة وكذلك للمفاضلة بين الشّواهد الصّوريّة بالألوان الطّبيعيّة، والشّواهد الصّوريّة غير الملوّنة، لم تعط نتائج على وتيرة واحدة. ومع ذلك، يمكن أن يتوقّف اختيار نوع الشّاهد الصّوريّ -أيّ طبيعيّاً أو تجريديّاً- على طبيعة الموضوع ومستوى الأهداف السلوكيّة المتوخّاة؛ فإذا كان مستوى الهدف السلوكيّ رفيعاً، لزم أن يكون الشّاهد الصّوريّ أكثر تجريداً" (القاسميّ، 2004، ص. 154). وبعبارة أخرى يمكن شرح المعيار الأوّل؛ بالقول إنّ الإيجاز مطلوب في كلّ خطاب مهما كان نوعه، فقد قيل قديماً إنّ خير الكلام ما قلّ ودلّ، فالمختصر المفيد يجنب الملل في كلّ قراءة، أو عند

الاطّلاع على نصّ معيّن وعلى صفحات المعجم عند البحث عن تعاريف الألفاظ، كذلك الأمر نفسه ينطبق على الشّواهد الصّوريّة؛ إذ من الضّروريّ إدراج شواهد موجزة دالّة على المعنى مباشرة؛ لأنّ هناك من الصّور والرّسوم ما يتفرّع في إلى عدّة عناصر ثانويّة، غير ضروريّة الإدراج أمام اللفظ المشروح؛ لذلك وجب التخلّص من أيّ شيء غير جوهريّ فيها، لاقتصاد الورق أولاً ولبلوغ الغاية المرجوة ثانياً.

وأما المعيار الثّاني المتمثّل في الدقّة، فإنّه كلّما تمّ اختيار شاهد صوريّ مقتبس من الواقع ومطابق للفظ، كلّما كان أقدر على تعزيز اللفظ المشروح، وبلوغ الغاية التي صمّم من أجلها المعجم، وبخاصّة إذا كان المعجم ثنائيّ اللغة أو متعدّد اللّغات، الذي يحتوي المقابل الأجنبي للفظ.  **المعيار الثّالث: سهولة التفسير:** تعني سهولة التفسير هنا، "تمكّن القارئ من فهم الشّاهد الصّوريّ؛ بمعنى أن يستطيع تفسير الرّسالة المراد إيصالها إليه بواسطة الصّورة. وتتطلّب سهولة التفسير توقّف العناصر التّالية:

✓ **العنصر الأوّل: وثاقة الصّلة بالموضوع:** مادامت جميع الشّواهد الصّوريّة تنطوي على قدر ما من التّجريد، فمن الواجب وصل الصّور بخبرات القارئ البيئيّة والحقيقيّة الماضية؛ لأنّ هذه الخبرات تشكّل عوامل حاسمة في نجاحه في تفسير الصّورة. ولكن هذا لا يعني أنّ رسوم الموادّ غير المألوفة للقارئ لا يمكن تضمينها في المعجم، وفي هذه الحالات، يجب أن تتوجّه عنايتنا إلى استعمال البناء البصريّ في وسط ملائم، ونرفقه بالشّروح التّوضيحيّة اللاّزمة.

✓ **العنصر الثّاني: البساطة:** يجب أن يتطلّب الشّاهد الصّوريّ من القارئ، الحدّ الأدنى من بذل الجهد للتّوصّل إلى تفسير الرّسالة الأساس، وتعني البساطة أنّ الشّاهد الصّوريّ غير قابل لتفسير مزدوج بسبب التّعقيد؛ أي بسبب احتواء الصّورة على عدّة عناصر مميّزة.

✓ **العنصر الثّالث: الضّبط:** يجب توجيه انتباه القارئ إلى المعالم ذات الصّلة المباشرة بالمفهوم المطلوب، ومن الوسائل الفعّالة المستخدمة في توجيه الانتباه:

- **الوسيلة الأولى:** سهم يوشّر إلى نقاط معيّنة في الصّورة.
- **الوسيلة الثّانية:** تخفيض مقدار المعلومات الثّانويّة في الصّورة.
- **الوسيلة الثّالثة:** تلوين الملامح المهمّة في الصّورة.

➤ **الوسيلة الرابعة:** توزيع أجزاء الصورة؛ بحيث توضع الأجزاء المهمة في الوسط أو أعلى اليمين.

➤ **الوسيلة الخامسة:** استعمال أرقام تفسر دلالاتها بتعليقات لفظية، تلحق في أسفل الشاهد الصوريّ (القاسمي، 2004، ص. 155)؛ وإذا أتيت إلى تفسير هذه الأمور، قلت إنّ سهولة التفسير تمكّن القارئ من فهم اللفظ، من خلال فهم الصورة أو الرسم المرافق له في متن المعجم؛ حيث ترتبط سهولة التفسير هذه بضرورة أن يكون الشاهد الصوريّ ممثلاً للواقع ومستنداً عليه، وأن تؤخذ بعين الاعتبار خلفية نوع الشاهد، وأن يرتبط بالبيئة التي يحيا فيها القارئ، مادامت هذه الصور والرسوم التوضيحية متوقّرة للاستعمال، أمّا إن تعدّر ذلك، فإنّه من الممكن استخدام شواهد صورية مدعّمة للتعريف اللفظي، ولو كانت غير موثوقة الصلة بواقع القارئ، المهمّ أن تعزّز الشرح وتدعمه وتمسك بيد القارئ إلى برّ الأمان، ويتحصّل من خلال اطلاعه على المعجم على أكبر قدر من المعارف. هذا إلى جانب التحليّ بالبساطة والوضوح في اختيار هذه الشواهد الصورية وكذا ضبطها؛ ليتمكّن القارئ من فهم اللفظ فهما مباشرا غير ملفوف، وأن يجد ضالّته المنشودة بسهولة ويسر دون مشقّة أو تدمّر.

✓ **العنصر الرابع: الكمال:** يقصد بالكمال "وجوب أن يكون العنوان والتعليق اللفظيّ كاملين بحيث يضيفان شيئاً وصفيّاً إلى الصورة، ممّا يسهّل على القارئ تفسيرها وفهمها. يجب أن يقوم العنوان بتشخيص الصورة ونسبتها، وإلاّ، فإنّ القارئ قد يخطئ في هويّتها ويظنّها شاهداً صورياً لمدخل مجاور، أو لمعنى آخر من معاني المدخل ذاته، كما يجب أن يضيف التعليق معلومات يصعب رسمها أو تضمينها في الشاهد الصوريّ، وتتطلّب عادةً، الشواهد الصورية المعدة لتحقيق غايات بعيدة توضيحات لفظية أكثر.

✓ **العنصر الخامس: الوضوح:** يجب أن يتمكّن القارئ من تمييز ملامح الشاهد الصوريّ بسهولة، وهذا يتطلّب حذاقة فنيّة وطباعة، كما يستلزم حجماً مناسباً (القاسمي، 2004، ص. 155) لأنّ الشاهد الصوريّ لا يجب أن يكرّر معنى اللفظ من خلال التعليق؛ حيث يجب أن تكون الصورة أو الرسم المرافقان للتعريف مكملين له، لا مكرّرين، ذلك اقتصاداً للورق، وتجنّباً للرتابة والملل ويتطلّب ذلك اختيار الشاهد الصوريّ الأنسب.

وتتعلّق الشّواهد الصّوريّة أساساً بعملية رسم وتشكيل الصّور والرّسوم، والجدول، والخرائط والخطوط البيانيّة في متن المعجم، وبجانب الألفاظ المناسبة لكلّ منها، وإدراج الألوان المناسبة لكلّ شاهد صوريّ؛ حيث إنّ الألوان تلعب دوراً مهماً هي الأخرى، في جلب انتباه المطّلع على المعجم وتجعله ينكبّ على مطالعته وأخذ المعارف منه، ولئن لم يصل أصحاب هذا المشروع المعجميّ بعد إلى هذه النّقطة، فإنّه من الأهميّة بمكان الإشارة إليها ولو من باب التّظهير، والحقيقة أنّ مشروع (متع) لن يبلغ درجة الكمال، ما لم يتمّ الاعتماد فيه على التّكنولوجيا الحديثة، ممثّلة في الحاسوب، أو ما يعرف بالمدوّنات الحاسوبيّة؛ وهذا نظراً لطبيعة الثّقافة العربيّة الضّخمة، بما تشمله من علوم وفنون ومعارف.

يعدّ جمع كلّ الصّور والرّسوم وما يرتبط بهذا الجانب، والبحث عن المفاهيم المختلفة لها بطريقة تقليديّة يدويّة، أمراً بالغ الصّعوبة، إن لم نقل ضرباً من المستحيل، "ومن هنا كانت الدّعوة قائمة ولا تزال، إلى ضرورة بناء مدوّنات حاسوبيّة شاملة، يعتمد عليها هذا النوع من المعاجم في إيجاد موادّه، والمفاهيم المختلفة لكلّ لفظ أو مصطلح، ولن يتمّ ذلك إلّا من خلال الجهد الأوّل الضّخم الذي يتمثّل في عمليّة جمع النّصوص العلميّة وتخزينها، والتي ينبغي أن تكون موزّعة زمنيّاً ومكانيّاً، وموثّقة منسوبة إلى أصحابها، ومعبرة عن حقيقة الرّقيّ العلميّ والحضاريّ العربيّ، حتّى يتسنى لنا البحث فيها عن مختلف المصطلحات العلميّة" (برماد، 2017، ص. 105-106)؛ حيث إنّ إدراج الشّواهد الصّوريّة في (متع) أيضاً يتطلّب استخدام الحاسوب والأجهزة المتطورة لإنجاز هذه المهمّة الصّعبة، فالأمر ليس سهلاً إلى هذه الدّرجة؛ لأنّنا بصدد تفعيل أقوال وصناعة معجم الأمّة الضّخم، الذي سيؤرّخ لكلّ الألفاظ في اللغة العربيّة، ويسرد تاريخها ومسيرتها خلال العصور المتعاقبة والمختلفة، وتخضع لجميع شروط الصّناعة المعجميّة المعمول بها عالميّاً، فهذا العمل ليس مجرد عمل، إنّّه مشروع حضاريّ عتيّد، ينبغي أخذ كلّ نقطة وكلّ أمر بعين الاعتبار، ومن الضّروريّ الانتباه وأخذ الحيطة والحذر في كلّ خطوة، ولو ارتبط الأمر بإدراج الصّور والرّسوم في هذا المعجم المنتظر.

وبصدد استعمال الرّسوم والصّور، "إذا كان التعريف هو أداة المعجميّ في تبين دلالة اللفظ فإنّ التعريف وحده قد لا يساعد القارئ على استيعاب المعنى استيعاباً كاملاً، ولهذا لا بدّ من

الاستعانة بالفنون التشكيلية لدعم التعريف والمعلومات الأخرى، ونقصد بالفنون التشكيلية وسائل الإيضاح المرئية، كالرسم والتصوير، والأشكال البيانية، كالجداول والمشجرات والصور اليدوية، أو المنتجة بمساعدة الحاسوب: كاد CAD وغيرها. وإذا كان للمعجم التاريخي نسخة إلكترونية على الشبكة أو الإنترنت، أو على قرص مدمج، فإن إمكان استخدام وسائل الإيضاح يتضاعف لتكون هذه الوسائل سمعية بصرية حركية.

وقد أدى تطور علم الحاسوب إلى ظهور علم مستقل يُعرف باسم: التمثيل المرئي للمعرفة *visualisation de la connaissance*، كما تحتاج المصنّفات المطبوعة إلى توثيق، فإن المصنّفات الفنية من رسم وتصوير ونحت، بحاجة إلى توثيق كذلك" (القاسمي، 2014، ص. 499) هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه كثيرا ما تعبّر الصورة، وكذا الرسم على ما تعجز الألفاظ على التعبير عنه، فصورة واحدة تساوي ألف كلمة على حدّ تعبير المثل الإنجليزي، ولذلك، فمن الضروريّ بإمكان أن يكون مؤلّفو (متع) على دراية واسعة بخبايا وأسرار الصور والرسوم المختلفة، الدالة على المعاني المختلفة في الاستعمال اللغوي؛ لأنّ المكلفين بعملية إدراج هذه الشواهد الصورية في متن هكذا معجم، تنتظرهم مهمة شاقة؛ إذ يجب أن يكونوا من المختصين في هذا المجال، ومتقنين وعارفين بالفنون التشكيلية، وعلى علم بأسرار الرسم الموجودة في الواقع، ومتقنين كميّات استخدام الألوان المختلفة الدالة على المعاني، وبالتالي تكون طريقة استخدام الشواهد الصورية في (متع) متقنة وناجحة، يؤدّيها ذوو الخبرة في هذا المجال، الذين يتمتعون بالفطنة، والذكاء، والحنكة والتفنّن في الآن نفسه.

وتلعب وسائل الإيضاح المتمثلة أساسا في الصور والرسوم المختلفة، دورا هاما في إنجاز إنجاز مشروع المعجم المنتظر؛ حيث إنّها تخضع هي الأخرى للتطور وتتدمج مع التكنولوجيا الحديثة والمرافقات البصرية المعاصرة، ولا جرم أنّ هذه الشواهد ستخضع هي الأخرى لكلّ شروط ومعايير التقنيات، والتكنولوجيات التي يوفّرها الحاسوب لمثل هذه الصناعات العلمية واللغوية، كلّ ذلك ينجم عنه حصول فائدة كبرى، عند معرفة استخدامها في (متع).

وحول ضرورة توثيق المصنّفات الفنّية، فإنّ الطّريقة المتّبعة في توثيقها هي كالآتي: "اسم الفنّان (السّنة)، عنوان العمل الفنّي أي نوع المادّة، في المكان الذي يوجد فيه الرّسم، مثلاً في متحف أو منقول من كتاب.

وتواجه محرّر (متع) أسئلة عديدة تتعلّق باستعمال الرّسم والصّور فيه، ومن أهمّ هذه الأسئلة ما يلي:

- ✓ ما هي نسبة الصّور من حجم المعجم؟
- ✓ ما هي المداخل التي تحتاج إلى صور؟
- ✓ أيّهما أفضل: الصّور الفوتوغرافيّة أم الصّور التي رسمها فنّان متخصص؟" (القاسمي، 2014 ص. 500)؛ وعليه، فإنّه تجدر الإشارة إلى أنّ نسب ورود الصّور في (متع) يجب أن تكون متوافقة ومتناسبة ونسب الألفاظ، ولا يجب أن تكون عالية بحيث تغطّي على عدد المداخل، وتصبح صندوقاً من الصّور والرّسوم، بل يجب أن تُدرج بذكاء؛ بحيث لا تقلّ ولا تكثر، مع ضرورة اختيار المداخل الأجدد بإرفاقها بهذه الشّواهد الصّوريّة، وبالنتيجة تكون عمليّة استخدام الشّواهد الصّوريّة في (متع) من مهام صانعيه، ومن سلطتهم التقديرية، وتنتظرهم مهمّة نبيلة وصعبة في الآن نفسه. وبالإضافة إلى كلّ ذلك، فإنّه "يعدّ استخدام الشّواهد الصّوريّة تقليداً متوارثاً منذ أوّل عمل معجميّ أمريكيّ أرساه المعجميّ الأمريكيّ (نوح وبستر Noah Webster، ت 1843م) في معجمه: (القاموس الأمريكيّ للغة الإنكليزيّة) سنة 1828، وصار اليوم من الأساسات التي يُعتمد عليها بكثرة في عمليّة تحرير النّصوص المعجميّة.

وتتمّ الاستعانة بهذا المكوّن كثيراً في المداخل ذات المعاني المجردة، وهو ما يغني في الغالب عن إيراد الشّواهد اللّغويّة؛ لأنّ الصّورة في هذه الحالة كفيلة بإيصال معنى اللفظ إلى ذهن القارئ في أحسن شكل، وبدقّة بالغة دون أدنى جهد منه. ويتمّ استعمال الصّور في الغالب لإيضاح هيئة وأشكال الأشياء التّالية:

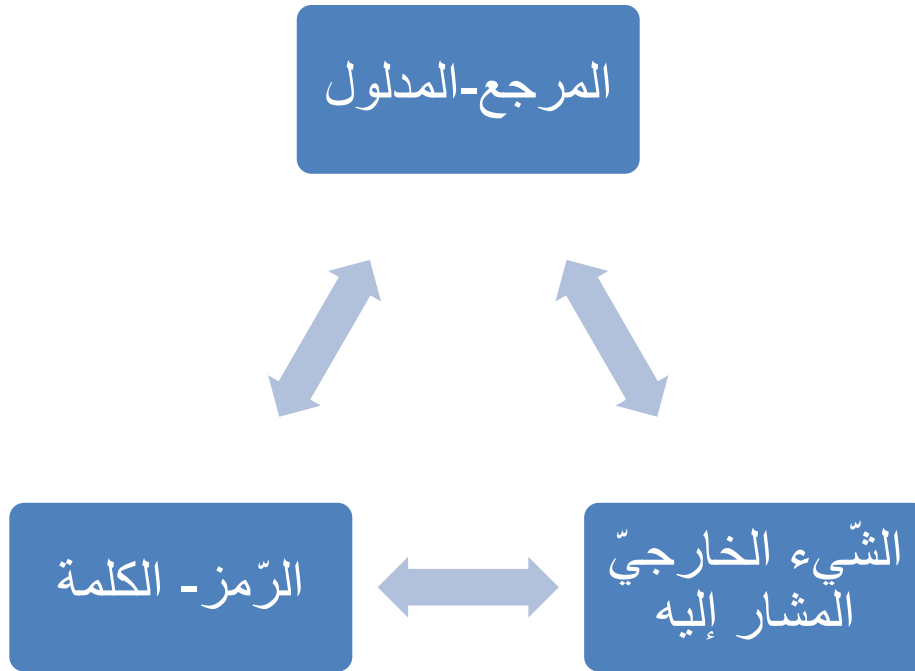
- أ- حيوانات أو حشرات.
- ب- نباتات أو أشجار.
- ت- أدوات وأشياء متنوّعة أخرى.

ويكون تعريف المدخل غالبا عند تضمين الصّور في عمليّة شرحه، في شكل تحديد لأحد الأنواع الثلاثة المحدّدة سلفا، إضافة إلى وصف الشّكل إذا كان حيوانا أو نباتا، وشرح الوظيفة وغرض الاستعمال إذا كان من الأدوات" (تاويريت، 2017/2016، ص. 261)؛ ومعنى ذلك أنّ وفرة الصّور في متن (متع) ضروريّ جدّا، بل يعدّ تكملة مهمّة له، وبخاصّة إذا قامت بتغطية أغلب المداخل المعجميّة، التي تحتاج إلى الصّور التّوضيحيّة التي تبرز معناها بشكل عام؛ لأنّ الصّورة تظهر من المعاني ما لا تظهره الألفاظ في أحيان كثيرة، هذا دون إنكار الدّور الذي يلعبه تعريف الألفاظ في هذا المعجم وكذا إبراز أهميّته؛ إذ يجب أن تُتبع التعاريف المختلفة في هذا النّوع من المعاجم بالصّور المختلفة والمتنوّعة قدر الإمكان، أو على الأقلّ صورة واحدة أمام كلّ مدخل لتبرز معناه أكثر فأكثر؛ ذلك أنّ الصّورة يمكنها أن تخرج متصفّح المعجم أو المطّلع عليه من كثير من القضايا العالقة في ذهنه، وتزيل السّتار عمّا علق بباله من إشكال، "ويعدّ استخدام الصّور والأشكال التّوضيحيّة صفة مشتركة بين أغلب المعاجم الحديثة، حيث تساهم الصّور في إيضاح معنى العديد من الألفاظ دون حاجة لوسائل إيضاح أخرى" (تاويريت، 2017/2016، ص. 315)؛ وهذه الصّور إمّا أن تكون لحيوان أو نبات أو شيء، كما يمكن كتابة اسم الصّورة المدرجة أو عنوانها فوقها أو بجانبها، أو على الهامش، بالإضافة إلى أنّ للألوان والشّكل وباقي مكوّنات الصّورة الدّور الفعّال في زيادة المعنى وضوحا وتبيانا.

لقد تنوّعت سبل تبيان المعاني وتعريف وشرح الألفاظ في المعاجم، وتعدّى ذلك إلى وسائل إيضاح كثيرة ومتنوّعة، والتي من بينها الوسيلة التّصويريّة، أو طريقة استعمال الصّور والرّسوم من أجل إبلاغ قصد معيّن، أو فكرة محدّدة للمتلقّي، وتشكّل هذه الوسيلة اتّجاها حديثا في الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، إذ لم تكن موجودة من قبل في المعاجم اللّغويّة المؤلّفة من قبل صانعي المعاجم، وأصبحت اليوم تُستعمل فيها كلّ أنواع الرّسوم والصّور، والأشكال البيانيّة، والمخطّطات من أجل إظهار المعنى المعجميّ أكثر فأكثر، ليفهمه القارئ بأبسط وسيلة وبأقلّ جهد ممكن.

وإذا كان الدّليل اللّغويّ *Le signe linguistique* من بين الثّنائيات اللّغويّة، التي تحدّث وجاء بها عالم اللّغة السّويسريّ (دي سوسير) الذي يتكون من جانبين: الدّالّ *le signifiant* الذي يعني الصّورة الصّوتيّة، والمدلول *le signifié* الذي يعني المتصوّر في الدّهن، فإنّه يعني بذلك، أنّ لكلّ

شيء تقريبا صورة في الخارج تدلّ عليه وتعنيها بالذّات. وقد سبق أن مثل كلّ من (أوگدن Ogden وريتشاردز Ritchards) الكلمة وما تدلّ عليه بالمثلث الدّلاليّ التّاليّ:



الشّكل رقم 9: جدول يبيّن مثلث أوگدن وريتشاردز.

وتمثّل الصّور وسيلة اختصار الكلام التي لا غنى عنها، إنّها طريقة عالميّة تستعمل للتّعبير عن كلّ ما يتبادر إلى الذّهن، ما عدا بعض الأمور التي لا تُجسّد في صور ولا رسوم، وتشتمل كلّ المحسوسات من الأشياء، والحيوانات، والنباتات، والآلات، والأدوات المختلفة التي ترى بالعين المجرّدة. كما أنّ الصّور والرّسوم تؤدّي أغراضا مختلفة، فمن جهة، فهي تضيف جمالا ورونقا على الأشياء المعرّفة، ومن جهة أخرى، تعرّف الشّيء وتوضّح مفهومه وتؤيّد.

وتوجد علاقة وطيدة بين الشّواهد الصّوريّة؛ حيث إنّ للصّورة علاقة بمعنى اللفظ، وقدرة على توضيح ما تحمله الكلمة من دقّة الدّلالة، وإن كانت عاجزة على أن تقوم مقامها؛ لأنّها تظلّ بحاجة إلى التّعبير عنها وعن الموجودات جميعها بالكلام المنطوق، الذي هو خاصّة الإنسان الأولى والشّرط الكافي المرادف للعقل، والذي يظلّ الإنسان دونه عاجزا عن اكتساب مهارة التّعبير اللّغويّ. والحقّ أن الدّعوة إلى توضيح بعض كلمات المعجم بالصّور دعوة حديثة، أخذت بها المعاجم الأوروبيّة، حتّى إنّنا لنجد في الألمانية ما يجعل الصّورة أساسا تُرسم في دقّة بالغة، ويعطى كلّ

جزء منها رقما، وتذكر ألفاظ اللّغة بعد ذلك كأنّها هوامش على الصّورة، ويوضّح كلّ لفظ مقابل رقم جزء الصّورة الذي يناسبه.

وكان (المنجد) أوّل معجم عربيّ في العصر الحديث، استعان بالصّور والأشكال في توضيح معاني الألفاظ ومدلولاتها محاكاة للمعاجم الأجنبيّة، ففي طبعاته الأولى، بلغت صوره حوالي ألف (1000)، أمّا في الطّبعة الأخيرة السّابعة والعشرين (27)، فتزید الصّور فيه على خمسمئة وألفين (2500)، إضافة إلى أربعين لوحة ذات موضوعات مختلفة، ثمّ اتّبع هذا التّقليد بعض المعاجم العربيّة الحديثة التي جاءت بعده، منها (المعتمد لجرجي شاهين عطية)، وهو مزین بالرّسوم والصّور، وكذا (الرّائد لجبران مسعود) وهو مزوّد بما يقدر بسبعمئة (700) صورة. و(المعجم الوسيط) الذي اشتمل في طبعته الثّالثة (03) على حوالي ألف (1000) صورة (عيسى، د ت ص. 245)؛ ومعنى ذلك، أنّه كلّما احتوى المعجم بعض الشّواهد الصّوريّة المناسبة، والموافقة لشرح الألفاظ، الموضوعية في موضعها الذي يليق بها داخل المعجم، والحاملة لدلالات معيّنة ومحدّدة كلّما كان الصّنع محكما، والمعنى موصولا إلى ذهن القارئ؛ وبالنتيجة، فإنّه سيكون مؤدّيّا للغرض الذي وُضع من أجله من قبل مؤلّفيه.

ويمكن القول إنّّه ليس المهم في التزيين والمظهر الخارجيّ للمعجم، بالرّغم من أهميّة هذا الجانب وضرورة عدم إغفاله أو إهماله، ولكنّ الأهميّة الكبرى كذلك تتجسّد في محتواه، وبخاصّة في ما يتعلّق بتعريف الألفاظ. "وقد تمّ التّزام إيراد مثل إيضاحيّ أو أكثر في معجم (المورد) في كلّ مدلول من مدلولات الشّرح، وتمّت إضافة إلى كثير من الموادّ صور جديدة تسعف القارئ، إلى جانب الشّروح والأمثلة التي تساعد على تبيّن المراد بالمصطلحات المراد شرحها" (البلبيكي، د ت ص. 9)؛ ويمكن الإضافة إلى كلّ هذا، معجم (المورد المرئي) للدّكتور (روحي بلبيكي)، وهو قاموس موسوعي متعدّد اللّغات: إنكليزيّ، عربيّ، فرنسيّ، إسبانيّ، يغطّي ستّمئة (600) موضوع، وهو أعظم تطوّر علمي أنجز في صناعة المعاجم الحديثة، ويحدّد خمسا وعشرين ألف (25000) مصطلح في كلّ لغة، باستعمال ثلاثة آلاف وخمسمئة (3500) صورة ملوّنة من أبهى الصّور الخلابة المُنتجة بواسطة الكمبيوتر بطريقة مذهلة، هو قاموس مُمتّع تُشاهد صوره النّاصعة مع

تعريفات الألفاظ. إنّ (المورد المرئي) للكاتب (روحي بعلبكي) يحتوي تسعمئة وستة وسبعين (976) صفحة، ونشر سنة 2003 عن دار العلم للملايين.

ويتمثّل فنّ المعاجم في هذا العصر، على نموّه وتطوّره، "في الدقّة في ترتيب الموادّ وتنسيقها وضبطها، كما يتمثّل بالجهد في توضيح موادّه بالأمثلة الدّقيقة وبالرّسوم المعبرة، ويتمثّل فنّ المعاجم أخيراً في إتقان الإخراج الذي يشمل جودة الطّباعة، وحسن المظهر، كما يجب أن تمتاز المعاجم الحديثة بما تحويه من تعريفات علميّة صحيحة" (الخطيب، 1994، ص. 88-89)؛ وذلك إنّ دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ الإخراج النّهائيّ للمعاجم بصفة عامّة، وللمعجم التّاريخي للغة العربيّة بصفة خاصّة، يستلزم أن يتوقّر على كامل الشّروط والمعايير الضّروريّة التي تتطلّبها الصّناعة المعجميّة المتطوّرة؛ إذ إنّ إدراج الصّور والرّسوم التّوضيحيّة من بين هذه الشّروط والمستلزمات، التي يُتوخّى استعمالها بحذر وذكاء شديدين؛ لأنّها ذات مقاصد تعريفية ترتبط بتعريف الألفاظ في هذا المعجم.

وتوجد إلى جانب هذا، (موسوعة القرن) وهي ترجمة حرفيّة لموسوعة (لاروس ميمو LAROUSSE MEMO)؛ حيث إنّ المطّلع على هذه الموسوعة، يجدها قد جمعت بطريقة منطقية وطبيعية كلّ المعارف الرّئيسة، وهو ما رشّحها لأن تكون أكبر وأوّل موسوعة في عالمنا العربيّ، مقسّمة إلى إحدى عشر (11) قطبا من ميادين المعرفة المختلفة، كما أنّ الكشف الألفبائيّ قد تمّت صياغته؛ ليساعد القارئ على الوصول السّريع إلى المعلومات بأسرع وقت ممكن، ومن أقصر طريق. ولقد حرصت هذه الموسوعة على إبراز جملة من المعلومات ذات الأهميّة القصوى بوضعها في أطر ذات أرضيّة ملوّنة وجذّابة، مدعّمة بشروح وأدلة وأقوال، وأخيراً تمّ دعم المحتوى العلميّ بآلاف الصّور والرّسوم والخرائط الملوّنة والإحصائيّات الحديثة (مجموعة مؤلّفين، 2011). كما أنّ التّعليقات المشبّعة بالعديد من الصّور والتّوضيحات، عنوانها مكتوب بخطّ عريض، تمكّن القارئ من قراءة سريعة. أمّا المعجم التّاريخي، "فهو الأكثر أهميّة، ويقترح (عبد الله العلايلي) أن يرتّب أوله وفقاً للألف باء، بالنّظر إلى الكلمة من أولها إلى آخرها، وأن يحلّى بالصّور من أجل التّوضيح" (نصار، د ت، ص. 762)؛ ذلك إنّ دلّ على شيء، إنّما يدلّ على أنّ أهميّة (متع) تقتضي ضرورة إدراج جميع عناصره فيه، بما في ذلك الصّور والرّسوم التّوضيحيّة

المختلفة، ذلك بغضّ النّظر عن طريقة التّرتيب أو التّبويب، التي تبقى مجرد وجهة نظر المعجميّ اللّغويّ (العلايلي) وغيره من المعجميّين.

وتحتلّ المعرفة أهم الأشياء بالنّسبة للإنسان الذي حباه الله سبحانه وتعالى بنعمة العقل، فهو يسعى دوماً لاكتسابها، واتخذ سبيلاً لذلك عملية التّعليم والتّعلّم والتي تتم بطرائق عدّة، ووسائل متعدّدة تأتي على رأسها. ومنذ فجر الإنسانية الأوّل والى يومنا هذا، فالصّور والرّسومات التّعليميّة تمثل أساساً لكثير من الوسائل، والوسائط الأخرى ذات الدور الهام في العمليّة التّعليميّة، ولذلك جاء اختيار موضوع دور تلك الشّواهد الصّوريّة في عمليّة التّعليم والتّعلّم عنواناً للفصل. وتعدّ الصّور والرّسوم من بين الشّواهد التي تضيف على ألفاظ (متع) معنى أكثر؛ فهي تلك التي نشاهدها بالعين المجرّدة في أيّ كتاب أو معجم، أو مجلّة، وتوضّح لفظاً أو معنى معيّناً، إمّا أن تكون ملوّنة أو بغير لون، كما يمكن أن تتمثّل في صور لأشكال معيّنة، أو حيوانات، أو نباتات أو خرائط جغرافيّة، أو جداول بيانيّة، وكلّ صورة أو رسم آخر من شأنه التّوضيح والشرح والإفهام ذلك أنّ قيمة المعجم تتجلّى في احتوائه هذه الميزة من عدمها.

❖ **اقتراح:** ألاحظ أنّ الصّور والرّسوم مدرجة بأشكال متفاوتة في المعاجم التّاريخيّة الفرنسيّة والإنكليزيّة، غير أنّها لم تستخدم بتاتا الأشكال البيانيّة والرياضيّة، المعروفة في العلوم والتّقنيّات ولذلك أقترح استعمال هذه الأخيرة؛ أي الأشكال البيانيّة، بالإضافة إلى الصّور والرّسوم المختلفة في (متع)، الذي تنجزه حالياً اللّجنة الجزائريّة التي يترأسها رئيس المجلس الأعلى للغة العربيّة الباحث (صالح بلعيد).

- **خلاصة:** لقد ظهر من خلال هذا الفصل الدّور الذي تلعبه الصّور والرّسوم التّوضيحيّة وما يرافقها من أشكال وجداول وخرائط في صناعة (متع)، والأهميّة البالغة التي تحملها ليكتمل إنجاز هذا المشروع العتيّد؛ لأنّ عمليّة إدراج هذه الشّواهد الصّوريّة يقتضي بعض الشّروط الضروريّة، مثل الوضوح والضبط والكمال والدقّة، واحترام بعض المعايير العلميّة حتّى يكون وضعها في هذا النّوع من المعاجم وضعاً مناسباً، غير مخلّ بنظام المعجم. كما أنّ إدراج الصّور والرّسوم التّوضيحيّة في المعجم لا يجب أن يكون عشوائياً، بل يختار مؤلّفو المعجم المكان

المناسب لذلك، وبالتالي يتمّ اختيار الألفاظ التي تحتاج إلى شواهد من هذا النّوع بعناية، تلك التي لا يكتمل شرحها، ولا ينفذ معناها إلى ذهن القارئ إلّا بإرفاقها بصور موضّحة، ومبيّنة للمفهوم المرتبط بها.

وتقتضي طريقة إدراج الصّور والرّسوم التّوضيحيّة في (متع)، بعض الخبرة والحنكة، ويجب أن تتوفّر في صانعيه؛ لأنّها تعمل على إضفاء صبغة فنّيّة وعلميّة لهذا المعجم، وتجعله متّسماً بالدقّة والنّميز.

وقد توصّلت إلى جملة من النّتائج من خلال هذا الفصل، منها ما يلي:

- ضرورة إدراج الصّور والرّسوم ومختلف الشّواهد الصّوريّة الأخرى المتباينة في (متع)؛
- وجوب أن تكون الشّواهد الصّوريّة المدرجة موافقة للمداخل معنّى، وأن تقابلها أو تحاذيها؛
- إمكانيّة تلوين الصّور والرّسوم بالألوان المناسبة، لتبليغ الدّلالة المقصودة مباشرة وبأقصر طريق؛
- عدم اتّخاذ الشّواهد الصّوريّة حجماً واسعاً في متن المعجم، وعدم التّمادي في استخدامها بكثرة؛
- أفضليّة استخدام الصّور والرّسوم من الواقع الذي يعيشه القارئ، أو الإنسان بصفة عامّة.

الفصل السادس: التحليل الدلالي للنصوص ومدارسه:

- مدخل.

1- تعريف التعريف.

2- أنواع التعريف.

3- صعوبات التعريف.

4- دراسة مقارنة للتعريف في المعاجم التاريخية الإنكليزية

والفرنسية.

5- مناقشة علاقة المعلومات الإحصائية بالتعريف.

- خلاصة.

- **مدخل:** تعدّ قضية (متع) من بين القضايا اللغوية الشائكة في العصر الحديث، التي تستلزم الحلّ السريع والمناسب؛ نظرا لكون العرب لا يملكون معجمهم التاريخي على غرار الأمم الأخرى التي أصدرت معاجمها اللغوية التاريخية. وإنّ مشروع إنجاز هذا المعجم قد عرف بوادره مع المستشرق الألمانيّ (ديتريش فيشر) الذي كتب بداياته، ولذلك فقد آن الأوان لسدّ هذه الفجوة الحاصلة في اللغة العربيّة، بالاتّحاد العام بين كلّ الأطراف المعنيّة به، لإكمال هذا المشروع وإصدار المعجم المنشود الذي سيعدّ ذخيرة العرب على مرّ العصور، وهو بالفعل ما نراه واقعا من خلال منجز قطر سنة 2018، وكذا شروع اللجنة الجزائرية في تأليفه أيضا في سنة 2019. وإنّ إشكالية هذا الفصل تتمثّل في ما يلي: **كيف يمكن تحليل النصوص دلاليّا، وما أهميّة ذلك في تعريف ألفاظ (متع)؟**

1- تعريف التعريف: لقد ورد نوعان من التعريف، ويمكن تعريفهما لغة كما يلي:

* **التعريف الحقيقي:** يقصد بالتعريف الحقيقي "أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي، فيعرف بغيرها.

* **التعريف اللفظي:** هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى، فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الغَضَنُفَرُ الأسد، وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصوّر غير حاصل، إنّما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغَضَنُفَر من بين سائر المعاني" (الجرجاني، 1983 ص. 62)؛ وعلى كلّ حال، فإنّ التعريف بالشّيء يستلزم العلم به، وبكلّ ما يحيط به من خصائص ومكوّنات، للتوصّل إلى معرفة حدّه، وتعريفه تعريفا موضوعيا ودقيقا وشاملا. وقال أيضا (ابن منظور): "العرفان: العلم، وعَرَّف الأمر: أعلمه إيّاه، وعَرَّف به: وَسَمَهُ والتَّعْرِيفُ: الإعلام. والتَّعْرِيفُ أيضا: إرشاد الضالّة، وعَرَّف الضالّة؛ أي ذكرها وطلب من يعرفها، فجاء رجل يعترفها أي يصفها صفةً يعلم أنّه صاحبها، والمعروف في الأصل: موضع التَّعْرِيف ويكون بمعنى المفعول" (ابن منظور، ص. 236)؛ وعليه، فإنّ التعريف من العناصر الأساس التي تتضمنها المنظومة المعجميّة بصفة كلّية؛ إذ تُبنى عليه وبه، فالمعاجم كلّها مهما كان نوعها، أو فئة القراء التي تُوجّه إليها، فإنّها لا محالة تحتوي تعريفات الألفاظ المتنوّعة، والمرتبّة وفقا نمط معيّن من أنواع الترتيب ذلك لما للتَّعْرِيف من أهميّة بالغة في الوصول إلى حدّ اللفظ المعجمي، بحسب تصوّرات الأفراد له. كما عَرَفه (سهيل إدريس) كما يلي: "التَّعْرِيف: تحديد، حدّ" (إدريس، 2012، ص. 363) بمعنى أنّ التَّعْرِيف يتعلّق بتحديد عناصره وخصائصه والإحاطة بها.

وقد ورد تعريف له في معجم (لاروس الصّغير le petit Larousse) كما يلي: "التَّعْرِيف: تحديد الخصائص الأساس للشّيء أو الشّخص، وكذا مواصفاته الموجودة فيه" (Larousse, 2012) ومعنى ذلك أنّ التَّعْرِيف يرتبط إمّا بتحديد مكوّنات ومواصفات الشّيء أو الكائنات الحيّة للتفريق بينها. وإنّ تعريف الألفاظ هو حجر الزاوية في كلّ معجم، سواء كان معجما عامّا أم متخصصا أحاديا أم ثنائيا اللّغة، أم متعدّد اللّغات، ودونه لا يكون المعجم معجما بالمعنى التّام، "وقد غلب منذ القديم تقسيم التَّعْرِيف إلى صنفين متمايزين: أولهما هو التَّعْرِيف اللفظي، وهو يستعمل في تعريف الألفاظ العامّة في اللّغة، أو تعريف المفاهيم بألفاظ لغويّة عامّة، وثانيهما هو التَّعْرِيف

المنطقي، وهو يُتخذ لتعريف الأشياء. وقد أعاد المعجميون المحدثون النظر في هذين الصنفين واستبدلوهما بصنفين آخرين هما: التعريف اللغوي، وهو أعم من اللفظي، والتعريف الموسوعي؛ إذ إنّ خاصيّة الأول - اللغوي - اقتصره على تبيان خصوصيّة اللفظ اللغوي وعلاماته المميّزة وخاصيّة الثّاني - الموسوعي - إخباره عن خصائص الشّيء المعرّف من نواح عدّة: كالجنس أو النوع والشكل والأبعاد، والحجم والمقدار والوظيفة، والزّمن أو الموضع اللّذين يوجد فيهما" (ابن مزاد، 1993 ص. 133). إنّ التعريف ضروريّ في جميع العلوم بما فيها علوم اللّغة؛ فهو يعين الباحث على إيجاد معاني الألفاظ وفهم المقصود منها، في كلّ ما يقرأ، أو يبحث، أو يطالع من النّصوص وتتشكّل لديه الأفكار وتُزال جميع الالتباسات التي قد تعيقه عن مواصلة السّير فُدما في أبحاثه فالتّعريف هو المبدأ والمبحث الأول الذي تكون منه الانطلاقة في أيّ شيء، حتّى في حياتنا اليوميّة؛ لأنّه طريقة منهجيّة مرتّبة، ومن متطلّبات فهم الأمور.

ويختلف التعريف من منطقة إلى أخرى؛ "فانقسام المتكلمين باللّغة الواحدة تحت تأثير العوامل المختلفة إلى جماعات متميّزة، ويرسم لتطورها في النّواحي الصّوتيّة والدّلاليّة وغيرها منهاجاً يختلف عن منهج أخواتها، فتتعدّد مناهج التطوّر اللّغويّ حسب تعدّد الجماعات" (وافي، 2009، ص. 176) بمعنى أنّ تعريف الأشياء أو الألفاظ وبخاصّة من النّاحية الاصطلاحية، يختلف من منطقة جغرافيّة إلى أخرى، بحسب اختلاف الظروف السّياسيّة، والاجتماعيّة المحيطة بالأفراد، وكذلك يختلف التعريف بسبب هذه العوامل، بالإضافة إلى عوامل أخرى، من بينها عامل التطوّر الزّمنيّ إذ إنّ الألفاظ تتغيّر من وقت إلى آخر، فلا جرم أن يتغيّر تعريفها؛ فالألفاظ العصر الجاهليّ، غير ألفاظ العصر العبّاسيّ، أو الإسلاميّ، أو ألفاظ العصر الحديث، والمعاصر. "ويبدأ الخلاف بين اللّهجات من ناحيتين: إحداهما المتعلّقة بالصّوت، فتختلف الأصوات والحروف التي تتألّف منها الكلمة الواحدة، وتختلف طريقة النّطق بها، تبعاً لاختلاف اللّهجات، والأخرى هي النّاحية المتعلّقة بدلالة المفردات؛ فتختلف معاني بعض الكلمات باختلاف الجماعات النّاطقة بها، ولكن هناك صلة قرابة بين اللّغات من بعيد أو قريب، ومن هنا يتبيّن أنّ اللّغة لا تموت حتف أنفها، فما لم تصرعها لغة أخرى، لا يتطرّق إليها الفناء" (وافي، 2009، ص. 177)؛ لدرجة أنّ الاختلاف كامن أصلاً في اللّغة الواحدة، وبخاصّة إذا تعدّدت لهجاتها، فنجد المعنى واحداً، ولكنّ طريقة التّلفظ مختلفة من

لهجة مجتمع إلى أخرى، أو العكس؛ إذ نجد اللفظ واحدا والمعاني مختلفة من منطقة لأخرى فنكون بذلك واقعين في مسألة الاشتراك اللفظي، والتّرادف في المعنى، وكلّ ذلك من الأمور اللغوية الموجودة بالفعل.

- **التعريف في الصناعة المعجمية:** ويُقصد بالصناعة المعجمية الإتقان والتّقن في العمل والإخراج المعجمي، وحبّ هذا العلم. ولقد ثبت أنّ التعريف المصطلحاتي يسعى لتحديد مفهوم اللفظ في المجال المعين، وهو ما يسمّى بالتعريف الاشتراطي، من نوعي التعريف الاسمي أو اللفظي، ويقصد بالتعريف الاشتراطي: ما يشترط فيه صاحبه على القارئ أو السّامع أن يفهم لفظة معينة بمعنى معيّن يريده هو " (زكي نجيب، د ت، ص. 128)؛ على أنّ التعريف المعجمي هو النوع الثاني من التعريف: الاسمي أو اللفظي، المقابل للتعريف الشّيئي. "وهناك من عرف التعريف المعجمي بأنّه: ملفوظ شارح لمفردة لغوية على نحو يجعلها مفهومة عند من يجهلها، بالاعتماد على استعمال مستخدمي اللغة لهذه الكلمة" (زكي نجيب، د ت، ص. 128)؛ وبالتالي يهمني في هذا الصّدّد، التعريف المعجمي الهادف إلى إيصال طالب العلم، إلى التّعرف على أكبر قدر ممكن من ألفاظ اللغة المتن، ومقابلاتها في اللغة الهدف أو تعاريفها. وقد ذكر (الودغيري) عن التعريف المعجمي أنّه: "الباب الذي تعالج بداخله القضايا المتعلقة بكيفية تعريف المدخل، وتفسير معناه واللغة الخاصة مستعملة في الشّروح، والمعلومات التي ينبغي أن يشتمل عليها كلّ تعريف والجوانب الضرورية التي تراعى للإحاطة بالمعرّف، والوسائل المستعان بها للتّوضيح والتّمثيل والإفهام، وكيف يعالج تعدّد المعنى للفظ الواحد، وما ينبغي تقديمه أو تأخيرها من المعاني المتعدّدة" (الودغيري، 1989 ص. 121-122)؛ ويقصد من ذلك أنّ اللفظ الواحد في أغلب الأحيان يحمل أكثر من معنى، هذا بغضّ النظر عن ضرورة الإحاطة بالمعلومات الموسوعية، والنّحوية، والصرفيّة التي يجب الأخذ بها عند التعريف، بالإضافة إلى استعمال الصّور التّوضيحية، والأمثلة والشّواهد المختلفة لهذا الغرض. "وهناك مبدأ، هو أنّ المعجم اللّغويّ كتاب تربويّ قبل كلّ شيء، ويجب أن يأخذ في الحسبان خصوصيّة الفئة المستهدفة في جميع عناصره الأساس؛ وهي المدونة، التّرتيب والتّعريف" (زكي نجيب، د ت، ص. 26)؛ وذلك يوحي إلى أنّ المعاجم بصفة عامّة أنواع: منها العامّة والمتخصّصة، ومنها المدرسيّة الموجهة للأطفال وصغار السنّ، ومنها الموجهة للكبار، بالإضافة

إلى المختصة بمجال معين: كالطَّبِّ، والزَّراعة... إلخ، وكذلك ينقسم (متع) إلى عامٍّ ومختصٍّ وعلى العموم، يجب مراعاة كلِّ القواعد العلميَّة، وأن تؤخذ في الحسبان عند تعريف الألفاظ المعدَّة لصناعة هذا المعجم.

- الاختلاف بين التعريف المعجمي والتعريف المصطلحاتي:

- يرمي التعريف المعجمي إلى شرح الألفاظ داخل أيِّ معجم، بينما يهدف التعريف المصطلحاتي شرح المصطلحات الداخلة في ميدان معرفيٍّ محدَّد؛
- يستمدُّ التعريف المعجمي "المعلومات المعرَّفة للفظ من واقع استعمال أصحاب اللُّغة لذلك اللفظ، في حين يقوم التعريف المصطلحاتي على تحديد المعنى الذي يجب أن تستعمل به كلمة معيَّنة، في إطار معيَّن؛

- يتتبَّع التعريف المعجمي المعاني المشتركة بين كلمات اللُّغة، استناداً إلى استعمالاتها المختلفة، والتعريف المصطلحاتي يعنى بمفاهيم وحدات لغويَّة، تعكس نظاماً تصوُّرياً خاصاً" (زكي نجيب، دت، ص. 27)؛ بمعنى أنَّ التعريف المعجمي يختصُّ باللفظ الواحد والمشاركات اللفظيَّة، في حين يتجاوز التعريف المصطلحاتي المستويات المعرفيَّة التي ترد فيها الألفاظ، والحقول العلميَّة التي قد تُستعمل فيها الألفاظ، وبالتالي إعطاء تعريف في شكل جملة أو أكثر، لا لفظ واحد مقابل لفظ.

- التعريف المعجمي بين الدال والمدلول: إنَّ الدال والمدلول وجهان لعملة واحدة لا

ينفصل أحدهما عن الآخر، والمعلومات الإملائيَّة والصرفيَّة والنحويَّة، والتأنيليَّة ضروريَّة التَّبيان من أجل إثراء التعريف المعجمي من جوانبه المختلفة، وبيان مدى أصالة اللفظ في اللُّغة، هل هو معرَّب أم دخيل، أم مولَّد، أم محدث، أو هل اللفظ منحوت -والنحت هو أن ننحت من كلمتين كلمة واحدة وهو من جنس الاختصار: رجل عبشمي- وبيان الوضع اللُّهجي للفظ: فقد يكون تعدُّد الصيغ، أو تكاثر المشتقات في المادَّة اللُّغويَّة الواحدة، مظهراً من مظاهر اختلاف اللُّهجات العربيَّة، وكذا بيان مستوى استعمال اللفظ هل عامِّي أم مجازي، وبيان أحوال الإعلال والإبدال... إلخ، كلُّ هذه الاعتبارات تسهم بشكل فعَّال في التعريف المعجمي الواضح، والشامل على الأقلِّ.

❖ **قضايا تعريف المدلول:** هناك عدة أنواع من التعريف الخاصة بالمدلول، أو المقابل في أية لغة من لغات الهدف التي نودّها، ومنها ما يأتي بيانها:

- **التعريف بالمرادف:** إنّ التعريف بالمرادف هو الذي ينصبّ على إعطاء تعريف معيّن من خلال استعمال لفظ يحمل المعنى ذاته.

- **التعريف بالسلب:** أو التعريف بالضدّ، أو المقابل، أو بالمخالفة، وهناك مشاكل ستواجه المعجميّ هنا، مثل صعوبة التّحديد.

- **التعريف بالعبارة الشّارحة:** يتولّى صاحب المعجم في بعض الأحيان "تعريف المدخل بالعبارة الشّارحة ويتمّ ذلك بجملة أو أكثر" (زكي نجيب، د ت، ص. 76). وغالبا ما يتمّ اللّجوء إلى هذا التعريف عندما يغيب التعريف بالمرادف وبالسلب، وبالتالي يكون هو الحلّ الأخير في المعجم.

- **التعريف الجوهريّ:** يستفيد التعريف المعجميّ من التعريف المنطقيّ "في معالجته لبعض المداخل، وبعدّ التعريف الجوهريّ من أبرز أوجه تلك الاستفادة، ويقوم هذا النوع من التعريف على قطبين هما: الجنس ويمثّل المجموعة التي ينتمي إليها المعرّف)، والفصل: وهو السّمة أو السمات التي تميّز المعرّف عن بقية عناصر المجموعة. على أنّه إذا كانت القواعد المنطقية تتطلب اختيار الجنس القريب، فإنّ الاعتبار التّربويّة والمعجميّة هي الحكم في التعريف المعجميّ" (زكي نجيب، د ت، ص. 77)؛ وأضرب مثالا بذلك: الكلب: حيوان ينبج، وعند التعريف أكثر، أقول إنّ من فصيلة الكلبيات.

- **التعريف بالمعلومات الموسوعيّة:** وينقسم إلى:

1- **التعريف التّصريفيّ:** يهدف هذا النوع إلى تعريف الألفاظ "بالإحالة إلى أصولها الاشتقاقية؛ حيث يكتفي المعجميّ بشرح معنى الصّيغة الاشتقاقية، دون شرح الجذر المشتقّ منه ويكون على القارئ الرّجوع إلى هذا الجذر في موضعه من المعجم، ومن أمثلة ذلك شرح الكلمة المؤنّثة بربطها بالمدكّر (بيضاء: مؤنّث، أبيض)، أو شرح الاسم المصغّر برده إلى مكّبره، أو تفسير معنى الصّيغة الصّرفيّة، أو النّصّ على أنّ الكلمة مصدر، أو اسم، أو مكان، أو آلة، أو صيغة مبالغة" (زكي نجيب، د ت، ص. 81)؛ وبالتالي من المهمّ جدّا أن يلمّ المعجميّ بكلّ المعلومات

التي تسهم في إيجاد التعريف المعجمي المناسب، الذي يستجد به طالب العلم في دراساته أو كتاباته.

2- التعريف بالإحالة الصريحة: إنّ هذا النوع من التعريف هو الذي يحيل إلى نفسه، ولكن لا نجده في موضعه، بل في موضع آخر؛ بحيث يرد مفصلاً، "ويقصد بهذا النوع من التعريف أن يتم تعريف اللفظ باستخدام كلمة (انظر) أو ما شابهها، للإحالة إلى موضع آخر وردّ التعريف فيه" (زكي نجيب، د ت، ص. 82). وغالباً أيضاً ما يلجأ المعجمي إلى هذه الحالة لما يستدعي التعريف التفصيل أكثر، فيعرّفه في أكثر من موضع بصورة متقاربة. وعليه، يمكن القول "إنّ المعلومات الموسوعيّة هي التي تتحدّث عن الأشياء لا عن الألفاظ، وتعطي معلومات عن العالم الخارجي. وإنّ أهمّ ما تشتمل عليه المعلومات الموسوعيّة:

- معلومات عن بعض الأعلام (أشخاص، أماكن)؛
 - معلومات عن بعض الأحداث التاريخيّة والظواهر الموجودة خارج اللّغة؛
 - معلومات عن بعض المصطلحات العلميّة: حيوانات ونباتات" (النصراوي، 2009، ص. 120).
- فالمعلومات الموسوعيّة التي تُدرج في المعجم بصفة عامّة، والمعجم التاريخي بصفة خاصّة هي التي ترمي إلى الخروج عن التعريف اللفظي إلى أبعد منه، لتدخل في إضافة معلومات كثيرة ومختلفة، ذات العلاقة بذلك اللفظ المعرّف.

3- التعريف بالأمثلة والشواهد: وهنا يلجأ المعجمي إلى إعطاء الشواهد المختلفة التي تستنبط من النحو والشعر على سبيل المثال، وكذا الأمثلة التوضيحية المختلفة، والصّور والرسومات التي تعمل على تقريب التعريف المعجمي أكثر. هذا، وإنّ إرفاق التعريف بالشواهد دليل رسوخ اللفظ المعرّف في العريّة عبر العصور المتعاقبة، وإدراك أهميّته في الاستعمال اللّغويّ اليوميّ، وبالتالي تداوله أكثر لدى اللّغويين أو متكلّمي اللّغة المعينة. وتجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن يكون التمثيل بالصّورة، أو المثال، أو الشاهد غير صعب، وأن يكون مفهوماً واضحاً غير معقّد، ويحتاج التعريف إلى فنّيّات معجميّة كثيرة، وإلى سلامة الذّوق ومراعاة القواعد على كافة المستويات، وكذا المنهجية السليمة.

- وظائف المعجم: إنّ من بين وظائف المعجم: شرح المعنى؛ بحيث يجب أن تُذكر البنية الصرفيّة للفظ، وذكر وظيفته النحويّة، هل هو فعل أم فاعل أم مفعول به، أم لازم أم متعدّد... إلخ، وكذا ذكر إن كان معنى عامّا وله معنى جزئي، أو كان حقيقة أم مجازاً، حتّى يتسنى الشرح أكثر.

- طرائق الشرح الأساسيّة: منها ما يلي:

أولاً: الشرح بالتعريف المنطقيّ: ويتكوّن هذا التعريف "من ذكر جنس الشّيء وفصله النوعيّ أو خاصّته، مثال ذلك: تعريف الإنسان بأنّه حيوان ناطق. والتعريف المعجميّ بذكر المكونات التّمييزيّة التي لا تجتمع في لفظ آخر سوى اللفظ المعرّف، مثال: تعريف فأس بأنّها آلة ذات يد من خشب، وسنّ عريضة تستعمل للحفر.

ثانياً: الشرح بتحديد المكونات الدلاليّة: ببيان الملامح التّمييزيّة التي لا تجتمع في كلمة أخرى سوى المعرّفة" (الخمّاش، 1428 هـ، ص. 89)؛ وخلاصة القول، إنّ التعريف الذي يُعطى لأيّ مدخل معجميّ، وبخاصّة في (متع) لا يجب أن يكون معقّداً، مشوباً بشبهات وآراء مختلفة تجعله في مقام الشكّ، وتحمل القارئ على عدم استعماله، وبالتالي ضرورة استبعاده في كتاباته أو خطابات.

ويقول (عليّ القاسميّ) حول تعريف التعريف: "تهدف صناعة المعجم إلى إنتاج معجم ورقّي أو إلكترونيّ، لغويّ عامّ أو مختصّ بعلم من العلوم، ليكون أداة تساعد الباحثين والمترجمين والمتعلّمين على فهم مدلولات الكلمات، أو استيعاب مفاهيم ذلك العلم، فبعد أن يحصر المعجميّ الألفاظ التي يجب أن تشكّل مداخل معجمه، ويرتبها وفق ترتيب معيّن، تأتي مرحلة إعطاء معلومات عنها وصياغة تعريف لكلّ لفظ" (القاسميّ، 2014، ص. 605)؛ بمعنى أنّ التعريف يتطلّب من المعجميّ تحرّي الدقّة والوضوح، وهو من الصّعب بمكان تأديته على أكمل وجه؛ وبالتالي، فإنّ إيجاد التعريف اللازم للمعرّف، الذي يكون إمّا لفظاً، أو اسماً، أو عبارة، مهمّة يتطلّب من المكلف بها أن يكون لغويّاً ومعجميّاً فذاً، ونحويّاً ولسانيّاً، عارفاً بعلم اللغة المختلفة ملماً بها، وعالماً باللغات الأجنبية، ومثّقاً على كافّة الأصعدة. ولقد وصف المحدثون العبارات الشارحة للتعريف بأنّه:

- "كلام يكتب عن يسار المدخل في القاموس العربيّ؛

- أو بناء دلالي للمفهوم الخاص، مبيّن لخصائص المرجع، ومحدّد لموقع المدخل في النظام المصطلحي؛

- أو نوع من التعليق على اللفظ أو العبارة، وهو كذلك شرح نصّ اللفظ أو العبارة؛

- أو تركيب إخباري وتحليلي يخضع لمبدأ الترتيب التدريجي للسمات الدلالية" (المضري 2017، ص. 67)؛ هذا هو التعريف عند المحدثين، وهو تصوّرهم له من المنظور الحديث. وقديما أدرك (الجاحظ، ت 255 هـ) "العلاقة الرّمزيّة بين الكلمات والأشياء والأفكار، التي تشترك مع طائفة أخرى من النّظم، يصدق عليها ما يصدق على الكلمات، من حيث كونها علامات اصطلاحية يُستعان بها في توصيل دلالات اصطلاحية، فجمع ذلك (الجاحظ) تحت مصطلح: البيان الذي قال عنه إنّه اسم جامع لكلّ شيء كشف عن قناع المعنى، أو هو الدّلالة الظّاهرة عن المعنى الخفيّ ومن ثمّ فكلّ دلالة على المعنى بأيّ نظام عنده بيان؛ لأنّ غاية ذلك الإفهام، وجميع أصناف الدّلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، كما حدّدها، تقع بخمسة (05) أشياء هي:

1/ الدّلالة باللفظ: وهي ما تميّز الإنسان على سائر الحيوان.

2/ الدّلالة بالإشارة: باليد وبالرأس وبالعين وبالحاجب والمنكب" (الجاحظ، د ت، ص. 75-76)

3/"الدّلالة بالخطّ: ولذلك قالوا بأنّ القلم أحد اللّسانين.

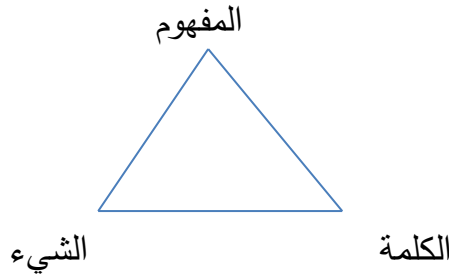
4/ الدّلالة بالعقد: وهو الحساب دون اللفظ والخطّ.

5/ الدّلالة بالنّسبة: وهي الحال الدّالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصّر عن تلك

الدّلالات" (الجاحظ، د ت، ص. 75-76)؛ فالكلمة والشّيء الذي تعبّر عنه يتمّ تصوّره في الدّهن وهي ثلاثيّة ذات علاقة ببعضها بعضا، وكلّ هذه العناصر الخمسة تختلف في ما بينها، وهي التي تكشف عن معاني الجملة أو النّصّ وحقيقة الأمور. "فقال عن الدّلالة باللفظ: فأما الإشارة فباليد وبالرأس وبالعين، والحاجب والمنكب: إذا تباعد الشّخصان، وقال عن الإشارة باللفظ إنّهما شريكان، ونعم العون هي له، ونعم التّرجمان هي عنه، وما أكثر ما تتوب عن اللفظ، وما تُغني عن الخطّ، فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة على اختلافها في دلالاتها، وقال إنّ مبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصّوت، والصّوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع وبه يوجد التّأليف، وقال في الدّلالة بالخطّ إنّّه أحد اللّسانين، والقلم أبقى أثرا واللّسان أكثر هذرا، وأما

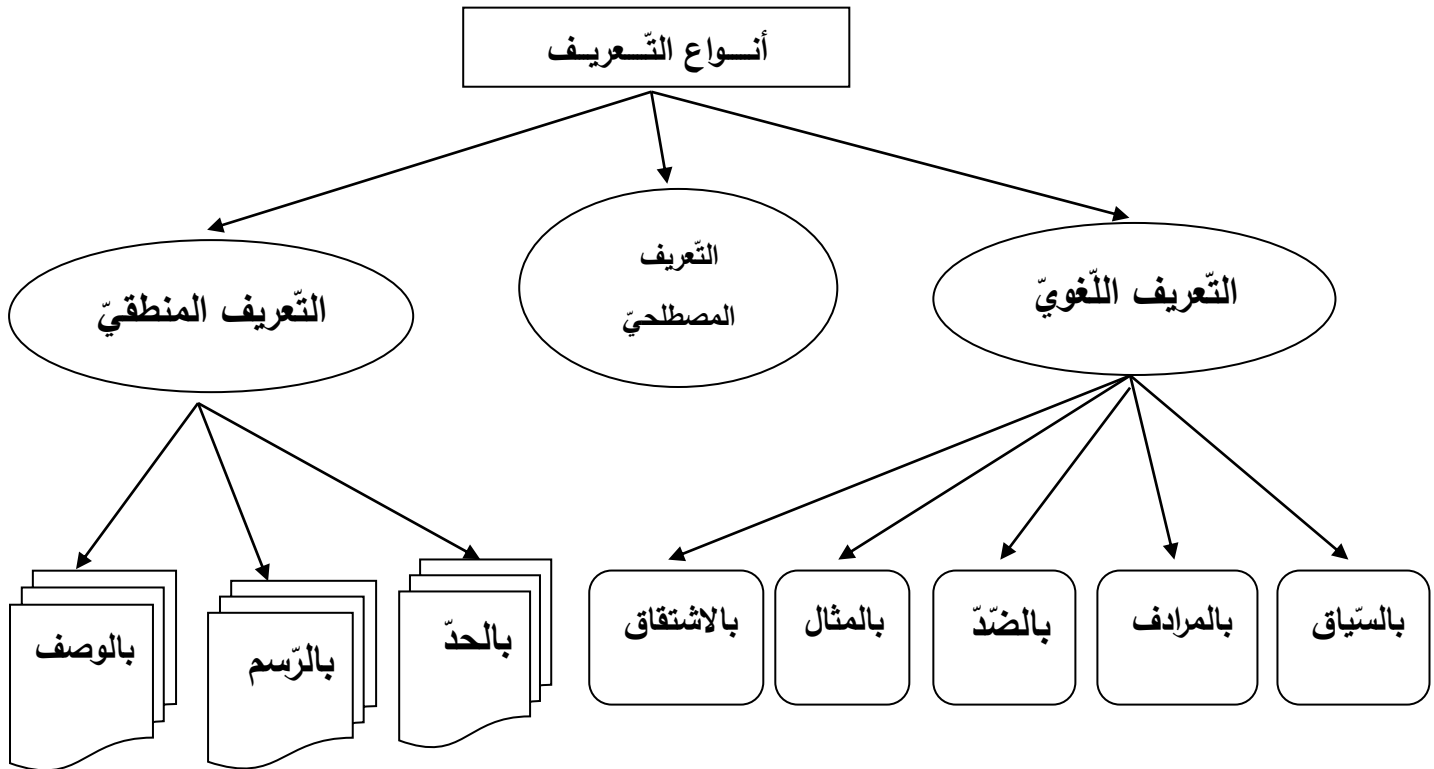
القول في العقد، وهو الحساب دون اللفظ والخطّ" (الجاحظ، د ت، ص. 76-90)؛ لأنّ (الجاحظ) لم يفسّر كثيرا هذه النقاط، ولكنه يدرك قيمة الإشارة كرمز في الدلالة، وله باع طويل في تاريخ الفكر الإنساني من الفلسفة إلى العصر الحديث.

2- أنواع التعريف: لكي أذكر أهمّ أنواع التعريف دون الدخول في التفاصيل، أستعمل مثلث (أوغدن وريتشاردز) الشهير، الذي يصوّر لنا العلاقات القائمة بين الدال والمدلول والدليل، أو بعبارة أخرى، بين الكلمة والشّيء والمفهوم.



تثير الكلمة التي يسمعها المتلقّي "في ذهنه مفهوما للشّيء الذي تعبّر عنه تلك الكلمة والعلاقات القائمة بين هذه العناصر الثلاثة، هي علاقات هشة غير ثابتة، ولا تخضع لقوانين فيزيائية مضبوطة؛ فالعلاقة بين الكلمة والشّيء هي علاقة تواضعية أو اصطلاحية" (القاسمي، 2014 ص. 607)؛ وقد قال العالم اللغويّ السويسريّ (دي سوسير) بالعلاقة الاعتبارية الموجودة بين الدال والمدلول، ومما هو معروف، أنّ اللغات البشرية مهما كانت فصيلة كلّ منها، هي أيضا من تواضع واصطلاح الناطقين بها حسب بعض العلماء، وهي فطرة إلهية عند البعض الآخر، وقالوا أيضا بأنّ العلاقة الموجودة بين الدال والمدلول، أو بين الشّيء والمفهوم المقصود منه الذي يعبر عنه في الخارج، علاقة اعتبارية من تواضع واصطلاح البشر لا غير، وهي غير مطلقة ولا ثابتة وتختلف تعاريف ومسمّيات الأشياء من مجتمع لآخر، وتتغيّر من فترة زمنية إلى فترة أخرى بتغيّر الظروف السائدة في الحياة اليومية للإنسان.

- ويمكن تلخيص أنواع التعريف في الشكل البيانيّ التالي (الجاحظ، د ت، ص. 636):

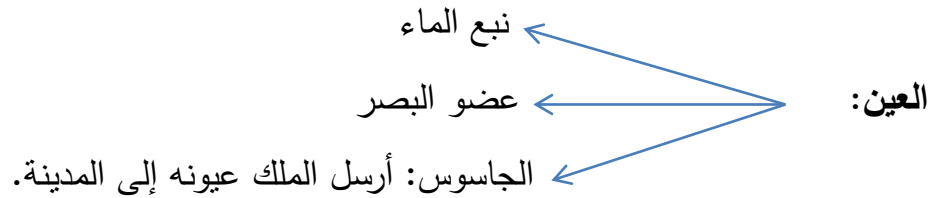


الشكل رقم 10: جدول يلخص أنواع التعريف.

يمكن القول عن أنواع التعريف ما يلي: إنَّ التعريف المتعلّق بالألفاظ من اختصاص صانعي المعاجم قديماً وحديثاً، والذي يدخل في إنجاز هذه المهمة العلمية، هو المصطلحيّ الذي يهتم بصناعة المصطلحات العلمية، فعمل هذا الأخير جزء لا يتجزأ من مهمة المعجميّ؛ لأنّ كلاهما يخدم الآخر، ويساعده في تحديد وإيجاد الألفاظ الملائمة معنى ومبنى، مع تعريفاتها الملائمة ويبقى تعريف اللفظ من الجانب المنطقيّ المجال الذي يهتم به الفيلسوف، وهو يبحث في ماهية الأشياء من أصلها وفصلها، ومدى تطابقها مع المنطق، أو تقبّلها من قبل العقل البشريّ، أمّا العلاقة بين الكلمة والمفهوم، وبين الشّيء والمفهوم، فهما علاقتان عارضتان كما يصفهما (أوگدن وريتشاردن). والذي يهتمني من هذا المثلث هو اشتغال عملية الدلالة على ثلاثة عناصر أساس هي: الكلمة وهي عادة من اختصاص اللّغويّ وصانع المعجم العامّ، والشّيء الذي يقع ضمن اختصاص المنطقيّ والفيلسوف، والمفهوم الذي هو ميدان درس المصطلحيّ بالإضافة إلى المنطقيّ والفيلسوف؛ وبالتالي يمكن الكلام عن ثلاثة (03) أنماط من التعريف هي: التعريف اللّغويّ، والتعريف المنطقيّ، والتعريف المصطلحيّ. واختلفت المناطق واللّغويّون العرب زمناً طويلاً

حول ماهية التعريف، وما الذي يجب تعريفه في المعجم، وكيف ينبغي صياغة التعريف، هل نريد أن نعرّف الشيء أو الكلمة التي تدلّ على ذلك الشيء.

أولاً: التعريف اللغوي: ويسمى كذلك التعريف المعجمي؛ لأنه يُستخدم عادة في المعاجم العامة أو يسمى التعريف اللفظي؛ حيث إنه متعلّق بمعاني الألفاظ ويعيد معنى اللفظ المعرّف بألفاظ أخرى، أو التعريف الاسمي؛ لأنه يعرّف الأسماء وليس الأشياء، أو التعريف العلائقي؛ إشارة إلى العلاقات بين ألفاظ العبارة الواحدة" (القاسمي، 2014، ص. 608)؛ وإنّ أفضل تعريف لغوي للفظ هو التعريف الذي يُسنَد له، لما يكون داخل الجملة أو السياق؛ إذ إنّ هذا الأخير هو الذي يحدّد بدقّة مفهوم اللفظ ويبين معناه، ليفهمه المتلقّي كما يجب، مثال:



وللتعريف اللغوي أنواع عديدة أهمّها:

- ✓ النوع الأوّل: "التعريف بالمرادف، وبالضدّ أو العكس.
- ✓ النوع الثاني: التعريف بالمثل: كحروف الجرّ.
- ✓ النوع الثالث: التعريف الاشتقاقيّ، مثلاً: تعريف الحريريّ: من يبيع الحرير.
- ✓ النوع الرابع: التعريف السياقيّ: ويتمّ من خلال إيراد سياق يدلّ على معنى اللفظ.
- ✓ النوع الخامس: ويمكن إلحاق التعريف الموسوعيّ بخاصّة في المعاجم الموسوعيّة، وليس في الموسوعات" (القاسمي، 2014، ص. 609)؛ يمكنني شرح هذه العناصر بطريقة ما؛ فبالنسبة للتعريف بالمرادف، أعطي مثلاً: جلوس وقعود، والتعريف بالضدّ: خرج ودخل، والتعريف بالمعلومات الموسوعيّة، مثلاً: العصفور طائر أليف، من فصيلة الطيور.

ثانياً: التعريف المنطقي: وبصدد هذا النوع من التعريف، يمكن القول إنّ "ينصبّ على ماهية الشيء وليس على معنى اللفظ" (القاسمي، 2014، ص. 610)؛ وهذه خضعت لنقاشات طويلة وتعديلات وتفصيلات كثيرة، شغلت حيّزاً من الدّراسات الفلسفيّة على مرّ العصور؛ فالتعريف المنطقيّ الذي قلنا عنه إنّهُ من الاختصاص الفعليّ للمناطقة والفلاسفة، فإنّهُ التعريف الذي يبحث

في الماهية وأصل الأشياء وهو أمر صعب جدًا؛ لأنه يتطلب الوقت الكافي والمهارة اللازمة والتوغل في الدراسات الفلسفية واللغوية، للوصول إلى تعريفات الأشياء والألفاظ تعريفًا منطقيًا. وبالنسبة للمقولات العشر: "فهي أنواع الدلالات في القول، فكل مقولة عبارة عن لفظ مفرد يدل على شيء من الموجودات، أو هي الأجناس العليا التي تحيط بجميع الموجودات، أو هي أعمّ المحمولات التي يمكن إسنادها إلى جميع الموجودات، والمقولات العشر هي: الجوهر، الكمية، الكيفية، الإضافة، المكان، الزمان، الوضع، الحال، الفعل، الانفعال. والكليات الخمس هي: المحمولات الخمس التي وضعها (أرسطو، Aristote ت 322 ق.م) وهي: التعريف، الخاصة العرض الجنس، الفصل" (القاسمي، 2014، ص. 611-613)؛ بمعنى أن التعريف المنطقي يجب أن يشمل اللفظ بكل هذه العناصر الجوهرية العشر، مثلًا بالنسبة للجوهر، فيتمثل في أصل الشيء والكم هو العدد، والكيف هو النوع، أما المكان والزمان ففيهما يقع تعريف اللفظ في زمن وجوده ومكان إطلاقه، أو تلفظه من قبل الجماعة اللغوية المعينة.

- أنواع التعريف المنطقي: توجد في الدراسات المنطقية ثلاثة أنواع من التعريف المنطقي هي:

أ- الحد: **la définition**: ويسمى كذلك بالتعريف الجوهرية والتعريف الحقيقي.

إن الحد هو الخطوة الأولى لمعرفة مفهوم الشيء، وشرحه، والمفهوم هو الصورة الذهنية للشيء "والحد لغة هو ما يحصر قطعة من الزمان أو المكان، فهو يفصل بين شيئين. وفي المنطق: الحد هو قول دال على ماهية الشيء، أو كما يقول المنطقة إنه تعريف جامع مانع؛ أي يشمل جميع أفراد المعرف، ويمنع دخول غيره فيه.

ويتم الحد بذكر جنس المعرف وفصله؛ أي ذكر الجنس القريب للشيء المعرف الذي يجمعه مع غيره من الأنواع المنضوية تحت ذلك الجنس، ثم ذكر فصل الشيء المعرف؛ أي ما يميزه عن غيره من الأنواع المنضوية تحت ذلك الجنس؛ فحد الإنسان مثلاً: حيوان ناطق، فكلمة: حيوان تشير إلى الجنس القريب الذي ينتمي إليه الإنسان، فتجمعه مع بقية الحيوانات كالأسد والقرد والجمال. أما كلمة: ناطق، فهي تشير إلى النطق الذي يميز به الإنسان، ويفصله عن بقية الحيوانات، أو يفرق بينه وبينها" (القاسمي، 2014، ص. 617)؛ فكثيراً ما يقول اللغويون إن تعريف

اللفظ هو حدّه، وهذا الأخير هو التعريف الفاصل القاطع الذي يجزم الشيء بالفعل، والحدّ على هذه الشّكلة هو الذي تتمّ به الإحاطة باللفظ من جميع جوانبه وخصائصه، وبالتالي يحصل التعريف صحيحا على الأغلب.

ب- الرسم: **la description**: ولا أقصد هنا الرسم بأقلام الرّصاص مثلا، ولكن المقصود به هو "تعريف الشيء بذكر جنسه القريب وخاصّته فمثلا: تعريف الإنسان هو: حيوان ضاحك، وهذا هو الرسم التّام. أمّا الرسم النّاقص، فيحصل بذكر الخاصّة وحدها، مثل تعريف الإنسان هو: الضّاحك، أو يحصل بذكر الجنس البعيد والخاصّة كتعريف الإنسان بـ: الجسم الضّاحك.

ت- الوصف: **description = dénomination/ qualification**: هنالك من المناطق من يرى أنّ التعريف المنطقيّ يحتوي نوعين فقط، وهما الحدّ والرّسم؛ لأنّهما يهتمّان بالجواهر من الصّفات. أمّا الوصف فيهتمّ بالطّبيعة العرّضيّة للأشياء، فهو يعدّد صفات المعرّف العرّضيّة بصورة كافية لتمييزه، وقد يورد عرّضا بعض صفاته الجوهرية، فمثلا: يعرف الإنسان بأنّه كائن يأكل، ويمشي ويتكلّم... إلخ. ولهذا، يمكن أن يعدّ الوصف بمثابة محاولة غير ناضجة للتعريف، ويسمّي بعضهم الوصف بالتّعريف الوصفيّ *définition descriptive*، في مقابل التعريف التحليليّ *définition analytique*، الذي يستند إلى الجنس، والفصل النوعيّ، أو الجنس والخاصّة" (القاسمي، 2014 ص. 618)؛ بمعنى أنّ التعريف بالرّسم هو الذي لا يمكن فيه فصل جنسه القريب وخاصّته، وأمّا الوصف فهو المتعلّق كذلك بالتّعريف المنطقيّ، والوصف بحسب تعريفه أيضا يهتمّ بتبيان جوهر الشيء أو اللفظ عموما. وإن يكن من أمر، فإنّ التعريف الوصفيّ يتطرق إلى ذكر كلّ تلك الأمور الثّانويّة التي تشكّل التعريف الجوهريّ والكلّي للفظ أو الشيء.

وتتمثّل خلاصة القول ههنا، في أنّ التعريف المنطقيّ يقتضي التّصنيف الذي يعني تمييز الأشياء بعضها عن بعض بواسطة خصائصها المميّزة؛ لأنّ هذا النوع من التعريف "يقوم على تحديد جنس الشيء المعرّف لتحديد ماهيته، ثمّ ذكر فصله النوعيّ الذي يميّزه عن بقية الأنواع المنتمية لذلك الجنس، فإنّ تعذر ذكر فصله النوعيّ، فتذكّر خاصّته التي تميّزه عن بقية أنواع ذلك الجنس. ولهذا، فوظيفة التعريف المنطقيّ الأساس هي مساعدة المرء على تصوّر ذات الشيء،

وإدراك حقيقته الدائنية، ثم تمييزه عن غيره من الأشياء التي تشترك معه في الماهية" (القاسمي، 2014 ص. 619)؛ بمعنى أنّ نجاح التعريف الذي نرجو منه أن يكون منطقيًا، يبني أيضا على المنهجية الدقيقة في تصنيفه ضمن خانته المناسبة، ليؤدّي إلى حقيقة اللفظ كما هي، دون أن يختلط في تعريفه بالألفاظ الأخرى التي قد تشابهه في الخاصية.

ثالثا: التعريف المصطلحي: وهو التعريف الذي يعتمد علم المصطلح الحديث، "ويتوخى توضيح المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح، لا توضيح اللفظ أو الشيء، ولهذا، فإنّ التعريف المصطلحي يرمي إلى تحديد موقع المفهوم في المنظومة المفهومية للحقل العلمي، أو المجال المعرفي وتبيين علاقاته بمفاهيم تلك المنظومة وذكر خصائصه التي تميّزه عن تلك المفاهيم" (القاسمي، 2014، ص. 623)؛ حيث إنّ التعريف المصطلحي من مهام صانعي المصطلحات على تعددها واختلافها، وعلم المصطلح علم قائم بذاته وجزء لا يتجزأ من علوم اللغة بصفة عامة ومكمل للمعجمية بصفة خاصة؛ فعلم المصطلح يتفرّع إلى جزأين: الجزء الأول هو الجانب النظري، ويسمى المصطلحية، ويقابله بالفرنسية مصطلح Terminologie، وأمّا الجزء الثاني فهو الجانب التطبيقي ويسمى علم صناعة المصطلح، وهو يقابل بالفرنسية مصطلح Terminographie. وتجدر الإشارة إلى أنّ المصطلحي يهتم بانتقاء المصطلحات الملائمة ويتولّى تعريفها ويطبّق في ذلك مناهج النقيس، لتخدم في الأخير الصناعة المعجمية، فهما كلّ متكامل لا يكاد يستغني أحدهما عن الآخر.

ويبنى التعريف المصطلحي على تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم، "وهنا يتّفق التعريف المصطلحي مع التعريف المنطقي، بل نستطيع القول إنّ التعريف المصطلحي يتّبع المنهجية المنطقية في التعريف، من حيث جرد خصائص المعرّف الدائنية والعرضية، ليخلص إلى ذكر جنس المعرّف، وفصله النوعي أو خاصته، لتمييزه عن غيره من الأنواع" (ساجر، 1996، ص. 170-193) بمعنى أنّ التعريف المصطلحي كذلك يتحرى الدقة والمنهجية العلمية والمنطق؛ إذ هو في حاجة للوصول إلى التعريف الدقيق الذي سيخدم المعجمي في تعريفه ألفاظ المعجم، فوظيفة علم المصطلح تكاد تكون مزدوجة، فمن جهة يقدّم نتائج تخدمه هو، ومن جهة أخرى، يخدم علم

المعجم على حدّ سواء. وعلى كلّ حال، فإنّ المصطلحيّ يتولّى تحديد الألفاظ بطريقة أشمل وأوسع ليخدم بعمله صنّاع المعاجم.

5- صعوبات التعريف: ثمة صعوبة في تعريف بعض الأشياء، ومنها التي يسمّيها بعضهم

بـ: اللامعرفات، وهي كما يلي:

- ❖ **العواطف الأوليّة:** "مثل الحبّ، والأمومة، والأبوة، فنحن نحسّها في أعماقنا، مثل شعور داخليّ أو معاناة وجدانيّة قد تبعث فينا الفرح أو الحزن، لكننا لا نستطيع أن نعبر عنها بالكلمات.
- ❖ **الأجناس العليا:** التي لا أجناس أعلى منها، ولذلك لا تكون نوعاً، ولا يفصل بينها وبين الأجناس الأخرى فصل.

❖ **الأفراد:** لأنّ التعريف المنطقيّ يعرف الأنواع ولا يعرف الأفراد؛ فالأفراد لا يختلفون في الصّورة ولكن في العدد، ولهذا لا تنطبق عليهم فكرة الفصل" (القاسمي، 2014، ص. 623)؛ وأشرح بالقول إنّّه في تعريف الألفاظ، قد لا يستطيع المعجميّ أن يطبّق في سبيل تحقيق ذلك جميع المعايير المتطرّق إليها سابقاً، ولذلك يجب أن يختار ما يناسب تعريفه للفظ فقط ويقدر المستطاع. ويختلف التعريف في المعجم العاديّ عنه، في (متع) لأنّ التعريف في المعجم العاديّ يكون بسيطاً ويختلف من معجم عاديّ إلى آخر، بينما التعريف المتعلّق بالألفاظ المُدرج في (متع) يكون ذا شروط، من بينها الاهتمام بقضيّة المعنى التاريخيّ للفظ، وأصله، وجنسه، ومكان ظهوره أوّل مرّة، وإذا كان ذا شاهد، فيُذكر أو يُرفق بصورة أو رسم. وإنّ تعريف الألفاظ في (متع) يحتاج إلى إمعان النّظر، وأنا ههنا لا أقلّ من شأن التعريف اللفظيّ في المعاجم العامّة العاديّة ولكن إذا كنّا بصدد الإعداد لإنجاز مشروع الأُمّة الضّخم، المتمثّل في معجمها المنتظر، فلا بدّ من أن يكون العمل متقناً، والصّنع محكماً، والتّعريف مدقّقاً، ولذلك يكون من الصّعب بمكان بلوغ هذه الغاية إن لم يكن بتظافر جهود كلّ فئات المجتمع المتعلّمة، ويفعل العرب مثلاً فعل الغرب في هذا الجانب؛ بحيث قامت الفرق المكلفة بجمع ألفاظ معاجمهم التاريخيّة بتوزيع المهام على فئات كثيرة من المجتمع، حتى غير المتعلّمة منها، وبذلك تمكّنوا من تأليفها على أكمل وجه، وهم الآن في طور التّخصّص فيها، وتنقيحها.

ولقد ذكر الدكتور (عليّ القاسميّ) ثلاثة (03) من عيوب التّعريف، هي:

➤ **العيب الأول: الحشو:** ويُقصد به إدراج بعض المداخل المعجمية في مواضع مختلفة "وغالبا ما يحصل هذا التكرار في تعريف المصطلحات المركبة التي تتألف من مكونين، مثل: طير أبايل وسمك الترس، وحجر الإسفنج، فيرتبها المعجمي مرتين: مرة تحت مكونها الأول، ومرة تحت مكونها الثاني، مع تعريفها الذي قد يختلف من موضع لآخر. وللتخلص من هذا العيب، ينبغي أن يتبع المعجمي منهجية موحدة في إدخال المصطلحات المركبة؛ بحيث يدخلها مع تعريفها تحت مكونها الرئيس، ثم يدخلها دون تعريف تحت مكونها الثانوي، مع إحالة على المكون الرئيس.

➤ **العيب الثاني: التعريف السطحي:** إن هذا النوع من التعريف هو الذي لا يحدد موقع مفهوم المصطلح المعرف في المنظومة المفهومية التي ينتمي إليها، ولا يحدد خصائصه الذاتية، فمثلا يعرف: باخرة بأنها نوع من السفن، بدلا من سفينة كبيرة تسير بقوة البخار، أو يعرف الأرنب، بأنه ضرب من الحيوان، أو يعرف الذرة بأنها نوع من النباتات، فهذه التعريفات السطحية لا تحدد المعرف بشكل يساعد المتلقي على الاستيعاب.

➤ **العيب الثالث: تعريف المجهول بالمجهول:** وهذا النوع من التعريف الضعيف يكون مساويا للمعرف في صعوبته، مثل تعريف مصطلح نباتي أو حيواني عربي مجهول، باسمه اللاتيني الذي قد يكون مجهولا كذلك للقارئ العربي" (القاسمي، 2014، ص. 633)؛ ومن أجل التخلص من العيب الأول مثلا، وجب على المعجمي اتباع طريقة منهجية موحدة في ترتيب وإدراج المصطلحات أو الألفاظ المركبة؛ بحيث يدخلها بتعريفها تحت مكونها الرئيس، مع حذف التعريف تحت مكونها الثانوي، ووجوب الإحالة دائما إلى المكون الرئيس في الحالة الأخيرة. وبالنسبة لعيب التعريف السطحي، فلا يجب أبدا اتباعه في تعريف ألفاظ (متع)، وإنما يجب التعمق والبحث أكثر في مفاهيم الألفاظ؛ لأنها ستدرج في معجم قيم مثله، وبالنسبة لتعريف المجهول بالمجهول، فإنه أشبه بتفسير الماء بالماء؛ لأن التعريف الذي لا يفتح مستغلقا، ولا يوضح مبهما، ولا يظهر غامضا ليس بتعريف.

وقد ذكر (علي القاسمي) بالإضافة إلى هذه العيوب المعروفة، بعض العيوب التي تصيب التعاريف الاشتقاقية، ويسمّيها التعاريف المقتضبة، وهي التي تستخدم أحد مشتقات الكلمة في تعريفها، مثل تعريف: كاتب بمن يكتب، فعدد ثلاثة (03) من عيوبها كما يلي:

• العيب الأول: الوقوع في الدور والتسلسل: مثل تعريف: بناء ب: من مهنته البناء، وعندما نرجع إلى مدخل البناء في المعجم نفسه، نجد التعريف: مهنة البناء.

• العيب الثاني: الإحالة المتكررة: أي إحالة القارئ على مدخل آخر أكثر من مرة؛ "إذ ينبغي ألا يُحال القارئ على أكثر من مدخل للوصول إلى التعريف المطلوب. فمثلاً، عندما يبحث مستعمل المعجم عن تعريف: الكتابة، يجد: مهنة الكاتب، وهنا يحال على: الكاتب، وعندما ينظر في تعريف الكاتب، يجد الذي يكتب؛ أي إنه يحال للمرة الثانية على الفعل كتب ليفهم الكتابة، وهذا العيب منتشر في كثير من المعاجم العربية القديمة والحديثة، ففي (المعجم الوسيط) مثلاً:

* المُقْعَد: المصاب بداء القعاد؛

* القُعاد: يقال به قُعاد: داء يقعه؛

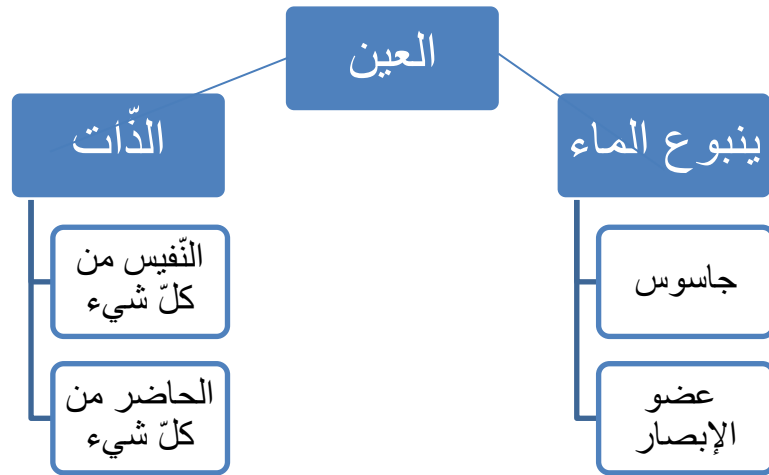
* ويُقال أقْعِد فلان: أصابه داء في جسده يُقعه. ففي هذا المثال، يُحال القارئ أكثر من مرة على مداخل فرعية، ثم يجد نفسه في الدور والتسلسل.

• العيب الثالث: عدم استخدام المميزات الدلالية لتخصيص المعنى المطلوب من المشترك اللفظي: فعندما نبحث عن معنى: مقابل عيني، مثلاً، نجد: نسبة إلى عين، ولا ندري أي معنى من معاني العين هو المقصود" (القاسمي، 2014، ص. 635)؛ وعليه، يتوجب على صناع (متع) أن يتجنبوا مثل هذه الأخطاء، وألا يقعوا في مثل هذه الزلات، المتمثلة في التكرار والإحالات المتسلسلة الواردة في المعجم في أكثر من مدخل؛ لأنها تشوّه صورة المعجم، وتجعله ذا نقائص ويصبح محلّ انتقاد.

يرتبط التحليل الدلالي للنصوص أشد الارتباط بالتعريف المعجمي للألفاظ؛ لأنّ صانعي (متع) بعد أن يفرغوا من تحديد المداخل المعجمية التي استندوا من خلالها إلى المدونة، وبعد أن يقدّموا جميع المعلومات الحضارية، والنحوية، والصوتية المختلفة، يفترض بهم إضافة المعلومات الدلالية التي يقترب من خلالها إلى دقة التعريف، ومن أجل ذلك وجب تحليل كل الألفاظ التي ستدرج في هذا المعجم تحليلاً دلالياً، وبالنتيجة، فإنّه سيتمكّن من معرفة تطوّراتها عبر العصور المختلفة، وكلّ المعاني المتباينة أو المتشابهة التي اكتسبتها عبر الأزمنة المتعاقبة. ومن أجل ذلك أوجدت مدارس التحليل الدلالي؛ بحيث توجد في علم اللغة الحديث ثلاث (03) منها لهذا الغرض وهي:

أولاً: مدرسة التحليل السياقي، ثانياً: مدرسة تحليل الحقل الدلالي، ثالثاً: مدرسة تحليل السمات الدلالية، رابعاً: مدرسة التحليل الاشتقاقي؛ حيث ذكرها (علي القاسمي) لأنه أضاف تحليلاً دلاليًا خاصاً باللغة العربية أسماء بهذا الاسم، وسأشرحها بالتفصيل في ما يلي:

1/ مدرسة التحليل السياقي: تنطلق هذه المدرسة من المبدأ اللساني القائل باعتباطية العلاقة بين اللفظ ومعناه، أو بين الدال والمدلول؛ حيث يعبر اللفظ الواحد عن المعنى وضده في الوقت نفسه، نحو: السليم: الصحيح البدن، والسليم: الملدوغ المريض. وفي اللغة العربية، نجد أن معظم الكلمات تدلّ على معانٍ مختلفة، فكلمة العين مثلاً تعني ما يظهر في الجدول التالي (القاسمي وآخرون، 1979):



الشكل رقم 11: جدول يبيّن معاني كلمة العين.

وتدلّ هذه الأمثلة على أنه لا توجد أيّ رابطة مادية أو منطقية بين اللفظ ومعناه. وإذا كان من الممكن تحديد المصطلحات العلمية، بالرجوع إلى الأبحاث الموضوعية في الحقل العلمي الذي تنتمي إليه تلك المصطلحات، كالكيمياء أو الفيزياء، فنقول إنّ الماء يتكوّن من وحدة أوكسجين ووحدة هيدروجين، وإنّ الملح هو كلوريد الصوديوم، وإنّ الكلمات العامة في اللغة وبخاصة التي تتعلّق بالمشاعر، كالحبّ والكره والغضب والرضا، يصعب تحديد معناها؛ حيث إنّها يتعلّق بخلفية المتكلّم والسامع الثقافية والاجتماعية، وبالموقف الذي يتحدثان فيه، والموضوع الذي يتناولونه والأثر الذي يتركه الكلام. ولهذا، فمعنى الكلمة يحدده استعمالها في سياق معيّن، وقد يختلف معنى الكلمة نفسها من سياق إلى آخر" (القاسمي، 2014، ص. 578-579)؛ ومعنى كلّ ذلك، أنه لا توجد

علاقة اعتبارية بين اللفظ ومعناه، فاللغة تواضع واصطلاح، وهي مجموعة من الرموز والألفاظ التي يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما قال (ابن جني)؛ إذ إن معنى لفظ معين في مكان جغرافي معين عند جماعة لغوية معينة، غير ذلك في منطقة أخرى وعند قوم آخرين؛ لأن معاني الألفاظ من اصطلاح البشر عليها، وهذا دليل اختلاف الألسنة، فلو أن المعاني واحدة لما وجدت عديد اللغات في العالم؛ فهناك ألفاظ مترادفة، وأخرى متناقضة وهكذا دواليك.

يقول (علي القاسمي) في هذا الصدد دائماً: "ويرى أصحاب المدرسة اللغوية الاجتماعية البريطانية، مثل (فيرث Firth، وأولمان Aulmane، ولايونس Layounze) أن على المعجمي أن يصل إلى معنى الكلمة من دلالاتها في سياقاتها المختلفة، ولكي ينجح في ذلك عليه أن ينظر في العناصر التالية:

- **العنصر الأول: السياق:** فالكلمات ليست جزراً معزولة، بل قطرات في بحر الكلام، وهذا يتطلب تحليل السياق اللغوي صوتياً، وصرفياً، ونحوياً، ودلالياً؛ أي معرفة ما إذا كانت الكلمة قد استعملت استعمالاً حقيقياً أم مجازياً" (القاسمي، 2014، ص. 580)؛ بمعنى أن الألفاظ وحدها لا تملك معنى إلا من خلال ربطها بالسياق الذي ترد فيه، وذلك من خلال توظيفها في جمل مفيدة. وتحليل السياق اللغوي يشمل كذلك الوقوف على نوع الوظيفة اللغوية التي يؤديها الكلام، كالمدح، والهجاء والتبليغ، والطلب وغيرها. وكذلك يشمل تحليل السياق اللغوي النظر في العناصر شبه اللغوية، مثل الأداء الصوتي كالنبر والتنغيم، وتعابير الوجه والحركات الجسمية.

- **العنصر الثاني: المرسل والمرسل إليه:** بمعنى المتلقي أو المخاطب والمخاطب، وما يحملانه من ثقافة وعادات وتقاليده، تتجسد من خلال التعابير التي يستعملانها في دورة التخاطب.

- **العنصر الثالث: المقام:** إذ يقال لكل مقال مقام؛ ولكل كلام يتحدث به اللسان وضع اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، ونفسي يؤثر في ذلك.

- **العنصر الرابع:** ويتمثل هذا العنصر في حصيلة الكلام التي تنتج من عملية التخاطب فإما فرح أو قرح، أو غضب، أو حزن، أو تشاؤم، إلخ؛ وبالتالي لا يكون للألفاظ معنى إلا من خلال السياق الذي ترد فيه.

تتجلى أهمية معرفة العصور المتعاقبة على اللغة العربية، في اكتشاف دلالات الألفاظ وسياقاتها المختلفة، ومن ثم، فإن ذلك ينتج عنه معرفة جميع التغيرات الدلالية وكيفية استعمالها في التراكيب المختلفة، وسيظهر منها المستعمل والمهمل في اللغة، وكذا ما اندثر منها وما بقي في سبات، كل ذلك يسهم في تحديد معاني الألفاظ وتعريفاتها المتباينة، وتسمى هذه العملية بالفهرسة بالفهرس CONCORDANCE "يحصّر جميع السياقات لكل لفظ ورد في المدونة، وكذلك جميع استعمالات اللفظ في متلازمات لفظية، كالتعبيرات الاصطلاحية والسياقية، مع ذكر المراجع الكاملة لها. وبعد ذلك يقوم المحرّر بوضع السياقات التي يرد فيها اللفظ مرتبة زمنياً، عصراً بعد عصر في ملف واحد يسمى: ملف اللفظ Dossier de mot، ومن أمثلة فهرسة الألفاظ كتاب: (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي)، ومن دراسة سياقات اللفظ المختلفة، يستطيع المعجمي أن يحدّد معاني اللفظ، وأن يقف على التغيرات التي طرأت على معانيه في كل عصر. وهذه السياقات هي ما يسمى بشواهد المعجمي حسب (علي القاسمي)، ثم يستخرج المحرّر من كل ملف العدد الكافي من الشواهد الملائمة، لتظهر في موادّ المعجم، باستخدام المعالجة الآلية للنصوص اللغوية Traitement automatique de la langue التي يتولّى برمجياتها متخصصون في علم اللغة الحاسوبي أو اللسانيات الحاسوبية، ويستطيع المحرّر أن يعيد كل لفظ إلى جذره، ويحدّد وزنه ومفرده، وعدد مرّات شيوعه في المدونة، أو في كل عصر من عصور اللغة" (القاسمي، 2014، ص.581)؛ ويستدعي تنفيذ هذه العمليات متخصصين في هذا المجال يتفرغون لهذا العمل الضخم من أجل إنجاز (متع).

2/ مدرسة تحليل الحقل الدلالي: يسعى أصحاب هذه المدرسة إلى تحديد معنى الكلمة من خلال مجموع الكلمات المجاورة لها مفهوماً؛ فالحقل الدلالي le champs sémantique الذي يسمى أحياناً بالمجال الدلالي، "يتكوّن من مجموعة الكلمات ذات المعاني المتقاربة التي تشمل على عناصر أو سمات دلالية مشتركة؛ حيث إنّ الكلمات لا توجد معزولة في الذهن، ونحن ندرك معنى الكلمة بربطه بمعنى كلمة أخرى تجاورها" (القاسمي، 2014)؛ ومعنى ذلك أنّ معنى الإنسان لا يتحدّد إلاّ بنسبة العقل إليه ووضعه بجانب الحيوان ومقارنته به، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة إلى النهار، والليل، وكذلك الرّجل بمقارنته بالمرأة؛ حيث يتحدّد دور كل منهما وقيمتها في المجتمع الذي

يعيشان فيه، ولا نعرف معنى الجدة والامتياز إلا من خلال مقارنتهما بالزّداءة، ونعطي لكل شيء نسبة وتقديرا معيّنين؛ ويكون بذلك تحديد الحقل الدلالي للألفاظ مسهما فعّالا في إدراك معانيها المختلفة، في السياقات التي ترد فيها، ويساعد ذلك في تعريفها تعريفا واضحا ودقيقا كما هو في واقع الاستعمال. ويؤدّي "وجود عدد من الكلمات في حقل دلالي واحد إلى ما نسميه بـ: تداعي الكلمات فسماع كلمة قد يوحي بكلمة أو كلمات أخرى، تشترك معها في عنصر دلالي أو أكثر؛ فإذا قلت لك: أنا أنطق بكلمة وأنت تتنطق بأول كلمة تخطر ببالك، فأقول: حنطة، فقد تقول: شعير، أو طحين، أو خبز؛ فالكلمات التي تداعت في ذهنك بعد سماعك كلمة حنطة، هي كلمات تشترك معها بعنصر دلالي أو أكثر، أو تقع في حقل دلالي واحد.

- **الحقل الدلالي لدى علماء اللغة العرب:** لقد توصّل اللغويون العرب إلى مفهوم الحقل الدلالي في القرن الثاني (02) الهجري/ الثامن (08) الميلاديّ دون أن ينعته بهذا المصطلح؛ إذ يمكن أن يظهر المفهوم قبل أن يوضع المصطلح الذي يعبر عنه، فقد صنّف المعجميون العرب الأوائل معاجم، يختصّ كلّ واحد منها بحقل دلالي واحد، ثمّ ظهرت المعاجم العامّة المرتبة مداخلها حسب المفاهيم أو الحقول الدلالية، مثل كتاب: (غريب المصنّف لأبي عبيدة) الذي اشتمل على كلمات الحقول الدلالية التالية: خلق الإنسان، النّساء ونعوتهنّ، اللباس وضروبه، الأطعمة والأشربة وأنواعها، الأمراض وأعراضها، أسماء الخمر، الخيل ونعوتها، السّلاح وأنواعه، الطّيور والهوام، ولم يفته أن يربط الحقول الدلالية بالخصائص الصّرفيّة للكلمات، فختم كتابه بفصول عن الأسماء والأفعال والأضداد. وتوالى المعجميون الذين صنّفوا معاجم مرتبة حسب الحقول الدلالية، التي تسمّى بمعاجم المعاني" (القاسمي، 2014، ص. 582)؛ ممّا يدع المجال للقول إنّ الحقول الدلالية كانت قد ظهرت قبل اليوم بقرون، والعرب سباقون إلى ترتيب معاجمهم بحسب هذه المنهجية.

- **الحقل الدلالي في علم اللغة الحديث** (القاسمي، 2014، ص. 584): ظهر تحليل الحقل الدلالي في علم اللغة الحديث خلال القرن العشرين، بفضل التحوّل من الاتجاه التّاريخي إلى الاتجاه الوصفيّ في دراسة اللغة، على يد (دي سوسير) الذي كان ينظر إلى اللغة بوصفها نظاما أو نسقا من العلامات، التي تكتسب معانيها من خلال علاقاتها مع العلامات الأخرى. وبذلك أستنتج ممّا سبق، أنّ تحديد الحقول الدلالية للألفاظ يساعد في تعريفها تعريفا دقيقا، وقريبا من استعماله

ومفهومه في الواقع، أو مطابقا لمعناه، وبالتالي يكون التحليل الدلالي للنصوص المختلفة وسيلة من وسائل تعريف الألفاظ في (متع)، وهي مدوّنته التي يستند عليها في هذه العملية المعجمية.

3/ مدرسة تحليل السمات الدلالية: إنّ الوصول إلى معاني الألفاظ، يتمثل في تحديد السمات الدلالية المتعلقة بها؛ فقد "استفاد الأنثروبولوجيون الذين درسوا لغات الشعوب البدائية في النصف الأول من القرن العشرين (20) من طريقة المدرسة اللغوية البنوية، في تبويب النظام الصوتي للغة، عن طريق تحديد السمات أو الخصائص المميزة لكل وحدة صوتية (فونيم) فيوصف الصوت بأنه مجهور أو مهموس، وبأنه شديد أو رخو، وبأنه مرقق أو مفخم، فتوصل هؤلاء الأنثروبولوجيون إلى معنى الكلمة من تحديد بنيتها الدلالية الداخلية، وتحديد السمات المميزة لها، التي يمكن استنباطها من السياقات المختلفة التي ترد فيها. وكل كلمة لها سمات دلالية تميزها عن غيرها فالكلمات: رجل، امرأة، ولد، بنت، قد تشترك في بعض السمات، ولكنها قد تختلف في سمة أو أكثر على الوجه التالي:

الكلمة: السمات الدلالية:

رجل	← كائن حي، إنساني، ذكر، بالغ.
امرأة	← كائن حي، إنساني، أنثى، بالغ.
ولد	← كائن حي، إنساني، ذكر، قاصر، أو بالغ.
بنت	← كائن حي، إنساني، أنثى، قاصر أو بالغ" (القاسمي، 2014، ص.

(585)؛ ومنه أستنتج أنّ السمات الدلالية للألفاظ أشبه بأوصافها أو خصائصها المميزة، التي تفرق معانيها بعضها عن بعض، وعن طريق معرفة هذه السمات، نستشفّ مدلولات الكلمات ونتوصل إلى وضع كلّ لفظ أمام معناه الخاصّ به، وعليه يتبين للقارئ تعريف كلّ لفظ مستعمل، ويتمكّن من خلاله المعجميّ من إدخالها في (متع) بخاصّة. إنّ سمة كائن هي سمة عامّة جدًا، تشترك فيها الموجودات الماديّة المحسوسة ذات البعدين الزماني والمكاني، "ولكن لا تشترك فيها الكلمات المجردة، مثل: الحبّ والإخلاص، وصفة إنسانيّ تنطبق على جميع النّاس وليس على الحيوانات. والفرق بين الذّكر والأنثى، وكذلك بين البالغ والقاصر واضح في المثال، ويسبّب فرقا في معنى الكلمات التي اشتركت في صفة الكينونة والحياة" ويمكن كتابة هذا المثال في شكل جدول حسب

(عليّ القاسميّ) بوضع علامة موجب + أمام الصفة الممنوحة للكلمة، وسالب - أمام الكلمة التي لا تملك تلك الصفة كما يلي (القاسميّ، 2014، ص. 585):

السّمات/الكلمات	كائن	حيّ	إنسانيّ	ذكر	بالغ
رجل	+	+	+	+	+
امرأة	+	+	+	-	+
ولد	+	+	+	+	-
بنت	+	+	+	-	+-
كلب	+	+	-	+	+
جرو	+	+	-	+	-

الشكل رقم 12: جدول يبيّن السّمات الدلالية لبعض الكلمات.

6- دراسة مقارنة للتعاريف في المعاجم التاريخية الإنكليزية والفرنسية:

1/ المعاجم اللغوية التاريخية الإنكليزية:

- دراسة تطبيقية في معجم أكسفورد التاريخي للغة الإنكليزية لمؤلفه (جيمس موراي James . A. H. Murray، ت 1915م): من خلال اطلاعي على معجم أكسفورد التاريخي للغة الإنكليزية، وهو معجم قديم جدًا، اكتشفت أنّ أعضاء الجمعية اللغوية في لندن عام 1857م رأوا أنّ قواميس اللغة الإنكليزية آنذاك غير مكتملة، وقاصرة، فطالبوا بتحسين هذه اللغة، وفحصها من العصور الوسطى إلى ما يليها من الأزمنة، وذلك كان يمثلّ لهم وللغتهم مشروع العصر الذي يجب أن ينفذ ولو طال أمدّه. وفي عام 1879، أبرمت الجمعية اتفاقية مع مطبعة جامعة أكسفورد و(جيمس موراي) لبدء الإنجاز، وخطّطوا جميعاً كفريق عمل ليكون القاموس في أربعة (04) مجلّدات، يتكوّن من ستّة آلاف وأربعمئة (6400) صفحة، التي تضمّ كلّ ألفاظ اللغة الإنكليزية من بواكير العصور الوسطى؛ أي حوالي عام 1150م فصاعداً، وبالفعل، تمّ نشر الجزء الأوّل عام 1884، وبعد انضمام أعضاء جدد إلى المشروع، نشر سنة 1928 في عشرة (10) مجلّدات يحتوي أربعمئة ألف (400000) كلمة وعبارة. وبما أنّ اللغة في تطوّر مستمرّ، فقد واصل كلّ من (كريجي Craigie، ت 1963م) و(أونيونز Onions، ت 1933م) تحديث هذا القاموس بصفتها

من محرّريه؛ حيث تمّ نشر ملحق من مجلّد واحد عام 1933، وأعيد طبعه في اثني عشر (12) مجلّداً، وتمّت مراقبته باستمرار من خلال برنامج القراءة الشهير، بعد ذلك تمّ تعيين أعضاء جدد يتولّون البحث عن مفردات القرن العشرين، ونشر ملحق آخر في أربع (04) مجلّدات بين عامي 1972 و 1986. وفي عام 1989 تمّ نشر الطّبعة الثّانية من هذا القاموس بإضافة خمسة آلاف (5000) كلمة أخرى، وتتمّ مراجعته اليوم إلكترونياً مرّة كلّ ثلاثة (03) أشهر. وقد قُسمت عصور اللّغة الإنكليزيّة إلى ثلاثة (03) عصور، "هي:

- العصر الأوّل: اللّغة الإنكليزيّة القديمة: من سنة 600 إلى 1150 م؛

- العصر الثّاني: اللّغة الإنكليزيّة الوسيطة: من سنة 1150 إلى 1500م؛

- العصر الثّالث: اللّغة الإنكليزيّة الحديثة: من سنة 1500 إلى اليوم.

ولكنّ هيئة هذا المعجم لم تعتمد هذا التّصنيف، بل نظّمت مراجعها في ثلاث (03) قوائم، هي:

- قائمة بالمراجع المطبوعة من سنة 1250 إلى سنة 1526م، وهو تاريخ طباعة الأناجيل الإنكليزيّة؛

- قائمة بالمراجع المطبوعة من سنة 1526 إلى سنة 1674م، وهو تاريخ وفاة الشّاعر (ملثن)؛

- قائمة بالمراجع المطبوعة من سنة 1674 إلى سنة 1858م، وهو تاريخ قرار الجمعية اللّغويّة البريطانيّة بتأليف هذا المعجم على أسس تاريخيّة" (القاسمي، 2014، ص 241). ويمكن القول من كلّ ما سبق ذكره، أنّ الإنكليز سبّاقين أيضاً في صناعة معجمهم التّاريخي، وهم اليوم يتخصّصون أكثر فيها، ويحاولون مرارا وتكرارا التّخلّص من كلّ الهنات التي وقعوا فيها أوّل مرّة، ويسعون إلى تنقيحها وإصدار طبّعات جديدة خالية من هذه الزّلات؛ ممّا يدع المجال للقول أيضاً إنّهم يسعون إلى تأليف معجم تاريخيّ يغطّي جميع فئات المجتمع، من المتعلّمين والمتحقّقين، والأدباء، واللّغويّين، والتّقنيّين، وغيرهم، وبالتالي فهم يسعون إلى صناعة معاجم تاريخيّة عامّة وأخرى متخصّصة، ولو كانت غير مكتملة أو ذات هفوات، من حيث بعض العناصر المعجميّة، ولكنّ ذلك لم ينقص من قيمتها شيئاً؛ إذ كانت محلّ استحسان جميع النّقاد والأدباء واللّسانيّين، واللّغويّين والمعجميّين، ولو أنّ الأمّة العربيّة تتبّع مثل هذه الخطوات في

تأليف (متع) لكانت قد تجنبت كثيرا من الانتقادات، واقتصدت كثيرا من الوقت، وكانت اليوم في مقام التنقيح لا التأليف الأولي. وليست هذه سوى توضيحات عامة في هذا المعجم التاريخي للغة الإنكليزية، منها ما ينتفع بها لصناعة معاجم تاريخية للغات أخرى، ومنها ما لا ينتفع لأنها خاصة بهذه اللغة؛ فهناك قواعد عامة للتأليف المعجمي يمكن تعميمها على جميع اللغات ومنها ما لا يمكن تطبيقها إلا على اللغة التي أوجدتها. ويوضح الجدول أدناه سنوات إنجاز هذا المعجم التاريخي بالسنوات المتوالية، وهذا الخلط نتيجة أنه عُهد إلى لجان مختلفة بتحرير مواد حروف بعينها (مظهر، 2008):

الحروف المنجزة	السنوات
A B	1888-1882
C	1893 - 1888
D	07-1893
E	1893 - 1888
F	1897-1893
G	1900-1897
H	1899-1897
U K	1899-1901
L	1901-03
O	1902
O	1904-1902
M	1904
R RE	1903
P	1904
S-SH	1908

N	1906
T	1909
ST	1914
RE-RY	1907
WH-WO	1922
W-WE	23-1920
SI-SQ	1910
SU-SZ	1914
V	1916
XYZ	1920
U	1921
WO-Y	1927

الشكل رقم 13: جدول يوضّح سنوات إنجاز معجم أكسفورد التاريخي.

يبدو أنّ هذا الإنجاز الفعلي لصناعة هذا المعجم التاريخي، قد تجسّد بتظافر جهود المتطوّعين، الذين أوكلت إليهم مهمّة جمع ألفاظ هذه اللّغة، والحقيقة أنّه لولا هذا الاتحاد لما تمّ تأليفه، ولو كان ذا نقائص نسبيّة قليلة، غير أنّه قد أنجز بالفعل. وقد لاحظت من خلال فحصي صفحات هذا المعجم الشّهير في جزئه الأوّل، ما يلي:

- غياب استخدام الصّور والرّسوم التّوضيحيّة، أو الصّور والأشكال البيانيّة، وذلك نظرا لقدمه، وأصالته؛
- كثرة الرّموز والإشارات للدّلالة على معانٍ معيّنة، ولإرشاد القارئ إلى مختلف المعلومات التي يبحث عنها؛ بحيث تمّت الإشارة إليها في مقدّمة هذا المعجم؛
- ذكر التّواريخ والسّنوات المهمّة التي ظهرت فيها بعض الألفاظ؛
- إرفاق جميع المداخل بالقراءة الصّوتيّة حتّى يسهل على المتعلّم غير النّاطق باللّغة الإنكليزيّة قراءة هذه الألفاظ؛

- ورود بعض أسماء المؤلفين الإنجليز القدماء، وكذا الشعراء المشهورين لديهم، بذكر بعض أسمائهم. وفي ما يلي، سيتم ذكر بعض النماذج من الألفاظ الواردة في هذا المعجم التاريخي، على سبيل المثال لا الحصر:

A	- هو بالتدقيق صفة، ولا يمكن استخدامها إلا مع الإشارات التالية البديلة: • واحد، بعض، أي، أو على الأشياء الضمنية غير المؤكدة. • ويتم استخدامه بشكل خاص للإشعار المسبق في تقديم أي شيء، ويتم الاحتفاظ به أثناء عرض الكلام. • يستعمل عادة قبل الاسم المفرد، أو اسم الشيء، أو الفكرة، أو الجوهر، أو أي حالة فردية، وقبل اسم الجمع، كشجرة، رغبة، جليد، حبر، قوة، شاب، مئة... إلخ.
A	- يرد أيضا قبل استخدام أسماء الأعلام ضمناً، مع الإشارة إلى صفات المفرد، أو مجازياً مثل نوع الفصل، وذلك سنة 1596م.
A	- تدلّ على الذهاب إلى التعزية في سنة 1663.
A	- في سنة 1675، يتبع كثيرا من العبارات، نحو: مثل، ماذا، الذي، كل، ويتبع أي تعديل يسبقه كيف، هكذا، لذا، أيضا، حجم المبلغ في وقت سابق وبعيد كان يدلّ على الشبح. - يتبع أيضا عبارات السؤال التالية: بأيّ طريقة؟ أيّ الأقارب؟ أيّ نوع؟.... إلخ.
BY-WARD	- عن طريق الجناح: ليس هو الجناح الرئيس كما هي الحال في برج لندن الجانبي. ثم أدى جسر السحب الكبير إلى بوابة أخرى تشكّل المدخل الرئيس للجناح الخارجي، ويسمى الجناح الجانبي لبرج Grate.
BYSANTINE	- نسبة إلى بيزنطة. بايرون هو النطق الأول للفظ، ثم تتبعه مشتقاته الأخرى التي ظهرت لدى العلماء الكلاسيكيين المتعلقة بالصفة، والاسم؛ فبالنسبة للصفة مثلاً في سنة 1794، أطلق التسمية المؤرخون البيزنطيون الذين عاشوا في الإمبراطورية الشرقية، حسب الروسي (مارتين بوط Martyn BOT).

2/ المعاجم التاريخية اللغوية للغة الفرنسية:

أ/ دراسة تطبيقية في المعجم التاريخي للغة الفرنسية: وهو ما يدعى بمعجم (لو روبير le Robert) للمؤلف (الآن ري Alain Rey) وكذا (تريستان أوردي Tristan Hordé) وكذا (شونتال تاني Chantal Tanet) الذي ألفه سنة 2016، وقد اخترت الطبعة الرابعة، الجزء الأول الذي يبدأ من الحرف A إلى غاية الحرف Fo منه؛ لأنها طبعة مزيّدة ومنقّحة من قبل (الآن ري). فهذا المعجم يبيّن أصول وتواريخ الألفاظ الفرنسية المستعملة، وكذلك بعض المهمل منها، مع ذكر أصولها البعيدة والقريبة، دون إغفال أوقات ظهورها في الاستعمال اللغوي، ابتداءً من عام 842 م إلى يومنا هذا.

ويحتوي هذا المعجم تاريخ تطوّر هذه الألفاظ عبر العصور، بذكر السنوات التي ظهرت أو انتشرت فيها بالتفصيل والدقة، مع إبراز معانيها المختلفة واستعمالاتها في التراكيب المتنوعة، هذا بغضّ النظر عن الأخذ بعين الاعتبار السياقات المحيطة بها منذ نشأتها وتغيّرها، وسيرها في اللغات الأوروبية خاصة.

وقد أرفقت الألفاظ الواردة في هذا المعجم التاريخي الفرنسي بالمعلومات الموسوعية المتعلقة باللغة الفرنسية، وكذا المفاهيم اللسانية التي تساعد في فهم هذا المعجم. بالإضافة إلى أنه معجم مرفق بقاموس مصطلحات، ويحتوي تسلسلاً زمنياً للنصوص الفرنسية، التي تمثّل فيه شواهد هذه الألفاظ في الأساس. ويعتمد هذا المعجم شرح المفردات شرحاً تفصيلياً دقيقاً، ونجد في نهاية كلّ مدخل توضيحاً لرحلة المعاني والأفكار، بغية تقريبها للقارئ؛ فقد قدّم (الآن ري) لهذه الطبعة الجديدة، وقال إنّ اللغات مثل الشجرة التي تحمل جذوراً وأغصاناً متشعبة، كما أنّ الألفاظ في كلّ اللغات الحية في تطوّر مستمرّ؛ إذ كانت الطبعة الأولى له سنة 1992، وقد سجّلت اللغة الفرنسية تطوّرات ملحوظة في ميادين الحياة المختلفة، ويجب أن تتداركها اللغة، وتعبّر عن هذه التحوّلات مثلما جاء في هذه الطبعة الرابعة محلّ التطبيق. وفي ما يلي بعض الأمثلة لكيفيات تعريف الألفاظ، التي درستّها من خلال هذا المعجم التاريخي:

المعلومات المختلفة	المعنى	المدخل
- اسم مذكّر؛	- القنب؛	Abaca

-يحتمل أنه مقترَض من الإسبانية .abaca	-يعني هذا اللفظ ألياف شجرة الموز الفيليبينية الذي يُطلق عليها اسم: Chanvre de manille. وهذا اللفظ مؤنث إلى غاية سنة 1752.	
- اسم مذكر؛ - هو اختصار أو رمز في فرنسية إفريقيا.	- يدلّ على معنى سترة لها أزرار التي تمتدّ إلى العنق، وتلبس دون قميص chemise مع أيّ سروال طويل؛ - يدلّ أيضا على رمز الحرّية لا الاستعباد؛ - وهو نوع من الألبسة فرضه نظام بوتو في زائير من سنة 1972 إلى غاية 1990.	Abacos
- اسم مذكر يعود إلى القرن التاسع عشر (19). • ملاحظة: يعطي (الآن ري) استعمال هذا اللفظ في الأزمنة المختلفة. • abandon من الفعل abandonner وكان أصلها = donner à bas استسلم، وهو يعني التخلي والتّرك. • الشّاهد هنا: أغنية	- يدلّ على أنّه عبارة قديمة هي: (مع الفرقة) من أصول جرمانية؛ - وفي الفرنسية لفظ bannjan يعني banir؛ أي: أن يبعد؛ - يعني مبدئيّا أيضا التّخلي عن شيء ما، ووضعه في قبضة شخص آخر، وهو يدلّ على فكرة التّخلي السّائدة في المجتمع؛ - وفي النّصف الثّاني من القرن 19، في علم النّفس، ظهر مصطلح: عصاب الهجر الذي يقابله في الفرنسية: nerveuse d'abandon؛	Abandon

(رولاند Roland، 1080).	- ويعني أيضا الخيط الذي يشدّ عنق الحيوان، وبعد فكّه يصبح طليقا؛ - في سنة 1690، يطلق على التخصّصات المتعلقة بصيد الصقور؛ - في سنة 1701، يدلّ على قيادة خيول مسخرة لذلك، والتي تمّ هجرها من قبل ركّابها الأصليين؛ - وفي نهاية القرن 19 يدلّ أيضا على ترك الشّيء في خطر.	
	- يدلّ في سنة 1845 في القانون على الشخص الذي يتخلّى عن ماله أو عقاره؛ - وتحول معناه سنة 1866 إلى Abandonnateur، وهو نادر الاستعمال.	Abandonnaire
- صفة	- يدلّ في سنة 1950 في علم النفس على الطّفّل الذي يعاني من الإهمال والتّخلي الأسريّ، ومن الخوف جرّاء ذلك.	Abandonnique
- اسم مذكّر مقترض من اللاتينية سنة 1165، ومن اليونانية هو اللفظ Abakos/Abacx، والمقترض هو المستعمل في الفرنسية.	- هو مصطلح تقنيّ مقترض؛ - يدلّ على الغبار الذي يثار من وقع الخيول والأرجل؛ - يدلّ أيضا في العموم على الآلة الحاسبة، ثمّ لوحة تلعب دور الحساب سنة 1611؛ - في سنة 1751، يدلّ على مربّعات الخشب المجوّفة مع	Abaque

	الأسلاك والكرات المنقولة للحساب؛ - في سنة 1596 يدلّ على طاولة الرّمل النّاعم للحساب أيضا: Tableau de sable fin - في سنة 1752، يدلّ المعنى الأصليّ فيه على العصور القديمة، وأمّا المعنى الثّانويّ منه، فيدلّ على الولادة الجديدة.	
- تتازل عن العرش. ولهذا الفعل معنى في اللّغة الفرنسيّة، وهو المعنى السّياسيّ الذي يقصد به: التّخلّي عن السّلطة، أو يدلّ على معنى أوسع في القانون وهو: التّخلّي عن الحياة، وذلك سنة 1402.	- فعل مقترض من اللّاتينيّة سنة 1375، وهو Abdicare، وهو يدلّ على معنى: عدم الموافقة، أو رفض جائزة. - فعل نمطيّ تقنيّ. - فعل ذاتيّ ومتعدّد، ويدلّ اليوم على أنّه لازم، وظهر هذا سنة 1694.	Abdiquer
- اسم مذكّر. ومنه الصّفة Abdominal سنة 1611. - يستبدل إلى الجمع في علم الحشرات، وفي الجمباز ليدلّ على عضلات البطن. - ويدلّ سنة 1965 على حزام شدّ البطن.	- لفظ طبّي مقترض سنة 1537 من اللّغة اللّاتينيّة Abdomen: معناه البطن الكبير. - لفظ متّصل أيضا بأصل اللفظ: غامض، وله علاقة بالفعل: abder بمعنى: ابتعد، أخفى. ويدلّ اللفظ الفرنسيّ	Abdomen

	على البطن في علم التشريح. وفي اللغة العامة يدلّ على البطن الكبير، وهذا موثّق سنة 1744 في فرنسيّة كندا، ويستعمل أيضا في علم الحشرات سنة 1810.	
- مضارع مستمرّ، صفة	- معناه: مزعج. - يدلّ هذا اللفظ سنة 1538 على: من يضايق، من يبتزّ فعلا من أجل الشّجار. وفي سنة 1762 يدلّ على: من يثير الرّغبة. أمّا معناه الحاليّ، فيدلّ على: من يغضب. وتطوّر هذا اللفظ خلال القرن 19 بالمقارنة مع الأفعال والأشخاص في الوقت نفسه مع المعنى الفيزيولوجيّ أقلّ من المعتاد. - Agacement: اسم مذكر في القرن 15: يعني تهيج الأسنان الجسديّ سنة 1507، ومجازيا يستعمل للاستفزاز، وكذا إثارة الشّهوة ابتداءً من سنة 1718.	Agaçant
- فعل متعدّد، مقترض من اللاتينيّة نهاية القرن 14 Abolere بمعنى:	- للفظ الفرنسيّ معنى قانونيّ، وله قيم دينيّة في القرنين 15 و17، ويطلق أكثر في القوانين والقرارات القضائية في القرن	Abolir

تدمير وإبادة = ضياح الآثار والذكريات.	15. - يدلّ في الفرنسية الكلاسيكية سنة 1636 على الجرائم؛ ومعناه: محو = العفو عن المذنب. - حاليًا يعني الهدم ابتداءً من سنة 1417.	
- اسم مؤنث مقترض سنة 1316 من اللاتينية.	- لفظ قانوني، من سنة 1405 يدلّ على العفو، مقابله في اليونانية: Amnéstia (amnistie). - واللفظ من سنة 1606، يطلق في القانون والدين إلى سنة 1690. - وفي الاستعمال العام يدلّ على إلغاء الذنوب.	Abolition
- اسم مذكر سنة 1836. :Abolitionniste صفة واسم سنة 1835	- مقترضات من الإنكليزية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1788 إلى سنة 1790، وانتقلت إلى الفرنسية للدلالة على معنى: إلغاء العبودية.	Abolitionisme
- اسم مذكر مستخدم سنة 1080 (abet)	- اسم آتٍ من اللاتينية abbas وكذلك abbatis. - مقترض من اليونانية abba، ومأخوذ من الآرامية. - يدلّ اللفظ في اللغة الفرنسية على: رئيس دير رجال.	Abbé

	- هذا اللفظ أيضا محفوظ في اللاتينية القديمة، وفي سنة 1587 يدلّ على رئيس منظمة أو جمعية مكونة من الشباب المسؤولين عن عرس في قرية معينة. - لفظ يدلّ أيضا على الفولكلوريين، وفي فرنسية سويسرا: Abbé، يدلّ أيضا على رئيس دير سنة 1685 إلى غاية سنة 1924، ونقول بخاصة عبارة: Abbé président، وذلك ما بين القرنين 15 و 18. - وفي الفرنسية الإفريقية: يدلّ اللفظ على كنيسة كاثوليكية إفريقية.	
- اسم مؤنث، مقترض سنة 1541 من اللاتينية.	- يدلّ على إجراء معين للإزالة. ويوحي أيضا هذا اللفظ سنة 1771 على تحديد نوع من القياس المنطقي.	Abduction
- اسم مؤنث، وكان يُكتب بصيغة Abueille سنة 1273.	- وعوض ابتداءً من القرن 16، ويدلّ على حشرة هي النحل، واستخدم في العصور الوسطى للدلالة على النحل. - هذا النموذج مستعار قديما ويأتي في حدّ ذاته من القبّة	Abeille

	اللاتينية. - المرادف القديم Avete: اسم مؤنث سنة 1170، وهو تصغير من الفرنسية القديمة، وتم إصلاحها في القرن 15. وفي سنة 1385 حسب التّصغير اللاتيني Apis.	
--	--	--

❖ **تحليل:** من خلال اطلاعي ودراستي لهذه الطبعة؛ حيث قمت بتحليل جزء منها فقط، أستنتج أنّ (الآن ري) قد جدّ فعلا ونقح وأضاف؛ إذ لا أجد في الطبّعات القديمة، وبخاصّة في معجم اللّغة الفرنسيّة الصّادر عن الأكاديميّة الفرنسيّة، أيّ ذكر لتطوّرات الألفاظ عبر السّنّوات، إلّا القليل منها، وذكرت عبر العصور، مع إيراد كثير للشّواهد الشعريّة والأغاني بينما الأمر يختلف فعلا في هذه الطبعة الرّابعة؛ إذ هي بالفعل دراسة تاريخيّة تطوريّة مليئة بالألفاظ المشروحة في الفرنسيّة ومقارنتها بما اقترض منها في اللّغات اليونانيّة والجرمانيّة واللاتينيّة.

يتعرّض (الآن ري) في منتصف صفحات هذا المعجم التّاريخيّ الفرنسيّ، إلى الحديث عن نبذة مختصرة عن استعمال اللّغة الفرنسيّة في إفريقيا، قائلا إنّها موروثه عن وضعيّة استعماريّة بعبارة: فرنسيّة خارج فرنسا، وهذه اللّغة تتأقلم حتّى في جنوب إفريقيا، وهناك وجدت أجواء، ووسائل تواصل واتّصال مفروضة، وتُستعمل بشكل عاديّ من قبل ثلاثين (30%) من الشّعب الإفريقيّ باستثناء المغرب، وهذا إلى جانب اللّغة الإنكليزيّة المستعملة بنسبة خمسة وخمسين (55%) من البرتغاليين الإفريقيّين؛ حيث إنّ هاتين اللّغتين الأوروبيّتين، قد دخلتا بسبب العامل الدّينيّ والتّجاريّ، والاستعماريّ، بالإضافة إلى دخولهما عن طريق الإدارة الاستعماريّة؛ إذ إنّ هذه العوامل المختلفة هي التي أدّت بشكل مباشر إلى انتشار اللّغة الفرنسيّة، وبخاصّة أنّها اللّغة المستعملة في الإدارة، والمدارس، والمؤسّسات المختلفة.

❖ **نقد:** ألاحظ في هذه الطبعة أنّ الشّواهد المتعلّقة بالنّصوص المختلفة، من الأمثال والحكم والأغاني القديمة المشهورة، وروائع الشعر الفرنسيّ القديم متوفّرة بكثرة، أمّا الشّواهد الصّوريّة مثل الصّور والرّسوم والجداول البيانيّة، فهي قليلة، مثلا: في الصّفحة التّاسعة والأربعين (49) من

هذا المعجم، هناك رسم بياني تخطيطي للمدخل Adorer، نظرا لاهتمام المؤلف بإيراد تطورات الألفاظ شكلا، ومعناها عبر العصور والسنوات المختلفة، وكيفية سريانها بين اللغات الأوروبية. كما أنه لا يقدم إلا شرح الألفاظ، وسنوات سيرورتها عبر الأزمنة المختلفة، وكذا أصولها، بالإضافة إلى أنه يتدرج بسنوات ظهور الألفاظ من السابقة إلى اللاحقة.

❖ رأي واقتراح: لو أن المؤلف (الآن ري) أو غيره، يضيف في الطبّعات الجديدة القادمة بعض الشواهد الصوريّة المتنوّعة في هذا المعجم التاريخي، فسوف يكتمل صنعه وإحكامه وبخاصّة إذا كانت الصّور ملوّنة.

ب/ المعجم التاريخي للغة الفرنسيّة الأول: صدر هذا المعجم التاريخي عن الأكاديمية الفرنسيّة سنة 1858، في جزئه الأول، في فرنسا، وقبل الخوض في هذا المعجم، أودّ الإشارة إلى أنّ عصور اللّغة الفرنسيّة، قد قُسمت إلى أربعة (04) عصور، هي:

- العصر الأول: الفرنسيّة القديمة: من القرن التاسع (09) إلى القرن الثالث عشر (13)؛
- العصر الثاني: الفرنسيّة الوسيطة: من القرن الرابع عشر (14) إلى القرن الخامس عشر (15)؛

- العصر الثالث: الفرنسيّة الكلاسيكيّة: من القرن السادس عشر (16) إلى القرن الثامن عشر (18)؛

- العصر الرابع: الفرنسيّة الحديثة: من القرن الثامن عشر (18) إلى اليوم" (القاسمي، 2014، ص 241-242)؛ وبذلك يكون هذا التقسيم المعتمد أيضا بناءً على أحداث تاريخيّة هامّة أسهمت في إحداث التّغيير والتأثير على اللّغة الفرنسيّة بخاصّة. ومن خلال قراءتي له اكتشفت:

➤ احتواءه على أصول الألفاظ الفرنسيّة، وتبيين الأكاديميّة أشكال هذه الألفاظ المختلفة من جوانب عدّة؛

➤ تطرّق الأكاديميّة بعد دراسات عدّة وطويلة إلى شرح الألفاظ الفرنسيّة شرحا مفصّلا؛ حيث بلغ عدد صفحات الألفاظ التي تبدأ بالحرف ألف وحده، أكثر من ثلاثين (30) صفحة، بغضّ النظر عن الحروف الهجائيّة الأخرى؛

➤ ضمّ هذا المعجم التاريخي مقدّمة فيها جميع المعلومات المتعلقة بالمعجم، بعنوان: تنبيه Avertissement، حول طريقة استعماله والاطّلاع عليه، ومختصر عما ورد فيه من ألفاظ في حوالي خمسة عشر (15) صفحة كاملة؛ إذ نبّهت الأكاديمية إلى ضرورة تأليف هذا المعجم بقوة القانون، وذلك كان من مهامها بالفعل، والذي يحتاجه الفرنسي بالدرجة الأولى في حياته الثقافية والاجتماعية، والأدبية؛ فهو المعجم الذي يضبط تراكيب اللغة الفرنسية، وهي حالياً تسعى إلى تنقيح طبعاتها الصادرة عنها، وتحاول سدّ الثغرات والهفوات التي وقت فيها أثناء تأليفها الأول؛

➤ وبالموازاة، فإنّ اللغة الفرنسية تتغيّر من زمن لآخر، وبالتالي تتحوّل ألفاظها أيضاً في تراكيبها وبالنتيجة، تكون الإصدارات الأولى لهذا المعجم التاريخي ذات نقص، يستلزم استدراكها بإصدارات جديدة، وطبعات متجدّدة منقّحة، لمسايرة التطوّر الحاصل على مستوى الألفاظ الفرنسية في أشكالها واستعمالاتها المختلفة، من يوم ميلادها إلى مماتها، أو وقتنا الحاضر، ومن أجل الإبقاء على اللغة الفرنسية حيّة بين اللّغات، وجب تأليف المعجم التاريخي للغة الفرنسية؛

➤ إصدار الأكاديمية مسودة هذا المعجم في أوقاه الأولى، بعد عدّة سنوات، وجهد مضنٍ في البحث ضمن هذا الإطار؛

➤ وجود حديث مطوّل في هذا المعجم عن تاريخ اللغة الفرنسية وآدابها، ومختلف العصور التي تعاقبت عليها، وجميع الحرف والمهن والعلوم، واستندت الأكاديمية في ذلك إلى كتب ومراجع خاصّة، وأشعار قديمة وقصص وروايات وأمثال، وكان هذا مبدأ الأكاديمية؛

➤ عدم عثوري في هذا المعجم التاريخي على أيّ معلومات عن الشواهد الصوريّة المتمثّلة في الصّور والرّسوم، أو الأشكال البيانيّة والجداول التوضيحية، وربّما تعود علّة ذلك إلى أنّه المعجم التاريخي الأوّل للغة الفرنسية، وبالتالي يعدّ الإصدار الأوّل القابل للتّعديل والتّقيح، بدليل قدمه أولاً، وإصدار (الآن ري) وغيره في ما بعد معجمي اللغة الفرنسية التاريخيين المسمّيين Le Robert et le Petit Robert؛

➤ ورود معلومات تقنيّة وعلميّة وظفّت لأغراض أدبيّة، دخلت حيّز شرح متخصص، وكلّ المعاني ذات قيمة؛

- وجود مصطلحات: الحرب، والبحر، والفلسفة، والعلوم الرياضيّة والفيزيائيّة، ومصطلحات الأرض، والمهن والحرف، وهي كلّها من جواهر الألفاظ الفرنسيّة قديما وحديثا، ويتمّ التحدّث عنها في وقتنا الحاليّ، ويصعب تأديتها أو استعمالها، وبخاصّة أنّها قديمة؛
- عدم أخذ الأكاديميّة في هذا العمل المعجميّ الألفاظ القديمة الخارجة عن الاستعمال، في حين تأخذ بتلك الألفاظ العتيقة في أيّام استعمالاتها الأولى، الواردة في الأدب الفرنسيّ القديم؛
- قيام عدد كثير ومعتبر من الطّبقة الفرنسيّة المتعلّمة والمختصّين بجمع هذه الألفاظ القديمة؛
- ورود شواهد شعريّة كثيرة تقريبا في كلّ صفحة من المعجم، بجانب تلك الألفاظ المشروحة بتفصيل طويل، أحييت كثيرا من الألفاظ الميتة وأعادتها إلى الاستعمال في ما بعد؛
- عدم إغفال الأكاديميّة من خلال هذا المعجم التّاريخيّ العتيق، ذكر أصول الألفاظ الفرنسيّة في اللّغات الأوروبيّة الأخرى، مثل اللّاتينيّة، والجرمانيّة، واليونانيّة، وهذا ما يلفت الانتباه، مع كتابتها كما هي في هذه اللّغات وبخطّها؛
- تمّ ذكر الأصل الأجنبيّ لبعض الألفاظ إن وجد، أو لمّا تكون قابلة لذلك، وهنا تمّ وضع فهرس عامّ لآراء وشواهد حول هذه الألفاظ وكذا تطوّراتها، مع إجراء مقارنة عليها في اللّغات الأخرى؛
- تمكّن هذه الأكاديميّة من خلال ذلك من معرفة طرائق عبور الألفاظ الفرنسيّة من اللّغة اللّاتينيّة إلى الفرنسيّة والعكس، وهذا الإجراء لا ينطبق فقط على أشكال هذه الألفاظ، وإنّما على معانيها أيضا، فكثيرا ما تغيّر هذه الألفاظ معانيها وقيمتها، وتساfer دون جواز سفر وتستعمل بطرائق مختلفة في لغات أخرى؛
- سهولة وضع الألفاظ بالنّسبة للأكاديميّة، التي تعدّ من عائلة واحدة، مع شرحها، سواء الجديدة أم القديمة، مثال: *abondamment, abondance, abondant abonder*، وغيرها من الألفاظ؛
- تطرّق الأكاديميّة بعد أن فرغت من عرض أصول وتاريخ الألفاظ، إلى الحديث عن أشكالها الكتابيّة، وجميع المعلومات المتعلّقة بهذا المجال وذلك عبر عصور اللّغة الفرنسيّة المتعاقبة، وتمّ هذا بعد إجرائها بحوثا مختلفة مرفقة بشواهد متعدّدة، إلى جانب قائلها شعرا كانت

أم نثرا (أقوالا مأثورة، أم حكما، أم أمثالا... إلخ)، أخذتها الأكاديمية من قاموس المصطلحات الخاص بها، يسمّى Le glossaire de La Corne de Saint- Playe، مع العلم أنّ هذه الألفاظ قد تعرّضت للتطوير وفقا لمنظور الحداثة والكتابة المعاصرة، وقام بذلك مختصّون في الصناعة المعجمية؛

➤ التطرّق إلى ذكر جميع المعلومات الصوتية، وكيفية نطق الألفاظ الفرنسية قديما وحديثا وكذا الحروف الهجائية الفرنسية، والتي تتغيّر أحيانا، وتمّ أخذ الحذر لما تراه العين وتسمعه الأذن من بعضها، وسيتمّ إيراد أمثلة في أوراق لاحقة؛

➤ تحديد أصول بعض الألفاظ إيتيمولوجيا عن طريق التأثيل لفظا وتركيبا ونطقا، وهذه نقطة بداية التأريخ لها، ووراء هذا التأريخ، هناك طبيعتان مرتبطتان بهذه الألفاظ، هما الطبيعة الفلسفية والطبيعة التأملية، وتمثّل الجانب الإيجابي في هذا المعجم أيضا؛ لأنّ التأريخ الفلسفي للألفاظ مكّن من إعطاء معانيها القريبة والبعيدة، وهذه منهجية محكمة اتبعتها الأكاديمية؛

➤ رؤية الأكاديمية أنّ الحفاظ على اللغة الفرنسية، وكذا تكوين اللغات الأخرى التي نحتاجها في فكرنا لا يكون إلا بالكتابة، فبها نعبر عن الفكر بطريقة سهلة ويسيرة وسريعة، وإن نحى اللفظ الجديد منحى التقليد، أو غير استعماله المتجسّد في واقع الاستعمال عبر العصور الأدبية المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المعجم قد تعرّض إلى تحيينات عدّة من سنة 1539 إلى سنة 1606، وأخذ مسميات عدّة إلى غاية القرن السادس عشر (16)، من قبل كلّ من: (روبير إستيان Robert Estienne، وجون تييرى J. Thierry).

وفي ما يلي أمثلة عن الألفاظ التي تبتدئ بالحرف الهجائي A، في المعجم التاريخي للغة الفرنسية الصادر عن هذه الأكاديمية، وذلك باختصار كما يأتي بيانه:

A	- الاسم المذكّر؛
A	- من الأصوات الأكثر انفتاحا؛ - أول حروف العلة الشفوية؛ - أول حروف الهجاء الفرنسية، وفي كثير من لغات العالم؛
A	- يعدّ حرف علة ولين؛

	- هو نسخة طبق الأصل عن ألفا Alpha اليونانية.
A	- بعد هذا العرض الموجز عن الحرف أ بالذات، أجد في هذا المعجم كتابة صوتية له، تبين كيفية نطقه حسب (موليير Moulière؛ حيث تم وضع اسم المرجع كما يلي: Le Bourgois gentil home, 2, 6.
A	- الصوت A ينطق بفتح عميق للفم؛
A	- الأطفال في سن الثانية عشرة (12) أو الخامسة عشرة (15) شهراً، يبدوون بنطق هذا الحرف، وهو الأسهل نطقاً؛ لأنه لا يتطلب إلا فتح الشفتين ونطق صوته.
A	- وتحت هذا العرض أيضاً، أوردت الأكاديمية الكاتب القديم الذي تحدث عن هذا وكذا مرجعه كما يلي: Buffon, histoire naturelle de l'homme, S de l'enfance.
A	- الحرف A يتقدم كل الحروف الهجائية وهو الأول في الترتيب الطبيعي، وقال ذلك: Dr Brosses, de la formation mécanique des langues, C, 3.
A	- الحرف A في كل الأمم أصبح حرفاً ذا أسرار، وهو مقدس؛ لأنه الأول، وتحدث عنه (فولتير) في قاموسه: Voltaire, Dictionnaire Philosophique, Art, A.
A long	- على طول
A bref	- في لمحة
A moyen	- في وسيلة
	وتقال هذه العبارات بسبب الصوت A في الألفاظ التي يُوظف معها
A	- إن اللهجة أو نبرة الصوت التي تحيط بالحرف A دائماً ملحوظة؛ ويدل على علامة اشتقاقية، وتدل على خطاب بدائي.
A	- يدل هذا الحرف أيضاً على الانجراف.

	- ويقال لماً نكون عاجزين أو معوقين عن نطق أو كتابة شيء.
A	- كانت الكلمات قبل وجود الحرف à عليه خطّ accent circonflexe، تكتب كما يلي: حمار âsne → âne ← هائج âspre → âpre ←
A	- يدلّ الحرف A أيضاً على صوت شفويّ في الكتابة والانتطباع، مثال: رومانيّ A Romain ← إلى جانب A coté ←
A	- يوضع الحرف A أيضاً في بداية الألفاظ التي تدلّ مثلاً على: عاصمة أو بلد Capital ← بداية الجملة Majuscule ←
A	- إنّ الحرف A في كلّ أحواله لا يتّخذ صفة الجمع بإضافة حرف S إليه كما يلي: AS، وتستشهد الأكاديمية بمقولة (فولتير) في (المعجم الفلسفي).
A	- هذا الحرف يضرب كمثل كما يلي: لم ترَ ولم تسمع؛ بمعنى: ni A ni B، ويقال لتجاهل شيء ما. ويورد هذا المعجم التاريخيّ أبياتا شعريّة لـ (موليير) بعنوان: Les femmes savantes، ولشعراء آخرين، مثل: John De La Fantène.
A	- ننطق الحرف A طبيعياً: لماً نكون بصدد البدء أو الإنهاء بشيء ما، مثلاً: أنا أوّل من يعرف وآخر من يتكلّم وبالفرنسيّة: je suis l'alpha et l'omega؛ أي: أنا الألفا والأوميغا.
A	- ونستعمل الحرف A للقول باختصار: من الألف إلى الياء، وبالفرنسيّة: de A jusqu'à Z؛ وذلك للتدليل على شيء ما من البداية إلى النهاية.
A	- نصف بالحرف A الرّجل، صاحب الخصال الكريمة، والذكاء الخارق، صاحب النّزاهة العالية، والنّبل، يقال بالفرنسيّة: un homme est

	.marqué à l'A
A	- عندما يتم وضع الحرف A أمام أحرف أخرى مثل: E، أو أحرف أخرى وردت على سبيل الحصر في المعجم، فإنّ كَيْفِيَّة قراءته أو تهجئته تختلف، وتعرّف الأكاديمية من خلال هذا المعجم جميع هذه الحالات، وبخاصّة لما يرافق بالأسماء أو الصفات، فيعرف بذلك إن كان يدلّ على حرف أو فعل، وهكذا، إلى باقي تغيّراته لما يرد داخل الجملة.

❖ ألاحظ من خلال قراءتي لهذه المعاجم التاريخية الفرنسيّة والإنكليزيّة، أنّ لكلّ معجم طريقته في الشرح؛ بحيث إنّ وجه التشابه الكبير بينها هو طريقة الترتيب المتمثّلة في الألفبائية، وكذا تقديم شروح للمداخل، بينها تتمثّل أوجه الاختلاف في: كون كلّ من المعجم التاريخي للغة الفرنسيّة الأوّل الصّادر عن الأكاديمية الفرنسيّة، وكذا (معجم ألان ري) في طبعته الرابعة سنة 2016 يشرح الألفاظ ولكن الطّبعة الأخيرة أحسن من السابقة، من حيث المنهجية، وكميّة المعلومات الواردة فيه: النّحويّة والصّرفيّة والدّلاليّة، وكذا ورود مخطّطات بيانيّة لبعض المداخل، بالإضافة إلى توفّر المعلومات، لكنّ ما هو غائب في كليهما هو الرّسوم والصّور التّوضيحيّة، وكذلك المعلومات الإحصائيّة.

وألاحظ في المقابل، أنّ المعجم التاريخي للغة الإنكليزيّة هو الآخر متّصف بكثير من الشّروط المعجميّة؛ بحيث يحتوي كثيرا من الشّروح المختلفة للمدخل الواحد، ولكنّي لاحظت أيضا غياب الصّور والرّسوم التّوضيحيّة، والأشكال البيانيّة.

6- مناقشة علاقة المعلومات الإحصائيّة بالتّعريف: يقول (إبراهيم بن مرّاد): "إنّ المفردة قابلة للإحصاء الرّياضيّ، وهي مرتبطة في ما يبدو بكونها فردا لغويّا، له خصائصه التّمييزيّة التي تمكّنه من التّفرد" (ابن مرّاد، د ت، ص. 15)؛ ومعنى ذلك أنّ المعلومات الإحصائيّة للألفاظ ذات علاقة وطيدة بالتّعريف المقابل لهذه الألفاظ المعجميّة؛ لأنّ إحصاءها وتعدادها ومعرفة نسبتها واستخراج المستعمل والمهمّل منها، يمكّن من تحديد تعريفاتها الخاصّة بها، والتي تفرّق بينها ويجعل لكلّ منها معنى مرادفا لها، وبالتالي يتمكّن القارئ من انتقاء الألفاظ المناسبة، التي يبحث عنها في

المعجم الذي لجأ إليه، ويلجأ إلى توظيفها في النصوص المختلفة التي يحررها، والمقالات التي يكتبها أو التي يترجمها. لقد لجأ (الخليل بن أحمد) إلى أسلوب الإحصاء واستعمله في معجمه (العين) بصور متعددة لتحقيق أصل من أصول المعجم، وهو الشمول، وذلك إن دلّ على شيء إنما يدلّ على أنّ عملية جمع الألفاظ لصناعة معجم معيّن لا تكفي، فالجمع قد يحقق الشمول ولكنه لا يحقق التعريف المناسب لهذه الألفاظ، وبالتالي تفتنّ هذا المعجميّ الفذّ إلى أنّ أسلوب الإحصاء المعجميّ إذا ما استعمله، فإنّه سيجني فوائد جمّة، من بينها تحديد تعاريف الألفاظ تحديداً مناسباً لمعانيها؛ "وعليه لجأ الخليل إلى هذا الإحصاء الشموليّ وتدرّج في تحقيقه بدءاً من الوحدة الصغرى، وهي الصّوت أو الحرف، على التفصيل التّالي:

أ- الإحصاء الصّوتيّ المخرجيّ الذي استعمله في ترتيب جذور المداخل.

ب- الإحصاء الكميّ للأصوات المؤلّفة للجذر المعجميّ، ثمّ ما يرتبط بذلك من ترتيب للمداخل ترتيباً داخليّاً كمّيّاً انطلاقاً من الثنائيّ حتّى الخماسيّ.

وعن طريق الجمع بين الجانب الصّوتيّ المخرجيّ والجانب الكميّ، استطاع الخليل مثلاً معرفة الدّخيل من الأصل في الكلمات العربيّة.

أ- الإحصاء التّقليبيّ، وهو تقليب أصوات الجذر المعجميّ لمعرفة الاحتمالات اللّغويّة النّاتجة عنها.

ب- الإحصاء الاستعماليّ، وهو نصّ (الخليل) على أنّ هذه الصّورة من تقليبات الجذر مستعملة أو مهملة. وبقي أن نتساءل: هل يصحّ استخدام تلك الإحصاءات ذات الطّابع الرّياضيّ في جمع مادّة لغويّة ذات طبيعة إنسانيّة اجتماعيّة استعماليّة؟ ثمّ كيف تعتمد نتائج إحصاءات عقليّة من قبل شخص واحد فقط للغة عريضة ومتشعّبة؟ " (الصّرّاف، 2013، ص. 173)؛ بمعنى أنّ هذا السّؤال مطروح على العمل الفرديّ الذي قام به (الخليل بن أحمد الفراهيديّ). وأخلص ممّا سبق أنّ (الخليل بن أحمد) قد استطاع وضع أيدينا على مجموعة من الأصول المعجميّة، من خلال هذا الأسلوب الإحصائيّ في الجمع، وهذه الأصول هي التّجريد أو الجذريّة، والاشتقاق، وما ينتج عنهما من معرفة الأصليّ والزائد، ثمّ الكميّة أو معرفة عدد أصوات الجذور المعجميّة، وفكرة التّرتيب أو أصل التّرتيب وأصل الشمول، وأصل المهمل والمستعمل، وأخيراً أصل التّفريق بين

العربيّ الأصيل والمعربّ أو الدّخيل. وفي مناقشة ذلك، فيمكن القول إنّ التّتبّع للحالات الجزئية يكون من خلال عملية إحصائية للمقدمات المنطقية التي تقوم عليها النتائج، هذا بالإضافة إلى أسلوب المشافهة والتدقيق؛ حيث إنّ للإحصاء والجمع علاقة بالتعريف، وتتجسّد هذه العلاقة في تقوية المعنى وشرح اللفظ المراد، كما يعمل على حصره أكثر من بين معاني الألفاظ الأخرى الواردة في المعجم، وبخاصّة إذا كان الأمر يتعلّق بصناعة (متع)؛ إذ إنّ الإحصاء يفيد كثيرا في اجتناب التكرار.

- **خلاصة:** تتضمّن زبدة هذا الفصل الأخير مجموعة من النتائج الأولية، وسأذكرها كما يأتي بيانه:

- احتلال المعلومات الإحصائية أهميّة بارزة في مساعدة صنّاع المعاجم في التّأليف المعجميّ عموما، وفي تّأليف (متع) خصوصا؛
- إنّ إشكالية تعريف الألفاظ في (متع) من بين القضايا العالقة حاليّا، ولم تجد طريقها الصّحيحة إلى النّور بعد، أو من القول إلى الفعل والتّطبيق؛
- حلّ إشكالية التّعريف في (متع) سيمهد الطريق أمام صانعيه من أجل تّأليفه ونشره؛
- تحليل النّصوص دلاليّا يساعد في اكتشاف معاني الألفاظ المختلفة، وبخاصّة القديمة منها وبالتالي معرفة سيرورة هذه الدّلالات عبر الأزمنة المتعاقبة من خلال ورودها في المدوّنات؛
- غياب التّسسيق والاتّحاد بين المجامع اللّغويّة وعدم اتّخاذ القرار من طرف السّاسة الذين يملكون سلطة ذلك، من بين العوائق التي تؤخّر صناعة هذا المعجم، في الوقت الذي تملك فيه الأمم الأخرى معاجمها التّاريخيّة الخاصّة بها؛
- من واجب الأمّة العربيّة الاحتذاء بالأمم الأجنبيّة؛ إذ يجب علينا التّخطيط مطوّلا لمشروعنا الحضاريّ العتيّد، وقد آن الأوان لننهض من سباتنا العميق ونكشّر عن سواعدنا ونستخدم عقولنا للارتفاع بلغتنا الرّاقية أصلا، واحتلالها مرتبة عالية بين اللّغات الحيّة؛
- على علماء المعجم واللّغة في الوطن العربي، ممّن أنيطت بهم، وأسندت لهم مهمّة صناعة هذا المعجم المنشود، التّخلّي عن الخلافات الواقعة أثناء الاجتماعات الرّسميّة بهذا الصّدّد، وترك الأمور الثّانويّة غير المهمّة التي تعرقل سير هذا المشروع.

خاتمة

خاتمة

- **خاتمة:** تحتوي كلّ بداية نهاية، وتكملة هذه الأطروحة عند هذه الخاتمة الوجيزة التي تتضمن حوصلة مقتضبة عن (متع)، هذا الإنجاز الحضاريّ العتيد الذي يسير إلى النور، بعد أن عرف تأخراً طويلاً لأسباب عديدة، منها عدم اتخاذ القرار من أصحابه لتفعيل هذا المنتظر، وإنّ هذا المعجم ضروريّ جداً في حياة العرب واللغة العربيّة؛ لأنّه يخلّد تاريخها ومسيرة ألفاظها عبر الأزمنة المتعاقبة، فإنّه لا محالة، يصنع للعرب مجدهم ويحفظ تراثهم اللغويّ والمعجميّ، على غرار الأمم الأجنبية الأخرى التي صنعت معاجمها التاريخيّة؛ لأنّها أمم تفتّنت في وقت مبكر إلى أنّ تأليف معجم ضخم مثل المعجم التاريخيّ، لا يتأتّى إلاّ بتضافر جميع الجهود من كافّة مستويات أفراد المجتمع، وبخاصّة المتعلّمة؛ وبالتالي، يمكن القول إنّ العرب يجب أن يحذوا حذوهم في هذه المنهجية المعتمدة من قبلهم، أو يعملوا بأحسن منها، من أجل الوصول إلى الغرض المنشود. وأحسب أنّ تعريف الألفاظ في المعجم التاريخيّ، وإن كان من الصّعب بمكان، مع توقّر كلّ المبادئ النظريّة لتحقيقه، ولكنّي من خلال هذه الرحلة القصيرة في الخوض في ماهيتها، أكون قد أجبّت على السّؤال المطروح في مقدّمة هذه الأطروحة، والمتعلّق بتعريف الألفاظ التي سيتضمّننها (متع) المنشود.

وتتمثّل جملة النتائج التي توصّلت إليها، في ما يلي:

- تعداد محاولة قطر وانطلاق اللّجنة الجزائريّة لصناعة المعجم التاريخيّ قيمة مضافة إلى ذخيرة العرب اللّغويّة المعجميّة؛
- حلّ القضايا اللّغويّة العالقة بصناعة (متع)؛
- تكوين مكنز لغويّ ورصيد معرفيّ ضخم، وجديد، وأصيل، يسرد تاريخ اللّغة العربيّة من جميع جوانبها، عبر الأزمان المتعاقبة والأماكن المتباعدة؛
- الوصول إلى أيّة كلمة في اللّغة العربيّة بسهولة وفي أيّ وقت، وبخاصّة إذا تمّت حوسبة وتطوير (متع) إلكترونياً؛
- التّأريخ الفعليّ لمسيرة اللّغة العربيّة، بتناول مفرداتها معنّى ومبنيّ، واستعمالاتها المختلفة في اللّغة الأصليّة أو المقترضة؛

خاتمة

- التّعريف على ماهية الألفاظ في (متع) لا يكون إلا من خلال تعريفها تعريفا موضوعيا دقيقا؛
- ضرورة اتباع الطرائق والمنهجيات، التي سارت عليها الأمم الأجنبية المتقدمة في صناعة معاجمها التاريخية، مثل الإنكليز والفرنسيين في كيفية جمع هذه الألفاظ وتعريفها؛
- معرفة تقنيات وكيفيات بناء مدونة (متع) التي لا يجب أن تبقى أوراقا ومشاريع؛
- كيفية ترتيب هذه الألفاظ ضمن كتاب أو معجم موثوق؛
- ظهور إمكانيات لحوسبة المعجم العربي بصفة شمولية، وكذا صناعة المعاجم الجديدة المتخصصة من خلال صناعة (متع)؛
- إمكانية صناعة المعاجم التاريخية المتخصصة للغة العربية في لاحق من الزمان؛
- الإسراع والاستعجال في صناعة (متع)، في الوقت الذي بدأت فيه الأمم الأخرى في التخصص والتفّن في هذا المجال.
- ضرورة تفعيل كلّ جهود أفراد المجتمع العربي من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب وذلك دون استثناء أية فئة، تتولّى كلّها جمع ما تيسر من ألفاظ اللغة العربية، من أول إلى آخر ظهور لها، وضمن أماكنها الجغرافية التي ظهرت فيها؛ وإنّ تفعيل الجهود يتحقّق من خلال تكليف كلّ الفئات المثقّة، وغير المثقّة أو المتعلّمة بجمع معاني الألفاظ من أجل إدراجها في هذا المعجم؛
- صمود الساحة المعجمية العربية وبقاؤها واقفة، فهي بخير مادام أهلها يسعون جاهدين إلى الغوص في هذا النوع من الدراسات، سواء كانت دراسات فردية، أم جماعية في إطار المؤسسات اللغوية، ومجامع اللغة العربية على حدّ سواء، وإنّ الأوراق المبدئية والأطر العامة للمعجم التاريخي للغة العربية موجودة ومرسومة من قبل هذه الجهات، وقبلها (فيشر)، وما بقي إلا الاجتهاد أكثر لتحقيق الغاية المرجوة؛
- حاجة صناعة (متع) إلى توظيف وسائل الاتصال الحديثة، وأقصد بذلك استخدام الشبكة والرقمنة والحاسوب في عملية التوليد والاشتقاق المعجمي، كما أنّ الاقتداء بالغرب في هذا المجال بالتّحديد، في كيفية تصنيف المعاجم، وتبويب وترتيب مداخلها، وغير ذلك ممّا يتعلّق بالعمل المعجمي، لن ينقص من هوية العرب شيئا، مادام ذلك خدمة للعلم وطلاب العلم؛

خاتمة

- وجوب تشكيل لجان وفرق عمل تسند إليها مهمة متابعة تطورات الألفاظ عبر الأزمنة، كل في مكانها الجغرافي، ولو بشكل نسبي؛
 - استغلال تقنيات الحوسبة اللغوية المتطورة في تأليف (متع)، وتوظيف مدونة متنوعة المصادر القديمة منها والحديثة؛
 - حسن توظيف علم الإحصاء الرياضي في حساب عدد جذور اللغة العربية، وذلك يتطلب أيضا الإلمام بعلم اللغة الحاسوبي؛
 - إكمال المسيرة التي بدأها (فيشر) في صناعة هذا المعجم التاريخي، بل فعل أكثر من ذلك وأحسن؛ لأننا ندرك اليوم معنى التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، فعيب علينا عدم توظيفها في هذا التأليف؛
 - ضرورة احتواء هذا المعجم على جميع مواصفات الصناعة المعجمية الحديثة، من بينها إدراج الصور والرسوم والأشكال البيانية والتوضيحية للتعريف بالألفاظ.
 - تعداد محاولة قطر والجزائر في صناعة (متع) محاولة رائدة، تستحق التقدير والتشجيع؛
- وفي الأخير لا يسعني إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذه الأطروحة مع شكر الدكتور المشرف على تفضله بالإشراف عليها، واللجنة المناقشة التي قبلت مناقشتها ومस्क الختام قول أحدهم:

فهل يرى، كوعدهم، معجزة؟

القرن ماضٍ وانقضى معظمه

قائمة المصادر والمراجع

- قائمة المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم. ورش.

أولاً: المصادر:

أ/ المعاجم والقواميس:

- باللغة العربيّة:

1- الجوهرى الفارابى، أبو نصر إسماعيل بن حماد (د ت). منتخب من صحاح الجوهرى. ج 1. باب الحرف.

2- ابن منظور الأنصارى الإفريقى، جمال الدين محمد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل (1414 هـ. أ). لسان العرب. ط 3. ج 12. بيروت: دار صادر. فصل اللام.

— ابن منظور، جمال الدين (د ت. ب). لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط 3. ج 14. فصل الحاء المهملة.

— ابن منظور، جمال الدين (د ت. ت). لسان العرب. ج 4. بيروت: دار صادر. باب الصاد المهملة.

— ابن منظور، جمال الدين (د ت. ث). لسان العرب. تح: عبد الله علي الكبير وآخرون. د ط. ج 15. مصر: دار المعارف. باب الدال. مادة (د و ن).

— ابن منظور، جمال الدين (د ت. ح). لسان العرب. ج 12. مصر: دار المعارف. باب الزاء المهملة.

— ابن منظور، جمال الدين (1414 هـ. خ). لسان العرب. ط 3. ج 3. بيروت: دار صادر. فصل الواو.

— ابن منظور، جمال الدين (د ت. ج). لسان العرب. ج 9. مصر: دار المعارف.

3- الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (د ت). العين. تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. د ط. ج 8. د ب: مكتبة دار الهلال.

4- إدريس، سهيل (2012). المنهل. ط 44. لبنان: دار الآداب.

قائمة المصادر والمراجع

- 5- القاسمي، علي، وآخرون (2003). المعجم العربي الأساسي. ط 1. مجلد 1. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. مادة (ع ي ن).
- 6- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (د ت). التّعريفات. تح: محمد صدّيق المنشاوي. د ط. القاهرة: دار الفضيّة. باب الصّاد مع الواو والياء.
- 7- الجرجاني، (1983). معجم التّعريفات. د ط. ج 1. لبنان: دار الكتب العلمية. باب التاء.
- 8- الأحمر، فيصل (2010). معجم السّيميائيّات. ط 1. لبنان: الدّار العربيّة للعلوم ناشرون.
- 9- مجموعة مؤلّفين، (2011). موسوعة القرن. ط 2. تونس: الدّار المتوسّطيّة للنّشر.
- 10- البعلبكي، منير (د ت). معجم المورد الحديث. د ط. لبنان: دار العلم للملايين.
- 11- شمع، نجاح (2006). معجم أكسفورد الحديث للغة الإنكليزيّة. ط 2. جامعة أكسفورد.
- 12- البعلبكي، روي (2003). معجم المورد المرئي. د ط. لبنان: دار العلم للملايين.

ب/ الكتب المصادر:

- 1- السيوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين (1998). المزهري في علوم اللّغة. تح: فؤاد عليّ منصور. ط 1. ج 1. لبنان: دار الكتب العلميّة.
- 2- العوّتيّ الصّحاريّ، سلمة بن مسّلم (1999). كتاب الإبانة في اللّغة العربيّة. تح: عبد الكريم خليفة وآخرون. ط 1. ج 1. عمان.
- 3- ابن عبّاس، عبد الله (1993). غريب القرآن. تح: أحمد بولوط. د ط. القاهرة: مكتبة الزّهراء.
- 4- ابن جنّي، عثمان (د ت). الخصائص. تح: محمد عليّ النّجار. د ط. ج 2. بيروت: دار الهدى.
- 5- سيبويه، عثمان بن قنبر (1991). الكتاب. تح: عبد السّلام هارون. د ط. ج 3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- 6- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (د ت). البيان والتبيين. تح: عبد السّلام محمد هارون. د ط. ج 1. الكتاب الثّاني. القاهرة: مكتبة الخانجي.

قائمة المصادر والمراجع

7- ابن مالك الأندلسي، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله (د ت). ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسمّاة الخلاصة في النحو. تح: سليمان ابن عبد العزيز عبد الله العيونى. الرياض: جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية.

ثانيا: المراجع:

أ/ الكتب:

- 1- ابن مرّاد، إبراهيم (1993). المعجم العلمي العربي المتخصص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري. ط 1. لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- 2- أنيس، إبراهيم (1984). دلالة الألفاظ. ط 5. مصر: مكتبة الأنجلو مصرية.
- 3- المتوكّل، أحمد (1988). قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. ط 1. المغرب: الشركة المغربية للنّاشرين المتّحدين.
- 4- الباتلي ابن عبد الله، أحمد (1992). المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها. ط 1. السعودية: دار الرؤية للنشر والتوزيع.
- 5- مختار عمر، أحمد (1998). صناعة المعجم الحديث. ط 1. مصر: عالم الكتب.
- 6- عبدو، أنطوان (1991). مصطلح المعجمية العربية. ط 1. لبنان: الشركة العالمية للكتاب.
- 7- قريرة، توفيق (2003). المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب. ط 1. تونس: دار محمد علي للنشر.
- 8- زيدان، جورجى (2012). اللغة العربية كائن حي. د ط. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- 9- قنبي، حامد صادق، الحراوي، محمد عريف (2005). المدخل لمصادر الدراسات الأدبية واللغوية والمعجمية القديمة والحديثة. ط 1. الأردن: دار ابن الجوزي.
- 10- النّصراوي، الحبيب (2009). التعريف القاموسي: بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية. د ط. تونس: مركز النشر الجامعي.
- 11- النّصراوي، الحبيب (2009). مؤلفات الجاحظ مصدر من مصادر معجم اللغة العربية التاريخي: دراسة في المستويات اللغوية. د ط. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

- 12- ظاظا، حسن (1990). اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة. ط 2. بيروت: مكتبة الدراسات اللغوية.
- 13- نصّار، حسين (د ت). المعجم العربي نشأته وتطوّره. د ط. ج 1. مصر: دار مصر للطباعة.
- 14- نصّار، حسين (1968). المعجم العربي نشأته وتطوّره. ط 2. ج 2. مصر: مكتبة مصر.
- 15- نصّار، حسين (1985). معاجم على الموضوعات. سلسلة دراسات في التراث العربي. الكويت: وزارة الإعلام.
- 16- اليعبودي، خالد (2006). آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات. ط 1. المغرب: منشورات ما بعد الحداثة.
- 17- بوجادي، خليفة (2009). محاضرة في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات. ط 1. الجزائر: بيت الحكمة.
- 18- حلمي، خليل (1998). الكلمة: دراسة لغوية معجمية. ط 2. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- 19- طعيمة، رشدي أحمد (1982). الأسس المعجمية والثقافية لتعليم العربية لغير الناطقين بها. وحدة البحوث والمناهج. سلسلة دراسات في تعليم اللغة العربية 3. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- 20- درّاق، زبير (1994). المفيد الغالي في الأدب الجاهلي. د ط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 21- الخمّاش، سالم سليمان (د ت). تأثير معجم البدن في ألفاظ جماعات النّاس ومراتبهم: دراسة في الظواهر الدلالية السائدة. السعودية: كلية الآداب/ جامعة الملك عبد العزيز.
- 22- الخمّاش، سالم سليمان (1428 هـ). المعجم وعلم الدلالة للطلّاب المنتظمين والمنتسبين. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز جدة، قسم اللغة العربية.
- 23- الأفغاني، سعيد (1987). في أصول النّحو. د ط. بيروت: المكتب الإسلامي.

- 24- استيتية، سمير شريف (2005). اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج. ط 1. الأردن: عالم الكتب.
- 25- بلعيد، صالح (د ت). كتيب تعريفى للمعجم التاريخى للغة العربية. د ط. اتحاد الجامعات العربية: مؤسسة المعجم التاريخى للغة العربية.
- 26- الصوري، عباس (2002). الرصيد المعجمي الحي: في بيداغوجية اللغة العربية. ط 1. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- 27- منتصر أمين، عبد الرحيم، اليعبودي، خالد (2016). المعجم التاريخى للغة العربية رؤى وملاح. ط 1. المملكة العربية السعودية: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي.
- 28- المسدي، عبد السلام (1994). ما وراء اللغة: بحث في الخلفيات المرجعية. ط 1. تونس: مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع.
- 29- الودغيري، عبد العلي (1989). قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشريقي. دط. د ب: منشورات عكاظ.
- 30- الودغيري، عبد العلي (2001). دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى. ط 1. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- 31- الودغيري، عبد العلي (2008). المعجم في المغرب العربي إلى بداية القرن الرابع عشر الهجري. ط 1. المغرب: مطبعة النجاح الجديدة.
- 32- عبد الجليل، عبد القادر (1999). المدارس المعجمية: دراسة في البنية التركيبية. ط 1. الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- 33- الجبوري، عبد الله (2002). تطوّر الدلالة المعجمية بين العامي والفصح. ط 1. مج 1. د ب: منشورات المجمع العلمي.
- 34- الدكيكي، عبد الواحد (د ت). النموذج المعجمي عند عبد الغني أبو العزم قضايا التصوّر ومنهج البناء من خلال المقدمات: الغني والمعجم المدرسي والغني الزاهر نماذج. د ب: الكلية المتعددة التخصصات، الرشيدية.

قائمة المصادر والمراجع

- 35- القاسمي، عليّ (2003). المعجميّة العربيّة بين النّظرية والتّطبيق. ط1. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- 36- القاسمي، عليّ (2014). صناعة المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة. ط1. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- 37- القاسمي، عليّ (2004). علم اللّغة وصناعة المعجم. ط2. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- 38- وافي، عليّ عبد الواحد (2009). علم اللّغة. ط9. مصر: نهضة مصر للطباعة والنّشر والتّوزيع.
- 39- قدّاف، فتيحة (د ت). سمات المدخل المعجميّ في معجم الغنيّ الإلكترونيّ لعبد الغنيّ أبو العزم بين التّراثيّة والتّحديث. القنيطرة: جامعة ابن طفيل.
- 40- غنيم، كارم السيّد (1990). اللّغة العربيّة والصّحوة العلميّة الحديثة. د ط. القاهرة: مكتبة ابن سينا.
- 41- الوعر، مازن (1988). قضايا أساسيّة في علم اللّسانيّات الحديث. ط1. د ب: مطبعة العجلونيّ.
- 42- مجموعة مؤلّفين (د ت). نحو معجم تاريخيّ للغة العربيّة. د ط. د ب: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السيّاسات.
- 43- عبد اللطيف، محمّد العبد (1979). ضمن الحدود في ثلاث رسائل. د ط. لبنان: منشورات المكتبة العصريّة.
- 44- عبد العزيز، محمد حسن (2008). المعجم التاريخي. ط1. القاهرة: دار السلام.
- 45- الحمزاريّ، محمّد رشاد (1986). من قضايا المعجم العربيّ قديما وحديثا. ط1. تونس: دار الغرب الإسلاميّ.
- 46- غاليم، محمّد (1987). التّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم. ط1. المغرب: دار توبقال.
- 47- زكي نجيب، محمود (د ت). المنطق الوضعي. د ط. ج1. د ب.
- 48- إسماعيل صالح، محمود، الفيفي، عبد الله يحي (2015). المدوّنات اللّغويّة العربيّة: بناؤها وطرائق الإفادة منها. ط1. مباحث لغويّة 14. الرياض.

قائمة المصادر والمراجع

49- فهمي، محمود حسين (د ت). علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة. د ط. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

50- سليمان ياقوت، محمود (1994). معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث. مصر: دار المعرفة الجامعية.

51- حفني، ناصف (2002). حياة اللغة العربية. ط 1. د ب: مكتبة الثقافة الدينية.

52- فضل الله، هادي (2000). مقدمات في علم المنطق. ط 2. بيروت: دار الهادي.

ب/ الأطروحات:

1- الجبوري، جنان منصور كاظم (2005). التطور الدلالي في النص القرآني دراسة بلاغية. [أطروحة دكتوراه]. بغداد: جامعة بغداد. إشراف: قيس إسماعيل محمود الأوسي. كلية التربية ابن رشد. قسم اللغة العربية.

2- تاويريت، حسام الدين (2017). استخدام الشواهد بين المعجم الوسيط، Merriam Webster Dictionary: دراسة مقارنة. [أطروحة دكتوراه منشورة]. ورقة: جامعة قاصدي مرباح. إشراف الأستاذ: بلقاسم مالكية. قسم اللغة والأدب العربي.

ج/ المقالات:

أولاً: المقالات المأخوذة من مجلات:

1- ابن مرّاد، ابراهيم (2009). "المعجم العربي بين التنظير والتطبيق". جامعة منوبة، تونس: دت. من سلسلة محاضرات يحررها رمزي بعلبكي. بيروت: الجامعة الأمريكية.

2- برماد، أحمد (2017). "المدونات الحاسوبية وصناعة المعجم التاريخي العربي المختص". الذّاكرة. ع 9. جامعة جيجل: مخبر التراث اللغوي والأدبي.

3- قدور، أحمد (د ت). "اللّسانيات والمصطلح". مجلة مجمع اللغة العربية. ج 4. مج 71. دمشق.

4- عمايرة، إسماعيل أحمد (د ت). "في سبيل معجم تاريخي -محاولة في التّأصيل". مجلة مجمع اللغة العربية، مج 78، ج 3. دمشق.

قائمة المصادر والمراجع

- 5- تاكيدا، توشيوكي (2011). "النّحت في اللّغة العربيّة بين الأصالة والحداثة: تقدّم العلوم ووضع المصطلحات الحديثة في العالم العربيّ المعاصر". *مجلة دراسات العالم الإسلاميّ*. ع 1-4-2.
- 6- راجا، جميلة (2015). "المدوّنة الإلكترونيّة للمعجم التّاريخيّ في اللّغة العربيّة". مقال ضمن عمل فرقة بحث بعنوان: *المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة بين التّصوّر والإنجاز*. إشراف: صالح بلعيد. الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر.
- 7- عبيد، جميلة (2015). "المسار التّاريخيّ للمعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة"، *مجلة الممارسات اللّغويّة*. ع 31. الجزائر.
- 8- عيسى، جورج (1997). "في رسم الكلمات وضبطها: نظريّة نقدية في المعجم المدرسيّ تأليف محمّد خير أبو حرب". *مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ*. الأردن. ع 53. مج 8.
- 9- مودر، الجواهر (2015). "الشّواهد الشّعريّة للمعجم التّاريخيّ في اللّغة العربيّة"، مقال ضمن عمل فرقة بحث بعنوان: *مصادر المعجم التّاريخيّ في اللّغة العربيّة*. إشراف: صالح بلعيد. الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر.
- 10- صديق، حسن بشير (د ت). "نظريّة المدخل وتطبيقاتها في صناعة المعجم السّياقيّ"، *مجلة الدّراسات المعجميّة*. السّودان: مجمع اللّغة العربيّة.
- 11- الجيلالي، حلّام (1996). "التّعريف المصطلحاتيّ". *مجلة اللّسان العربيّ*. ع 42. المغرب.
- 12- جمعة، خالد محمود (2009). "لم الدّراسة اللّسانية الإحصائيّة للنّصّ وهل لها مناهج محدّدة". *مجلة الدّراسات اللّغويّة*. ع 01. مج 11. الجزائر.
- 13- قادري، دلّولة (2015). "النّقوش القديمة وصلتها بالعربيّة"، مقال ضمن عمل فرقة بحث بعنوان: *مصادر المعجم التّاريخيّ في اللّغة العربيّة*. إشراف: صالح بلعيد. الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر.
- 14- الوردي، زكي حسين (2007). "صحافة المدوّنات الإلكترونيّة على الإنترنت: عرض وتحليل"، *مجلة الباحث الإعلاميّ*. ع 11/3. العراق.

قائمة المصادر والمراجع

- 15- ج. س. ساجر (1996). "المصطلحية والمعجم التقني". تر: محمد حسن عبد العزيز. مجلة اللسان العربي. ع 42. المغرب.
- 16- البوشيخي، الشاهد (د ت). "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية". مجلة مجمع اللغة العربية. ع 3. مج 78. سوريا.
- 17- جبري، شفيق (1944). "حياة الألفاظ". مجلة المجمع العلمي العربي. ج 5. مج 8. سوريا.
- 18- بلعيد، صالح (2009). "المعجم التاريخي للغة العربية: إجراءات منهجية". مجلة اللغة العربية. ع 01. مج 11. الجزائر.
- 19- كزار، صلاح (د ت). "في المعجمية العربية كتب الألفاظ ومعاجم المعاني". مجلة مجمع اللغة العربية. ج 4. مج 78. سوريا.
- 20- الحاج صالح، عبد الرحمن (د ت). "أنواع المعاجم الحديثة". مجلة مجمع اللغة العربية. ج 3. مج 78. سوريا.
- 21- بن عمر، عبد الرزاق (2006). "المناهج الكمية وحدودها في دراسة معجم اللغة". مجلة المعجمية. ع 21-22. تونس.
- 22- المسدي، عبد السلام (1993). "المصطلح النقدي وآليات صياغته". مجلة علامات. ج 8. مج 2. د ب.
- 23- المطاد، عبد العزيز (2006). "المصطلح العربي وقضايا التوليد". مجلة دراسات مصطلحية. ع 6. القنيطرة.
- 24- أبو العزم، عبد الغني (د ت). "الشاهد في المعاجم العربية القديمة، ودوره في بنية النص المعجمي لسان العرب أنموذجا". مجلة اللسانيات. العدد المزدوج 19-20. جامعة محمد الخامس المغرب.
- 25- أبو هيف، عبد الله (2004). "مستقبل اللغة العربية: حوسبة المعجم العربي ومشكلاته اللغوية والتقنية أنموذجا". مجلة التراث العربي. ع 93-94. د ب.
- 26- القاسمي، علي (2005). "المعجم التاريخي للغة العربية". مجلة مجمع اللغة العربية. ع 99. مصر.

قائمة المصادر والمراجع

- 27- القاسمي، عليّ (2006). "مشروع الخطّة العلميّة للمعجم التّاريخيّ للغة العربيّة، من كتاب: مقالات في المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة. القاهرة: هيئة المجمع اللّغويّة والعلميّة العربيّة، هيئة المعجم التّاريخيّ للغة العربيّة.
- 28- صفوت، عليّ صالح (د ت). "نحو صناعة قاموس إلكترونيّ مصوّر للغة العربيّة". المؤتمر الدّوليّ الخامس للغة العربيّة. مصر: المجلس الدّوليّ للغة العربيّة.
- 29- الصّراف، عليّ محمود (2013). "أصول المعجم العربيّ". المجلّة الأردنيّة في اللّغة العربيّة وآدابها. ع 04. مج 09. الأردن.
- 30- شلوي، عمّار (2002). "نظريّة الحقول الدّلاليّة". مجلّة العلوم الإنسانيّة. ع 02. بسكرة: جامعة محمّد خيضر.
- 31- ديدوح، عمر (2009). "فعاليّة اللّسانيّات الحاسوبيّة". مجلّة الأثر. ع 8. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- 32- المهديوي، عمر (2014). "التّعريف المعجميّ بين المعجم الورقيّ والمعجم الآليّ". مجلّة الدّراسات المعجميّة. الرّشيديّة: كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة. الجمعيّة المغربيّة للدّراسات المعجميّة.
- 33- محجازي، فاتن خليل (د ت). "المعاجم الموسوعيّة العربيّة بين الواقع والطّموح". مجلّة مجمع اللّغة العربيّة. مج 78. دمشق.
- 34- صديق، ليلي (2011). "طرائق قداماء اللّغويّين العرب في التّعريب اللّفظيّ". مجلّة الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة. ع 05. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- 35- حاج هنيّ، محمد (2014). "الصورة في المعاجم اللّغويّة: أبعاد توظيفها وصعوبات استخدامها". مجلّة الممارسات اللّغويّة. ع 14. الجزائر.
- 36- طمي هليل، محمّد (1997). "الأسس النّظريّة لوضع معجم للمتلازمات اللّفظيّة العربيّة". مجلّة المعجميّة. ع 12-13. تونس.

37- الجليلي، محمود (د ت). "المعجم اللغوي الحضاري". مجلة المجمع العلمي العراقي. مج 34. ج 1. العراق.

38- محاسب، محي الدين (2016). "مشروع البابطين المعجمي للشعراء وإسهاماته الضمنية في اللسانيات الوثائقية العربية". مجلة اللسانيات العربية. ع 4. السعودية.

39- ظافر، يوسف (د ت). "رأي المستشرق الألماني فولف ديتريش فيشر في تطوّر أساليب الكتابة العربية ومسائل لغوية شتى". مجلة مجمع اللغة العربية. ج 3. مج 77. سوريا.

40- خسارة، ممدوح محمد (د ت). "المعاجم اللغوية وأهميتها في وضع المصطلحات، معجم لسان العرب أنموذجا". مجلة مجمع اللغة العربية. ج 3. مج 78. سوريا.

ثانيا: المقالات المأخوذة كجزء من كتاب:

1- العلوي، أحمد (1985). "المعجم التاريخي للغة العربية وشروط قيامه". من كتاب: المعجم التاريخي للغة العربية رؤى وملاحم. (ط 2). المملكة العربية السعودية: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي.

2- مظهر، إسماعيل (2008). "تجارب سابقة لوضع معجم تاريخي: معجم أكسفورد التاريخي الحديث بحوث ونماذج". منشور في كتاب: المعجم التاريخي للغة العربية: بحوث ونماذج لمحمد حسن عبد العزيز. (ط 1). مصر: دار السلام.

3- حمزة، حسن (2014). "مدونة المعجم التاريخي للغة العربية". من كتاب جماعي: المعجمية العربية القضايا والآفاق. ج 1، تنسيق: منتصر أمين، د ب.

4- اليعبودي، خالد (2014). "أهمية المدونة في التصنيف المعجمي والقاموسي" من كتاب جماعي: المعجمية العربية القضايا والآفاق. ج 1. تنسيق: منتصر أمين. د ب.

5- اليعبودي، خالد (1985). "مكانة المصطلح بالمعجم التاريخي للغة العربية ودور المدونة في انتقاء المصطلحات وتعريفها". من كتاب: المعجم التاريخي للغة العربية رؤى وملاحم. تأليف مجموعة مؤلفين. ط 1. مباحث لغوية 25. المملكة العربية السعودية: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

6- حلمي السيّد، داود (د ت). "منهج معجم أكسفورد في معجمة اللّغة الإنكليزيّة على أسس تاريخيّة" منشور في كتاب: المعجم التّاريخيّ للّغة العربيّة: بحوث ونماذج. لمحمّد حسن عبد العزيز. ط1. مصر. دار السّلام.

د/ المكتبة الإلكترونيّة:

1- حابس، أحمد (2018). "الحدود اللّغويّة للكلمة بين التّراث والحداثة". موقع قوقل. على الرّابط <http://www.univ-soukahras.dz/fr/wp-content/uploads/2015/06/4.pdf>، تاريخ المشاهدة: <2018/11/21> على الساعة: 13:45. عناية: جامعة باجي مختار.

2- ولد عتيّة، إدريس (2019). "المنهج الإحصائيّ الاستكشافيّ في المعاجم العربيّة: موسوعة المستكشف أنموذجاً". موقع قوقل. على الرّابط: www.google.com. تاريخ المشاهدة: <2019/03/10> على السّاعة: الرّابعة بعد الزّوال.

3- العارف، عبد الرّحمن بن حسن (2018). "توظيف اللّسانيّات الحاسوبيّة في خدمة اللّغة العربيّة". موقع قوقل. على الرّابط: www.majma/index.php/2009-02-1009-36-00/333-73-2html Computational Linguistics, in: وكذلك:

www.en.wikipedia.org. تاريخ المشاهدة: <2018/01/12> على السّاعة: 14:00.

4- فرج مذكور، عمرو محمّد (2001). "تعدّد المعنى في المعجم العربيّ المعاصر، دراسة تطبيقيّة في المعجم العربيّ الأساسيّ". موقع قوقل. على الرّابط: http://rodin.uca.es/xmlui/bitstream/handle/10498/15185/07_Madkur.pdf

تاريخ المشاهدة: <2018/02/24> على السّاعة: 14:00. جامعة الإمارات العربيّة.

5- شحادات، مجدي حسين أحمد (2018). "مفهوم المتلازمات الاصطلاحيّة: دراسة تطبيقيّة في معجم المتنّ". موقع قوقل. على الرّابط: <file:///C:/Users/Solution-IT/Downloads/57-118-1-SM.pdf>. تاريخ المشاهدة: <2018/10/18> على السّاعة: 14:00. الأردن:

جامعة البلقاء النّظبيّة.

6- شندول، محمّد (2019). "كتب اللّحن ومصادر معجم العربيّة التّاريخيّ". موقع قوقل. على الرّابط: <http://www.webreview.dz/inter-server/IMG/pdf/1-19.pdf> تاريخ

قائمة المصادر والمراجع

المشاهدة: <2019/11/17> على الساعة: 14:30. المعهد العالي للغات بتونس، جامعة قرطاج.

7- ابن عبد السلام، محمد إسماعيل (د ت). "دور الاشتقاق في تنمية الألفاظ"، موقع قوقل. على الرابط:

hghttp://pu.edu.pk/images/journal/uoc.FILES/(3)%20M.%20Ismaeel تاريخ المشاهدة: <2018/04/14> على الساعة: 18:30.

8- عرار، مهدي (د ت). "نحو إطار عامّ لمُدونة لغويّة للمعجم التاريخيّ للغة العربيّة". موقع قوقل. على الرابط: http://sina.birzeit.edu/wp-content/uploads/2014/04/14 تاريخ المشاهدة: <2015/12/15> على الساعة: 15:00. فلسطين: جامعة بيرزيت.

9- حمامي، منية (د ت). "المقاربات اللسانية وأثرها في تمثيل مقدّمة القاموس لمعجم اللغة التي تصنفها مقدّمة المعجم الوسيط والمعجم العربيّ الأساسيّ أنموذجين". موقع قوقل. على الرابط: www.google.com . تاريخ المشاهدة: <2017/12/14> على الساعة: الثانية بعد الزوال. تونس: كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات.

10- كنالي، وجدان محمد صالح (د ت). "اللّسانيّات الحاسوبية العربيّة: الإطار والمنهج". موقع قوقل. على الرابط:

http://www.alarabiahconference.org/uploads/conference_research-316741129-1408006014-352.pdf. تاريخ المشاهدة: <2018/12/12> على الساعة: الرابعة بعد الزوال. المعهد الإسلاميّ للبحوث والتّدريب.

11- العنّاتي، وليد (د ت). "المدونات اللّغويّة وتحليل الخطاب". موقع قوقل. على الرابط: http://www.culture.gov.jo/sites/default/files/page65_2.pdf. تاريخ المشاهدة:

<2018/02/27> على الساعة: 14:43. مجلّة أفكار، الأردن.

د/ المؤتمرات والندوات:

- 1- الخطيب، أحمد شفيق (2006). "المعجم التاريخي للغة العربية". بحث ألقى في الجلسة السابعة من جلسات مؤتمر مجمع اللغة الفلسطينية في دورته الثانية والسبعين. (23 مارس 2006). تيزي- وزو: منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر بعنوان: مقالات في المعجم التاريخي.
- 2- حمزة، حسن (2014). "الحداثة في مقدمات المعاجم العربية الحديثة". وقائع الندوة الدولية واللقاء العلمي الدولي التاسع حول القاموسية بعنوان: مقدمات المعاجم العربية وقضايا المنهج: الغايات والأهداف. (22-23-24 ماي 2014). مراكش: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- 3- الحضري، رشيد (2000). "المعجم ومفهوم البنية الحملية". أعمال ندوة: "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية". (9-10-11 مارس 2000). جامعة سيدي محمد بن عبد الله: كلية الآداب.
- 4- بلعيد، صالح (2014). "متضمنات مقدمات المعاجم اللغوية"، وقائع الندوة الدولية واللقاء العلمي الدولي التاسع حول القاموسية بعنوان: مقدمات المعاجم العربية وقضايا المنهج: الغايات والأهداف. (22-23-24 ماي 2014). مراكش: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- 5- بلعيد، صالح (2009). "المعجم التاريخي للغة العربية: إجراءات منهجية، ضمن أعمال ندوة: العربية الراهن والمأمول. الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، منشورات المجلس.
- 6- انجوغو تياو، عثمان (2014). "التقليد والتجديد في تأليف المعجم من خلال مقدمته: نموذج من مقدمات معاجم غريب الحديث". وقائع الندوة الدولية واللقاء العلمي الدولي التاسع حول القاموسية بعنوان: مقدمات المعاجم العربية وقضايا المنهج: الغايات والأهداف. (22-23-24 ماي 2014). مراكش: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- 7- عبد الرحمن، عفيف (1987). "في المعجمية العربية المعاصرة، جمعية المعجمية العربية التونسية". بحث مقدم في الندوة المئوية حول ثلاثة من المعجميين وهم الشدياق وبطرس البستاني ودوزي. (15 و 16 و 17 أبريل 1986). أريد: جامعة اليرموك.

قائمة المصادر والمراجع

8- القاسمي، عليّ (1981). "المعجم العربيّ للناطقين باللّغات الأخرى". أبحاث الدورة التّدريبية المعنونة ب: صناعة المعجم العربيّ لغير الناطقين بالعربية. (1981). الرباط: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ مكتب تنسيق التعريب.

9- أديوان، محمّد (2014). "الخطاب المقدّماتيّ عند الفراهيديّ وابن دريد من خلال معجم العين وجمهرة اللّغة: نحو تأسيس ابستمولوجيا معجمانيّة عربيّة". وقائع النّدوة الدّوليّة واللقاء العلميّ الدّوليّ التّاسع حول القاموسيّة بعنوان: مقدّمات المعاجم العربيّة وقضايا المنهج: الغايات والأهداف. (22-23-24 ماي 2014). مراكش: كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة

هـ/ المقابلات:

- بلعيد، صالح (2019). "ضيف الصّباح". الإذاعة الجزائريّة. 2017/12/18. حاوره: مباركة بن عمراوي. على الساعة: 11:40. وشاهد على الرّابط: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171218/128949.html>

- باللّغة الفرنسيّة:

أ/ المعاجم:

- 1- Rey, Alain (2016). le Robert. 4^{ème} ed. France.
- 2- **Le petit LAROUSSE illustré.** (2012). Paris: Sapi Galerie Fine.
- 3- L'académie Française (1858). **Le Dictionnaire Historique De La Langue Française.** Tome 1. France: Librairie De Firmin.

ب/ الكتب:

- 1- Eluerd, Roland (2000). **la lexicologie.** 1^{er} édition. Franc : PUF.
- 2- Mounin, George (1974). **dictionnaire de linguistique.** Paris : PUF.

- باللّغة الإنكليزيّة:

- 1- Hartmann R. R. k, Stork F. C (1972). **Dictionary of language and linguistics.** London: Applied Science publishers.

فہرست

- فهرس الموضوعات:
- إهداء.
- كلمة شكر.
- مقدمة: ص أ-خ
- تمهيد: ص 8
- الفصل الأول: مفهوم الألفاظ في المعجم التاريخي للغة العربية:**
- مدخل: ص 30
- 1- تعريف اللفظ: ص 31
- 2- أنواعه: الحرف، والكلمة، والمتلازمات اللفظية: ص 38
- 3- حياة الألفاظ: ص 53
- 4- مصادر الألفاظ: ص 57
- 5- توليد الألفاظ: ص 60
- خلاصة: ص 69
- الفصل الثاني: بناء مدونة المعجم التاريخي للغة العربية:**
- مدخل: ص 71
- 1- تعريف المدونة لغة واصطلاحاً: ص 72
- 2- تاريخ استخدام المدونات في البحث اللغوي: ص 84
- 3- لسانيات المدونة: تعريفها، وطريقة استخدامها، ومجالاتها، وأهدافها: ص 94
-
- 4- كمية النصوص: ص 99
- 5- اختيار النصوص: ص 99
- 6- توازن المدونة: تاريخياً، وجغرافياً، وموضوعياً: ص 100
- 7- تأشير النصوص: ص 104
- خلاصة: ص 114

الفصل الثالث: المعلومات الإحصائية للألفاظ التي يقدمها المعجم التاريخي للغة العربية للقارئ:

- مدخل: ص 116
- 1- تعريف المعلومات الإحصائية: ص 117
- 2- أنواع المعلومات الإحصائية: ص 121
- 3- الفوائد المعرفية والتعليمية للمعلومات الإحصائية: ص 124
- خلاصة: ص 153

الفصل الرابع: طرائق تعريف الألفاظ باستخدام المدونة:

- مدخل: ص 156
- 1- مجالات استخدام المدونة: ص 157
- أ- علم اللغة: ص 157
- ب- علم اللغة التاريخي: ص 161
- ت- علم اللغة الحاسوبي: ص 163
- ث- علم اللغة التطبيقي: ص 165
- 2- طرائق تعريف الألفاظ باستخدام المدونة في: ص 166
- أ- التراث المعجمي العربي: ص 166
- ب- النظريات اللسانية الحديثة: ص 176
- ت- علم الدلالة: ص 179
- 3- خطوات تصنيف المعجم التاريخي: ص 185
- 4- مداخل المعجم التاريخي: ص 189
- دراسة تطبيقية في أكسفورد الحديث للغة الإنكليزية: ص 192
- خلاصة: ص 197

الفصل الخامس: استخدام الصور والرسوم في المعجم التاريخي للغة العربية:

- مدخل: ص 199

- 1- تعريف الصّور والرّسوم: ص 200
- 2- شروط الصّور والرّسوم: ص 203
- 3- أنواع الصّور والرّسوم: ص 207
- 4- فوائد الصّور والرّسوم: ص 212
- 5- طريقة استخدام الصّور والرّسوم في المعجم التّاريخي للغة العربيّة:.. ص 223
- خلاصة: ص 235

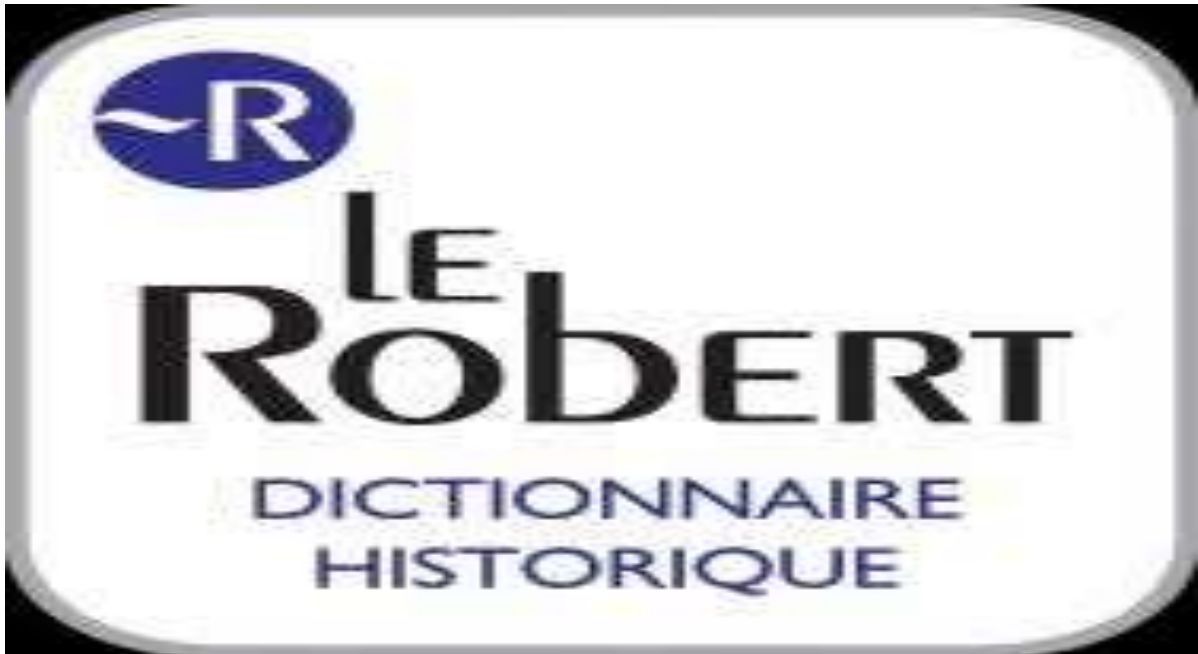
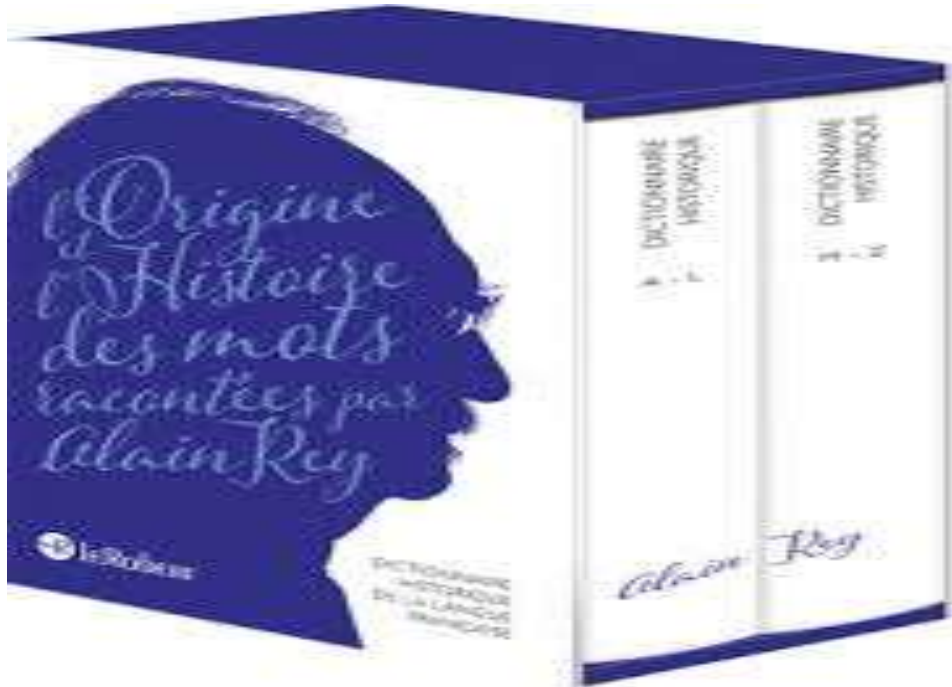
الفصل السّادس: التّحليل الدّلالي للنّصوص ومدارسه:

- مدخل: ص 238
- 1- تعريف التّعريف: ص 239
- 2- أنواع التّعريف: ص 247
- 3- صعوبات التّعريف: ص 253
- 4- دراسة مقارنة للتّعريف في المعاجم التّاريخيّة الإنكليزيّة والفرنسيّة:.. ص 261
- 5- مناقشة علاقة المعلومات الإحصائيّة بالتّعريف: ص 280
- خلاصة: ص 282
- الخاتمة: ص 284
- قائمة المصادر والمراجع: ص 288
- الفهرس: ص 305
- الملاحق: ص 6-1

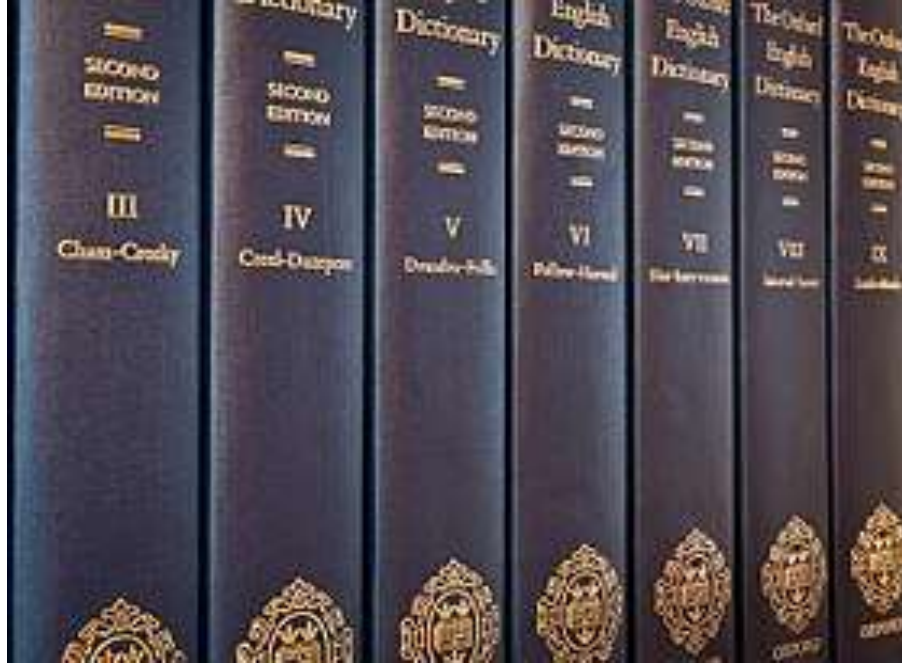
الملاحق

الملحق الأول:

صور أغلفة المعاجم التاريخية للغة الفرنسية.



الملحق الثاني: صور أغلفة المعاجم التاريخية للغة الإنكليزية.



THE OXFORD ENGLISH DICTIONARY

BEING A CORRECTED RE-ISSUE
WITH AN
INTRODUCTION, SUPPLEMENT, AND BIBLIOGRAPHY
OF

A NEW
ENGLISH DICTIONARY
ON HISTORICAL PRINCIPLES

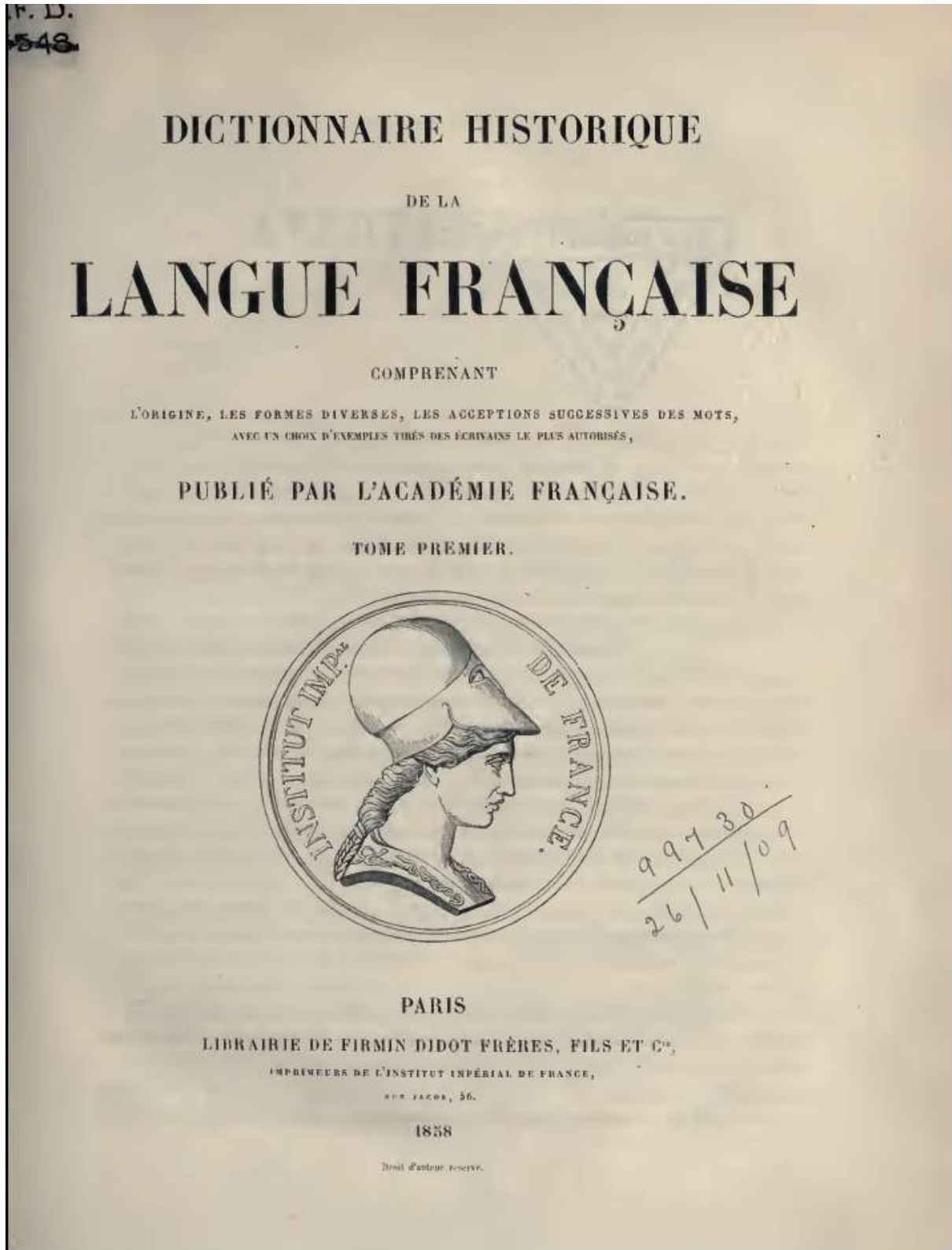
FOUNDED MAINLY ON THE MATERIALS COLLECTED BY
The Philological Society

AND EDITED BY
JAMES A. H. MURRAY, HENRY BRADLEY, W. A. CRAIGIE, C. T. ONIONS

VOLUME I
A-B

OXFORD.
AT THE CLARENDON PRESS

الملحق الثالث: صورة غلاف المعجم التاريخي للغة الفرنسية الأول



الملحق الرابع: صور أشهر مؤلفي المعاجم التاريخية الفرنسية والإنجليزية.



1- صورة مؤلف المعجم التاريخي للغة الفرنسية (ألان ري Alain Rey).



2- صورة أحد أقدم مؤلفي معجم أكسفورد التاريخي للغة الإنجليزية.

الملحق الخامس: قائمة الرّموز والاختصارات.

الرّمز	دلالته
متع	المعجم التاريخي للغة العربيّة
گ	هو الحرف جيم المنطوق بالتّخيم مثلاً: إنكليزيّة بدلا من كلمة: إنكليزيّة
پ	هو الحرف باء المنطوق بالتّخيم، مثلاً: إسپرانتو بدلا من إسبرانتو.
ڦ	هو الحرف فاء المنطوق بالتّخيم، مثلاً: الفيدا، بدلا من كلمة: الفيدا.

الملحق السادس: أرقام الجداول والأشكال وعناوينها.

الشكل رقم 01	مخطّط يوضّح الرياضة وما تنفرّع إليه	ص 101
الشكل رقم 02	جدول يبيّن التركيبة التقريبية المقترحة من حيث مجالاتها الموضوعية	ص 103
الشكل رقم 03	جدول يبيّن توزيع الكلمات من حيث العصور التاريخية	ص 104
الشكل رقم 04	جدول يبيّن توزيع الكلمات من حيث الأماكن الجغرافية	ص 104
الشكل رقم 05	مخطّط يبيّن أنواع الخطاب ومستوياته	ص 106
الشكل رقم 06	جدول يبيّن معدّلات استعمال الحروف وتتابعها القويّ في المعاجم	ص 128
الشكل رقم 07	جدول يبيّن أقسام الكلام ونسبتها في اللّغتين الإنكليزية والفرنسية	ص 221
الشكل رقم 08	جدول يبيّن سمات التّميّز بين الكلمة والصّورة	ص 225
الشكل رقم 09	جدول يبيّن مثلث أودغن وريتشارد	ص 237
الشكل رقم 10	جدول يلخّص أنواع التّعريف	ص 253
الشكل رقم 11	جدول يبيّن معاني كلمة العين	ص 261
الشكل رقم 12	جدول يبيّن السّمات الدّلالية لبعض الكلمات	ص 266
الشكل رقم 13	جدول يوضّح سنوات إنجاز معجم أكسفورد التّاريخي.	ص 269

- **الملخص:** تعددت الأفكار في جمع مدونات المعجم التاريخي للغة العربية في ما يتعلق بقضايا المداخل، وتعريفها، والمعجم التاريخي يرصد مداخل الجذور لكل من الألفاظ المتداولة، مع مراعاة التطور التاريخي للمعجم المطلوب، لتأريخ ألفاظ العربية منذ ظهورها أول مرة إلى عصرنا الحالي، بما أنتج من ألفاظ ومسكوكات وأمثال وشواهد، وتعبيرات اصطلاحية، وألفاظ الحضارة، وهذا التأريخ الفعلي لمسار الألفاظ العربية يكون عبر العصور الستة.

الكلمات المفاتيح: المعجم التاريخي؛ التعريف؛ أنواع التعريف؛ قضايا وطرائق التعريف.

Summary :

There are many varied ideas in collecting the blogs of historical dictionaries for Arabic language mainly the entrances issues. The historical dictionary deals with the entrances of the root and the origin of any any given common term or word taking into account the historical development of the required dictionary by dating the Arabic terms from its appearance to our current age bearing all produced works like proverbs idiomatic expressions, words of civilization, citations ..In fact, this historical study of the terms will be studied through period of six centuries.

Key words: historical dictionary, definition, types of definitions, issues and methods of definitions.